

«ماذا سيحدث لو لم يسقط الأسد بالفعل؟»

سورية

سقوط مملكة الأسد

شكراً لمن رفع الكتاب على الشبكة، قمنا بتنسيق الكتاب وتخفيف حجمه
مكتبة فلسطين للكتب المchorرة

<https://palstinebooks.blogspot.com>

دايفيد دبليو ليش

الباحث الذي تمكّن من معرفة الأسد أفضل من أي امرئٍ في الغرب

«أثبتت بشار الأسد، الشخص الذي عرفت وأحببت أنه قد انتهى منذ
مدة طويلة ومعه الأمل...»

«أثبتت النظام السلطوي السوري أنه أصعب من أن يُقْهَر»



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

تبليغ واقعي قدّمه أهمل الأميركيين العارفين الشأن السوري والمتبعين عن كتاب لنهر النظام السوري في ظل بشار الأسد وكيف تعامل مع الاتفاقيات روبرت و. فريدمان الشعبية غير المتوقعة.

وأخيراً اتضحت الحقيقة.. نظرة داخلية إلى سرية النظام وكيف يرى سورية روجر أوين العالم!

مؤلف كتاب «صعود وسقوط الدكام العرب»

كاتب أمريكي وأستاذ محاضر يعني بتاريخ الشرق الأوسط وسياساته. له كتاب سياسية وتاريخية كثيرة وله أبحاث مميزة تالت جواز رفيعة. بحكم قربه من الرئيس بشار الأسد وتواطه الدائم معه، أصبح مستشاراً لحكومة الولايات المتحدة في شؤون سورية. وله كتاب سابق عن سورية يعنوان: «أسد سورية الجديدة: بشار الأسد وسورية الجديدة».

دايفيد دبليو ليش

هل يظل بشار الأسد متربعاً على عرش السلطة في سورية، أم بات تدبّه وشيكاً؟ ما الموقف الروسي الحقيقي من النظام ومن المعارضة؟ وأي مخطط يعده الروس؟ أين أخطأ النظام السوري؟ وأين أصاب؟

كيف اشتعل فتيل الثورة السورية؟ وما السيناريو الأكثر واقعية لنهضة الحرب؟ كاتب أكاديمي، هو الأكثر دراية بالشأن السوري والأكثر بعداً عن السطحية والارتجال يضع رؤية شاملة لسوريا منذ تسلّم بشار الأسد سدة الرئاسة فيها وحتى اندلاع الحرث الشعبي واستمراره ما يقرب السنتين، لاسيما وأنه عقد لقاءات استثنائية عدّة مع الأسد وخبره جيداً، وقابل كبار المقربين منه. ووجه مندّد الثورة رسائل شخصية إلى الرئيس يطرح فيها مخارج للأزمة. كتاب جاء في الوقت المناسب ليوضح حقيقة ما يجري في سورية. وطبيعة العلاقات بين مختلف الفرقاء وخلفاء الداخل والخارج، ويرسم خططاً بيانياً لردود فعل النظام مع تفاصيم الأوضاع.

ISBN 978-9953-88-775-3



9 789953 887753

المخناج، شارع زاهية سلمان.

مبني مجموعة حسين الخطاط

ص.ب. ١١ - ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون ٩٦١١ ٨٣٠١٠٨، فاكس ٩٦١١ ٨٣٠١٠٩

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

ديفيد دبليو ليش

سورية

سقوط مملكة الأسد



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Arabic Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أو الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطى من الناشر.

إن الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.



شَرْكَةُ الْمِطَبُوعَاتِ لِلتَّوزِيعِ وَالنَّسْخِ

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبني مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٢٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: +٩٦١ ١ ٨٣٠٦٠٨ - فاكس: +٩٦١ ١ ٨٣٠٦٠٩
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤

ISBN: 978-9953-88-775-3

Originally published as: **Syria: The Fall of the House of Assad.**

Copyright © 2012 David W. Lesch.

This edition is published by arrangement with Yale University Press.

© Paul Grover
www.paulgroverphotos.co.uk.

ترجمة: انطوان باسيل
تدقيق لغوي: حبيب يونس
تصميم الغلاف: ريتا سكارلي
الإخراج الفني: قدوى قطبش

المحتويات

٧	المقدمة
١٣	الفصل الأول: الأمل
٣٧	الفصل الثاني: النجاة
٥٩	الفصل الثالث: سورية تختلف
٧٩	الفصل الرابع: لا، فالأمر ليس على هذا النحو.....
٩٧	الفصل الخامس: النظام يرد
١١٩	الفصل السادس: اشتداد المعارضة.....

الفصل السابع:

١٦٥ الرَّدُّ الدُّولِيٌّ

الفصل الثامن:

٢١٩ المراهنة بكل شيء

الفصل التاسع:

٢٧٥ سوريَّة إلى أين؟

المقدمة

قد يشكل اختيار عنوان لكتاب نوعاً من المجازفة الخطرة. وهذه هي الحال بالتحديد عندما يتناول مضمون الكتاب، في الأساس، أحداثاً راهنة. وقد تشهد المدة الفاصلة ما بين تسليم المسودة النهائية إلى الناشر، والظهور الفعلي للكتاب على رفوف المكتبات، عدداً من التطورات. وثمة احتمال ربما أن يمرّ الزمن على أجزاء قليلة (يؤمل في أنها قليلة جداً) من الكتاب، بما فيها العنوان، أو تبدو بالأخرى غير ملائمة. وعندما أعنون الكتاب «سورية: سقوط مملكة الأسد»، فهذا يوحّي بأن الرئيس بشار الأسد سيسقط. ولكن ماذا سيحدث لو لم يسقط الأسد بالفعل مع تاريخ نشر الكتاب؟ فالواقع الذي بدا أكثر ترجيحاً، وأنا منكبٌ على الكتابة (وهي جملة سأذكرها بالضرورة وتكراراً في الكتاب)، هو أن ينجو الأسد، في الواقع، من المحنة الداخلية ضد حكمه، إلى ما بعد وقت طويل من تاريخ النشر.

لكتني مضيت في اعتماد هذا العنوان لسبب آخر، وهو أنني رأيت أن حكم بشار الأسد قد سقط بالفعل بغض النظر عن بقائه في السلطة أو عدمه. وهكذا تنتهي حقبة حكم بيت الأسد التي استمرت (أكثر من) أربعين عاماً - حافظ الأسد الذي

حكم من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، وابنه الذي خلفه إثر وفاته عام ٢٠٠٠. وفي ما تقدّم، حكم يصدر عنّن عرّف، إلى حدّ ما، بشار الأسد معرفة جيدة، وعقد عليه، تقريباً، الآمال الكبرى. واعتقدتُ أنه سيتمكن، على الرغم من أوجه القصور عنده، من قيادة سورية إلى تحقيق إمكاناتها الكاملة كدولة، والسوربين إلى بلوغ إمكاناتهم كشعب. وهو في تقديري قد سقط مجازاً أكثر منه حقيقة. أو ربما لمن الدقة أكثر أن أقول إنّ النظام السلطوي السوري أثبت أنه أصعب من أن يتم التغلب عليه. وتحول الأسد في واقع الأمر حاكماً متعثّتاً؛ وقد ظهر ذلك، في صورة درامية أكثر، لدى سماحة بالقمع الحكومي لما شكل، في البدء، تظاهرات سلمية إلى حد كبير استُوحِيت من الربيع العربي. تصرّف ضدّ شعبه، ولو أنه ربما أوهم نفسه بأنه يقوم بالأمر الصحيح. وأنا أتفحّص، في طيات هذا الكتاب، رحلته إلى «الجانب المظلم» (إذا جاز التعبير). وأحلّل، بقيامي بذلك، وأتبع أسباب الانتفاضة في سورية وطبيعة الرذ الحكومي ونشوء حركة المعارضة وردود فعل المجتمع الدولي المتّوّعة – والمتأفّضة في الغالب – وسياساته، ومختلف النتائج التي قد تتمخض عنها الأزمة السورية في المستقبل القريب.

سافرتُ إلى سورية في صورة منتظمة، وكتبت عنها طوال ثلاثة وعشرين عاماً. وقد وفرَ لي تراكم التجربة فيها والمعارف، الفرصة، عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، لإجراء مقابلات موسيعة مع بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد، وغيرهما من المسؤولين السوريين الكبار لكتابي الذي صدر عام ٢٠٠٥ عن منشورات جامعة يال، وعنوانه «أسد سورية الجديد: بشار الأسد وسورية الحديثة» (The New Lion of Syria) (Bashar al-Assad and Modern Syria). ويعني وصولي هذا إلى الأسد أنني ربما تمكنت من معرفته، أفضل مما عرفه أي امرئ آخر في الغرب. وواصلنا، بطلب حيث منه، لقاءاتنا في شكل منتظم حتى أواخر العام ٢٠٠٨، فضلاً عن استمراري في عقد اللقاءات مع مسؤولين سوريين رفيعي المستوى حتى وقت متقدم من العام

٢٠١١. أُعجبت، في البداية عموماً، ببشار وبقيادته الواعدة. ونرّعت أيضاً، بصفة كوني أميركيّاً مهتمّاً أساساً بتحسين موقع بلادي في الشرق الأوسط، إلى الاعتقاد أن الضغط الذي تمارسه إدارة جورج و بوش يتمحّض، في معظم، عن نتائج عكسيّة، وأن ثمة تفوّتاً لفرص قيام علاقة أميركيّة - سوريا أفضل تعود بالفائدة على الطرفين، بل إنني، وفي استعادة للأحداث، لا أزال على اعتقادي هذا. بيد أنني استشعرت، في وضوح، التغييرات التي طرأت على الأسد، عندما أصبح أكثر استقراراً في السلطة ونجا من التهديدات التي واجهها حكمه. عاينت هذه التغييرات عن كثب، ووصفتها في هذا الكتاب. ودعوني أقول، الآن وحسب، إنني لم أصدّم البتة عندما أطلق بشار العنوان للجيش السوري والقوى الأمنية لمواجهة المحتجين؛ وتميّز رد فعلي الأول، إذا ما تميّز، بخيّبة الأمل والحزن بل وحتى في النهاية بالغضب - الغضب من شخص في موقع يؤهله لدفع بلاده إلى الأمام لكنه فشل في ذلك. بل إنه، على العكس من ذلك، أوقف تقدّمها.

لم ينخرط الأسد في المستقبل في شكل خلاق وشجاع، بل اختار بدلاً من ذلك طريقةً معايراً على متوايل ما انتهجه كثيرون من الحكام الذين تتبعوا على تاريخ الشرق الأوسط. ولا يزال الشك يخيّم على شكل المستقبل، إلّا أن هناك أمراً واضحًا واحداً: أحدثت الاحتجاجات الشعبية والتمردات تشابكاً في التغييرات في الشرق الأوسط، قد يتطلّب الكثير منه، جيلاً كاملاً لفك خيوطه. وأثبتت بشار الأسد، الشخص الذي عرفت (وأحببته)، أنه قد انتهى منذ مدة طويلة - ومعه الأمل الذي أثاره لدى وصوله إلى السلطة. خسر آل الأسد أي شرعية بقيت لهم. افتخروا بأنهم حافظوا على ترابط سوريا في مواجهة التزاع الإقليمي وعلى الاستقرار الداخلي. ولم تعد هذه هي الحال، لأنهم خسروا انتدابهم في الحكم. ولن تكتفيهم العودة إلى الوضع القائم السابق، ولو طُعم بعض من الإصلاح السياسي. وبات موقع الرئاسة السورية، في شكله السابق، شاغراً - سواء احتله شخص من آل الأسد أم لم يحتله.

يكثر الأشخاص الذين يتوجب أنأشكر لهم جهدهم في إصدار هذا الكتاب وأود، بداية، أنأشكر هيذر ماك كالوم، ناشرة مطبوعات جامعة يال. وهذا هو الكتاب الثاني الذي نتعاون فيه معاً، ولا تقل هذه التجربة متعة عن سابقتها. هيذر من نوع الناشرين الذين يشجعون المؤلف ويتحدونه في آن، بما يؤدي كلّه إلى نتاج نهائي أفضل. كذلك تميّز باقي الفريق العامل في منشورات جامعة يال أو المتعاونون معه بالروعة، بمن فيهم راكييل لونسديل، وكلايف ليديارد وهو قارئ مخطوط ممتاز. وأريد أيضاً أنأشكر لزميلي الخبير في شؤون سوريا جيمس (جي) غلفين، قراءته إحدى أولى مسودات الكتاب، وكذلك لمارك هاس تعليقاته المفيدة على عملي. وقد واصلت جامعة ترينيتي دعم أبحاثي وكتاباتي، وأشعر بجميلها الكبير لفتتها بمشاريعي. وأريد، إضافة إلى ذلك، أنأتوجه بشكر خاص إلى أحد معاونتي، طالبتي كريستال رونتي، لمساعدتها إياي في تكوين فهم أفضل لمختلف أوجه وسائل الإعلام الاجتماعية في ما يتعلّق بالانتفاضة السورية – وهو موضوع بحثٌ فيه وكتبُ عنه في أحد صحفوي. وقام أيضاً أبي مايكيل ليس، الطالب في معهد روبيتز في فلوريدا، ببعض الأبحاث من أجلي وأشكر له ذلك. وقد زار سوريا ثلاث مرات حتى الآن في عمره الفتى. وأتمنى أن يتمكن من القيام بزيارة أخرى لسوريا في المستقبل القريب، وقد نعمت بالسلام والازدهار. وأمل، بالفعل، في أن يتمكن جميع أصدقائي الأعزاء في سوريا، وهم على جانبي خط الانقسام، من أن يشهدوا قريباً ويخبروا الاستقرار والحرية والازدهار. وكثيراً ما تتولد هذه الأمور من التزاع واليأس، كما نعرف نحن تمام المعرفة: لعلّ الاضطراب والعنف ينتهيان قريباً في سوريا على أن يبصر السوريون بشائر المستقبل المشرق الحي وتصبح في متناول أيديهم.

أريد، في النهاية، أن أشكر لزوجتي الرائعة، جودي دنلاب، دعمها المتواصل وتشجيعها، وكذلك أداءها دور خط الدفاع الأول في قراءة المسودات الأولى. وأأمل

في أن يتسرني لها الوقت لقراءة النسخة النهائية لترى، وحسب، مقدار ما قدمته من مساعدة. وصلب الموضوع هو أنها تجعل مني إنساناً سعيداً جداً وهادئاً البال، مما يشكل أكثر من تعويض عن أوقات العمل الشاق المتكررة لدى وضع الكتاب. أشكر لكِ جعلكِ وقت الكتابة الكثيف جداً هذا، أمراً قابلاً للاحتمال.



الفصل الأول

الأمل

لم يفترض بالأمر أن يتم بهذه الطريقة. أو أن حدوثه محتمم ربما...

حكم الرئيس حافظ الأسد سورية طوال ثلاثة عقود، من زمن الانقلاب في داخل حزب البعث الذي أوصله إلى السلطة عام ١٩٧٠ وحتى وفاته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. غير أن صحته أخذت، أوائل التسعينيات، في التدهور واتفق الرأي، على نطاق واسع، أنه يُعد ابنه البكر، باسل، لتولي المنصب الأرفع – على الرغم من أن سورية هي، من الناحية الرسمية، جمهورية وليس نظاماً ملكياً. ونظر إلى باسل في سورية على أنه شخصية عسكرية كاريزمية سيتولى الرئاسة في شكل سلس، عندما يحين الوقت. لكن باسل قُتل في يوم ضبابي من أيام ١٩٩٤ في حادث سيارة على إحدى المستديرات قرب مدخل مطار دمشق الدولي.

تلقي بشار الأسد، الابن الثاني لحافظ، خبر وفاة شقيقه البكر وهو في شقته في لندن صباح أحد أيام كانون الثاني/يناير ذاك. وكان بشار، المُجاز في طب العيون من جامعة دمشق، يتبع تخصصه في هذا المجال في مستشفى «وست آي» في لندن. وعاد، بالطبع، إلى سورية لمشاركة العائلة مصابها، ووضع ترتيبات الدفن في تعبير

عن التضامن العائلي. ومن غير الواضح هل راودته، أم لا، فكرة أن يصبح رئيساً في يوم من الأيام. غير أنه سيتولى ذلك المنصب - مخيراً أم مكرهاً - على أثر وفاة والده، بعد ذلك بست سنوات. ولم يمكنه أن يت肯ّه بأنه سيواجه، بعد ذلك بإحدى عشرة سنة، انتفاضة شعبية على حكمه. ولم يمكنه الظن أيضاً أنه - نتيجةً لردة نظامه القاسي الذي أفضى إلى ما أفضى إليه ستكون هناك مواقف مدینة له ولحكمه في يوم من الأيام.

وهذا بعيد كل البعد عن توقعات الشعب الكبيرة من بشار مع وصوله إلى السلطة. بل إن سوريا شرعت في تسميتها «الأمل» - بل الأمل في المستقبل - حتى قبل توليه الرئاسة^(١). وترقى بشار، عقب وفاة باسل، في شكل منهجي في داخل الجهاز الحكومي، وألقى على عاتقه المزيد والمزيد من المسؤوليات. عُين رئيساً للجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، المنصب الذي تولاه شقيقه من قبله. وترقى سريعاً في مناصب الجيش ليصل، عند وفاة والده، إلى ما يوازي رتبة عميد. وتنقل، عام ١٩٩٨، الملف اللبناني الكلي الأهمية من يد نائب الرئيس عبد الحليم خدام (الذي لم يُسر للأمر) وأعطي لبشار. بدا الأمر كأنه سباق مع الوقت لبناء شرعية بشار وقاعدة سلطته في داخل حزب البعث وفي الحكومة والجيش على وجه الخصوص، إلى حد يمكنه من النجاح من دون مواجهة معارضة جدية، لو أمكن والده فحسب أن يتمسك بالحياة مدة كافية أطول.

وتمسّك والده بما يكفي بالحياة: ولم يواجه تولي بشار الأسد الرئاسة أي معارضة جدية. تجمع الجزرارات في جهاز الدولة العسكري - الأمني، في صورة أساسية، حول مصطفى طلاس، وزير الدفاع القديم العهد - والمخلص - لدى حافظ الأسد

(١) امتلأت أنحاء سوريا كافة، بعد وفاة شقيقه الأكبر باسل عام ١٩٩٤، بصور ولافتات لحافظ وباسل وبشار بشار السلطة، ولكن لا يزال يسع المرء، بعد مرور سنوات على ذلك، إيجاد عدد منها معلقاً في مختلف أنحاء البلاد، حتى الآن.

لمناقشة الخلافة. ومعظم هؤلاء الجزرالات هم بلا شك من العلوبيين، وهم طائفة أقلية مسلمة، تشكل ما بين ١٢ في المئة و١٣، من السكان، وقد سيطرت على الجهاز الحاكم منذ أواسط السنتينيات، عندما شدد حزب البعث قبضته على السلطة. ولطالما شكل العلوبيون، وهم طائفة علمانية متفرعة من الإسلام، ويعدها معظم المسلمين من البدع، فلةً مضطهدة في المنطقة التي تضم سوريا. وقد أصدر العلامة السنّي المسلم الكبير ابن تيمية، الذي عاش في القرنين الثالث عشر والرابع عشر واستند إلى تفسير أكثر صرامة - ويرى البعض أنه متزمن - للإسلام السنّي، فتوى تصنف العلوبيين كفازاً أكثر من المسيحيين أو اليهود أو عبدة الأصنام، وتشجع على الجهاد ضدهم.

لم تبدأ ظروف العلوبيين (وبعض الأقليات الأخرى في سوريا مثل المسيحيين والدروز) بالتحسن في بلد يشكل فيه المسلمون السنة ٧٥ في المئة من السكان، إلا بعد الانتداب الفرنسي على سوريا، في العقبة الواقعة بين الحريتين العالميتين الأولى والثانية. ووُجد العلوبيون أنفسهم في موقع جيد في الجيش عند استقلال سوريا عن الفرنسيين عام ١٩٤٦: فقد تطوعوا وجّنّدوا في القوات المسلحة السورية في عقبة الانتداب الفرنسي، فيما ازدرى السنة الخدمة العسكرية ورفضوها بصفة كونها تواطأ مع الفرنسيين على حكم البلاد. وعندما شرع حزب البعث العربي الاشتراكي المحايد في الفوز، في الخمسينيات، بالتزامن مع المقاعد البرلمانية، وبعدما وجد الضباط العلوبيون أن لهم في الجيش عناصر من الأهمية بمكانتهم، بما يسمح لهم بتعزيز سلطتهم السياسية في المشهد السياسي السوري المنقسم وغير المستقر، شقوا طريقهم وسط الخليط السياسي وصعدوا سلم السلطة ليصبحوا، في مآل الأمر، العنصر السائد في الحكومة، لأنهم يؤدون دور الحكم في السلطة. وأوصل انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦ في داخل البعث حافظ الأسد إلى موقع كبير في النظام الجديد، كوزير للدفاع وقائد لسلاح الجو. وتتمثل العلوبيون تمثيلاً جيداً من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٠، بيد أن موقعهم، وبخاصة في الجهاز العسكري - الأمني، تعزز بلا حدود في ظل حافظ. واكتسب هذا التوجّه المزيد من الزخم في ظل بشار، وبات العلوبيون يسيطرون على

المراتب المهمة السهلة في النظام (مع أن كلاً من حافظ وبشار عين، على مر السنين، مسلمين سنة في مراكز مهمة في الحكومة).

والمسألة هي في أن العلوين عملوا طويلاً، جاهدين، للحصول على مواقع السلطة والنفوذ في البلاد، ولن يتخلوا عنها في سهولة. ووجد الجهاز العسكري - الأمني الذي يسيطر عليه العلوين، ومعهم طليعة رجال الأعمال (معظمهم من السنة) المرتبطين بالنظام، في بشار الأسد الفرصة الأفضل (أو ربما الأقل سوءاً) للحفاظ على مواقعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكانتهم. وهذا هو السبب الذي يتجاوز كل الأسباب في وصول بشار إلى الرئاسة. فهو شاب حاصل على الشعية وعلوي - وأهم من ذلك كله أنه من آل الأسد.

رشح حزب البعث الحاكم بالإجماع بشار إلى الرئاسة في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، بعد يوم واحد على وفاة والده، ولم يتزحّ أحد غيره. وعُدّ مجلس الشعب (البرلمان) على عجل المادة ٨٣ من الدستور السوري التي تنص على ألا يقل عمر رئيس الجمهورية عنأربعين عاماً - وتغيير الحد الأدنى للسن إلى أربع وثلاثين سنة، وهي السن الدقيقة لبشار المولود في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. وانتخبه حزب البعث في مؤتمره الإقليمي التاسع في ٢٤ حزيران/يونيو أميناً عاماً له في أول اجتماع من نوعه يعقده الحزب منذ ١٥ عاماً. وبعد ذلك بثلاثة أيام، صوت البرلمان موافقاً على الترشيح، وحصل الأسد في الاستفتاء العام على ٩٧,٢٩ في المئة من مجموع الأصوات (أقل بعض الشيء من ٩٩ في المئة التي حصل عليها والده، في انتظام لتشييه، كل مرّة، في ولاية من سبع سنوات جديدة في الرئاسة).

أقسم الرئيس بشار الأسد اليمين الدستورية وألقى خطابه الافتتاحي في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ في دمشق.

تميّز خطابه، بالمعايير السورية، بأنه متّور في شكل ملحوظ ذهب فيه حتى إلى انتقاد بعض سياسات عهد والده الماضية. وأسهم في تأكيد تخمينات الكثيرين في

داخل سوريا وفي خارجها – وبخاصة العناصر المؤيدية للإصلاح وللديمقراطية – أن بشار يشكل بالفعل نسمة هواء منعشة ستقود البلاد في اتجاه جديد. وأعطي خطابه أولوية واضحة للإصلاح الاقتصادي؛ وكانت صراحته في انتقاد النظام السابق غير مسبوقة.

أعلن الرئيس الجديد أن بيروقراطية الدولة أصبحت «عائقاً رئيساً» أمام التطوير، واعترف بأن سبب عدم التوازن في التقدم الاقتصادي مردّه في شكل واسع الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة: «لا تتكلوا على الدولة... لا توجد لدى أيٍ منا عصا سحرية. فالعناصر المطلوبة لعملية التغيير لا يمتلكها شخص واحد... السلطة من دون مسؤولية هي الأساس في انتشار التسيب والفوضى». وتابع يقول:

علينا الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن نجددها ولم يعد يمكن الاستفادة منها بل أصبحت معيبة لأدائنا... والبعض يعتقد أن هذا الفكر المتجمد مرتبط بالسن، أي يغلب وجوده عند الشباب... وهذا غير دقيق تماماً فبعض الأشخاص يدخلون سنّ الشباب وقد تحجرت عقولهم باكراً. والبعض الآخر من كبار السن يفارق الحياة وعقله لا يزال يضج بالحيوية والتجدد والإبداع^(١).

وبدا أنه اعتمد طريقة ماهرة لوضع أسس الخوض في مسار مختلف عن مسار والده، بإعلانه أن «نهج القائد الأسد كان نهجاً متميّزاً. وبالتالي، فإن الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل، وبخاصة أننا لسنا مطالبين فحسب بالحفاظ عليه وإنما بتطويره أيضاً». إلا أن بشار قال، على الرغم من هذه البلاغة المشوّبة بالإصلاح، أن من المستحيل أن تطبق سوريا الديمقراطية الغربية على نفسها. ودعا، بدلاً من ذلك، إلى «تجربتنا الديمقراطية الخاصة المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية والنابعة من حاجات مجتمعنا ومتطلبات واقعنا».

(١) لهذه الاقتباسات وغيرها من خطاب القسم الذي ألقاه بشار الأسد عام ٢٠٠٠، راجع: www.al-bab.com/arab/countries/syria/bashar00a.htm.

وعمت الحماسة الحقيقة أوساط الكثيرين من تأقوا طويلاً إلى التغيير في سوريا. وأدخل بشار إلى الحكومة عدداً من أعضاء الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وهو من يمكن عدهم، حقاً، من الإصلاحيين. وأضافوا إلى البيئة الاستباقية، على الرغم من أن «الإصلاحيين» المزعومين الجدد هم عناصر نكونقراطيون أكثر مما هم من الإصلاحيين. وأوكلت إليهم مهمة تحديث سوريا، وتطبيق الإصلاح الإداري في مختلف الوزارات التي تولوها، والنظر في مكامن الضعف الاقتصادي للنظام واستنباط طرق جديدة لتصحيحه؛ إلا أنهم لم يأتوا لتحقيق الإصلاح السياسي. أضف إلى ذلك أنهم لم يبلغوا مواقعهم المرموقة، إلا لأنهم جزء من النظام؛ ولن يقوموا بأي عمل ملموس من شأنه أن يؤدي إلى تقويه.

ورث بشار عن والده دولة سلطوية متداعية تميز باقتصاد راكد وبفساد منتشر وبقمع سياسي. وهي، على غرار عدد من الدول السلطوية الأخرى في الشرق الأوسط، دولة استخبارات – أي دولة تهيمن فيها أجهزة الأمن والاستخبارات، بالاشتراك مع بعض العناصر موضع الثقة، في السيطرة على السكان وفي الدفاع عن النظام ضد ما يراه تهديدات له من الداخل ومن الخارج. أقام حافظ الأسد في عهده، وعلى نطاق واسع، دولة الاستخبارات في سوريا، منشأً مزيجاً متشابكاً من الأجهزة الأمنية المتداخلة. وحيال عدم استقرار سياسي كبير في سوريا ما بعد الاستقلال، وقد زخرت بما زخرت به من انقلابات فعلية ومحاولات انقلاب، رضي الكثيرون من السوريين طوعاً بصفقة خاسرة عرضها حافظ الأسد ضمئاً (أو طالب بها)، قوامها حرية أقل في مقابل المزيد من الاستقرار. وقامت حال من عدم الاستقرار السياسي المزمن، وكادت الحرب على حدود سوريا (لبنان والعراق) تصبح سمة دائمة منذ أواسط السبعينيات، فلم يصعب عند ذاك كثيراً إقناع معظم السوريين بالأهمية التي يرتديها الاستقرار قبل أي شيء آخر، ولو جاء بشمن ضخم. بيد أن ذلك شكل، في ظل آل الأسد، تعويذة دائمة مفادها أن النظام قام بواجبه الأساسي على أكمل وجه – بل إنه حق أحياناً القليل من النمو الاجتماعي الاقتصادي والفرص – وأن ذلك هو الشيء الوحيد الذي وقف في الغالب بين الاستقرار والفوضى.

إلا أن تحقيق هذا المقدار القليل من النمو والفرص شكل تحدياً ضخماً. وتُصنف سورياً بلدًا ذا مدخل متدين - متوسط، وتحتل أسلف الثالث الأخير في أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية. وهي كذلك بلد يسيطر عليه القطاع العام، الذي صيغ أساساً في حقبة ما بعد الاستقلال في الخمسينيات والستينيات، عندما أخذت البلدان تخرج من تحت النير الاستعماري البريطاني والفرنسي، وقد خيمت عليه التزعة الاشتراكية والاقتصادية - القومية. وكتب شارل عيساوي في تلك المرحلة أن الشرق الأوسط شهد ثالث عمليات انتقال للسلطة: «من الأجانب إلى الوطنيين؛ ومن المصلحة العقارية إلى المصالح الصناعية والمالية والتجارية والإدارية؛ ومن القطاع الخاص إلى الدولة»^(١).

انطلق ذلك من نيات طيبة بالتأكيد: فقد هدف إلى توزيع الثروة والسلطة السياسية بإنصاف أكبر، وإلى إنهاء الاعتماد على القوى الخارجية والقضاء على الفساد وإحياء العدالة. وبات العقد الاجتماعي مع الشعب شائعاً في مثل هذه البلدان، إذ تطلق الأنظمة الوعود بإقامة شبكات الأمان المناسبة وتوفير الوظائف والتعليم والخدمات الاجتماعية في مقابل الامثال والرطوخ (ناهيك بالإذعان). وتطورت سوريا، بدلاً من ذلك، على غرار ما يحدث عادة في مثل تلك الأنظمة الاقتصادية، قطاعاً عاماً منتفخاً وغير ناجع، وفَرَّ، طوال خمسة عقود، قاعدة الدعم للنظام الحاكم. وأقامت في هذا السياق دولة «بونابرتية» كلاسيكية يشكل بقاء النظام محرك السياسة الاقتصادية فيها، وبخاصة في بيئه إقليمية تتمتع بكل شيء إلا بالوحدة. وانتقلت الثروة مع الوقت إلى الدولة بصفة كونها مكاسبة رأس المال، وأضحت الحكومة مصدر الرعاية، حيث أنشئت شبكة زبائنية واسعة الانتشار في الجيش والبيروقراطية ومجتمع الأعمال وغير ذلك من عناصر المجتمع المرتبطة بجهاز الدولة.

ويسبب هذا القطاع العام المسيطر والمرتبط بالجهاز السياسي، كلما واجه

Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East 1800-1914*. University of Chicago (1) Press, Chicago, 1966, p. 505.

الاقتصاد السوري أزمة - وهو ما يحدث إلى حد ما في شكل متكرر بما أن الاقتصاد السوري الزراعي والمرتكز على صادرات النفط مرتبط في شكل نهائى بتساقط الأمطار (والجفاف) غير المتوقع وبتقلبات أسواق النفط العالمية - ينخرط النظام في ما أصبح يُسمى «التحرير الانتقائي»^(١). ويجب أن يكون انتقائياً بسبب الإشكالية التالية: إذا عمد آل الأسد إلى تحرير الكثير وأسرع مما يجب أو أسرع مما يجب، قد يؤدي ذلك إلى تقويض نظام رعاية القطاع العام الذي أسهם في إبقاء النظام في السلطة. ويحاجج البعض في أن الدافع إلى التحرير الانتقائي في سوريا هو الرغبة في توسيع قاعدة دعم النظام في أزمنة التغيير بمقدار ما هو الحاجة الجوهرية إلى تحسين الوضع الاقتصادي في شكل عام؛ وجيء وبالتالي بعناصر مهمين من الطبقة البورجوازية - أو جُروا جرأا -، بحكم الأمر الواقع أو شرعاً، إلى نوع من الائتلاف مع الدولة^(٢). وزاد هذا في وصول القطاع الخاص إلى السلطة السياسية، وفي فساد أكبر في القطاع الخاص أدى إلى نتائج مربحة لمن تعاونوا راغبين. وربما أدى الأمر، من جهة أخرى، بحسب تعبير فولكر برتس، إلى «دمج» هذه العناصر الاجتماعية معه وراء النظام، من دون أن يؤدي إلى حصول القطاع الخاص على أي سلطة سياسية^(٣). ويمكن وصف حال الأمور هذه بالفعل، كما كتب غسان سلامة، بأنها «البورجوازيات وقد تركت السياسة لأسيادها الذين يضمنون استقراراً تحتاج إليه هذه البورجوازيات لإثراء نفسها»^(٤). وهو ما سماه باتريك سيل أيضاً «المجمع العسكري - المركتي»^(٥)، الذي طور روابط قوية بين الحكومة وطبقة الأعمال

Steven Heydemann, «The political logic of economic rationality: selective liberalization in Syria»^(١) in Henry Barkey (ed.), *The Politics of Economic Reform in the Middle East*, St. Martin's Press, New York, 1992, pp. 11-39.

Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, I.B. Tauris, London, 1995, p. 254. ^(٢)

(٣) المصدر السابق.

Ghassan Salame, *Al-Mujtama wa al-Mashriq al-Arabi [Society and State in the Arab East]*, Beirut, 1987, p. 206. ^(٤)

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, University of California Press, Berkeley, 1988. وقد صدر هذا الكتاب بنسخة عربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بعنوان: الأسد. ^(٥)

السنّة الواسعة، وقد أثبتت دعمها لتحرك حافظ الأسد ضد الأخوان المسلمين السنة في سوريا عام ١٩٨٢ أنه حاسم إلى حد كبير. والأبرز - أو في هذه الحال المؤسف - في هذه الحملة، كان قصف مدينة حماه قاعدة الأخوان المسلمين، وهو ما أدى إلى مقتل ما بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً معظمهم من المدنيين الأبرياء، على الرغم من أنه نجح في القضاء على انتفاضة الأخوان المسلمين العنيفة المستمرة منذ أواخر السبعينيات.

عمد كل من حافظ وبشار الأسد إلى فتح الاقتصاد في أوقات مختلفة وبدرجات متنوعة؛ سوى أن المستفيدين الأوائل هم، عادةً، من سبق للنظام أن استمالهم من خلال الارتباطات العائلية والتجارية والسياسية. وأثرت طبقة النخبة نفسها أكثر، مما أدى، خصوصاً في عهد بشار، إلى توزيع غير متكافئ واضح للثروة. لا بل استمالها النظام أيضاً، بمعنى أن مكانة هذه النخبة الاجتماعية الاقتصادية تعتمد على الدعم الذي يوفره لها النظام؛ ويمكنها أن تخسر تلك المكانة سريعاً إذا أبدت أي إشارة إلى عدم الولاء أو تصرفت بأي طريقة يمكن أن تسبب إحراجاً للنظام.

إضافة إلى العباء المفرط لسيطرة القطاع العام، ثمة مشكلات كثيرة كبحث النمو الاقتصادي في عهد حافظ الأسد، بينها:

- نظام مصري صغير جداً ومحصور، وعدم وجود بورصة لتنظيم رأس المال؛
- أسلوب تنظيمي غير مناسب وشفافية غير كافية، ويرتبط هذا أيضاً بجسم قضائي فاسد ومسيء يتمتع بكل شيء إلا بالاستقلالية (وهذا عائق أساسي أمام اجتناب الاستثمار الخارجي)؛
- قطاع خاص مجراً إلى حد يمنع تعبيد الطريق أمام مراكمه رأس المال؛
- فساد منتشر وسوق سوداء متغيرة؛
- غياب أي تقليد في الاستثمار الإنتاجي الواسع (مما يؤدي إلى تفشي المؤسسات الصغيرة والاستثمار في حقول غير منتجة مثل التجارة بدلاً من الصناعة).

إضافةً إلى ذلك، وعلى ما استنبطت دراسة صادرة عام ٢٠٠٢ عن الأمم المتحدة (报 告书 التّنميّة البشريّة في العالم العربي)، يظهر عجز في «المعرفة» في مختلف أنحاء العالم العربي – نتيجة الأداء السيئ والدعم غير المناسب للأنظمة التربوية – مقررون بذوق الأدمعة لمن تلقوا التعليم في الغرب واختاروا البقاء فيه بدلاً من عودتهم إلى وطنهم الأم.

يمكن للمرء رؤية سبب تركيز بشار الأسد على الإصلاح الاقتصادي في خطاب القسم. وشهدت، مع ذلك، الأشهر التي أعقبت توليه السلطة، وفي شكل ملحوظ، مناخاً سياسياً أكثر افتتاحاً، مما دفع الكثيرين إلى وصف تلك المرحلة بأنها «ربيع دمشق». وتميزت أشهر ربيع دمشق السبعة أو الشمانية بالعفو العام عن السجناء السياسيين من كل المشارب، وبالترخيص لصحف خاصة، وب إعادة تنظيم الجهاز الإعلامي الرسمي، وبالسماح بالندوات والصالونات السياسية التي تم التناهيل فيها مع الانتقاد الصريح والانشقاق، وبالتخلي عن عبادة الشخصية التي أحاطت بنظام والد بشار.

بدأ أن النمو المتتسارع في عدد منظمات المجتمع المدني والمجموعات المؤيدة للديمقراطية وفي مستوى الانتقاد الموجه إلى الحكومة أخذ النظام على حين غفلة. ويعتقد، في شكل عام، أن عناصر أقوى في النظام (وقد أشير إليهم حينذاك باسم «الحرس القديم»، ومن بلغوا مناصب في السلطة، وبخاصة في الجهاز العسكري – الأمني، في عهد حافظ الأسد وكانوا إلى جانبه ووالده)، تقدموا أساساً من بشار وحذروه من التأثيرات المؤذية لخطوته الانفتاحية في المجتمع. وعلى ما قال دبلوماسي عمل في سوريا في ذلك الوقت: «ربما جاء بعض الأقوياء في النظام إلى بشار وقالوا له أساساً: هاك يا فتي، هذه ليس طريقتنا في القيام بالأمور هنا»^(١).

ونتيجة لذلك، تم الانقلاب في شكل مباشر أو غير مباشر على الإصلاحات

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and modern Syria*, Yale University (١) Press, London, 2005, p. 92

للاطلاع على مناقشة أوسع عن ربيع دمشق وما تلاه من أحداث راجع ص ٩٧-٨١.

السياسية والاقتصادية التي أعلنت خلال ربيع دمشق. وشهدت خطوة التراجع إعادة سجن عدد من الناشطين البارزين المؤيدين للديمقراطية. وحل شتاء من خفض النفقات أعقبه عقد، شهد بعض الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. ولكن بالكاد أمكن وجود أثر لصلاح سياسي حقيقي بعيداً من نظام الحزب الواحد الذي سيطر على هذه البنية السلطوية البطريركية الجديدة التي اعتمد عليها جهاز الدولة - وبالتالي البلاد ككل - و Xen فيها للحزب الحاكم، ولآل الأسد على وجه الخصوص.

العزلة الإقليمية والدولية

ألقيت في آذار/مارس ٢٠٠٦ محاضرة عن بشار الأسد وسوريا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في العاصمة واشنطن. وصودف أنني كنت حينذاك في معسكر المطالبين بإقامة حوار مع سوريا ورئيسها. وجاءني، بعد المحاضرة، أحد مستشاري السياسة الخارجية لنائب الرئيس ديك تشيني وقال إنه يفهم ما أعنيه. ثم أصبح أكثر انفعالاً ولوح ياصبه في وجهي وزعقاً: «لكن أولئك الملاعين يقولون فتياناً في العراق!» في إشارة واضحة منه إلى النظام في سوريا.

وحدث أن أدركت، آنذاك، المدى الغريزي الذي بلغته تلك المسألة لدى البعض على الأقل من الأعضاء المهمين في إدارة جورج و. بوش. فقد أفرط مسؤولو الإدارة في الاستياء من سوريا لأنها، في رأيهما، لا تبذل كل ما في وسعها لمنع المقاتلين الأجانب من دخول أراضيها والتنقل فيها واجتياز حدودها إلى العراق، وتأجيج التمرد الذي عرقل يومذاك الجهود الأميركية فيه، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، ولطخ سمعة فريق بوش. ثار غضب حقيقي على سوريا، وهو غضب استمرت رواسبه في واشنطن. ولا يتم أحياناً تضمين الردود الانفعالية في المعادلة التي تعاطى مع أهداف السياسة أو منطقها، إذ يصعب، إن لم يكن يستحيل، قياسها. إلا أنني علمت ذاك اليوم من آذار/مارس ٢٠٠٦ أنها أدت - وربما لا تزال

تؤدي بالفعل - دوّراً في الديناميكية الأميركية - السورية.

جاء ردّي على موظف نائب الرئيس تشيني من شقين. أشرت أولاً إلى أنه سبق لي أن تطوعت أحياناً في وحدة الحروق في مركز بروك الطبي العسكري في سان أنطونيو في تكساس. كان مركز بروك (ولا يزال) مركز العلاج الأولى للجنود المصابين بحروق الذين يُوتى بهم جوًّا من العراق ومن أفغانستان. ومن المحتمل جداً، بعبارات أخرى، أن يكون الكثيرون من الجنود المصابين بجروح خطيرة والذين التقيتهم في المركز، قد ماتوا متأثرين بإصاباتهم، أو تَشَوَّهُوا من جراء العبوات المصنوعة محلياً أو التفجيرات الانتحارية التي سهلها رجلُ التقيه، في انتظام، في دمشق. وبالتالي فأنا أيضاً غاضب، نعم، من هذا الوضع الذي عاينت نتائجه عن كثب.

وأبلغته، ثانياً، أن عليه (وبالتالي على مسؤولين آخرين يوافقونه الرأي في الإدارة) أن يتقمص الأدوار وينظر إلى العالم كما لو أنه يفعل ذلك من دمشق، ليتمكن من تكوين فهم أفضل لدوافع سوريا وأهدافها السياسية من دعم التمرد العراقي من خلال غض الطرف عن المقاتلين الأجانب الذين يستخدمون الأراضي السورية للعبور إلى العراق، على الأقل. وسيمكّنه، في حال مارس هذا التمرن الذهني، أن يجد أن الرئيس بشار الأسد، عندما يتطلع من دمشق، يرى نفسه محاطاً عملياً بقوى معادية فعلية أو محتملة. أدرك بشار، على غرار ما فعل والده عندما أضحي ظهره إلى الجدار عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ وقد واجه التمرد الإسلامي الداخلي والاجتياح الإسرائيلي للبنان، أن عليه أن يقاتل دفاعاً عن النفس بطريقة غير متناسبة. تُحبط ما يرى فيه تهديدات أميركية من دون أن يجرّ على نفسه مع ذلك غضب الولايات المتحدة في شكل رد عسكري شامل. وهذا أشبه بالسير على حبل رفيع.

جاء بشار الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠ في بيئه إقليمية متعددة. وانفجرت انتفاضة الأقصى بعد أشهر قليلة على تسلمه الرئاسة، عندما ثار الفلسطينيون المحبطون في الأراضي المحتلة على إسرائيل، عقب ما يقارب العقد من المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية الفاشلة، وطالبوa بالمزيد من الحقوق والحكم الذاتي والاستقلال.

واضطرت الحكومة السورية، التي نصّبت نفسها طويلاً المدافع في العالم العربي عن الحقوق الفلسطينية، إلى دعم الفلسطينيين جهاراً وإدانة إسرائيل، مفسدة بذلك منذ البداية أي فرصة لتطوير علاقة إيجابية مع واشنطن واستئناف المفاوضات مع إسرائيل. ثم جاء بتعاقب سريع كل من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأميركي لأفغانستان ومن ثم غزو ٢٠٠٣ للعراق المجاور. أخذت قواعد اللعبة تتغير، وقد أملتها واشنطن بطريقة وضعت سوريا في عزلة.

تمكّنت سوريا، منذ أوائل السبعينيات، من امتلاء السياج الإقليمي والدولي. واستطيب حافظ الأسد هذا الموقع الذي سمح له باختيار الجانب من السياج الذي يريد الجلوس عليه، بحسب ما تقتضيه الظروف. وهو، في النهاية، براغماتي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. ووحدها سوريا، بين اللاعبين العرب الكبار في الشرق الأوسط، تمكّنت من أداء هذا الدور. فهي، من جهة، مهد القومية العربية، وفي صدارة دول المواجهة العربية لإسرائيل، وتدعم مجموعات مثل حزب الله وحماس. ثم إنها لم تُنْصَعْ لما أطلق عليه في المنطقة، في عهد بوش، اسم «المشروع الأميركي». وأرسلت، من جهة أخرى، جنوداً لمساندة قوى الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج عام ١٩٩١ لطرد العراق من الكويت. ودخلت كذلك، طوال ثلاثة عقود، في مفاوضات غير مباشرة و مباشرة مع إسرائيل، أجريت في الغالب بوساطة أميركية، واقتربت في شكل مثير من الوصول إلى اتفاق سلام بين العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

أبلغت إدارة بوش دمشق، في الأساس، أنها لم يعد يسعها أن تلعب على جانبي السياج، وعليها أن تختار هذا الجانب أو ذاك. وأعقب ٩/١١ تعاون استخباري في شأن تنظيم القاعدة (مما دفع بأحد المسؤولين الأميركيين إلى القول إن «سوريا أنقذت حياة الأميركيين»)، ولكن ما لبثت أن أخذت العلاقات بين البلدين تتدحرج

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في خطوة عارضتها سوريا^(١). ولم يتكتّف بشار الأسد، أساساً، كما يجب مع التغييرات الأساسية المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية عقب ٩/١١. وزاد ذلك في تعريض سوريا للخطاب الأميركي الداعي إلى تغيير النظام فيها، خصوصاً بعدما حدد مبدأ بوش السياسة الأميركيّة. واعتقدت دمشق أن القواعد القديمة للعبة لا تزال قائمة، وقد دفعها مسؤولو الإدارة الأميركيّة دورياً إلى الاعتقاد بذلك. وربما أذنب السوريون في أنهم لم يسمعوا إلا ما أرادوا سماعه؛ سوى أن واشنطن أخذت، في الوقت نفسه، في وضع القواعد الجديدة للعبة – في أروقة الكونغرس وفي البتاغون وفي مكتب نائب الرئيس وفي مؤسسات التخطيط المحافظة النافذة ومن جانب من رأوا في بشار الأسد ونظامه جزءاً من المشكلة، لا الحل. ومع بدء حرب أفغانستان والعراق وتقدّمها، انتقل التركيز على سلطة السياسة الخارجية في إدارة بوش من وزارة الخارجية، مما أدى إلى وضعية أكثر عدوانية حال سوريا. وأدى مسؤولو وزارة الخارجية، بمن فيهم الوزير كولن باول، بتعليقات بين الوقت والآخر تشيد بتعاون سوريا في مواجهة الجهاديين الذين يعبرون منها إلى العراق، الأمر الذي أعاد طمأنة دمشق إلى أن القواعد القديمة ربما لا تزال قيد التطبيق؛ إلا أن هذه البيانات، وفي إدراك متأخر، لم تحمل الكثير من الوزن لدى جهاز صنع القرار الخارجي الأميركي، إذ تم في شكل عام تهميش باول ووزارة الخارجية.

وهكذا صبّت هجمات بشار الكلامية المستمرة ودعمه حزب الله وحماس حتى وقت متقدّم من العام ٢٠٠٣ مباشرة في أيدي مجموعة أيدلولوجيّي السياسة الخارجية الأميركيّة الصاعدين. ولم يدرك بشار تمام الإدراك أنه ونظامه أصبحا أكثر من مستهدفين. وبات على سوريا، على ما أعلنه الرئيس بوش، «أن تختر الجانب الصائب في الحرب على الإرهاب من خلال إغفال مخيمات الإرهاب وطرد

Congressional Research Service, 'Syria: US relations and bilateral issues', *Issue Brief for Congress*, 15 November 2002, p. 9. (١)

التنظيمات الإرهابية»^(١). وافتضلت سوريا أن الفوارق، كما يفهمها معظم المنطقة، بدبيهية بين القاعدة من جهة وحماس وحزب الله من جهة أخرى. غير أن هذا التمييز غاب في ما يظهر على إدارة بوش.

ولم يعد في الإمكان حل الخلافات بين واشنطن ودمشق، كجزء من عملية السلام السورية - الإسرائيلي؛ وباتت على سوريا أن تعالج الآن كل مخاوف واشنطن حتى قبل أن يمكن البدء بالتفاوضات مع إسرائيل. ولم يفِ هذا بالغرض من وجهة نظر دمشق لأنَّه يستلزم التخلُّي عن الركائز القليلة المتبقية لها (مثل روابطها بحزب الله وحماس وإيران) قبل الشروع في محادثات السلام. ونظرت إدارة بوش إلى سوريا، نتيجةً لذلك، بصفة كونها دولة مارقة، وانهالت مع الغزو الأميركي للعراق بسلسلة من الاتهامات على النظام في دمشق - من إيواء عناصر من نظام صدام حسين وإخفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى تزويد المقاتلين العراقيين التجهيزات العسكرية. بيد أنَّ الانتقاد الأكثَر حدةً من بينها كلُّها، سيكتسب زخماً مع بروز التمرد في العراق: وهو أنَّ النظام السوري يدعم التمرد بفاعلية، مالياً ولو جسدياً. وهذا إنْ سوريا، بحسب المسؤولين الأميركيين، أخذت تتسبَّب بفقدان الأرواح الأميركيَّة. وقد تجاوزت الحد. وبين التعليقات الأميركيَّة النموذجية ذلك الصادر عن مسؤول في القيادة المركزية الأميركيَّة: «لن نسامح حيال سوريا إذا تسبَّبت سياستها بمقتل أميركيَّين في العراق»^(٢). وأصبح النظام السلطوي في دمشق هدفاً طبيعياً، على الرغم من أنَّ اللغة جاءت خطابية، إذ حُوّلت إدارة بوش تركيزها إلى تسويق الديمقراطية في المنطقة، وبخاصة في لبنان. ونظرًا إلى الاشمئزاز العالمي من اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (رأى واشنطن أنه تم بأوامر

United States Senate, Republican Policy Committee, 'Holding Syria accountable for its actions', (١) 23 October 2003, available at: http://rpc.senate.gov/public/_files/fr102303.pdf

Jim Garamone, 'Syria-US relationship facing major deterioration', American Foreign Press Service, 27 September 2004. (٢)

من دمشق) وما أعقب ذلك من ثورة أرز في لبنان، وانتهاء بحلول نيسان/أبريل، تاريخ انسحاب آخر من تبقى من الجنود السوريين في البلاد والشروع في التحقيق الدولي في اغتيال الحريري، بات بشار في موقف دفاعي واضح، وبدا أن تغيير النظام في دمشق لم يعد إلا مسألة وقت.

وقال لي بشار عام ٢٠٠٤، رداً على الاتهامات الأميركية:

يراني البعض سيئاً ويراني آخرون جيداً - ونحن حقيقة لا نهتم بالتبة بنوع التعبير التي يستخدمونها. وليس من العدل استخدام مثل هذا التعبير للدلالة على سورية - أعني، انظر إلى العلاقة بين سورية ومعظم ما تبقى من العالم؛ وهي علاقة جيدة، فإذا فإنه من غير الصحيح القول بأن سورية دولة مارقة لمجرد أن الأميركيين يقولون أنها كذلك^(١).

تطلب الوقاية من هذه العواصف المتعددة قدرًا كبيرًا من المهارة - إضافة إلى بعض الحظ. فبشار لم يعد ذلك الزعيم غير المجرّب والمحبك. إذ لا يمكن أحدًا أن يبقى رئيساً مدة طويلة جدًا في سورية إذا افتقر إلى القدرة والدهاء. وكثيرًا ما قارنت دوائر الشرق الأوسط بشار سلباً بوالده. غير أن على المرء أن يتذكر أن حافظ الأسد لم يصبح «الزعيم البارع والصلب والمفاوض الماهر» بين ليلة وضحاها. فهو تدرج أيضًا في منحنى تعليمي، إذ تعرض في مسائل محددة للخداع الدبلوماسي من كل من الرئيس المصري أنور السادات ووزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر (في مناسبات منفصلة) في سياق حرب ١٩٧٣ العربية - الإسرائيليّة وما بعدها.

اضطر بشار إلى التحرّك في حذر شديد. إذ زرع غزو العراق، كما يُنظر إليه من دمشق، مئة وخمسين ألف جندي أمريكي في بلد يقع عند حدود سورية الشرقيّة وقد تسلّحوا بمبدأ بوش وخرجوا للتو من عملية عسكرية سريعة وسهلة - من وجهة

Lesch, *The New Lion of Damascus*, p. 117. (١)

نظر السوريين - في شكل يصيب بالصدمة، قضوا فيها على النظام البعشي الوحدآخر في الأرض. ثم إن تركيا تقع عند الشمال؛ وهي لا تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي على الرغم من أن سوريا حسنت في شكل ملحوظ علاقتها بأنقرة. وعند الجنوب تقع إسرائيل، طبعاً، إضافة إلى الأردن الذي تميزت علاقه دمشق الطويلة به بالزبقة (وهو، في أي حال حليف لأميركا). بقي أن لبنان هو الدولة الجارة الصديقة الوحيدة، إلا أن مختلف الفئات الداخلية أخذت تتحرك في حزم أكبر، مطالبة بانسحاب الجيش السوري وبتدخل سوري أقل في شؤونهم.

ووجهت، في الورج الجديد لـ«المهمة المنجزة» لإدارة بوش عام ٢٠٠٣، تهديدات مب狠نة عدة إلى دمشق - وهي تهديدات أخذها المسؤولون السوريون على محمل الكثير من الجد: ومفادها أن سوريا قد تصبح التالية على لائحة مبدأ بوش. وليس مفاجأً، على هذا الأساس، أن يعمد النظام السوري (أقله) إلى غض الطرف عن المتمردين الذين يعبرون إلى العراق. فقد أرادت دمشق لمبدأ بوش أن يفشل، وأملت في أن يصبح العراق المكان الأول والأخير الذي يطبق فيه هذا المبدأ. ورأت أن كل ما من شأنه ضمان هذه النتيجة لعبة مشروعية بشرط ألا يستجلب الغضب العسكري الأميركي المباشر. وهذه أفعال لاعب عقلاني، من شأن معظم الأنظمة القيام بمثلها.

اضطر بشار، الذي يعني بالتأكيد الضغط الأميركي لاتخاذ مزيد من الإجراءات على الحدود، إلى أن يواجه أيضاً جمهوراً داخلياً يتماهى، في قوة، مع التمرد العراقي. وقد أخذ رد الفعل الشعبي في البلاد على الغزو الأميركي للعراق، نظام الأقلية العلوية على حين غرة، كما ظهر ذلك خصوصاً لدى المجموعات السلفية في الغالبية المسلمة السنّية. ولم يتحمل بشار، وهو الذي لم يتمكن بعد من إحكام قبضته على السلطة، الظهور في مظهر من ينفذ إملاءات بوش، ولا سيما أنه لم يكن ينوي تنفيذ تلك الإملاءات. الواقع أن الولايات المتحدة كلما ضغطت على سوريا، أجبرت بشار على الاستغاثة بتركيبة من القومية العربية وال السورية والإسلامية لتعزيز قاعدة دعمه.

ومع تزايد الضغط الأميركي، عقب اغتيال الحريري، نظم بشار رداً قومياً عزز تصوير المتقددين الداخليين للنظام بأنهم متواطئون مع الغرب. وإضافة إلى ذلك، قدّمت بيئة التهديد الخارجية للنظام ما يشبه الضوء الأخضر لقمع المجتمع المدني والناشطين الديمقراطيين الذين أقام بعضهم، في داخل البلاد وفي خارجها، اتصالات مع إدارة بوش التي دعمتهم. ومن قبيل ذلك، لم يصعب، مع الفوضى السائدة في العراق وعدم الاستقرار المتزايد في لبنان، إقناع الشعب السوري بأن الديمقراطية التي تسوقها أميركا قد تؤدي إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي. واتخذ بشار بالفعل، في سيره على الحبل الرفيع، بعض الإجراءات على طول الحدود مع العراق. فما من ضرر كبير، في ذلك الوقت، في تبديد بعض من المخاوف الأميركيّة؛ وسرعان ما ظهر، في النهاية، أن لدمشق وواشنطن مصلحة مشتركة في الاستقرار في العراق.

ومن حسن الحظ، من وجهة نظر دمشق، أن الأميركيين غرقوا في وحول العراق، إذ لم تعد الولايات المتحدة في موقع يسمح لها بتوجيه مدافعها إلى سوريا. وأمكن بشار أن يتنفس الصعداء. وكلما تورّطت الولايات المتحدة في العراق، ضعفت حماستها وقدرتها على توسيع ما أصبح يعرف بالروزنامة المحافظة الجديدة في اتجاه سوريا. أو كما قال مصدر عسكري الأميركي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد سنة كاملة على بدء الغزو: «يعرف السوريون أن في وسع أميركا أن تنبج كثيراً، ولكن ماذا يسعنا فعله غير ذلك؟»^(١).

لا يوجد شكّ كبير في أن السوريين حاولوا تعقيد الأمور على الولايات المتحدة في العراق. ولكن يجدر القول إن الوضع في العراق لم يكن ليتغير تغييراً جذرياً، حتى لو أصبحت سوريا الدولة الأكثر انصياعاً ومساعدة للولايات المتحدة في

^(١) 'US sees Syria "facilitating" insurgents', *Washington Times*, 20 April 2004, available at:

www.washingtontimes.com/news/2004/apr/20/20040420-115628-7182r/?page=all

العالم^(١). وبتعبير آخر، فإن التأثير السوري في الوضع في العراق كان هامشياً؛ غير أن تعقيد الوضع الأميركي في العراق، ولو قليلاً، من شأنه، من وجهة نظر دمشق، أن يعني الفارق بين بقاء النظام والانقسام إلى صدام حسين وحاشيته في «حكومة رماد التاريخ». ومع ذلك فإن من مصلحة سورية وجود عراق مستقر في الجوار، مع انحسار التهديد الأميركي، وكذلك وضع نفسها في موضع الجار الصديق، بل من الأفضل لها أن تقيم (أو تعيد) الروابط الاقتصادية والتجارية التي بدأت يأنشئها في التسعينيات، إضافة إلى بناء علاقة صحيحة على المستوى السياسي^(٢).

أرادت دمشق بالتأكيد للوجود الأميركي في العراق أن يتقلص إلى أدنى حد، لكنها لم ترّد للعراق أن يتفكك إلى أجزاء هي التي كونته. فل سورية انشقاقاتها الإثنية والدينية، ثم إن وجود دولة – لبنان – تقوضت جدّاً طوال أكثر من جيل، فيه من الكفاية وأكثر؛ وهي لا تريد للأمر نفسه أن يحدث على حدودها الشرقية. أضف إلى ذلك أن تفكك العراق قد يدفع بالأقليات في سوريا إلى التحرّك طلباً للاستقلال الفوري – الاحتمال الذي أملته الاضطرابات القومية الكردية في آذار/مارس ٢٠٠٤ في شرق سوريا، وقد حركها بالتأكيد الاستقلال الذاتي المعزّز للأكراد في العراق.

(١) جاء في مقالة علقت على الوضع على الحدود السورية – العراقية أن «الدبلوماسيين الغربيين يصفون المتمردين الذين يعبرون من هنا بأنهم عامل مساعد لكنه ليس أساسياً للمقاومة في العراق. ثم إنهم رفضوا الاتهامات المتعلقة بانتقال الأسلحة الخطرة أو باختباء الرعامة العراقية المطلقة في الباد». ونقلت المقالة عن دبلوماسي غربي كبير قوله: «لا أرى أن سوريا هي التي تخطّط للتمرّد». راجع: Neil MacFarquhar, 'At tense Syria-Iraq border, American forces are battling insurgents every day', *New York Times*, 26 October 2004, available at: www.nytimes.com/2004/10/26/international/middleeast/26syria.html

(٢) بلغ التبادل التجاري العراقي – السوري ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، حتى في خلال الحرب في العراق، ما بين ١٠٠ مليون و٢٠٠ مليون دولار، وأمكن للبلدين أن يحققا عام ٢٠٠٧ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في التبادل التجاري بما يتجاوز مستويات ما قبل الحرب. Steven Simon, *Won't You Be My Neighbor: Syria, Iraq and the changing strategic context in the Middle East*, United States Institute of Peace Working Paper, March 2009, available at: www.usip.org/files/resources/april 2009.PDF

وهكذا بحلول العام ٢٠٠٥، أصبحت نظرة الولايات المتحدة والكثير من المجتمع الدولي، بما في ذلك اللاعبون الإقليميون، إلى بشار الأسد سلبية إلى حد بعيد؛ وسُجلت موجة راسخة من خيبة الأمل بالرئيس السوري. وهزى كلام تردد في شكل منتظم في واشنطن، وغيرها، من بشار بل وحتى انتقده على أنه غير كفيف ويفتق إلى القوة المطلوبة؛ وكانت أشرت كتابة بالفعل، عند وصول بشار إلى السلطة عام ٢٠٠٠ عقب وفاة والده، إلى أوجه الشبه مع الشخصية الوهمية مايكل كورليوني في سلسلة أفلام «العزاب» (The Godfather)، ملاحظاً كيف أن الاختيار لم يقع أساساً على مايكل، على غرار بشار، للانخراط في أعمال العائلة (ناهيك بتوليه). وأوحى لي عدد من الناس أن المقارنة الصحيحة ليست مع مايكل، بل مع شقيقه فريديو. كما سُجلت ملاحظات أخرى مفادها أن على بشري، شقيقة بشار الكبri، أن تصبح زعيمة سورية الفعلية، أو حتى زوجته الكوزموبوليتية أسماء.

وشَكَلتْ شهادة في الكونغرس عام ٢٠٠٢ لدى مناقشة قانون محاسبة سورية (وقر الرئيس بوش عام ٢٠٠٤ قانون محاسبة سورية الذي يفرض عدداً من العقوبات الاقتصادية عليها)، نموذجاً لنظرية واشنطن السلبية إلى بشار الأسد في الأيام الأولى على إدارة بوش. وأسست وجهة النظر هذه لتصوير بشار على أنه غير كفيف. وظهرت التهجمات اللاذعة عليه من بيئته ما بعد ٩/١١ في وقت تعاطي الكونغرس المنشطات المناهضة للإرهاب، وحاول كل عضو فيه أن يبيّن الآخر في بناء أوراق اعتماده، أو اعتمادها، المناهضة للإرهاب. وأسهم هذا الفكر الجماعي أيضاً في مساندة الكونغرس للغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وشكَلتْ سورية هدفاً سهلاً، وكذلك رئيسها - «فاكهه في متناول اليد» بحسب اصطلاح ذلك الوقت. وفي الإمكانيات مهاجمتها كلامياً - بل وحتى عسكرياً في غارات استهدافية - من دون أن يتسبّب ذلك بارتدادات خطيرة. وادعى ديك أرماني (الجمهوري، من تكساس) وهو يدلّي بشهادته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن قانون محاسبة سورية أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب:

يمكن لتراخينا عن تحويل سوريا مسؤولية نشاطاتها الخطيرة أن يفلت، في شكل خطير، جهودنا في الحرب على الإرهاب وفي رعاية سلام قابل للحياة في الشرق الأوسط... يجب محاسبة سوريا على سجلها في إيواء الجماعات الإرهابية ودعمها، وفي تكديس الأسلحة غير المشروعية في جهودها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وفي نقل الأسلحة والنفط جيئةً وذهاباً عبر العراق^(١).

جزء المشارك في رعاية قانون محاسبة سوريا إليوت أنغل (الديمقراطي عن نيويورك) بالقول: «لن نسامح مع دعم سوريا للإرهاب. لن نسامح مع احتلال سوريا للبنان... وأنا لا أريد أن أشهد على فظائع أسوأ من ٩/١١. وأ卉ت الإدارة على التشدد حيال سوريا». وقاطعه زميله من نيويورك غاري أكرمان قائلاً: «هذه ليست بالجוזة العصية على الكسر. فسوريا تافهة وواهنة ودولة إرهابية صغيرة شدّت بقيودنا الدبلوماسية طويلاً». ولمحث شيلي بايكر (الديمقراطية من نيفادا) إلى واقع أن الرئيس بشار طيب عيون متخصص، لتعلن:

لا يهمني هل هو طبيب أو محام – فهو ليس بالقائد الأكثر طيبة أو لطافة. نحن لا نريد واحداً آخر من نوعه. وهو لا يختلف عن والده؛ علماً أنه يفترض امتلاك معرفة أفضل من والده. من المعيب ألا تقف بلادنا في وجه سلوك من هذا النوع.

مضي على بشار أكثر بقليل من سنتين في السلطة عندما أدى بهذه التعليقات التي ارتكزت على نقص في معرفة الكونغرس لطريقة عمل سوريا – أو، في حالات كثيرة، طريقة عدم عملها. فمثلاً أعلن بشار في أول أيام نظامه أنه يبني السماح بافتتاح بنوك خاصة في سوريا، وهذه جدّة على بلاد يسيطر عليها القطاع العام ويجد معظم رأس المال السائل طريقه إلى البنوك اللبنانية. ولما لم تنشأ البنوك الخاصة

This and subsequent quotes regarding the SAA can be found in "US policy toward Syria and HR 4483, the Syria Accountability Act", Hearing before the subcommittee on the Middle East and South Asia of the Committee on International, 107th Congress, Second Session on HR 4483, 18 September 2002.

بحلول العام ٢٠٠٣، أُنحى بعض أعضاء الكونغرس والمسؤولين في إدارة بوش باللائمة على بشار، في قوة، لعدم الوفاء بالوعد الذي قطعه - واعتبروا أن ذلك مؤشر على مواربته وعدم كفايته، كما اعتبروا أنه من غير الممكن بالتالي الركون إليه.

وواقع الحال هو أن سوريا حصينة عملياً على التجديد والتغيير في المدى القصير بسبب رد فعل المؤسسة شبه المتشنج ضدّه، على طول الخط الممتد من البيروقراطيين في أسفل الهرم إلى رأس الوزارة. فالتغيير في سوريا لا يحدث سريعاً. وهو تراكمي في أفضل الحالات. أو كما علّقت أمامي سيدة سوريا الأولى أسماء الأسد، وهي نفسها مشبعة بالخلفية المالية، وقد عملت قبل زواجها وكيلة لأسمه لدّي جاي. بي. مورغان في وول ستريت:

لم نمتلك، طوال خمسين عاماً، مصارف خاصة في سوريا. ومصارفنا العامة لا تعمل... لدينا موظفون لا يتحدثون الإنكليزية ولا توافر لهم الحواسيب. ونحن نفتقر إلى الخبرة، ونعمل على مستوى بدائي جداً... بالتالي فإننا لم نمتلك أي فكرة عن طريقة تحقيق ذلك.

وقال لي بشار وأسماء الأسد كلاماً أن الخطأ الأكبر الذي ارتكباه، في هذه الحال، هو في الإعلان، بمثيل هذا التبل والزمر، عن إنشاء البنوك الخاصة. وقد أثار ذلك توقعات ليس في الإمكان تحقيقها في سنة أو اثنين. وقد أنشئت عام ٢٠٠٤ بالفعل حفنة من البنوك الخاصة - وتزايد عددها مذاك مع العمل على تنفيذ إصلاحات مالية أخرى؛ وبدأ أوائل العام ٢٠٠٩ العمل في البورصة السورية الموعودة منذ زمن طويل. وهذه هي الطريقة السورية، لكنها لم تحدث بالسرعة المطلوبة بالنسبة إلى المنظومة الاجتماعية السياسية الأمريكية التي تستغرق ولايتها أربع سنوات وتوجهها التصريحات الإخبارية.

شكلت التوقعات المرتفعة مشكلة بشار الرئيسة منذ البداية. أبلغت إليه، أول مرة التقينا، في أيار/مايو ٢٠٠٤، وبما يشبه المزاح، أنه أخطأ في إخبار الإعلام أنه

يهوى موسيقى فيل كوليتز. فهذه المعلومة الصغيرة التي نُشرت على نطاق واسع عندما وصل ابن الثاني غير المعروف لحافظ الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠، غدت فيه الصورة الآخنة في البروز عنه، مصلحًا مؤيدًا للغرب ومُحدثًا، وليس من قماشة والده المتحفظ نفسها. بشار طبيب عيون، وليس وارث العرش على غرار ما كانه شقيقه اللامع والكاريزمي باسل. فهو رئيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، ومتضلع إلى حدٍ ما من الحواسيب، وهاوي تصوير مشغوف. وقد أحب لعب الغرب التكنولوجية.

قد يتحمّل بشار بعضًا من اللوم على هذه التوقعات المرتفعة؛ فهو، بعد كل شيء، من أطلق ربيع دمشق الذي تبعته سريعاً موجة من القمع. سوى أن الأمر الأهم يتمثل في أن المسؤولين والمعلقين في الغرب فشلوا في إدراك أنه لم يُقم في لندن إلا ١٨ شهراً، ليست في صلب سنوات حياته التكوينية. فقد نشأ في خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين. وعاش محنة لبنان. وهذه هي العلاقات والأحداث التاريخية التي صاغت رؤيته الكونية (وقد وردت الرؤية الكونية في الكتاب الأصل باللغة الألمانية Weltanschauung)، وليست إقامته الموقته في إنكلترا. فإسرائيل هي المنافس الأول لسوريا. وهو يربّت بالولايات المتحدة. ويرى أن لبنان يجب ألا يشكل تهديداً، أيًّا يكن الشمن، ومن المفضل أن يدور في فلك النفوذ السوري. وهو أيضًا حامل الشعلة العلوية. وقد تتضمن هواياته اللعب بآلات «صوني» للتصوير والاستماع إلى فرقة «إلكترون لايتس أوركسترا»، لكن واجباته تعلّي عليه دوماً الحفاظ على المصالح السورية التقليدية.

الفصل الثاني

النَّجَاةُ

بدا، مع حلول أوائل العام ٢٠٠٥، أن الرئيس السوري قد تجاوز أسوأ ما يمكن أن ينتج عن الغزو الأميركي للغار العراقي. بيد أن الضغوط الإقليمية والدولية ستزايد أضعافاً مضاعفة في الأشهر القليلة التالية. من المهم أن نستعرض، بشيء من التفصيل، ما حصل لسوريا (ولبشار) في هذا الوقت، لأن من شأنه أن يلقي الضوء على أفعال النظام وعلى تصميمه على التمسك بالسلطة وعلى اعتقاد الرعامة أن في وسعها الخروج منتصرة عندما ستواجهه عام ٢٠١١ تهديداً حتى أكثر فتكاً.

اغتيل رفيق الحريري، رجل الأعمال الملياردير ورئيس الوزراء اللبناني السابق، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت، بانفجار ضخم ناتج عن سيارة ملغومة. وعلى الفور حمل الكثيرون في المنطقة وفي المجتمع الدولي – وفي واشنطن بالتأكيد – المسئولية لسوريا، أقله في صورة غير مباشرة لاشتباههم في أن الاغتيال نفذ بأوامر من دمشق. واستدعي السفير الأميركي من سوريا في اليوم الذي أعقب الاغتيال. واشتركت الولايات المتحدة وأوروبا (وبخاصة فرنسا التي ربطت رئيسها آنذاك

جال شيراك علاقة وثيقة بالحريري) ومعظم العالم العربي (وبخاصة السعودية التي ارتبطت العائلة المالكة فيها أيضاً بروابط وثيقة معه)، في الطلب من سورية سحب من تبقى من جنودها الذين راوحوا أعدادهم بين ١٤ ألفاً و١٦ ألفاً من لبنان. وظنّ من حملوا مسؤولية الاغتيال لسوريا أن دمشق اعتتقد أن الزعيم اللبناني دأب يعمل على إجبار الجيش السوري على الخروج من لبنان.

شكل هذا أقسى اختبار، يمرّ به بشار، حتى ذاك الحين، ووفر ذخيرة إضافية لمن أرادوا احتواء سورية (ناهيك بإحداث تغيير في النظام). واضطرّ بشار، على الرغم من أنه خفض عدد القوات السورية الموجودة في لبنان إلى أكثر من النصف، إلى الخضوع للضغط الإقليمي والدولي والقيام بالانسحاب التام في نيسان/أبريل .٢٠٠٥

تعاونت سورية بالحد الأدنى مع التحقيق الدولي في الجريمة. بيد أن بعضًا من أعضاء مجلس الأمن الدولي (مثل روسيا والصين والجزائر) عارضوا كليًا توسيع نطاق التحقيق وفرض عقوبات أقسى على سورية. وبدا، مع أوائل العام ٢٠٠٦، أن تركيز إدارة بوش انتقل إلى محاولات إيران المزعومة تطوير قدراتها التسليحية النووية. وتراجع التهديد نوعاً ما، من المنظور الدمشقي، مع تزايد غرق الولايات المتحدة في الوحول العراقية. حتى إن سرعة التحقيق الدولي تراجعت، بما خفف من القلق في دمشق التي نظرت، بطبيعة الحال، إلى القضية بأسرها أداة سياسية تستخدماها إدارة بوش للضغط على النظام السوري.

وأواخر العام ٢٠٠٥، بالغت إدارة بوش ومجموعات المتفقين السوريين المناهضين للنظام في لعب ورقهم حيال دمشق. وأعقب ذلك التقرير الدولي التمهيدي الذي يؤكّد التهمة ويورّط شخصيات قريبة من الرئيس الأسد في اغتيال الحريري، بمن فيهم شقيق بشار ماهر الأسد (قائد الحرس الجمهوري ولواء النخبة المدرع الرابع) وصهره آصف شوكت (رئيس الاستخبارات). سوى أن بوش والمنتفقين استخفوا بصلابة النظام وبقدراته على التحمل: إذ استخدم بشار الأزمة، في شكل غير متوقع

جداً، لتوطيد مكانته. ووصف الخبير في الشؤون السورية جوشوا لانديس الأمر في ذلك الوقت بقوله إن بشار ر بما خسر بيروت، لكنه ربح دمشق. وهو، بتعبير آخر، استخدم التداعيات الداخلية لـ«خسارة» لبنان لإبعاد خصومه الداخليين والمعارقين. واتضح ذلك من خلال الاستقالة القسرية لثائب الرئيس عبد الحليم خدام في اجتماع مؤتمر حزب البعث في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وببقى، على الرغم من بعض المقابلات الصحفية المنددة التي أعطاها خدام، أن واقع قيامه بذلك من خارج سوريا، يشكل برهاناً أن بشار قد ثبت موقعه. أضف إلى ذلك، ونظرًا إلى المشاعر القوية المعادية للأميركيين في المنطقة، كلما بدا أن المعارضة السورية في المنفى ارتبطت أكثر بالولايات المتحدة، تشوّهت سمعتها في سوريا؛ وكلما بدا أن بشار يواجه واشنطن، زادت شعبيته – ليس في الداخل السوري فحسب، بل أيضًا في مختلف أنحاء الشرق الأوسط عموماً. وواصل بشار مناورته بإجرائه أوائل العام ٢٠٠٦ تعديلاً على حكومته ويزرعه الموالين له في الجهاز العسكري – الأمني. وسئل مسؤول سوري كبير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هل تقدّم بلاده تنازلات أو تتدبر أمرها أو تواجه، في قوة، للإفلات من نير الضغوط الدولية؟ وأجاب أن سوريا ستقوم بالأمور الثلاثة معاً. ذلك هو الأسلوب السوري.

المواجهة الأميركيّة - السورية

تمكّن بشار، في براعة، من الصمود أمام تقلبات العام ٢٠٠٥. وهذا ليس بالأمر السهل. وتمثلت إحدى طرائق دمشق لإزاحة واشنطن عن كاهلها في عرض المزيد من المساعدة في العراق. واعتقلت سوريا، نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، سعاوي إبراهيم الحسن التكريتي، الأخ غير الشقيق لصدام حسين، إضافة إلى ٢٩ هارياً آخر من عناصر نظام صدام وسلمتهم إلى السلطات العراقية. وذكر أن سعاوي واحد من أبرز المنظمين والممولين في سوريا للتمرد في العراق، واحتل المرتبة السادسة والثلاثين من أصل المطلوبين الخمسة والخمسين على اللائحة التي صنفتها السلطات

الأميركية^(١). ولم تنتفع هذه الخطوة النظام في كسب ود إدارة بوش، بعدما استغرق السوريون وقتاً لتوقيف السبعاوي أكثر مما اعتنقت واشنطن أنه مسوغ (تعتقد دمشق أن المعلومات الاستخبارية الأميركية كانت خاطئة).

وتمت مواجهة تنازل من سورية في شأن العراق بالتجاهل مع تزايد الضغط الدولي على سورية في قضية اغتيال الحريري. وذكر بالفعل أن العام ٢٠٠٥ شهد اشتباكات على الحدود العراقية – السورية بين الجنود الأميركيين والسوريين، بما في ذلك قتال طويل بالأسلحة النارية في الصيف انتهى بمقتل سوريين كثراً^(٢). وتحدث بعض التقارير أيضاً عن قيام وحدات من القوات الخاصة الأميركية بمهامات في داخل سورية، وكفت الولايات المتحدة الضغوط على سورية بعد مقتل الحريري. أضاف إلى ذلك أن بؤر التوتر السياسية في العراق أدت إلى تصعيد الضغط الأميركي على سورية على امتداد الحدود من ضمن جهود ضرب الفصوص التي تسمح لنشاطات التمرد بتعطيل التطورات السياسية – وهو موضوع سيتكرر في السنوات التالية. ووصف الرئيس بوش سورية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بأنها واحدة من «حلفاء المصلحة» للإسلاميين المتطرفين^(٣). ومن سخرية الأمور، وعلى الرغم من تأييد عناصر مهمين في إدارة بوش إطاحة نظام الأسد (أو أقله ممارسة ما يكفي من الضغط للتسبب بتغيير في سلوكه)، أن يتخوّف آخرون من أن تؤدي ممارسة الكثير من الضغط إلى سقوط الأسد من السلطة، مع ما قد ينتج عنه من أمور أكثر سوءاً: عدم

(١) راجع للمزيد عن واقعة السبعاوي *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and modern Syria*, Yale University Press, London, 2005, pp. 193–5.

(٢) James Risen and David E. Sanger, ‘Border clashes as US pressures Syria over Iraq’, *New York Times*, 15 October 2005, available at: <http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9D0DE3D9143FF936A25753C1A9639C8B63&pagewanted=all>

(٣) المصدر السابق. ربط بعض المسؤولين سورية بكمبوديا في حرب فيتنام، بصفتها ملاداً للمقاتلين الذين انتهوا بهم المآل في العراق، ولماذا للأموال والإمدادات اللتين حملتا المصير نفسه. وتمثل العاقب الناتجة عن هذه المقارنة في اتخاذ قرار أو لا بقفز سورية، كما سبق للولايات المتحدة أن قصفت الملاذات المزعومة في كمبوديا.

استقرار أكبر في المنطقة وإمكان تولي نظام إسلامي السلطة في سوريا، أو إمكان ذلك. وسيعود هذا الانقسام السياسي المتعلق بنظام الأسد إلى الظهور عام ٢٠١١.

ومن المنطقي ربما، من خلال رؤية سورية للأمور في ذلك الوقت، أن تمسك بورقتها العراقية بحرص شديد في حال نحت الأمور صوب الأسوأ... ولكن تبين أن ذلك لم يحدث؛ إذ اتضح لدمشق أن لقدرتها على السيطرة (أقله إلى حد ما) على تدفق المتمردين إلى العراق قيمة كبرى لدى الأميركيين. ولكن إلى أي مدى عمدت إدارة بوش إلى تسييس ذلك في محاولة لتبير تدهور الوضع في العراق؟ خلص عدد من الدراسات التي أجريت أواخر العام ٢٠٠٥ وأوائل العام ٢٠٠٦، إلى أن المقاتلين الأجانب يشكلون أقل بكثير من عشرة في المئة من مجموع المتمردين في العراق. ونقل، في انتظام، عن مسؤولين عسكريين قولهم إن ٩٥ في المئة من المتمردين هم من العراقيين المحليين. وأعرب مسؤول سابق في الاستخبارات عن اعتقاده أن المقاتلين الأجانب استحوذوا على القادة الكبار «لأن من الأسهل التعامل مع مشكلتهم... ومن الأسهل إلقاء اللوم على المقاتلين الأجانب بدلاً من وضع استراتيجيات جديدة لمكافحة التمرد»^(١). وقال رأس القيادة المركزية الجنرال جون ب. أبي زيد في مقابلة مع برنامج واجه الصحافة التلفزيوني، إنه يدرك الحاجة إلى تفادي «تصعيد مشكلة المقاتلين الأجانب». ومع ذلك سارع أبي زيد وغيره، من جهة أخرى، إلى الإشارة إلى أن فرقة المقاتلين الأجانب وفرت، على الرغم من أنها صغيرة نسبياً، معظم المفجّرين الانتحاريين الذين يُرجح أنهم يتّمدون إلى القاعدة أو يتعاطفون معها، وبالتالي فإن الضرر الذي يتّلّونه يتّفاوت إلى حد كبير مع أعدادهم. واتضح، حينذاك، وجود ارتباك واختلاف في الدوائر الغربية حيال حجم تأثير المقاتلين الأجانب في العراق والدور الذي تؤديه سورية في ذلك؛ بل وقع المزيد من الاختلاف على وسيلة التعامل مع سورية في هذا الشأن. ولم تقم سورية،

James Risen and David E. Sanger, 'Border clashes as US pressures Syria over Iraq', *New York Times*, 15 October 2005, available at: <http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9D0DE3D9143FF936A25753C1A9639C8B63&pagewanted=all> (١)

بموقفها الغامض من الموضوع، بالكثير لتوضيح الأمور – وربما تقصّدت ذلك لأنها تحفظ برهاناتها.

أخذت الأمور مع بداية العام ٢٠٠٦ تتحسن بالنسبة إلى بشار، إذ بدا أن الوضع في العراق يتدهور في سرعة. وبرز ذلك من خلال تفجير مسجد العسكري في سامراء، وهو أحد المقامات المقدسة، في شباط/فبراير. وبدا أن التزاع الطائفي بين السنة والشيعة، والذي أخذ قبل هذا الحد يغلي، في بطء، وفي شكل عرضي، قد اشتعل بعد الانفجار الذي يعتقد أن القاعدة في العراق هي التي ارتكبه. وسمح فجأة احتمال الفوضى المطلقة العنان في العراق للولايات المتحدة ولسوريا، بتطوير مصالحهما المتلاقيّة: إذ لم يُرد أيًّا منها حدوث التفكك. فالحرب الطائفية وتقسيم العراق قد يمتدان، بالنسبة إلى السوريين، إلى بلد़هم، بالقدر نفسه من العواقب المدمرة، بل قد يشعّان أيضًا حريقًا إقليميًّا غير مطلوب. وعلق الرئيس بشار على هذا الاحتمال وتأمل في الأحداث الأخيرة في حديث أدلّى به عام ٢٠٠٧ إلى إحدى الصحف السعودية:

إن أكبر خطر يهدد المنطقة الآن هو الوضع الطائفي، لذلك بدأنا نتحرك مباشرةً كسورية في شكل مستقل مبدئيًّا مع الإخوة العراقيين، وكان لدينا عدد من الوفود، من العشائر، من الطوائف المختلفة وبخاصة الإسلامية، وأجرينا في ما بينهم حوارًا مباشراً. جمعناهم بعضهم مع بعض، وعلى المستوى الشعبي العراقي لم تَرْ هذا الشرخ الذي نراه على المستوى السياسي؛ أي أن الخلاف الطائفي محصور، حتى الآن، ربما في قوى سياسية وفي مناطق جغرافية، ولم يتحول حالاً شعبيًّا... علينا أن نتحرك كدول عربية، أن نتعامل مع العراق ليس كطوائف، وإنما مع العراق العربي، من دون عروبة العراق كل الأشياء التي تحدثت عنها لا قيمة لها، وسيقسم العراق

في يوم من الأيام... وسيعكس ذلك علينا مباشرة، نحن وأنتم وبقية الدول^(١).

شرعت سوريا في رفض الاحتلال الأميركي للعراق وقوبله في آن، وفي العمل بمزيد من الجدية مع الحكومة العراقية المعترف بها. واستؤنفت أخيراً العلاقات الدبلوماسية السورية - العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على أثر زيارة قام بها وزير الخارجية السوري ولد المعلم لبغداد، ووقع البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اتفاقاً للتعاون الأمني المشترك إضافة إلى بعض الاتفاques التجارية.

اغتنام الفرصة

عززت أيضاً حرب صيف العام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، موقف بشار الإقليمي: عجزت إسرائيل عن هزيمة حزب الله، ويعني انتصار حزب الله انتصاراً سورياً. ولم يتبقَ للأسد مع بداية ٢٠٠٦ إلا القليل جداً من الركائز الاستراتيجية، فالسياسة الخارجية السورية في ظل آل الأسد ليست إلا مسألة امتلاك القدرة على المقاييس، وبخاصة في ما يتعلق باستعادة مرفقات الجولان من إسرائيل. وأبلغت إدارة بوش الأسد في شكل أساسي: «لا يمكنك القيام بأي شيء يؤذينا، وليس لديك ما تقدمه إلينا». ييد أن أفعال حماس وحزب الله صيف العام ٢٠٠٦ أظهرت أن في إمكان هؤلاء اللاعبين، أشباه الدولة، إحداث فارق كبير في المشهد السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط، وبالتالي مَد سورياً بالمزيد من النفوذ الدبلوماسي الإقليمي. وامتطى بشار شعبية زعيم حزب الله حسن نصر الله لتعزيز شعبنته في الجبهة الداخلية، إضافة إلى شرعية نظامه الشعبي في المنطقة. وربما بات في وسع سوريا استعادة مقعدها إلى الطاولة الدبلوماسية واستخدام نفوذها المستعاد لاستئناف المفاوضات السورية - الإسرائيليّة والدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشروط

International Crisis Group, *Engaging Syria? US Constraints and Opportunities*, Middle East Report No. 83, 11 February 2009. (١)

متزايدة أكثر.

لم تنقطع الإشارات الصادرة من دمشق بعد حرب العام ٢٠٠٦ في شأن استعداد سورية لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وتبع ذلك نقاش داخل الحكومة الإسرائيلي وخارجها، مفاده هل يجب اختبار النيات السورية أو لا. ييد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بقي متمسكاً، في ذاك الوقت، برفض اقتراحات بشار السلمية – ويعود جزء من ذلك إلى أنه لم يُرِد التفاوض من موقع يُعَدّ ضعيفاً، عقب الإخفاق في لبنان. وساد اعتقاد واسع أن إدارة بوش تضغط على إسرائيل لعدم الدخول في نقاش مع سورية في محاولة منها للإبقاء على العملية التي تقودها لعزل دمشق.

وجاء من ثم الفوز الديمقراطي في مجلسى الكونغرس في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ النصفية، والذي عَدَ على نطاق واسع رفضاً لسياسة بوش الخارجية. وأتى ذلك، أوائل كانون الأول/ديسمبر، بنشر تقرير مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين. وكلفت المجموعة إصدار توصيات في شأن العراق، ولكن سرعان ما رأى المفوضون أن مشكلات العراق تتدخل تداخلاً وثيقاً مع مشكلات جيرانه، واستنتاجوا وجوب معالجة تعزيز الوضع الأميركي العام في الشرق الأوسط. ودعوا، وفقاً لذلك، إلى هجوم دبلوماسي إقليمي أوسع بما في ذلك دعوة الولايات المتحدة إلى إعادة فتح حوار مع سورية.

يبد أن المسؤولين السوريين شعروا بالخيبة والغضب معاً لرفض إدارة بوش تغيير مسارها. والتقاو ممثلي مجموعة دراسة العراق، وزار عدد من الشيوخ الأميركيين دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتقاوا بشار. وأملت سورية في أن تكون صفحة قد طويت مع الولايات المتحدة، لكنها سُتصاب، في الوقت الراهن، بالخيبة. واستنتج بشار، وقد أثبت، أن عليه أن يتضرر وصول إدارة أخرى إلى السلطة في واشنطن لن تكون، بغض النظر عن الحزب السياسي الذي يفوز، إلا أفضل من إدارة بوش.

حان، أوائل العام ٢٠٠٧، وقت التركيز على مسائل أخرى. وبات من المؤكد أن من مصلحة سوريا، حتى بتفوذهما الهامشي، القيام بما أمكنها للمساعدة في استقرار الوضع في العراق. وتمثل النتيجة المثالية، من وجهة نظر دمشق، في وجود حكومة سلطوية قوية في بغداد تحافظ على الطابع العربي للبلاد وتمتلك استعدادات طيبة حال سوريا، مقرونة بالانسحاب العسكري الأميركي على المدى القصير. ومن شأن هذا أن يقلل من التفوذ الإيراني الذي كان (وسيستمر) عظيماً بسبب السيطرة الشيعية على الحكومة العراقية: فسوريا وإيران، على الرغم من علاقتهما الاستراتيجية الوثيقة، لا يربان الكثير من الأمور بالمنظار نفسه، وأحد هذه الأمور هو تركيبة الحكومة العراقية. وأدت سوريا، على هذا الأساس، دور المضييف لعدد متتنوع من الفئات العراقية - من سنة وشيعة وأكراد على السواء - وسعت إلى تحقيق الحد الأقصى من تفوذهما السياسي في العراق إضافة إلى الأعمال المرجحة المحمولة والمنافع الاقتصادية فيما يتعلق بالعراق من الحرب.

أضاف إلى ذلك أن الاستقرار في العراق سيشكل عاملاً مساعداً في حل مشكلة اللاجئين العراقيين في سوريا. وتراوح تقديرات أعداد اللاجئين الذين دخلوا سوريا، بحسب المصادر، ما بين ٥٠٠ ألف و مليون وأربعين ألف. ويتبين، بغض النظر عن الأرقام الفعلية، أن خطوة سوريا المؤثرة القاضية بفتح أبوابها أمام العراقيين الهاجرين من مخنة الحرب الطائفية قد أرهقت الاقتصاد السوري الهش بالفعل. وأقام معظم اللاجئين العراقيين في دمشق و حولها مما أدى إلى ارتفاع بدلات الإيجار وإلى نقص في توافر المساكن للسوريين العاديين وإلى اكتظاظ في المدارس، فضلاً عن أنهم أسهموا في صورة عامة في الاتجاهات التضخمية في البلاد. كذلك ارتفع معدل الجريمة مع تبخر الدخل المتاح لللاجئين ومع فرص العمل التي بقيت نادرة. وجاء الدعم من المنظمات الدولية لللاجئين في سوريا بطيئاً وغير مناسب، مما اضطر الحكومة السورية إلى تحمل حصة الأسد من فاتورتها.

بدا، في سياق العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أن الولايات المتحدة وسوريا تدوران من حول مسألة المقاتلين الأجانب في العراق: تحصل سورية أحياناً على المدح على جهودها؛ وبحثها المسؤولون الأميركيون في أحياناً أخرى على بذل المزيد. فمن ناحية، خلص تقدير للاستخبارات الوطنية عن العراق نُشر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى أن من غير المرجح أن يشكل اللاعبون الخارجيون (بمن فيهم سورية) «محركاً كبيراً للعنف»، ويبدو أن العوامل الداخلية هي التي تحرّك معظم هذا العنف^(١). ومن ناحية أخرى، أعلن الجنرال ديفيد بترايوس، الذي أصبح قائداً للقوة المتعددة الجنسيات في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، في إيجاز له في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أن ما بين «٩٠ إلى ٨٠٪» في المئة من الهجمات الانتحارية ينفذها أجانب^(٢) «تنقلهم إلى العراق «شبكة تأتي بهم في شكل نموذجي عبر سورية». وقال إن على السوريين بذل المزيد لـ«قمع» تهريب المتمردين إلى العراق، إلا أنه لم يصل إلى حد القول إن دمشق تدعم المناضلين^(٣). ونادى بترايوس، في داخل إدارة بوش، بسياسة الحوار مع سورية كوسيلة لإحكام إغلاق الحدود، وعرض أن يسافر إلى دمشق لتسهيل التعاون العسكري والاستخباري؛ ولكن يبدو أن خطته اصطدمت بفيتو البيت الأبيض.

توجهت رئيسة مجلس النواب الجديدة نانسي بيلوزي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى دمشق على رأس وفد من حزبي الكونغرس للقاء الرئيس بشار الأسد. وشكل هذا بالتأكيد أمراً بعيداً كل البعد من موقف الكونغرس العدائي في زمن قانون محاسبة سورية. وعد التأرجح في مقاربة الولايات المتحدة لدمشق انعكاساً للسياسات الداخلية في واشنطن (بين الإدارة الجمهورية والكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون)، وليس نوعاً من الالتباس المقصود في السياسة الخارجية. وشكل الأمر، بغض النظر

^(١) 'Syria's relations with Iraq', United States Institute of Peace Briefing, April 2007.

^(٢) 'Iraqi official says Syria supporting insurgents', ABC News Blogs, 11 May 2007, available at: http://blogs.abcnews.com/theblotter/2007/05/iraqi_official_.html

عن هذا، إرباكاً للنظام السوري، وسيقى كذلك، لأن الأفعال الانفصالية الأميركيّة حيال سورية ستستمر في خلال ما تبقى من عهد بوش.

بدا، بحسب ضباط في الاستخبارات الأميركيّة، أن عام ٢٠٠٨ شهد نوعاً من التعاون العسكري وأو الاستخباري الأميركي - السوري المتدني المستوى، مررت فيه المصادر السورية معلومات إلى القوات الأميركيّة مكتتها من استهداف المتمردين في داخل العراق. وضاعفت سورية، إضافة إلى ذلك، عمليات توقف المقاتلين الأجانب في داخل البلاد. وعلى ما قاله مسؤول عسكري الأميركي متذكر في شمال العراق عند الحدود السورية: «نحن في الواقع لا نتعامل مباشرة مع السوريين، لكنني سأقول لك إنهم تصرّفوا في الماضي القريب في شكل جيد نسبياً وأوقفوا أشخاصاً في جانبهم من الحدود»^(١). وأعلن يومذاك مسؤولون أمريكيون كثُر في العراق أن عدد المقاتلين الأجانب الذين يعبرون إلى البلاد من سورية قد تراجع من حوالي تسعين في الشهر إلى نحو عشرين (وتراجع، كذلك، عن الذروة المقدّرة بمئة وعشرين في الشهر في أوج العنف عام ٢٠٠٧). ولهذا التراجع في دفق المقاتلين الأجانب علاقة بالتجاه النسبي لـ«اندفاعة» القوات العسكريّة الأميركيّة في العراق التي شرع فيها بترايوس أوائل العام ٢٠٠٧ ومع الجهود الأميركيّة - ربما بما هو أكثر أهمية أيضاً - لكسب اتحاد القبائل السنّية («الصحوة») إلى جانب القضية الأميركيّة بعدما تصاعد غضبها عبر السنين من معتقدات عناصر القاعدة وتكتيكاتهم المتطرفة في العراق.

بدا كما لو أن المصالح الأميركيّة - السورية وجهود التعاون بينهما قد تكيفت أخيراً في ما يتعلّق بالعراق. وتوازى ذلك مع خروج بشار الأسد السريع من محاولة عزله التي تقودها الولايات المتحدة، وبرز ذلك من خلال مشاركته في القمة الأورو - متوسطية التي استضافها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في تموز/يوليو ٢٠٠٨.

Phil Sands, 'Syria stops insurgents on the Iraq border', *The National*, 2 November 2008, available at: www.thenational.ae/news/world/middle-east/syria-stops-insurgents-oniraq-border (١)

الأمر الذي شَكَلَ اختراقاً كبيراً حققه الرئيس السوري، وجاء عقب شكر فرنسا للدور السوري الإيجابي الذي أُسْهِمَ في أيار/مايو ٢٠٠٨، في التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي وضع حداً (في ذاك الوقت) لازمة في لبنان هددت بالخروج عن السيطرة. وأدى بشار الدور الذي قال تكراراً إنه يريد ممارسته – وهو دور المسهل. وفضل عدم قطع العلاقات مع إيران أو حزب الله أو حماس؛ بل أراد، بدلاً من ذلك، استخدام قدرة سوريا الفريدة في اللعب على جانبي السياج لتسهيل شروع إيران وحزب الله وحماس في حوار مع الغرب، ورفع مكانة سوريا في السياق. واقتنع بشار بأنه وضع البلاد في الجانب الصحيح من المعادلة الاستراتيجية في الساحة العربية، وبخاصة بعد العمل العسكري الإسرائيلي الوحشي ضد حماس في غزة أواخر العام ٢٠٠٩ وبداية العام ٢٠١٠. ورفض، في ثبات، الانصياع إلى ما يُسمى في المنطقة بـ«المشروع الأميركي». وكاد الأمر يشبه حال العالم العربي، وقد تحرك إلى ما هو أقرب إلى موقفه الذي تمسك به، في ثبات، بدلاً من أن يتحرك بالعكس.

بدأ أن الموقف التعاوني النامي بين سوريا والولايات المتحدة قد توقف في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بعدما نفذت القوات الأمريكية غارة جوية عبرت فيها إلى سوريا، على مقرية من بلدة أبو كمال الحدودية، وقتل أحد النافذين الكبار في القاعدة، واسمه أبو غادية المسؤول على ما يبدو منذ العام ٢٠٠٥ عن إحدى شبكات التسهيل السورية. ونفت الحكومة السورية رسميًا هذا الزعم وأعربت عن استيائها من الهجوم الذي لم تجد له تبريرًا. وأعلنت إغفال المدرسة الأمريكية والمركز الثقافي الأميركي في دمشق – وهو بالكاد رد مزلزل.

غير أن بشار عرف أنه لا يستطيع القيام بالكثير الملموس للرد على الأمر بمثله. وقد تمنع بما يكفي من الحذاقة للنظر إلى الاستطلاعات التي رجحت فوز باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو الأكثر استعداداً للشروع في حوار دبلوماسي مع دمشق. وشكّل واقع أنه تمكّن من صدّ من طالبوا في القيادة السورية برداً أكثر عدوانية، مؤسراً إلى أن رؤيته للسياسة الخارجية السورية قد فرضت نفسها على جهاز

صنع السياسة الخارجية في البلاد. ولم يرد تهديد الزخم على طريق التقارب الأميركي- السوري مع وصول أوباما إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أن أهم من ذلك، على المدى القصير، هو أن سورية قررت، عقب غارة أبوكمال، خفض مستوى التعاون مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بالمقاتلين الأجانب^(١).

وتم، إضافة إلى ذلك، الحدّ كثيراً من نفوذ إدارة بوش في الشرق الأوسط بسبب سياستها العراقية وفي غياب أي تحرك ملموس في المسألة الإسرائلية - الفلسطينية. وشرع اللاعبون الإقليميون، وبخاصة قطر وتركيا، في دخول مفاوضات الشرق الأوسط بصفة كونهم حكاماً أو وسطاء تعويضاً للدور الأميركي المترافق في دبلوماسية الشرق الأوسط؛ وفوجئ الكثيرون، بالفعل، لدى الإعلان في أيار/مايو ٢٠٠٨ أن تركيا تؤدي دور الوسيط في مفاوضات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل. ولم يكشف ذلك وحسب الفراغ الدبلوماسي الذي توجب على الولايات المتحدة ملؤه في المنطقة، بل أشار أيضاً إلى أن سورية جدية بالفعل في شأن السلام مع إسرائيل (بخلاف شكاوى إدارة بوش من أن دمشق أرادت حصد مكاسب انخراطها في عملية السلام ولديها مستعدة لبذل ما يتطلبه ذلك من تضحيات). ومن سوء الحظ أن الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أجبر جميع الأطراف على إلغاء المفاوضات.

(١) يجب الإشارة أيضاً إلى أن هذا الأمر ترافق مع تدهور الأوضاع الأمنية في الجانب العراقي من الحدود بعد الاستعراض الأمني المشدد حال الانتخابات العراقية أوائل العام ٢٠٠٩. وارتدى الأمر القدر نفسه من الأهمية مع بدء الجنود الأميركيين في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ بإعادة انتشارهم من المدن العراقية. ولاحظ أحد تقارير أيار/مايو ٢٠٠٩ أن «مسؤولين عسكريين أميركيين في العراق يقولون إن جهود حظر التسلل عبر الحدود العراقية أعقاها النقص المزمن في الوقود، مما يجبر رجال شرطة الحدود، وقد استشرى الفساد في صفوفهم، على ملازمة أماكنهم أسابيع، كل مرة». وأعلن مسؤول عسكري أمريكي رفع المستوى أن «القطعة العراقية في شكل عام قد تراجعت منذ الانتخابات»، وأن القاعدة في العراق «تمكنت من إعادة تركيب شبكتها» *Terrorist traffic via Syria again inching up*, Washington Post, 11 May 2009) أسعار النفط، وتتوفر وبالتالي المزيد من المال لأمن الحدود، وتراجعت مع تراجع سعر البرميل في سرعة أواخر الصيف وأوائل الخريف من العام ٢٠٠٨.

أخذت جدران العزلة المحيطة بسوريا في الانهيار سريعاً. وعند الدبلوماسيون الكبار من طائفة من الدول الأوروبيّة الطريق إلى دمشق أواخر العام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨. حتى إن الإسرائييليين عدُوا عروض بشار للسلام جديرة بالبحث، وهو مستمر في الاحتفاظ بال الخيار الاستراتيجي في السلام مع إسرائيل (على الرغم من الهجوم الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على ما يُشتبه في أنه منشأة نووية سورية مما أدى إلى تحقيق قامت به الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة)^(١). ولم يؤدّ هذا، كما في حال الهجوم الحدودي على سوريا من العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى تغيير في المسار العام لبشار. ورد بطريقة موزونة نسبياً، وهو الذي يعرف، على أي حال، أنه لا يستطيع أكثر من ذلك، ثم إنّه لم يرد تعكير العلاقة مع الولايات المتحدة في وقت يبشر انتصار أوباما المتوقع ببيئة دبلوماسية جديدة.

بدا أنّ من شأن فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨ أن يخلق فرصة أخرى لتحسين العلاقة بين الولايات المتحدة وسوريا؛ وبالفعل التقى مسؤولون رفيعو المستوى أميركيون وسوريون، في انتظام، عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وأعلنت إدارة أوباما أنها ستعيد السفير الأميركي إلى دمشق، فاختير أوائل العام ٢٠١٠. ولكن كثيراً ما يتغلب القصور الأيديولوجي المعادي لسوريا على المنطق، وتدفع الأخلاقية المطلقة التسوية. ولم يتمكن أوباما من تحريك العصا السحرية لبناء علاقة منتجة فورية مع سوريا، لأنّ إرث بوش أنتج قدراً هائلاً من عدم الثقة لدى طرف في المعادلة. وهو وضع لم يساعد فيه فيض من القرارات الدوليّة، والمحكمة الدوليّة التي تواصل التحقيق في اغتيال الحريري، والتحقيق الذي تقوم به الوكالة الدوليّة للطاقة في ما يتعلق بالموقع الذري السوري المزعوم، وقانون محاسبة سوريا. وقد وجدت هذه الأمور كلّها طريقها إلى الدينامية الأميركيّة – السورية ولم يسهل تفكك عقدها

(١) راجع مقابلة إيجابية مع بشار، Ian Black, 'Assad urges US to rebuild diplomatic road to Damascus', *Guardian*, 17 February 2009, available at: www.guardian.co.uk/world/2009/feb/17/assad-interview-syria-obama

خصوصاً أن إدارة أوباما اضطرت، بعد تسلمها السلطة عام ٢٠٠٩، إلى التعامل مع مسائل داخلية وخارجية مهمة أخرى. فما أمكن أن يشكل في عهد بوش سياسة خارجية عاقلة من الحوار والتعاون مع سوريا لمحاربة الإرهاب ورعاية السلام مع إسرائيل وتعزيز الحيز السياسي في لبنان انتهى بدلًا من ذلك إلى مجموعة مجانيّن أيديولوجية محافظة جديدة.

كسب الثقة

شاهدت، على مر السنين، بشار الأسد وقد أصبح أكثر ارتياحاً كرئيس - وربما مرتأحاً أكثر من اللازم. وكان، عندما التقى به للمرة الأولى، لا يزال غير واثق بعض الشيء من العالم من حوله. وشكّلت له السياسة الأميركيّة إرباكاً خاصّاً. اتصف عام ٢٠٠٥ بالدفاع والغضب، وبخاصة عندما أصدر الأوامر بسحب الجيش السوري من لبنان (الأمر الذي شعر أنه يجب أن يحوز عليه تقديرًا ولو قليلاً، على الأقل لقيامه به، ولو أنه حدث في الأساس نتيجة للضغط الدولي). وأخذ، وقد تخلص من أسوأ ما يمكن أن ينبع عن العام ٢٠٠٥، يشعر أوائل العام ٢٠٠٦ بمزيد من الأمان في موقعه وبثقة أكبر بمستقبله. واتضح لي، عندما التقى بشار صيف العام ٢٠٠٦ في خلال الحرب بين إسرائيل وحزب الله، أن ثقته بنفسه قد ازدادت ربما بما يتناسب مع شعور المنطقة أن حزب الله الحق هزيمة بإسرائيل. وتحول غضبه على الولايات المتحدة اعتداداً مبيعاً على أن إدارة بوش قامت بأقصى ما تستطيع القيام به ولم تتمكن من إلحاق الفرار به.

لاحظت في بشار في أيار/مايو ٢٠٠٧، في وسط الاستفتاء الذي أعاد انتخابه لولاية أخرى من سبع سنوات، أمراً لم أكتشفه من قبل: الرضى عن الذات، بل وحتى الزهو. وجدته لما التقى، أول مرة، غير مدّع، بل وحتى متتقساً من حق قدره. ولم يبدُّقط أنه يأخذ نفسه كثيراً على محمل الجد، على الرغم من الظروف الخطيرة جداً المحيطة به. وردَّ على دعوتي له إلى الحديث عما يشعرُ أنه أكبر إنجازاته، بالقول إن

علينا ربما صرف المزيد من الوقت على أكبر إخفاقاته. ولا يبدو من النظرة الأولى أنه شخصية مسيطرة: محسوب اللسان، أنيس وصاحب ضحكة أشبه بضحكة الطفل – ليس الصورة النموذجية للدكتاتور. غير أنه، ولهذا السبب بالذات، يفرض الانتباه. وتقبع من تحته البنية الهرمية السياسية والعسكرية السورية. وقد وصل إلى حيث هو الآن وبقي في موضعه على الرغم من مظهره المتواضع، أو ربما بسببه.

ولدت انتخابات العام ٢٠٠٧ دعماً جماهيرياً هائلاً للرئيس الذي أعيد انتخابه. وشعرتُ، وأنا أختلط طوال يومين، بخشود المؤيدين حول ساحة الأميين في دمشق، أن قسماً كبيراً من دفق المودة هذا صادق، على الرغم من أن الكثير منه حضر بالطبع مسبقاً. وعندما تشرع مجموعة ما في سوريا – سواء كانت وزارة ما أو مؤسسة خاصة – في تنظيم مناسبات احتفالية، يصعد الآخرون سريعاً على المتن ويولدون موجة عارمة من الدعم. (وعلى حد سواء، لا يعرف المرء في دولة الاستخبارات من قد يكون مخبراً للحكومة، وما من أحد يريد أن ينظر إليه على أنه غير مؤيد لإعادة الانتخاب الرئيس). وأمكن بشار، في النهاية، أن يرتوى من بث الدعم التي حفرها على ما يبدو، وأمكنته للمرة الأولى اختبار ذاك الدعم على مستوى عالٍ. بدا الأمر تجربة شافية بعد كل ما حدث في العامين السابقين. ووجده، في اللقاء الشخصي معه «يوم الانتخاب»، متاثراً حقاً بالاحتفالات وبالمواكب التي تسير على شرفه؛ وأهم من ذلك هو أنه بدا كأنه يرتوى منها. وذكرني ذلك كله بالأحرى بخطاب الممثلة سالي فيلد العاطفي لدى قبولها جائزة الأوسكار عام ١٩٨٥ – أنت تحبونني، أنت تحبونني فعلاً!

بيد أنه ترشح وحيداً في استفتاء تتوجّب الإجابة فيه بنعم أو بلا. ولاحظت وأنا أزور أحد مراكز الاقتراع أن على كل «ناخب» أن يعبئ خانة «نعم» أو «لا» – علينا – فيما تعزف إحدى الفرق وينشد الناس ألحاناً مؤيدة لبشار. وعلى الناخب أن يكون متھوراً فعلاً ليعي خانة «لا»، خصوصاً أن أفراد الأمن يراقبون، بلا شك عن

كتُب، كل شيء. وكادت صور بشار تغطي كل بناء منتصب وتدلّت علّيًّا من كل نافذة، وتناقضت المشبكات التي طُبع عليها «أحب بشار» (بالإنكليزية وبالعربية) والقلادات واللوحات الإعلانية مع الطريقة التي تحاشى فيها حتى ذلك الوقت مثل هذا السلوك «العبادي». أدرك بشار أن الأصوات التي فاقت السبعة والتسعين في المئة لـإعادة انتخابه ليست مقياسًا دقيقًا لمكانته الحقيقة في البلاد. وقال إن الأكثر أهمية هو النظر إلى معدلات المشاركة، بما أنه تمكّن من إضافة من لم يصوتو إلى من صوتو بـ«لا». وبلغ معدل المشاركة، بحسب التقديرات السورية، ٧٥ في المئة، بما لا يزال يشكّل رُدًا مؤاتيًّا جدًّا لبشار.

تلك المرة الأولى التي شعرت فيها أن بشار أخذ يصدق المتملقين القائلين إن قدره هو أن يقود البلاد. وتطورت بالتأكيد نظرته إلى موقعه منذ السنوات الأولى لحكمه. وسبق للسلطات الأميركيّة أن كررت الإشارة في الخمسينيات إلى ما اعتبرته «دكتاتوريات صديقة» بصفة كونها «أنظمة سلطوية انتقالية» (بمعنى أن هذه البلدان «ستنتقل» إلى الديمocratie بتوجيه من الولايات المتحدة وبدعم منها). وبالطبع لم يشا الزعماء السلطويون، في أغلب الأحيان، هذا الانتقال: فقد أحجوا السلطة وتكون لديهم، في حالات كثيرة، اقتناع بأن حسن حال البلاد مرافق لتسكّفهم بالسلطة. وتساءلت حينذاك هل تجاوز بشار نقطة اللاعودة في هذا الشأن.

شعر بشار أواخر العام ٢٠٠٧ أن ساحته قد برئت، مما أسمهم، في قوة، في تعزيز شعوره المتجدد بالثقة بالنفس. حتى إن سوريا تلقت الدعوة إلى حضور مؤتمر إنديابوليس الذي رعته إدارة بوش لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر. وشرع الدبلوماسيون الأوروبيون والشرق الأوسيطيون في السفر إلى دمشق للقاء بشار وغيره من المسؤولين السوريين، وأخذ جدول مواعيد الرئيس

في الامتناء^(١). واعتقد بشار بالتأكيد، على الرغم من أنه لم يدع الانتصار النام، أن الجبل قد رفع من حول عنقه؛ وبات الوقت، بالفعل، إلى جانبه الآن. وسخر المسؤولون السوريون من المفهوم الشعبي أن في الإمكان إخراج بلادهم من عزلتها على الطريقة الليبية، أي إن العلاقة الأميركيّة – السورية الحارة تتّقدّر بلادهم لو أنها تخلّي فحسب عن حزب الله وحماس وإيران تماماً كما تخلّي الزعيم الليبي معمر القذافي عن أسلحة الدمار الشامل ودفعَ التعويضات عن تفجير العام ١٩٨٨ فوق لوكريبي. واعتقد السوريون، على العكس من ذلك، أنهم حافظوا على المسار الذي أثبت صحته: فالولايات المتحدة هي التي تحتاج إلى أن تعود وتحظى بالقبول. فالانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨ وفوز باراك أوباما بها (في إنكار مدوٍ لرئاسة بوش) قدمت إلى الولايات المتحدة – لا إلى سوريا – فرصة التعويض.

مقدمة إلى الطاولة

أراد بشار – وسوريا – أن يأخذ المجتمع الدولي على محمل الجد. وسألَتُ الرئيس السوري، في حوار معبر في تموز/أيلول ٢٠٠٦ إبان الحرب بين إسرائيل وحزب الله، عن رأيه في تعبير الرئيس بوش الانفعالي الذي سُجل عرضاً في قمة مجموعة الدول الشمالي في وقت سابق من الشهر: قال بوش في محادثة مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن التزاع في لبنان: «هاري، بلير، كما ترى فإن... الأمر الذي يجب عليهم القيام به هو دفع سوريا إلى حمل حزب الله على التوقف عن القيام بهذه الترهات وينتهي الأمر». وعلى الرغم من سوء قراءة الرئيس الأميركي لتأثير سوريا (أو قلة تأثيرها) في حزب الله، جاء رد فعل بشار غير متوقع ومثيراً للاهتمام: «أحب ذلك. أحب واقع أنه (بوش) قال ذلك. يمدني ذلك بشعور عظيم

(١) اخبرت هذا عن كثب. أخذت بحلول العام ٢٠٠٨، أجد صعوبة أكبر في رؤية الرئيس بشار إذ أخذ جدول مواعيده يمتليء بأصحاب المقامات الرفيعة الزائرين وزياراته للخارج. ولم يكن على، ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، إلا أن انتافس على وقته مع حسن نصرالله ومحمود أحمدى نجاد.

لأنه على الأقل يفكّر في سوريا. يفكّر فينا». فسورية لا تقف وراء أفعال حزب الله، ومن حسن حظ دمشق أن الإسرائيليين عرّفوا ذلك وقرروا عدم صب جام غضبهم على سوريا أيضًا. بيد أن مجرد الإدراك أن في إمكان سوريا إحداث بعض الضرر زوّدها بعض النفع، ونوعًا من النفوذ، ومزيدًا من السهام في الجعبة التي بدا أنها على وشك أن تفرغ.

لكن سوريا أرادت، كما أشار الكثيرون من السوريين على مر السنين، أن يُنظر إليها على أنها حلّة المشكلات لا الباحثة عن المشكلات. ويمكن المرء القول إن سوريا ترى أن قدرتها على إحداث المشكلات – وهو ما تعتقد أن لديها كل الدافع إلى القيام به عندما تشعر بالتهديد – تترجم قدرة لديها على حلها. وقد جاراني بشار بالتأكيد على المبدأ في محاولة لتسويق فائدة سوريا في المنطقة. وهي لو حُرمت هذا الدور، سيتضاءل نفوذها في شكل كبير. وبتعبير آخر، فإن سوريا تمانع في قطع علاقاتها مع حماس وحزب الله وإيران في شكل كامل، لأن هذه القوى تمدّها بالنفوذ الدبلوماسي. بل على العكس من ذلك، نظر بشار إلى بلاده ممّا للغرب لتطوير حوار مع هذه الكيانات بالذات.

اعتقد بشار، أواخر العام ٢٠٠٨، أنه بات الآن في وسعه الجلوس ومراقبة تطور الأمور – كمثل الوجهة السياسية لإدارة أوباما الجديدة عند توليها السلطة بعد ذلك ببضعة أشهر. وشعر أنه متمكن سياسياً: فسنة ٢٠٠٨ كانت له سنة جيدة جدًا شهدت اتفاق الدوحة الذي عزّز موقفاً الوضع السوري في لبنان؛ ثم إن الرئيس الفرنسي ساركوزي رحب ببشار في باريس في يوم الباستيل إلى جانب غيره من رؤساء الدول بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت (وأشّر هذا إلى خرق كبير في محاولات الغرب عزل سوريا وشكل انتصاراً كبيراً لبشار). وأهم من ذلك كله ربما هو غياب إدارة بوش، وقد أطاحتها الانتخابات الرئاسية التي جاءت إلى السلطة بمن تشّكل فلسفة سياسته الخارجية رفضاً مباشراً لفلسفة سياسة بوش. وربما استأنفت الدبلوماسية التقليدية عودتها بوجود باراك أوباما في السلطة. وقد تعود معها، من وجهة نظر دمشق، القواعد القديمة للعبة.

طالما اعتقدت أن على سوريا، إذا أرادت أن تؤخذ على محمل الجد، القيام بعمل أفضل في مجال الدبلوماسية العامة. وبشار – وأسماء الأسد – أكثر ضلوعاً في ذلك من والده، لكن هذا لا يعني الكثير: فالكاد انخرط حافظ الأسد في ذلك على الإطلاق، بل بدا أنه يزدرى الدبلوماسية العامة ازدراه كاملاً بالفعل. وما إن اكتسب بشار الثقة بمكانته الدولية حتى أصبح أكثر راحة مع هذه الدبلوماسية. وشكل الأمر بالنسبة إليه مسألة ثقة، وقد ارتات كل الرببة (كما هي حال سوريا ككل) بالعالم الخارجي. وتحسنت دبلوماسيته العامة بشكلٍ مضطرد، على المستوى المحلي. وكنتُ، على سبيل المثال، معه (ومع زوجته) في استقبالٍ أعقب حفلة موسيقية خاصة في دار الأوبرا الجديدة في دمشق في أيار/مايو ٢٠٠٧. وقام بشار بعمل رائع متقدلاً في أرجاء المكان ومستمعاً، في انتباه، إلى كل شخص تحاور معه؛ وكان، مع انتهاء الأمسية، تحدث شخصياً مع كل واحد من الموجودين. ورأيته يتنقل على الشرفة، إذا جاز التعبير، وهو يشاهد العرض المحتفي بإعادة انتخابه قبلة مكتبه الرئاسي المتواضع جداً في منطقة الروضة في دمشق. وتأكد من الاتصال بأعين من أمكن من الناس السائرين قبالتها والإشارة إليهم، بل إنه دعا عائلات بأكملها من الشارع إلى تمضية بعض الوقت معه على الشرفة، حيث تحدث مع كل فرد من كل عائلة واستمع إلى ما لدى كل منهم ليقوله. كان ذلك مثيراً جداً للإعجاب – وفاعلاً جداً.

إلا أن بشار في النهاية ليس كلي القدرة. فقد حارب الفساد المستشري والجمود المؤسستي والبيروقراطي والثقافي في البلاد. واضطرب في الكثير من المسائل إلى التفاوض والمساومة والتحكم بالنظام لتحقيق الأمور، وقد شاهدت ذلك بأم العين. وأدى نسق الصفقات التي عقدها والده على مستوى النخبة – أي الولاء المطلق في مقابل الإثراء الشخصي – أحياناً إلى صدق النظام في قوله وإرادته القيام بأمر ما، فيما تجربه أعمال المجموعات المهمة المرتبطة بالنظام (أو التي في داخله بالفعل) على القيام بأمر آخر مختلف تماماً. وما أمكن بشار القيام بأي شيء حيال ذلك، من

دون تقويض قاعدة سلطته، وبخاصة في البيئة الإقليمية المتوعدة التي يحتاج فيها إلى جميع الأصدقاء الذين يمكنه حشدهم سواء من داخل النظام أو من خارجه.

أخبرني أمراً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفَرَّ لي بعض الإدراك لتفكيره. أخذنا نتحدث عن رفع مستوى مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلي غير المباشرة، التي ترعاها تركيا، والتي بدأت في وقت سابق من السنة، لترتقي إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وقال إنه لا يريد فعلاً الانتقال إلى المستوى التالي من دون ضمانات أكبر بالنجاح؛ فهو «جديد على هذه اللعبة»، وبما أنها «المرة الأولى التي يقوم فيها بذلك» فإنه «لا يستطيع تحمل الفشل». وقد اتخذ قراره التفاوض مع إسرائيل وكان حوله أشخاص يوافقونه على قراره. لكن في وجود عناصر لا يتفقون معه، اعتقاد بشار أنه لا يملك إلا محاولة واحدة، في هذا الصدد، ومن الأفضل له أن يقوم بها بالشكل الصحيح. واعتمد وبالتالي الحذر في التحرك.

وهذا سبب مهم جدًا يشرح، من منظوره، لماذا يهم في شكل مطلق أن يعاد الجولان بكمله، حتى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، إلى سوريا. فهذا حيوي لشرعنته الداخلية، لإرثه وهو في مرحلة التكوين (بالمقارنة خصوصاً مع إرث والده الذي «فقد» الجولان كوزير للدفاع في الحرب العربية – الإسرائيلي عام ١٩٦٧). وربما أمكنه، في الجوهر، التخلص من «الأمن» في «دولة الأمن». وطالما شكل هذا الإغراء الذي اعتمدته بشار: مرتفات الجولان في مقابل التنازلات في السياسة الخارجية وفي المسائل الداخلية.

تملّكني شعور، في أحد اجتماعاتي معه، أواخر العام ٢٠٠٧، أن مقاييسه هذه قد تكون واقعية أكثر مما يعتقد الكثيرون من الناس. وشكّل ٨٠ في المئة مما قاله لي بشار في نقاشاتي معه الخط السوري النموذجي أو ما سينشر في الصحف في الأيام المقبلة. غير أن ٢٠ في المئة منه جاء مرتجلًا، خصوصاً عندما تزايد شعوره بالراحة حالي على مر السنين. وتلك هي الجوهر التي بحث عنها والتي وفرت لي بعض الإدراك القيم للرجل. وتحدّثنا في هذه المناسبة عن المقاييس المتعلقة باتفاق

السلام مع إسرائيل وبقطع العلاقات مع حزب الله وحماس وإيران، إضافة إلى إعادة صياغة النظام السوري. تمايل بكرسيه إلى الوراء وتأمل في السقف، وقال منفعلاً: «إذا استعدت الجولان أصبح بطلًا». وبهذا المعنى فإن الترسيخ المنهجي لعودة الجولان في أذهان جيلين من السوريين، والذي شكل في الماضي عقبة أمام التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - سوري، أمكنه في الواقع أن يصب في مصلحة السلام: فمن شأنه تقوية النظام السوري - وأمكنته تقوية بشار - لتحقيق المستويات المرتفعة من التوقعات والمسؤوليات الداخلية والإقليمية كشنن للسلام. غير أن هذا سيقى فحسب قابلاً للإنجاز، ما بقي بشار مسيطرًا، واحتفظ بمقدره إلى الطاولة الدبلوماسية.

قبل أحداث العام ٢٠١١، بقي جزء لا بأس به من بقايا الجمود المعادي لسوريا في إدارة أوباما وفي البتاغون وفي مجتمع الاستخبارات وفي الكونغرس، ناهيك بالحديث عن الصورة السلبية عن سوريا في أذهان الجمهور الأميركي. وجاء من ثم فيض القرارات الدولية والتحقيق الدولي في اغتيال الحريري ونظام العقوبات الذي وضعه إدارة بوش وعقدت كلها أي تحسين في العلاقات الأميركية - السورية. وللولايات المتحدة طريقة في تصوير الزعماء الأجانب ترتكز على التقسيم بين من هم مع المصالح الأميركية ومن هم ضدها. فقد نُظر إلى عبد الناصر في أوقات مختلفة من الخمسينيات والستينيات بصفة كونه حليفاً محتملاً أو خصماً عنيداً بحسب الموقف الذي يضع فيه مصر في الحرب الباردة بين العمالقين. وبات صدام حسين صديقنا في الثمانينيات وعدونا في التسعينيات. ولا أدرى هل تغيراً بالقدر الذي تغيرت فيه رؤيتنا إليهما. فواقع أن الأسد لم يهياً تقليدياً ليصبح رئيساً، وكونه، في نظر الكثرين من السوريين، تخلى عن مهنته ليخدم بلده، أكسباه بعض المجال للتنفس في سوريا. واستغل النظام ذلك ليبتاع له منحنى تعليمياً طويلاً، وقد أنجز ما يكفي لتسوية الأمر وسط الضغط المستمر. ثم جاء الربيع العربي ورفعت كل الرهانات.

الفصل الثالث

سورية تختلف

بدت سورية، أواخر العام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١، مكاناً مستقراً إلى حد ما، بالمقارنة خصوصاً بتونس ومصر واليمن حيث أخذت الأحداث في الاندلاع. وقد حسن بشار الأسد من صورته وصورة بلاده؛ وهي الصورة التي تلطخت في وقت سابق من العقد، وبخاصة عقب اغتيال الحريري. ووصف الرئيس السوري وزوجته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في باريس بأنهما زائران كوزموبوليتان والتقطت لهما الصور على نطاق واسع، بما ارتدياه من آخر صيحات الموضة، وهم يزوران المتاحف العصرية ويحلان في ضيافة النخبة الفرنسية (ناهيك بالاحتفاء الذيحظى به منها).

بل إن المحكمة الخاصة ببلبنان التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٥٧ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ لاتهام المشتبه في اغتيالهم رفيق الحريري ومحاكتهم، أبعدت تركيزها عن سورية. وذكر على نطاق واسع، أواخر العام ٢٠١٠، أن المحكمة تخطط لاتهام أربعة عناصر من حزب الله لعلاقتهم بالاغتيال^(١). وعلى

(١) صدرت الاتهامات في النهاية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١.

الرغم من أن حزب الله يشكل حليفاً حاسماً لسوريا في لبنان ويسهل نفوذها فيه، وعلى الرغم من أن الكثرين في القيادة السورية لا يزالون يعتقدون أن بلادهم هي الهدف النهائي للمحكمة الدولية الخاصة ببلبنان، تراخي الضغط الدبلوماسي، إلى حد كبير، على سوريا في مسألة شكلت كابوساً مرتسمّاً للنظام منذ الشروع في التحقيق الدولي، عام ٢٠٠٥.

نشر، في يومين، موضوعان منفصلان في صحفتين أميركيتين رئيسيتين يمتدحان مختلف أوجه المجتمع في سوريا وتاريخها وثقافتها والتوجه الجديد لحكومتها. وجاء في العنوان الرئيس والعنوانين الفرعية لموضوع نشر في قسم السياحة في عدد ٢٦ كانون الأول/ديسمبر من لوس أنجلوس تايمز: «سوريا النجم الساطع في الشرق الأوسط: حكومة أكثر حداثة تؤدي إلى تحسن ملحوظ في السياحة في سوريا، فنادق فاخرة تفخر والمطبخ والثقافة يتتطوران بطرق لافتة»^(١). ونشرت نيويورك تايمز في اليوم التالي تحقيقاً عنوانه «الحفاظ على التراث والنسيج الحياتي في سوريا».. وأشار الموضوع بالجهود الخلاقة وذات الحس الاجتماعي المرهف للحفاظ على الحي القديم في مدينة حلب، ووصف المسعى بأنه «واحد من أكثر المشاريع البعيدة التفكير للحفاظ على التراث في الشرق الأوسط، وهو مشروع يعطي الناس القدرة نفسه من الأهمية الذي يعطيه للمبني حيث يقيمون». وأشيد بالحكومة الوطنية والإدارة المحلية لقيادتهما المشروع وللتزيدهما هذا الجهد إلى مجموعة ألمانية لا تتوكى الريح وإلى صندوق الآغا خان للثقافة^(٢).

بدا كأن كل شيء يسير على ما يرام.

غير أن مركز دراسات الإسلام والديمقراطية بعث، بعد ذلك بستة، ببريد إلكتروني

Susan Spano, 'Syria a bright star in the Middle East', *Los Angeles Times*, 26 December 2010, (١) available at: <http://articles.latimes.com/2010/dec/26/travel/la-tr-syria-20101226>

Nicolai Ouroussoff, 'Preserving heritage, and the fabric of life, in Syria', *New York Times*, 27 (٢) December 2010, available at: www.nytimes.com/2010/12/27/arts/design/27preserve.html

إلى قرائه يحمل العنوان التالي: «تحرّكوا الآن لوقف آلة بشار القاتلة في سوريا»^(١). ويظهر هذا – ومعه الكثير من الإشارات السلبية الأخرى إلى الرئيس السوري وحاشيته والتي دأبت على الظهور مع ازدياد زخم الانتفاضة السورية في سياق العام ٢٠١١ – المدى الذي بلغه سقوط بشار في ١٢ شهرًا وحسب.

تحدّث صحيفة رئيسة في إسرائيل، في شباط/فبراير ٢٠١١، بالتفصيل عن أشهر من الجهد الذي بذله السيناتور جون كيري (رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والمؤتمن على أسرار باراك أوباما في السياسة الخارجية) لاستئناف مفاوضات السلام السورية – الإسرائيليّة. وذكرت أنّ كيري التقى بشار الأسد خمس مرات في دمشق في العامين السابقين، وتحادث معه في شكل متكرّر هاتفيًا، وتناول في إحدى المناسبات وزوجته العشاء مع بشار وأسماء الأسد^(٢). ثم إن النجمين الهوليوديين براد بيت وأنجلينا جولي زارا عائلة الأسد وتناولوا العشاء معها. وشكّلت السيدة الأولى موضوعاً تحول سريعاً مادة للجدل في مجلة فوغ في آذار/مارس، وتزامن مع تخمر الانتفاضة في سوريا قبل وقت قليل فحسب على انفجارها. وحمل الموضوع عنوان «أسماء الأسد: وردة الصحراء». وجاء في مقدمة المقالة:

تنهمك أسماء الأسد، السيدة السورية الأولى الهمّامة، في إنشاء منارة من الثقافة والعلمانية – وفي إضفاء وجه عصرى على نظام زوجها – في منطقة تقع على برميل من البارود. أسماء الأسد فاتنة، شابة، وعلى كثیر من الأنوثة – الأنضُر بين

(١) مركز دراسات الإسلام والديمقراطية (CSID) كناية عن تنظيم مؤيد للديمقراطية ومركزه العاصمة واشنطن. وقد ساند حركات الربيع العربي عموماً وسقوط الدكتاتورين في تونس ومصر ولibia. وبمجرد القول بذلك إن هذا البريد الإلكتروني حاز رعاية المؤتمر الأميركي – السوري المناهض منذ زمن طوبيل للأسد ويحظى في الغالب بدعم الولايات المتحدة. وليس من قبيل المصادفة أن يُبعث بهذا البريد من مكاتب المؤتمر في تونس بعد تنظيم المجلس الوطني السوري مؤتمراً فيها في وقت سابق من كانون الأول/ديسمبر لتنسيق الشاططات المناهضة للأسد والتخطيط للمستقبل.

Barak Ravid, 'US lawmaker. Syria's Assad working to renew peace talks with Israel', Haaretz, 24 February 2011. (٢)

السيدات الأوليات وأكثرن جاذبية. ولا يمتاز أسلوبها في التألق، الذي يميّز السلطة في الشرق الأوسط بالأزياء الراقية وبالكثير من الحلي، إلا في غياب الزينة. وهي كناية عن تركيبة نادرة: جمال نحيل مشوق وذهن تحليلي متمرس وهندمة تمتاز ببعض من الأزدهاء الذكي. ووصفتها باري ماتش بـ«عنصر النور في بلد يقع في مناطق الظلمة». إنها السيدة السورية الأولى^(١).

بيد أن CNN.com قارنت السيدة الأولى في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مع صورة زوجها، ونشرت تحقيقاً عنها عنوانه «هل تتحذ أسماء الأسد موقفاً أو تتبني جانب زوجها؟»^(٢). وسألت كاتبة المقال، وسط مستوى العنف والموت المتتصاعد في سوريا: «ما الذي قد تفكّر فيه السيدة الأولى في سوريا الآن؟ هل يسعها فعل أي شيء لوقف العنف؟». واستنتجت، في الجوهر، أنها اختارت الوقوف إلى جانب رجلها، ربما «لجهلها ما يحدث من أعمال عنف، أو لتواظئها فيه».

وفي استعادة للأحداث، برب واصحاً رضا بشار الظاهر عن النفس أو إنكاره الواقع وسط فوضى الربيع العربي في تونس ومصر واليمن في المقابلة التي أعطاها، أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لصحافيين من وول ستريت جورنال^(٣). وأعلن الأسد في المقابلة أن الاحتجاجات في هذه البلدان تؤشر إلى «حقبة جديدة» في الشرق الأوسط الذي يحتاج حكامه إلى الارتفاع إلى مستوى مطالب الشعب السياسية والاقتصادية المتزايدة: «إذا لم تروا الحاجة إلى الإصلاح قبل وقوع ما حدث في مصر وتونس، فسيكون قد فات الوقت كثيراً على أي إصلاح». وتتابع يقول:

Vogue.com, 19 March 2011. *Vogue* has since removed the story from its website. (١)

Ashley Fantz, ‘Will Asma al-Assad take a stand or stand by her man?’, CNN.com, 26 December 2011, available at: <http://edition.cnn.com/2011/12/25/world/meast/asma-al-assad-profile/index.html>. (٢)

Jay Solomon and Bill Spindle, ‘Syria strongman: time for reform’, *Wall Street Journal*, 31 January 2011, available at: <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704832704576114340735033236.html>. (٣)

سورية مستقرة. لماذا؟ لأن عليك أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات الشعب. هنا لب المسألة. وعندما يحدث انفصال... ستحصلون على هذا الفراغ المؤدي إلى الاضطرابات.

وشكل ذلك إشارة إلى موقف سورية من المسائل الفلسطينية والإسرائيلية، إضافة إلى ما يُعدُّ أنه مقاومة بشار الطافرة لـ«المشروع الأميركي» في المنطقة. وبذا الرئيس السوري واثقاً أيضاً بمستوى الإصلاح الذي طبقه في سورية على مر السنين. واعترف بأنه يود لو تتحقق المزيد، لكنه علق أن بلاده تحتاج إلى المزيد من الوقت لبناء المؤسسات وتحسين التربية لتمكن من امتصاص مثل هذه المستويات من الإصلاح. وقال إن في وسع الإصلاح أن يأتي بنتيجة عكسية إذا لم يكن المجتمع على استعداد له بعد. وسأل، في هذا السياق: «هل تحل حقبة جديدة تتصرف بال المزيد من الفوضى أو المزيد من المأسسة؟ تلك هي المسألة».

أتبعت مجلة فوروارد الإنكليزية الشهرية الموالية للحكومة (وعليها أن تكون كذلك كي تنشر في سورية!)، في عدد شباط/فبراير ٢٠١١، مقابلة الأسد بمقابلتين، إحداهما بقلم أحد المعلقين السوريين الكبار والثانية بقلم سيدة هي من أقرب المستشارين إلى الرئيس وأكثرهم نفوذاً. وترکَّز هذه الدورية المهمة في الغالب على الاقتصاد والأعمال والقضايا الثقافية في سورية في صورة أساسية، لكنها تتضمن، عادة، تعليقاً سياسياً أو اثنين. ويخضع كل شيء فيها، وبخاصة التعليقات السياسية، لرقابة وزارة الإعلام قبل إرسالها إلى الطبع. وعكس كل من مقابلتي شباط/فبراير الإحساس المتكون لدى الرئيس والنظام بالحصانة من فيروس الاحتجاج الآخذ في الانتشار في أمكنة أخرى من العالم العربي. ويرأس تحرير المجلة الدكتور سامي مبيض (وأنا أعرفه جدياً وأكن له الكثير من التقدير)، وهو أستاذ العلاقات الدولية في البلاد وواحد من أبرز معلقيها. ولديه وصول إلى أعلى المراتب في سورية، وكثيراً ما تعكس مقالاته مشاعر النظام. وكتب في هذا العدد مقالة عنوانها: «الأمثلة المصرية: الغرب ليس الأفضل». وتطرق فيها تكراراً إلى فكرة أن الدكتاتورين في

العالم العربي الذين إما سقطوا وقتلوا (الرئيس التونسي بن علي) وإما على طريق الخروج (الرئيس حسني مبارك في مصر والرئيس عبدالله صالح في اليمن)، إنما أسقطهم الاحتجاج الشعبي لأنهم، وفي شكل أساسي، كانوا على مر السنين خداماً للغرب وبخاصة للولايات المتحدة:

يوجد نوعان من القادة في هذه المنطقة: أولئك الذين يستندون إلى الدعم من شعوبهم، وأولئك الذين يعتمدون على الغرب. فمن علي، وفاروق [المملوك المصري فاروق الذي أطاح به انقلاب عام ١٩٥٢]، والشاه [الشاه محمد رضا بهلوي، حاكم إيران الذي دعمته الولايات المتحدة، وأطاحته عام ١٩٧٩ الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني]، ومبارك اتكلوا جميعهم على الغرب، ولكن عندما اتضح للغرب أنه لم يعد يستفيد من أنظمتهم تخلّى عنهم من دون أن يرث له جفن. أما النوع الآخر من القادة فهم أمثال الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري بشار الأسد. فقد هبّ شعب مصر لتجدة ناصر عندما واجه حرب السويس. ولما استقال عام ١٩٦٧ [عقب هزيمة مصر في حرب العام ١٩٦٧ العربية – الإسرائيلية] خرج شعب مصر بالملايين ليطلب منه البقاء في السلطة. والأمر نفسه ينطبق على أسد سوريا الذي تحلى الشعب من حوله في خلال السنوات الصعبة لعهد جورج و. بوش. ويعكس جيل النشاط الليلي من المناصرين المصريين [كذا] أحلااماً وطمومحات للشبان العرب الذي ي يريدون، يائسين، ثورات شارعية مماثلة ضد طغاتهم المسنين والمرضى. وقد أرهب هؤلاء القادة العرب، والكثيرون منهم أصدقاء لكل من بن علي و مبارك، شعوبهم بالعصا - التي مَدُّهم بها الغرب - طوال أكثر من عشرين عاماً^(١).

وينهي مبيض افتتاحيته بما هو الآن أشبه بسخرية النبوءة الذاتية:

Sami Moubayed, 'Lesson from Egypt: West is not best', *Forward Magazine*, 48 (February 2011), (1) p.4, available at: www.forwardsyria.com/story/394/Lesson%20from%20Egypt:%20West%20is%20not%20Best

الجميل في قضيَّة تونس ومصر هو أنَّ الأمر لا يتعلَّق هذه المرة بضباب صغار عديمي الخبرة يطيحون... الملك الشاب. كما أنهم ليسوا أصحاب عوائد يطيحون ملكاً مستبِداً ومتقدماً في السن، كما حدث في إيران عام ١٩٧٩. ولا يتعلَّق الأمر أيضاً بالدبابات الأميركيَّة تهدر داخلة تونس، كما حدث في بغداد عام ٢٠٠٣. بل إنه شعب تونس - بشابه وشبيه ومثقفيه والعاطلين من العمل فيه. وهو الشعب المصري العظيم الذي صاح «كفى وحسب»^(١).

وكتبَتُ الدكتورة بشينة شعبان، في العدد نفسه من مجلة فوروارد، مقالة عنوانها «الأشرار الحقيقيون الذين يتلون المنطقه»^(٢). وشعبان مقربة من عائلة الأسد منذ أكثر من عشرين عاماً. عملت مترجمة ومستشارة لدى حافظ الأسد، وهي على صدقة وثيقة مع بشار الأسد، شقيقة بشار الكبri (التي صودف أيضاً أنها متزوجة من آصف شوكت رئيس الاستخبارات السورية). وعيَّنت شعبان في وزارة الخارجية لدى وصول بشار إلى السلطة؛ ثم عيَّنت، بعد خلافها مع وزير الخارجية القديم العهد فاروق الشرع، وزيرة للمغتربين. وعاودت شعبان، منذ بضع سنوات، الدخول إلى قلب قدس أقدس النظام بعد تعيينها مستشاراً سياسية وإعلامية في مكتب الرئيس. ويعُّق مكتبها في مبني الروضة في دمشق حيث يمضي بشار معظم وقته الرسمي كرئيس. وأجريت مقابلات معها في مناسبات كثيرة، وهي أيضاً من أكمل لهم الكثير من التقدير. وعرفها كذلك الدبلوماسيون والمحللون على مر السنين بأنها من أكثر مستشاري بشار تأييداً للغرب. وما من شك في أن ما تكتبه وتعلنه يعكس في شكل مباشر أفكار بشار، وهو مقتطف من اللقاءات والأحاديث الطويلة معه في هذه المسائل.

Sami Moubayed, 'Lesson from Egypt: West is not best', *Forward Magazine*, 48 (February 2011). (١)
p.4, available at: www.forwardsyria.com/story/394/Lesson%20from%20Egypt:%20West%20is%20not%20Best

Dr Bouthaina Shaaban, 'The real evils plaguing the region', *Forward Magazine*, 48 (February 2011). (٢)
p.16, available at: www.forwardsyria.com/story/395/The%20real%20evils%20plaguing%20the%20region

وتعمد في مقالتها هي الأخرى، على غرار مبيض، إلى توبخ الغرب بصفة كونه أساس الاضطراب الذي أصاب تونس ومصر واليمن وغيرها. ومن المثير للاهتمام أنها تبدو مدركة للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية المنتشرة في العالم العربي، وضمناً أيضاً في سوريا:

هل هنا وقت نزول الجماهير العربية إلى الشوارع لفرض إرادتها على الحكومات التي فرّضت، طوال عقود، إرادتها وشعاراتها وآلهتها وإخفاقاتها وتحالفاتها وخلافاتها على شعوبها من دون تحقيق أي من تطلعاتها؟ تراكمت المظالم والإحباطات والخيانة والإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تشعر النخب العربية الحاكمة بغضب الجماهير الآخذ في الغليان. وما من شك في أن الضرورة تدعو إلى معالجة حاجات ملابس الشبان في مختلف أنحاء العالم العربي، بطريقة تختلف عن تلك التي استخدمتها الحكومات حتى الآن. فهذا جيل يعيش في القرن الحادى والعشرين؛ ويحتاج إلى الانخراط الجدي في بناء بلاده ومستقبله. وأسباب هذا الغضب معقدة. ولا يمكن تفسيرها بالبطالة أو بظروف الحياة وسوء الأحوال المعيشية. محمد بو عزيزي، الذي شكل الشارة التي أشعلت الثورة التونسية، خريج جامعة عمل على عربة الفاكهة والخضر خاصته إلى أن شعر بالمهانة والنذل على أيدي القوى القمعية. ودفعه يأسه إلى إشعال النار بجسمه الذي تحول جسم جيل بكامله. وشكل انتحاره القشة الأخيرة التي أزالت حاجز الخوف القائم بين جيله وجبروت الحكومات. وهو ما أشعل نداء التغيير في مختلف أنحاء العالم العربي. وهي إذا صرخة كرامة أهانتها رؤية الشعب يحاصر في غزة ورؤية ستة ملابس فلسطيني، وقد وضعوا في سجون كبيرة في داخل بلادهم المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وفي مخيمات اللاجئين، ويقتلون يومياً وسط العجز العربي.

وحددت ما يشكل، في رأيها، الأسباب الحقيقة للاضطراب: ليست المشكلات الاجتماعية الاقتصادية وحسب، بل أيضاً الإهمال – والتواطؤ العربي – للقضية

الفلسطينية، والوحشية الإسرائيلية والسياسات الأميركية المرتبطة بها. وبعبارات أخرى، على أي زعيم عربي، مثل بشار الأسد، اتخاذ الجانب الصحيح بمعارضته مثل هذه السياسات وبمساندته الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعانون الفظاعات الراکدة والدينية، والأمبريالية الأجنبية، أن يشعر بالأمان لأنّه في صف الشعب. وتابعت:

يسهل رسم الأوقات العصبية التي راكمت الغضب في الصميم العربي وبخاصة بسبب عجز الحكومات وصمتها حيال المأساة التي حلّت بالعراق وبفلسطين. ويتجاهل أصحاب القرار في أميركا والغرب هذا الشعور لأنّهم يهدفون في الواقع إلى إذلال العرب، تساعدهم في ذلك قدرة القوى الحكومية القمعية على قمع صوت الجماهير العربية الداعية إلى التضامن.

وانتهت إلى القول: «ما من شك، إذا انصبّ الغضب اليوم على الحكومات وقضت أهدافه بتغيير الحكم وأساليبهم، في أن موقف هؤلاء الحكم من مسألة تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ستتشكل عاملًا رئيسيًّا في ما سيحدث في الأسبوع والأشهر المقبلة».

وفي هذا تحديد سليم للأعراض؛ لكنه تشخيص خاطئ.

لماذا اعتقاد بشار الأسد - والنظام السوري - أن سورية تختلف؟

كانت تصحية شاب بنفسه، على ما كتبت بشينة شعبان، هي التي أطلقت الربع العربي، أواخر العام ٢٠١٠. فقد عمل محمد بوعزيزى، ابن السادسة والعشرين، بتواضع على عربة للفاكهة والخضر في بلدة سidi بوزيد في تونس. لكن الشرطة صادرت بضاعته على افتراض أنه يفتقر إلى الترخيص اللازم - ترخيص يستلزم ربما دفع رشوة للحصول عليه. فعمد، في ١٧ كانون الأول / ديسمبر، إلى إشعال النار في نفسه في ما أمل أنه الفصل الأخير من اليأس والغضب. لكنه لم يعرف أنه سيشعل

النار تحت العالم العربي بأسره.

يقع مفتاح لغز ما حدث في تونس ومصر وفي غيرهما من بلدان العالم العربي في اللمحات عن حياة محمد بوعزيزي. فهو أبعد من أن يشكل حالاً فريدة كما ستظهر ذلك الأحداث التي أطلق عنانها. فالعالم العربي يفيض (في صورة سائدة) بالذكور في العشرينيات من العمر، من يقيمون في المدن، وهم إما عاطلون عن العمل وإما يعيشون البطالة المقنعة. ولا يمكنهم تغطية نفقاتهم. وكثيراً ما لا يستطيع المتزوجون منهم، ولديهم أولاد، إعالة عائلاتهم بالشكل المناسب، فيما يضطر الذين يتمكنون من شق طريقهم، في صعوبة، إلى مزاولة وظيفتين أو ثلاث. ولا يكسب الشبان العازبون ما يكفي لدفع المهر. أو حتى لتقديم أقل بصيص من الأمل بمستقبل مالي مضمون يمكنهم من كسب الموافقة على زواجهم. وقد توقعوا ما هو أكثر من هذا. وتلقوا وعداً بما هو أكثر من هذا – وبخاصة الذين حصلوا التعليم الجامعي.

حشد هؤلاء الشبان الساخطون من دون استيعابهم، على ما كتب الباحث في معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس فيليب خوري، في مقالة في الثمانينيات^(١). وتحدث خوري، حينذاك، عن الجاذب المتزايد للأصولية الإسلامية في مصر؛ غير أن هذا الوصف ينطبق أيضاً على حركات الاحتجاج الشعبية التي اندلعت عام ٢٠١١ لأن الآلة التي تعتمد للتعبير عن الغضب والاحباط لا تهم بقدر ما يهم السبب. فالشبان في مختلف أنحاء العالم العربي يتبعاؤن كل يوم – عن طريق التعليم. ويدفعون إلى الاعتقاد أن هذا التعليم سيوصلهم إلى وظيفة محترمة بما يسمح لهم بجني ما يكفي من المال لكسب قوت يومهم وتكون عائلة بل وحتى تأمين المستقبل. سوى أنه لا يحصلون على هذه الأمور؛ لأنهم لا يتم استيعابهم.

شهدت الخمسينيات والستينيات في الكثير من الدول العربية إقامة عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب، يقضي أحد بنوده بتوفير التعليم المجاني بما فيه التعليم

Philip S. Khoury, ‘Islamic revivalism and the crisis of the secular state in the Arab world: an historical approach’, in Ibrahim Ibrahim (ed.), *Arab Resources: The transformation of a society*, Contemporary Center for Arab Studies, Washington, DC, 1983.

الجامعي. وأدى ذلك إلى تخرج مئات الألوف في الجامعات، كل سنة. والمشكلة في الدول العربية غير الغنية بالنفط، مثل تونس ومصر، والتي بدأ فيها الربع العربي وتحول موجة مدًّا (وأيضاً في بلد مثل سوريا)، هي في أن اقتصاداتها الراکدة، وقد أعادتها السياسات الاشتراكية الإيحاء للدولة الرأسمالية والفساد والارتفاع المسجل في معدلات الولادة، عجزت عن توفير ما يكفي من فرص العمل لجميع هؤلاء المتخرجين الجامعيين. فتحول القطاع العام ربًّ عمل الملاجأ الأخير؛ وبات في الغالب أشبه بشريان متتفاخ في مظهر الموظفين الحكوميين.

وها إن بقايا تلك الأنظمة الطويلة العهد في العالم العربي تبدأ منذ عقود بمحاولة متعددة للانتقال إلى أنظمة اقتصادية أكثر توجهاً صوب السوق الحرة. وتلك عملية موجعة يجب على الأنظمة الحاكمة موازنتها، في دقة، إذا أرادت البقاء في السلطة: فقد يؤدي الانخراط، في سرعة كبرى، في الكثير من الإصلاح، إلى عدم استقرار اقتصادي فوري وبالتالي إلى اضطراب سياسي. وبما أن البقاء في السلطة هو الأساس لهذه الأنظمة، تمت عملية الإصلاح بطريقة ملتوية أثبتت أنها متفاوتة وغير مناسبة.

على الرغم من أن إصلاحات السوق الناقصة هذه أدت إلى بعض النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى بعض اليسر في تدفق رأس المال، وإلى بعض التحسين في البنية التحتية، فقد فاقمت التفاوت في توزيع الثروة، والفساد المنتشر والفقر النسبي. ولم تتوسع الاقتصادات بالسرعة الكافية خصوصاً أن الشعوب مؤلفة من شريحة واسعة من دون الثلاثين من العمر، وندرت وبالتالي فرص العمل وتفرّد المحظيون بالوظائف الجيدة. وهكذا توسيع الفجوة بين التعبئة والاستيعاب، وولدت هذا المستوى الذي شهدناه في الغضب الاجتماعي والإحباط في معظم العالم العربي – ولا علاقة للمسألة بالفقر المطلق. إذ إن الطبقة المثقفة المتوسطة وما دون المتوسطة، الإسلامية منها أو العلمانية، هي التي تشرع في الغالب في حركات الاحتجاج وتقدّمها في العالم العربي. وإذا خلط المرء هذا كلّه مع غياب أي حيز سياسي حقيقي ومع انتشار الفساد ومع عقود من القمع السياسي، فسيتهي به الأمر إلى مزيج سريع الاحتراق. ولا تشكّل أحداث الربع العربي التعبير الأول عن غضب

الجماهیر وإحباطها من الأنظمة الفاسدة الراسخة^(۱). فقد شهد الماضي فصولاً كهذه في عدد من الدول العربية، مثل ثورة الخبز في مصر في السبعينيات والثمانينيات بعدهما خُفض دعم المواد الغذائية الأساسية؛ غير أن تركيبة من القمع الذي مارسته الدولة وما اعتمدته من تراجع استراتيجي هي التي أبْقَت، في العادة، الأنظمة في السلطة. ولكن ليس هذه المرة. فقد بدت التظاهرات أكبر حجماً وأشد غضباً، تغذّيها أدوات الاحتجاج الجديدة.

أهين محمد بوعزيزي؛ ثم عانى ألمًا لا يوصف، أكثر من أسبوعين قبل أن يُتوفى في ۴ كانون الثاني/يناير ۲۰۱۱. وهذا مصير لا يستحقه. لكنه مصير قد يحدد، إلى حد كبير، قدر العالم العربي.

بدأت الاحتجاجات في تونس يوم ضحى بوعزيزي بنفسه، وانطلقت في البداية من بلدته. ثم لاقت الصور، التي انتقلت عبر «فيسبوك» والهواتف النقالة، المزيد من الرواج وُعرضت على قناة الأخبار الفضائية الجزيرة ومركزها قطر. اكتسبت الاحتجاجات زخماً، وتصاعد معها الرد الحكومي، مما أدى حتماً إلى مزيد من العنف والموت. وسرعان ما أخذ المتظاهرون يطالبون، في قوة، برحيل الرئيس السعيفي بن علي الذي حكم طوال عقود بسلط متزايد. وبلغت الانتفاضة العاصفة في ۱۳ كانون الثاني/يناير ۲۰۱۱، وفر بن علي في اليوم التالي إلى السعودية. لم يسبق حدوث أمر كهذا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث: أن تطيح ثورة شعبية نظاماً راسخاً. وفجأة بات هناك شرق أوسط جديد. ويمكن الإرادة الشعبية، إذا ترافقت

(۱) لتحليل تاريخي ممتاز للعوامل السببية الطويلة الأمد الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية والديمغرافية لانتفاضة ۲۰۱۱-۲۰۱۰ التونسية والتي تعود إلى أكثر من قرن، راجع: Julia Clancy-Smith, 'From Sidi BouZid to Sidi BouSa'id: a longue durée approach to the Tunisian revolutions', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012). ولتحليل تاريخي أقصر لكل الانتفاضات ذات الصلة في العالم العربي أواخر العام ۲۰۱۰ وحتى العام ۲۰۱۱، راجع: James Gelvin, *The Arab Uprisings: What everyone needs to know*, Oxford University Press, Oxford, 2012).

مع العزم الشعبي، أن تسقط الأنظمة القديمة المتداعية الفاسدة، على الرغم من عدم التكافر الظاهر بين الجهاز القمعي للحكومة والجماهير. بيد أن الشبان المعيّنون في تونس ومصر – وقربياً في أمكناة أخرى من العالم العربي – امتلكوا ثقلاً موازناً يتمثل في الاستخدام الفطّن لوسائل التواصل الاجتماعي. بدأ أن أحداث تونس أدت إلى كسر حاجز الخوف؛ وبات احتكار أنظمة القمع للإعلام، طوال عقود، أمراً من الماضي مع الاستخدام المُحرّر لوسائل التواصل الاجتماعي، لغاية الحشد والإخبار والتخطيط ونشر المعلومات.

ولاحظ ذلك الكثيرون في مصر المجاورة ممن عانوا، على الأقل، الكثير من مظالم النظام السلطوي للزعيم الشماني حسني مبارك الذي ترأس مصر منذ اغتيال سلفه أنور السادات عام ١٩٨١. وتقصد الناس، من كل المشارب وبكثير من المفارقات، اختيار الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير – العيد الوطني للشرطة – للسير إلى ميدان التحرير الذي شكل منذ وقت طويل مركز السياسة الشعبية في القاهرة. صحيح أن احتجاجات وقعت في أمكناة أخرى من البلاد، إلا أن البؤرة الإقليمية والدولية تركّزت مباشرة على ميدان التحرير.

ردت الحكومة، بداية، بقمع مارسته الشرطة، غير أن الجيش الذي يلقى القدر الكبير من الاحترام وقف جانباً. وأظهر الجيش بعد ذلك، على أثر سيطرته على الشوارع لمنع الفوضى الشاملة، أنه ليس مستعداً لإطلاق النار على المتظاهرين. وما إن قرر الجيش أساساً الامتناع عن شن حملة قمع دامية، حتى انتهى أمر مبارك. ولم يمتلك الرئيس، وعلى الرغم من أنه ضابط عسكري، ما يكفي من القوة للتغلب على المصالح الخاصة لجنرالاته الذين أرادوا الاحتفاظ بمقاييسهم السياسية والاقتصادية البارزة التي جهدوا في كسبها، وبنوها على مر العقود، وسيفقدونها إذا اختاروا الجانب الخاطئ من التاريخ. ونتيجة لذلك، أُعلن في ١١ شباط/فبراير أن مبارك تخلى عن الرئاسة وسلم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي وقت بلغت أحداث أوائل العام ٢٠١١ أوجها في تونس ومصر، وقعت أيضاً

احتجاجات خطيرة في اليمن والبحرين ولibia. ومع أن هذه التحركات كلها استهدفت الأنظمة المترسخة منذ وقت طويل، وفيما تشابهت ظروف مختلف البلدان بطريقة من الطرائق مع ظروف تونس ومصر، إلا أن كل بلد تميز، بطرائق أخرى، بظروفه الفريدة. كذلك دوّت احتجاجات أقل إثارة لكنها ذات مغزى فيالأردن وفي المغرب، فيما حاولت الدول العربية الغنية بالنفط، مثل السعودية، يائسة، إحباط انتشار أي سخط محتمل فيها، وعمدت إلى ضخ مليارات الدولارات وأموال النفط في الخدمات الاجتماعية وزيادة المرتبات، ووعدت في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية غامضة. بدا أن ما من دولة محصنة ضد عدو أي احتجاج ناجم عن الغضب المكبوت والإحباط.

من شبه المؤكد أن بشار صُعق، في شكل مطلق، عندما أخذت انتفاضات العالم العربي في التسرّب إلى بلاده في آذار/مارس ٢٠١١. وأنا أعتقد أنه فكر حقاً في أنه آمن ومحصن ويتمتع بالشعبية في بلاده، وهو خارج نطاق الإدانة. غير أن هذه ليست الحال في شرق أوسط العام ٢٠١١ حيث لا تمكن السيطرة ، كما في السابق، على دفق المعلومات عبر الإنترنت وفيسبوك وتويتر ويوتيوب والهواتف الجوالة. وأدى تفاقم الأحوال المتمثل في العالم بالعربي بارتفاع أسعار السلع (مما جعل المواد الأساسية أكثر كلفة)، وبالانتفاخ الشبابي (مما خلق فجوة بين التعبئة والاستيعاب)، بل وحتى بويكيليس (التي كشفت عن أنماط الحياة الفاخرة للنخب الحاكمة)، إلى بروز حاد للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية الواسعة الانتشار وللفساد وللحجز السياسي الضيق. ولم تشكّل سوريا استثناء. وقد سقط حاجز الخوف من الجهاز القمعي للدولة بعدما أدت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر إلى إزاحة «النظام القديم» في كل من البلدين.

اعتقد الأسد أن سوريا تختلف؛ ومن الواضح أنه أخطأ. فقد وصف بلاده في المقابلات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بأنها شبه حصينة ضد مثل هذه الأضطرابات الداخلية. ورد الإعلام الناطق باسم النظام السوري، وجهة النظر هذه إلى حد التعبير

حتى عن الدعم للمحتجين في الدول العربية الأخرى. وبالفعل، فشلت دعوات العناصر المناهضين للأسد، في داخل البلاد وفي خارجها، في القيام بمثل هذه الاحتجاجات في المدن السورية في كانون الثاني/يناير وفي شباط/فبراير، في إثارة الكثير من الرد إذ لم يلب الدعوة سوى بضع عشرات بدلاً من الآلاف المأمولين. وتلاشت هذه الاحتجاجات سريعاً إذ أخمدتها الأمن في سهولة^(١). لم يظهر وحسب أن المعارضة في سوريا تمتلك الطاقة نفسها التي للمعارضة في بلدان أخرى، ولم يؤثر هذا كله إلا إلى شعور النظام أنه أكثر حصانة.

أكَدَ مؤيدو الأسد أيضاً أن الزعماء السبعينيين والثمانينيين في تلك البلدان العربية بعيدون كل البعد عن شعوبهم، وهم من الأتباع الفاسدين للولايات المتحدة وإسرائيل. ويعني هذا ضمناً، بالطبع، أن الأسد - وهو شاب نسبياً من مواليد ١٩٦٥ - متواافق مع الشبان العرب. فهو قد واجه، في ثبات، الولايات المتحدة وإسرائيل، في المنطقة ودعم قوى المقاومة في حماس وحزب الله. وأمكنته بالتالي التلويح بأوراق الاعتماد التي لها صدى جيد في الشارع العربي - ليس في سوريا وحسب بل في أنحاء معظم الشرق الأوسط أيضاً. وربما أكسبه هذا بعض الوقت، لكنه شكل سوء قراءة للوضع، أو إنكاراً له. وكما تبين - وسيتم التطرق إليه في الفصل التالي - عانت سوريا المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المتأصلة نفسها، الموجودة في الدول العربية غير المنتجة للنفط والتي خلقت بثراً من الحرمان ومن عدم القدرة، وبخاصة في أوساط الشبان النشطين والمصابين بالإحباط المتزايد.

لكن ثمة بالفعل اختلافات فعلية بين سوريا وبلدان مثل تونس ومصر، مما دفع بالكثيرين إلى الاعتقاد أن النظام السوري يمكنه الصمود أمام عاصفة الربيع العربي - أو أقله أن يصبح آخر من يتعرض لها. وقد استكشف السوريون، بسبب التطورات

(١) حتى وقت متقدم في ١٥ آذار/مارس لم يستطع تجمع مناهض للنظام بطال بالإصلاحات - عقد في دمشق بتنظيم من مجموعة معارضة مركبها لندن وتسمى الثورة السورية على بشار الأسد - إلا اجتذاب ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متحجج (Gelvin, *The Arab Uprisings*).

السياسية المضطربة في بلادهم عقب الاستقلال، عن الانخراط في نشاطات قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى. وما عليهم إلا أن ينظروا عبر حدودهم، في أي من الاتجاهين، إلى لبنان أو العراق، البلدين المتفقدين إثنياً ودينياً على غرار سوريا، ليروا كيف يمكن الإضرار السياسي أن يمزق نسيج المجتمع. وثابر النظام، بالطبع، على إذكاء هذا القلق لتعزيز الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار بأي ثمن. وكثيراً ما صور نفسه بأنه وحده الذي يقف حاجزاً بين الاستقرار والفوضى. وما بقي الأسد في أذهان الكثيرين من السوريين البديل الوحيد القابل للحياة، فلن يشاركون في حركة معارضة يمكن أن تزعزع استقرار البلاد. ولا يعني بالضرورة عدم دعم الكثيرين من السوريين المعارضة تصوياً على الثقة بالنظام. وإذا ظهرت وبالتالي معارضة قابلة للحياة ترافق مع إضعاف النظام يمكن السوريين أن يغفروا جماعياً من السفينة الغارقة، ويتحملون أن يعجلوا في نهاية حقبة الأسد.

عمد بشار الأسد، في حرص، على مر السنين، إلى نقل أكثر حلفائه إخلاصاً إلى الجهاز العسكري - الأمني وإلى وزارات الحكومة وحزب البعث. وأعيد ترکيب الهرمية السورية، عقب الانسحاب من لبنان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وجاء من ثم، بعد ذلك بأشهر قليلة، المؤتمر القومي لحزب البعث الذي أكد فيه بشار سلطته وتخلص من أعدائه المحتملين وطعم الحزب بالمزيد من الموالين. وأدى التعديل الحكومي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى حكومة اعتنّي أكثر ما يكون في اختيارها، وهي من أكثر الحكومات ولاء حتى تاريخه. وهو ما شكّل مؤشراً واضحاً إلى أن أركان جماعته أخذوا يحتكرون كل المواقع المهمة في الدولة. وانتفى أي إحساس بأن في إمكان «الحرس القديم» المتبقى من أيام والده أن يكبح سلطة بشار.

ويرتبط أيضاً مصير الجيش السوري والأجهزة الأمنية ارتباطاً وثيقاً بمصير النظام. ولا تنفصل هذه المؤسسات، بخلاف مصر، عن القيادة السياسية. وهي التي قادت، عام ٢٠١١، الأعمال العدائية العنيفة ضد المتظاهرين. زد على ذلك أن النظام حرص على استخدام الفرق الأكثر ولاء في الجيش - وبخاصة تلك المؤلفة إلى حد كبير أو

بكمالها من العلوين - لتشكل رأس حربة عمليات القمع في المدن والبلدات التي أثارت القدر الأكبر من الاضطراب.

ولا بد من أن ذكرى الهجوم العسكري الذي أمر به حافظ الأسد عام ١٩٨٢ على الاخوان المسلمين في حماه - وهو الهجوم الذي أدى، بحسب الكثير من التقارير، إلى مقتل نحو عشرين ألف شخص - أرخت بثقلها على الكثيرين من السوريين وهم يفكرون في المعارضة النشطة. وبذا أن النظام أراد، بالقسوة التي اعتمدت عام ٢٠١١، تذكير السوريين بأنه على استعداد للوصول إلى حد مشابه للقضاء على أي مقاومة، وبأنه يحوز الولاء اللازم من الجيش والحزب والحكومة. فجهاز الدولة القمعي - الجيش والاستخبارات والتنظيمات شبه العسكرية - يرهب كل من يفكّر في أن يتحداه.

وفي مسألة مرتبطة، سعى النظام دوماً، وهو المشبع بالعلويين في الواقع المهمة، إلى تصوير نفسه حامي كل الأقليات في بلد، ٧٥ في المئة منه من المسلمين السنة. وتضم البلاد، إضافة إلى العلوين، طوائف مسيحية مختلفة (تشكل نحو ١٠ في المئة من السكان) إضافة إلى الدروز (٣ في المئة) وعدد قليل من اليهود وطوائف إسلامية مغمورة مختلفة. ويوجد أيضاً سنة من الأكراد في سوريا يقيم معظمهم في منطقة تقع شمال شرقى البلاد، ويشكلون نحو عشرة في المئة من السكان. وعلى الرغم من أن الأكراد شكّلوا في الغالب قلة ماضطربة في سوريا في عهد آل الأسد، وقاموا باتفاقيات ضد النظام قمنا بالقوة (عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٤)، عمدت الحكومة السورية، من وقت إلى آخر، إلى تقديم التنازلات إليهم (كما في ربيع العام ٢٠١١ في المراحل الأولى من الاحتجاجات) لتفادي أي تمرد واسع النطاق.

لعب آل الأسد ورقة الأقليات، في براعة على مر السنين، وضمنوا بذلك لأنفسهم عملياً قاعدة دعم موالية لا تقل عما بين ٢٠ و٣٠ في المئة من خلال اللعب على المخاوف من نظام سني حديدي محتمل وأو من عدم الاستقرار الذي تدفع فيه الأقليات، في شكل نموذجي، الثمن الكبير. وهناك مسلمون سنة من الموالين في طبقة

الأعمال (جزء من المجتمع العسكري - المركتيلي الذي نوقش في الفصل الأول)، ومتصوفة مسلمون (معظمهم من السنة) يتوجهون إلى امتلاك نظرة أوسع وأكثر تسامحاً حيال الطوائف الإسلامية الأخرى والديانات غير الإسلامية، والذين رعنهم الحكومة السورية في عهد آل الأسد (وبخاصة بشار) في شكل نشط ودعمتهم. وعندما تضاف كل هذه العناصر بعضها إلى بعض، قد تصل إلى ما يقارب نصف سكان سوريا. وهذا ليس بالأمر السائِع بالنسبة إلى الحاكم المسيطر فاستخدام الإكراه وجهاز تجسس واسع الانتشار والتحالفات القبلية والعائلية التي اعتنِي ببنائها، والاحتفاظ بالسيطرة على النصف المتبقِّي من السكان، ليست صعبة على نظام تحكمه قلَّة كما قد يبدو الأمر من الخارج.

حظي بشار الأسد نفسه بالمحبة الكبيرة في شكل عام - أو أنه لم يُطعن فيه في شكل عام. فلا تقارير لويكيليكس تفضل أسلوب حياته المفرط - كما حدث مع بن علي - لأنَّه لا يعيش هذا النوع من نمط الحياة. بل أصبحت الروايات عن بشار وأسماء الأسد يخرجان للتبعض أو للعشاء في دمشق وغيرها وحدهما من دون حراس، والرئيس يقود سيارته بنفسه، موضوع الأسطورة المدينة. حدث هذا بالفعل في بعض المناسبات، وبخاصة في مرحلة أولى من عهد بشار؛ ولكن سرعان ما تضاعفت الروايات إلى حد كاد معه كل سوري يزعم أنه شاهد الزوجين في الخارج. وتتمثل الصورة، بالطبع، في أنه وعائلته أناس عاديون - غير متبعدين عن الجماهير بل بالأحرى واعون مشكلاتهم ومنتشلون بها لأنَّهم ينخرطون في العامة. ويتحدث مؤيدو بشار عنه كأنَّه نبي أُرسل إلى سوريا ليدفعها إلى الأمام ويطالب بمكانها الصحيح في المنطقة.

اكتسب بشار، وقد صار رئيساً، رصيداً جيداً في أعين الجمهور السوري لتخليه عن شغفه بطب العيون في سبيل خدمة بلاده في وقت الحاجة الكبرى إليه. وسوق هذا بالطبع، كما أشير إليه في الفصل السابق، كدعائية للنظام الذي قد يكون ابتعاث لبشار منحى تعليمياً طويلاً والمزيد من أناة الشعب حيال جهوده الإصلاحية المتزايدة، ليس

إلا، لأنه لم يُعدَّ منذ البداية ليصبح رئيساً. وهو صورة رب العائلة الصالح المتزوج من سيدة جميلة، كوزموبوليتية ونشطة مدنية. وحافظ على تماست البلاد، طوال عقد، على الرغم من الضعف المتكاثر في داخلها وخارجها معاً، ودان له الشعب السوري بقدر ليس بالقليل من الجميل لقيامه بذلك. وسجل في سياق ذلك كلَّه بعض النمو الاقتصادي (ولو أنه متفاوت) إضافة إلى إصلاح مالي وإداري وتربوي ربما يتم نكرانه اليوم بأسهل مما يجب.

وأخيراً، افتقرت المعارضة السورية، في الداخل وفي الخارج، إلى التنسيق وتميزت في الغالب بالانقسام، وافتقدت زعامة يُعرف بها الجميع. وقام النظام السوري بعمل جيد على مر السنين في ضمان ذلك. وبذلك، كما سُرِّى، محاولات متفرقة منذ بدء الانتفاضة قامت بها مجموعات المعارضة السورية في الخارج للجتماع وتشكيل جبهة موحدة شاملة. وارتدى ذلك، في البداية، أهمية أكبر لجهة اجتذاب الدعم الدولي؛ لكنه حيوى أيضاً لجهة تقديم خيار حقيقي إلى أولئك السوريين الذين اختاروا دعم النظام ليس إلا، بسبب غياب البديل الشرعي. ولم تؤد هذه الجهود حتى الآن إلا إلى نتائج مختلطة بالتأكيد.

لطالما ساد في سوريا (كما في العراق، عقب الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣) شعور عام أنَّ المعارضة في المنفى كانت (ولا تزال) غير مشروعة. ويوجد انقسام بين أولئك الذين اضطروا إلى التعامل مع النظام وهم يعيشون في ظله، وأولئك الذي أجبروا على مغادرة سوريا، أو الذين اختاروا مغادرتها وقدفوا الاتصال بالواقع السوري، وهم يعيشون في راحة نسبية. واصطبغ عناصر المعارضة وتنظيماتها في خارج سوريا (سواء شرعاً أم بطريقة غير شرعية) بعلاقتهم الوثيقة، في الغالب، بمسؤولين غربيين وبالتمويل الذي حصلوا عليه من الولايات المتحدة ومن بعض الدول الأوروبية. وعرقل سيناريو مشابه، وقضى على محاولات مجموعات منافية عراقيَّة تساندها الولايات المتحدة لإقامة قاعدة سلطة في عراق ما بعد الغزو، باعتبار أنهم جاءوا على ظهور الدبابات الأميركيَّة. وبما أنَّ النفور من السياسة الأميركيَّة بلغ

ذرؤته في خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وفي مستهل العقد الثاني، ستواجهه أي مجموعة معارضة ترتبط بعلاقة وثيقة بالولايات المتحدة (أو بأي دولة أخرى تُعدُّ أنها تعمل انطلاقاً من مصلحتها الخاصة) وقتاً عصياً في اكتساب الرخص لدى معظم السوريين. وقد سهل على النظام تصوير المعارضة في داخل البلاد وفي خارجها، بأنها أدوات للأمبرياليين لأن التدخلالأمبريالي الفعلي (إضافة إلى الدعاية المرافقة لها من النظام) شَكَلَ أمراً مألوفاً في سوريا في العقدين الأولين اللذين أعقاها استقلال البلاد.

وفي أي حال، منيت المحاولات الكثيرة التي بذلها الناشطون والتنظيمات المناوئة للأسد من أواخر كانون الثاني/يناير وحتى أوائل آذار/مارس ٢٠١١ لركوب زخم التغيير الذي شوهد في تونس ومصر وفي التحرير على تظاهرات مشابهة واسعة في دمشق بالفشل الذريع. وكما أشير إلى ذلك سابقاً، فبدلاً من تجمّع مئات الآلاف من المحتجين في مواعيد وأمكنة محددة، لم تظهر إلا حفنة منهم. وبدا هنا كأنه تأكيد للتوقعات الشاملة للمحللين والمعلقين والدبلوماسيين والباحثين (وأنا من بينهم) أن الربع العربي لن يحلّ في دمشق في أي وقت قريب أو بأي طريقة ذات مغزى؛ وإذا حدث، فسيجد أن النظام السوري جوزة عاصية على الكسر، وقد يكون آخر نظام ينهار في العالم العربي. وهكذا لا بد من أن بشار الأسد قد راوده، بحلول أواسط آذار/مارس، شعور جيد جدًا في شأن حظوظه.

ولم يكُفِّ أي من هذا للقضاء كلياً على الاحتجاجات أو عكس الجرأة المتزايدة للكثيرين من السوريين، وبخاصة الشباب منهم، في مواجهة القوات العسكرية أو الأمنية. وأخذت العاصفة في الاختمار السريع.

الفصل الرابع

لا، فالأمر ليس على هذا النحو

تقع مدينة درعا، بعدد سكانها الذي يراوح بين سبعين ألفاً ومئة ألف، جنوب غربي سوريا، على مقرية من الحدود مع الأردن. وهي عاصمة محافظة درعا، وتبعد نحو ستين ميلاً من دمشق، على الطريق التي تؤدي إلى العاصمة الأردنية عمان. يعتمد هذا الجزء من سوريا في شكل أساسي على الزراعة، شأنه شأن معظم المناطق الريفية في البلاد. وعلى هذا، عانى اقتصادها، في صورة غير متوقعة، أوقاتاً طويلة من الجفاف، في منطقة هي قاحلة في الأساس.

وفيها بدأت الانتفاضة السورية بالفعل.

قرر عشرة من تلامذة إحدى مدارس درعا تراوح أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة القيام، في سياق الأسبوع الأول من آذار/مارس، بما يقوم به أولاد العالم في هذا العمر: أن يتغافلوا. اختاروا، وقد استوحو من أحد شعارات الانتفاضة المصرية، أن يكتبوا على جدار مدرستهم «ليسقط النظام». واستخدم التلامذة (ومن تلاميذ من متظاهرين) كلمة النظام بدلاً من الحكومة، كاشفين عن أن هدف إحباطهم هو النظام، لا الحكومة. وقد يشير هذا إلى اهتمامهم الأكبر بمسائل العدالة الاجتماعية

والفساد أكثر من اهتمامهم بالديمقراطية في الجوهر^(١). ويشكل أيضًا مثالاً على المحتجين الذين يعبرون عن غضبهم في الكتابات على الجدران أو في التظاهر في الشارع لافتقارهم إلى سبل أخرى، مثل الانتخابات، للتخلص من الحكم الموجدين. ولدى الاستخبارات، في شكل عام، حساسية حيال المشاعر المناهضة للنظام، وربما زاد في هذه الحساسية ما قد رشح من تونس ومصر. ولا بد بالتالي من أنهم تلقوا أوامر بمزيد من اليقظة الخاصة في التقاط إشارات السخط. وفي النتيجة، أوقفت السلطات المحلية التلامذة وأرسلتهم، بحسب الكثير من التقارير، إلى دمشق حيث استجوبوا - بل وعذبوا، على ما يبدو - على الرغم من محاولات عائلتهم التفاوض على إطلاقهم.

يوجد، في محافظة مثل درعا، ثلاثة أشخاص يحتلون أهم المراكز، هم المحافظ ورئيس الاستخبارات والمسؤول عن حزب البعث. وهذه في الواقع حال كل المحافظات. أما من يمتلك من بين الثلاثة النفوذ الأكبر، فيتوقف على المحافظ وعلى الظروف الخاصة بها. ولكن يمكن المرء أن يتأكد، في المناخ الإقليمي السائد في الشرق الأوسط في آذار/مارس ٢٠١١، إذ تنتصب هوائيات الأجهزة الأمنية بشكل خاص في أنحاء المنطقة كافة، أن رئيس الجهاز الأمني هو صاحب الأهمية الكبرى في درعا. وليس قرار توقيف الأولاد بالأمر غير المألوف في سوريا، غير أن البيئة الاجتماعية - بل وربما النفسية - هي التي تغيرت بفضل التغطية الواسعة للأحداث (والافتتان بها) في تونس وفي مصر وفي غيرهما.

سار، في ١٥ آذار/مارس، بعض مئات من المتظاهرين، الكثيرون منهم من أهالي الأولاد المسجونين، أمام الجامع العمري في وسط درعا. وطالبو بإطلاق أولادهم

James Gelvin, 'The Arab World at the intersection of the national and trans-national', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

إضافة إلى إصلاح نظام الحكم المتسلط الذي سمح بمثل هذه الاستخدامات الاعتباطية - التي تكاد تلامس المسرخة - للقوة المفرطة. وارتقت أعداد المحتجين إلى بضعة آلاف. فتحت القوات الأمنية السورية النار، في محاولتها تفريق الحشود، وقتلت أربعة أشخاص. فتضخمت الحشود في اليوم التالي، إلى نحو عشرين ألفاً، شاركوا في تشيع قتلى اليوم السابق، وأطلقوا هتافات مناهضة للحكومة وألحقوا الأضرار بالمكاتب الرسمية التي ترمي إلى دولة الاستخبارات في درعا: مقر حزب البعث، ومكتب المحافظ، ومقر القوات الأمنية (التي يقودها في درعا أحد أنسابه بشار الأسد).

تواصلت الاحتجاجات اليومية. وتصاعدت الأمور عندما شنت القوات السورية، في ٢٣ آذار/مارس، عملية قمع أكثر شدة تمثلت بإغارة عناصر الأمن على الجامع العمري الذي تحول مستشفى ميدانياً مُرتجلاً يعالج المصابين من المتظاهرين ويوفّر الملجأ لمن يخشون على حياتهم. وذكر أن ١٥ مدنياً، على الأقل، قُتلوا فيما جرح المئات. وقطعت، إضافة إلى ذلك، كل الخدمات الأساسية عن درعا - الكهرباء والماء وشبكات الهاتف الخلوي - وحضرت الجنائز لأنها أصبحت النقطة البؤرة للاحتجاج. ومع حلول المساء، طوّقت القوات الحكومية درعا وحضرت على أي كان الخروج منها أو دخولها: حجر عليها، أملاً من الحكومة السورية، كما في أي عملية حجر، في عزل العدو والقضاء عليها قبل أن تتمكن من الانتشار. بدأت حملة القمع. وعلى ما كتب جوشوا لانديس في ذلك الوقت بما يشبه التنبؤ:

درعا فقيرة جداً وإسلامية - وتلخص كل ما يعكر صفو سوريا - اقتصاد فاشل، انفجار سكاني، حاكم غير عادل وقوى أمنية مستبدة. وهي مزيج متغير، وستنتشر الاحتجاجات حتى لو تمكنت الحكومة من احتواء العنف في درعا في الوقت الراهن. انكسر جدار الخوف. وغيّرت يوتوب والجزيره والهواتف الخلوية اللعبة.

ووفرت للناس سلاحاً قوياً لمحاربة السلطة. والبلاد واقعة تحت ضغط شديد وعلى أهبة الانفجار. فهناك الكثير جداً من البطالة والقليل جداً من الحرية^(١).

العوامل الكامنة

كتب في ٢٠٠٥ ما يلي:

يدرك كل سوري تقريراً أن الإصلاح الاقتصادي الشامل ضروري وأن الحكومة لا يمكنها مواصلة المقاربة المتعرجة لوالد بشار – تدعو الحاجة إلى تغيير مستدام. قارب النمو الاقتصادي، عام ٢٠٠٣، في سوريا الثلاثة في المئة وهو أدنى من أن يوفر ما يكفي من فرص العمل للسكان الآخرين في الأزيداد، وبخاصة لدى الفئات التي تراوح أعمارها بين ١٥ عاماً و٢٤ ... فيما تُقدر نسبة البطالة بحوالي ٣٠ في المئة. وقدرت نسبة البطالة في الريف ما بين ٢٠ و٢٥ في المئة، على الرغم من أنها قد تكون أكبر، وتترفع حتى إلى ما هو أكثر. وسيشكل الوضع، إذا استمر بلا هوادة، وصفة للأضطراب الاجتماعي... وإذا وقع هذا الأضطراب، بوجود الجهاز المهيمن للدولة، فستأخذ الأمور منحى بشعاً ويضطر بشار إلى مواجهة بعض القرارات الصعبة التي لا حصر لها^(٢).

كتب، وأنا أنظر في ما قد يحدث في غياب إصلاح اقتصادي حقيقي، أن «البلاد، في أسوأ الحالات، قد تداعى ويؤدي عجز النظام إلى حرب أهلية محتملة بين مختلف الإثنيات السورية والطوائف الدينية، فيما الجماعات الإسلامية الراديكالية على أهبة الاستعداد لفرض نفسها مع تدهور البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية»^(٣). ولم يتم أساساً إنجاز ما يكفي.

Joshua Landis, 'Deraa: the government takes off its gloves: 15 killed', *Syria Comment*, 23 March (١) 2011, available at: www.joshualandis.com/blog/?p=8692&cp=all

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and modern Syria*, Yale University (٢) Press, London, 2005, p. 222.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

أشار بشار الأسد، بشكل مؤكّد، في خطاب القسم إلى أن الاقتصاد يشكّل الأولوية الفورية – وهذا هو المتوجّب. وألمح إلى أن «المجالات الأخرى» في المجتمع «لم يتماشَ الأداء فيها مع أداء [والده] في المجال السياسي». وأدرك بشار أن البنية التحتية السورية أقيمت في السبعينيات والثمانينيات، وخلق معها الكثير من الفرص في القطاع العام الذي يشكّل نحو ٢٠% في المئة من القوى العاملة. وشكّل هذا، كما قال لي بشار، «أمراً جيّداً موقتاً، ولكن لا يمكن بناء الاقتصاد بهذه الطريقة. وشرعوا في التسعينيات في التفكير في دعم القطاع الخاص، إلا أننا أخذنا في التعرّف مع التغييرات الواقعة في العالم [أي العولمة]. حاوّلنا التطور لكننا امتلكنا بعض الأفكار السيئة»^(١).

أجري بالفعل بعض الإصلاح الاقتصادي في العقد الأول من حكم بشار. وأنشئت، عام ٢٠٠٤، المصارف الخاصة، بتمهّل في البداية، ثم ما لبثت أن ارتفعت أعدادها في سياق العقد لتصل، بحلول العام ٢٠١٠، إلى ١٣ بما في ذلك مصرفان إسلاميان. وطُبّقت إصلاحات مالية مهمة: خفضت معدلات الفائدة على القروض، ووُؤّدت مختلف أسعار البورصة (بيد أن تأثيرات هذه الإصلاحات جاءت محدودة بسبب الحاجة إلى تغطية العجز المالي الذي ارتفع في السنوات الأخيرة). وأنشئت، عام ٢٠٠٩، البورصة، وسوق دمشق للأوراق المالية التي طال انتظارها (مع أن جداولها قليلة وتعود، عادة، إلى شركات يملّكها أنساس على علاقة وثيقة بالنظام). واتخذت إجراءات لتحويل سوريا بيئة صالحة للمستثمرين، مما سمح لهم، عام ٢٠٠٧، بالحصول على القروض وغيرها من أدوات الائتمان من المصارف الأجنبية وباستخدام الأرباح لسداد الديون عبر المصارف المحلية. واجتذبت سوريا في عهد بشار كمّا ضخماً من الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة من دول الخليج ومن صناديق التنمية، مع أن معظمها استُخدم في السياحة وفي قطاع التطوير العقاري بدلاً من الصناعة والإنتاج. وهكذا نما القطاع السياحي ليصل، عام ٢٠١٠، إلى ١٢% في المئة

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع بشار الأسد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، في دمشق، سوريا.

من الناتج الإجمالي المحلي وأدخل إلى البلاد ما يربو على ثمانية مليارات دولار من العملات الصعبة^(١). ولأن سوريا تقع فعلاً عند مفترقات التاريخ، فإن بعضاً من مواقعها السياحية هو بين الأكثر روعة، لكنه (طوال العقود القليلة الماضية) الأقل مقصدًا في العالم. وأصبح هذا القطاع محظوظ تركيز حكومة الأسد وشهدت السياحة، على هذا الأساس، نمواً في العقد الماضي، على الرغم من الحاجة إلى المزيد الكثير من التخطيط بعبارات الإنماء السياحي الشامل والمُنسق. وبدت الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي والتكميل مع المجتمع الدولي واحدة إلى حد ورود التالي في تقرير عن سوريا (The Report: Syria 2010) كتبه محرر شؤون آسيا والشرق في «مجموعة الأعمال في أوكسفورد» التي تحظى بالاحترام:

تطابقت الخطوات الناجحة التي اتخذتها سوريا لتحرير اقتصادها مع إنجازاتها على المسرح الدولي حيث شرعت في إعادة إحياء العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أنها صارت شركات تجارية مع الاتحاد الأوروبي. وأنا واثق من أن التقرير الجديد الصادر عن مجموعة الأعمال في أوكسفورد يعكس في شكل دقيق وشامل أهمية سوريا الإقليمية المتزايدة وتقدمها الاقتصادي الثابت^(٢).

وعدلت الحكومة، في محاولتها خفض الإنفاق العام وجعل الاقتصاد يعمل بتوجيه السوق (ولو بتردد)، إلى زيادات تدريجية في أسعار السلع الأساسية مثل البنزين ووقود التدفئة والتراولة من خلال خفض الدعم عنها. وشرع في إصلاح الميثاق الاشتراكي المتمثل بالتعليم المجاني وغير ذلك من الخدمات، وفي فرض

^(١) Syria reduces oil production due to western sanctions: minister', xinhuanet.com, 3 November 2011, available at: http://news.xinhuanet.com/english2010/indepth/2011-11/03/c_131226504.htm.

^(٢) Dr Nimrod Raphaeli, 'New Syria report charts steady economic reforms country primes itself for key regional role', MEMRI Economic Blog, 22 July 2010, available at: <http://memrieconomicblog.org/bin/content.cgi?article=332>

رسوم رمزية حتى على التعليم في المدارس الرسمية. أضف إلى ذلك أن النظام في عهد بشار حاول على المستوى الأكبر، تحسين النظام التربوي العام في البلاد إضافة إلى مستوى الخبرة في مختلف وزارات الدولة من خلال توظيف المزيد من الناس على أساس الكفاية أكثر من الاعتماد على الروابط العائلية، وقد حقق بعض النجاح. وعانت سوريا (شأنها بالفعل شأن العالم العربي عموماً) عجزاً مزمناً في مجموعة المهارات التي تتطبق على الاقتصاد الحديث. واستنتج تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ عن الأمم المتحدة، ما هو معروف، وهو أن العجز في المعرفة في العالم العربي هو الأعلى بين كل المناطق الاقتصادية الكبرى في العالم. وشكلت سوريا مثلاً بارزاً على النظام التربوي البدائي، الراكد، المكتظ والذي ينقصه التمويل من المدرسة الابتدائية وحتى الجامعة. وحقق بشار بعض النجاحات في هذا الشأن بدءاً بزيادة معاشات الأساتذة وإعادة صياغة المناهج والسماح بوجود عدد من الجامعات الخاصة في أنحاء البلاد (وبناء بعضها) على الرغم من أنها من نوعيات متفاوتة. وعلى ما قاله لي بشار في مناسبات كثيرة، فإن سوريا تحتاج، على غرار الهند، إلى العثور على موضع لائق في الاقتصاد العالمي يوفر لها قيمة مضافة. واعترف بأن سوريا بلد فقير نسبياً ومتلك القليل من الموارد؛ وبالتالي، قال لي: «إن العقل هو الذي يشكل المادة الخام». غير أنه لا يمكنه الاكتفاء بتغيرات هامشية ويتوقع حقاً تحسين الاقتصاد وتسكن المزاج الشعبي مدةً طويلة. بل إنه يحتاج، في النهاية، إلى الانحراف في تغيير النظام؛ لكنه لم يستطع (أو لم يشا) ذلك، فانتشر الإحباط الكامن وخيبة الأمل من الحكومة.

خاض بشار معركة شاقة جداً. ولم ينتج أقل مشكلاته عن أولئك السوريين أصحاب المصالح الراسخة والذين سيخسرون مكانتهم الاقتصادية الاجتماعية إذا شرع سريعاً في الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق. ولهذا بدا النظام أحياناً كأنه بوجهين متناقضين: إذ شعر أنه مكره على تلبية احتياجات مختلف المجموعات. فهناك الذين يدافعون عن الإصلاح بالجملة لتحويل سوريا إلى اقتصاد السوق.

ثم هناك الذين يعتقدون، على الرغم من اعترافهم بالحاجة إلى بعض الإصلاح على الأقل، بوجوب السير فيه بتمهّل شديد لثلا يتسبّب بالتفكير الاقتصادي وبعدم الاستقرار السياسي المحتدم. وارتبطت هذه الخلافات، في شكل عام، بتوجهات مختلفة بالنسبة إلى التبادل والتجارة والاستثمار. ودفع، في العادة، أولئك الذين يطّالبون بانتقال أكثر سرعة إلى اقتصاد السوق في اتجاه علاقة تبادل تجاري أكثر متننة مع الغرب، مثل مبادرة الشركة اليورو-متوسطية التي أقرتها سوريا عام ٢٠٠٤ (على الرغم من أن عضويتها لم تُفعّل قط بسبب المخاوف السياسية التي انتابت أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولأن سوريا لم تجترب بعض العقبات التي وضعها الاتحاد). وهناك، من ناحية أخرى، كتلة قوية في الحكومة تعتقد أن العلاقات الاقتصادية مع الغرب سريعة التأثير بالسياسة وهو مفهوم اكتسب جاذبية في دمشق بعد تصديق الكونغرس على قانون محاسبة سوريا الذي أبرمه إدارة بوش عام ٢٠٠٤. وأيد هؤلاء بذل المزيد من الجهود لتطوير العلاقة الاقتصادية القوية مع الشرق؛ وتطلعوا أكثر صوب روسيا وإيران والهند والصين، وبحذوا كذلك تنمية علاقة اقتصادية قوية مع دول الجوار، مثل العراق، في مرحلة إعادة الإعمار أو مع تركيا خصوصاً، وقد حسن بشار العلاقات معها إلى حد كبير. ووافقت سوريا أوائل العام ٢٠٠٥ على خطة لخفض ديتها البالغ ١٣ مليار دولار لروسيا (ويعود إلى أيام الاتحاد السوفيافي) بنسبة ٨٠ في المئة، وفاوضت أيضاً على شروط القروض مع عدد من دائنيها، وحقق الأسد بالتالي تقدماً جيداً في التخفيف من حمل الدين الخارجي الثقيل. وبات من المؤكد أن يشاهد المرء، في سنوات ٢٠٠٠، لدى زيارته أيّاً من فنادق دمشق الفخمة، كتائب من رجال الأعمال الصينيين والهنود وسواهم ومن يبحثون عن فرص الاستثمار في البلاد.

وتتحدث تجربة صديق لي بالكثير عن محاولة بشار تحقيق التوازن في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي. حدث ذلك صيف العام ٢٠١٠ عندما التقى صديقي، وهو يتولى رئاسة أحد البنوك الخاصة في سوريا، إلى فنجان قهوة في ما كان فندق

الميريديان في وسط دمشق، وقد ابتعاثه حديثاً سلسلة «ديديمان» التركية (وهذا في حد ذاته مؤشر إلى الطريقة التي أخذ الاقتصاد السوري يتحرك بها). التقاني، وقد خرج للتو من اجتماعه مع عبد الله الدردرى، نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية والمدافع الرئيس عن المزيد من الإصلاح في اتجاه اقتصاد السوق. وتوجب عليه، بعد لقائنا، أن يجتمع مع محمد حسين وزير المال المعروف بتأييده القوي للسير في الإصلاح، في بطء، والبحث في قوة أكبر عن شركاء تجاريين في الشرق. وسألت صديقي عن سبب لقائه كليهما، فأجاب: «لأنني لا أعرف من الذي سيغزو وأريد أن أكون على علاقة جيدة بالفائز».

جاء خير مثال على المصالح المتنافسة في سوريا في إعلان بشار الأسد، في اجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث، عام ٢٠٠٥، أن بلاده ستواصل مقاربتها الاشتراكية لاقتصاد السوق، وهي المقاربة التي نجحت في معظمها في ألمانيا. وقضت الفكرة من وراء ذلك، بالتبني التدريجي لصلاح السوق من دون التخلص التام عن شبكة الأمان الاجتماعية التي تميز الاقتصادات التي تتبع النمط الاشتراكي. ومن سوء الحظ أن هذا أفضى بسوريا إلى مقاربة متعرجة وإلى التحرير التخصيصي الذي سبق ذكره آنفاً ولم يذهب بعيداً كفاية بمعنى الإصلاح الاقتصادي الفاعل ذي القاعدة العريضة في اتجاه اقتصاد السوق، وانتقص في الوقت نفسه من شبكة الأمان الاجتماعية التي تعود عليها الكثيرون من السوريين.

بدأ الاقتصاد السوري يضعف، مع أوائل ٢٠١١، نتيجةً للمشكلات الاقتصادية المتقطنة في سوريا والقصور، إضافةً إلى التأثيرات السلبية للانكماس الاقتصادي العالمي مع نهاية العام ٢٠٠٨. ونما الناتج المحلي الإجمالي السوري عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,٩ في المئة، بحسب تقدير صندوق النقد الدولي، متراجعاً عن نسبة الستة في المئة في ٢٠٠٨. وقدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه.) أن النمو الاقتصادي السوري العام تراجع إلى نسبة ١,٨ في المئة. ويتبين، بغض النظر عن الرقم، أن هذا الاقتصاد لم يبلغ معدل نسبة الـ ٦ إلى ٧ في المئة من النمو

الضروري لوضع حد لمعدل البطالة المرتفع (أو لخفضه على الأقل) والذي يقدر متوسطه بنحو ٢٠ في المئة. بل إن هذا المعدل أكثر ارتفاعاً بعد في أواسط من هم دون الخامسة والعشرين، ويصيّب نحو ٥٣ في المئة من الإناث و٦٧ في المئة من الذكور. ثم إن نحو ٦٠ في المئة من سكان سوريا ٢٢ مليوناً هم دون الخامسة والعشرين – وهو رقم يتماشى مع الدول النامية الأخرى في الشرق الأوسط. ويُقدّر النمو السكاني السنوي في سوريا ما بين ٢,٥ و٣ في المئة، وهو من بين الأعلى في المنطقة. والاقتصاد السوري، في بساطة تامة، لا يواكب النمو السكاني وبخاصة عدد الباحثين عن عمل الذين يدخلون السوق، كلّ سنة.

فيل إن حسن حال الاقتصاد السوري يرتبط بتساقط الأمطار الموسمية وبأسعار النفط، لأن الزراعة وانتاج النفط يشكّلان قطاعين كبيرين في الاقتصاد. وقد مثل القطاع الزراعي تقليدياً ربع الناتج المحلي الإجمالي السوري (ونحو ربع القوى العاملة). غير أن هذا الرقم تراجع في السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين بسبب سيطرة الجفاف، إلى ١٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى خفض الإنتاج الغذائي ورفع أسعار الغذاء وإلى تفاقم مشكلة البطالة. وأكثر من ذلك، قصد الكثيرون من المزارعين الذين أصبحوا عاطلين من العمل، المدن بحثاً عن رزقهم، وزادوا في الاكتظاظ والزحمة وتسبّبوا برفع بدلات الإيجار في المدن الكبرى. ويعتمد العالم العربي كله على استيراد الغذاء أكثر من أي منطقة أخرى؛ وبالتالي فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أصاب دولاً مثل سوريا بقوة غير متناسبة. وشرع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سجل بعض الأرباح الكبيرة في الأعوام السبعة الأولى من عهد الأسد، في السير ٢٠٠٩ في الاتجاه المعاكس: وتراجع نحو ٢٨ في المئة عن العام ٢٠٠٨، ومرد ذلك في الأساس إلى الانكماش الاقتصادي العالمي الذي أصاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل البلدان تقريراً^(١).

^(١) Syria attracted USD 1.5 billion in FDI in 2009', SEBC, 12 July 2010, available at:www.sebc-syria.com/web2008/art.php?art_id=1802&ViewMode=Print

شكلَت التجارة بالنفط، قبل الانتفاضة، نحو ٢٨ في المئة من المدخل السوري السنوي؛ وذهب نحو ٩٥ في المئة من الصادرات النفطية إلى الأسواق الأوروبية، وبخاصة إيطاليا وألمانيا^(١). وأنتجت سوريا عام ٢٠١٠ نحو ٣٨٥ ألف برميل من النفط الخام في اليوم، بتراجع كبير عن ذروة إنتاجها عام ١٩٩٥ التي بلغت ٦١٠ ألف برميل في اليوم. وأخذ الاحتياطي النفطي العام في التراجع مع أن الحكومة تعاقدت، في زمن رئاسة بشار، مع عدد من شركات التقسيب عن النفط الأجنبية لتحديد المزيد من الاحتياطي وجاء بعض النتائج، قبل بدء انتفاضة العام ٢٠١١، مشجعاً غير أن ارتفاع استهلاك النفط - نظراً إلى التصنيع المستمر في سوريا وإلى الازدياد الثابت في عدد السكان - يوحي، حتى مع الاكتشافات النفطية الجديدة، أن سوريا ستصبح، في غضون السنوات العشر المقبلة، مستورداً حقيقياً للنفط.

أدت هذه المشكلات المتعددة إلى أن يعيش نحو ٣٠ في المئة من السوريين، عام ٢٠١٠، تحت مستوى خط الفقر ١١ في المئة يعيشون تحت مستوى إشباع الحاجات الأساسية - ومن المؤكد أن هذين الرقمين ارتفعا بفعل الانتفاضة. وبلغت المشكلة حداً خطيراً بحيث أصبحت محاربة الفقر هي التعويذة التي ردها النظام في الأعوام القليلة السابقة للانتفاضة على الرغم من أنه لم يتمكن من القيام بالكثير لمكافحته. ولم يساعد وجود نحو مليون لاجئ عراقي أقاموا في سوريا، عقب الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وشكلوا عبئاًإضافياً على اقتصاد البلاد.

إلا أن المشكلات الأكثر خطورة التي واجهت الاقتصاد السوري، في ما هو أبعد من الواقع والأرقام، تمثلت في التوزيع غير العادل للثروة في البلاد في خلال زمن بشار الأسد في السلطة. وشرعت جهود الخصخصة، وغير ذلك من الإصلاحات التي تدفع في اتجاه اقتصاد السوق، في زيادة البطالة، لكنها أدت في الوقت نفسه إلى إثراء القلة من أصحاب الامتيازات المرتبطة بالنظام سياسياً أو عائلياً. ولم يتتطور في سوريا، وفي صورة ملحوظة أكثر في عهد بشار، نظام ليبرالي رأسمالي، بل

^(١) 'Syria reduces oil production due to western sanctions: minister', xinhuanet.com

«نظام المحسوبيةات». واستفاد الرأسماليون المحسوبون على النظام من الخصخصة الانتقائية التي بدا أنها توجهت صوب من هم فعلاً في موقع اقتصادي وسياسي يسمح لهم بالاستفادة منها. وعلى هذا، أصبح ابن خال بشار، رامي مخلوف (المالك الرئيس لسيرياتل، وهي شركة الاتصالات الكبرى في البلاد) وفراس طلاس (المعروف بـ«ملك السكر») ابن مصطفى طلاس الذي خدم طويلاً وزيراً للدفاع في ظل كل من حافظ وبشار الأسد، من الأوليغارشيين الاقتصاديين، واحتكرا قطاعات مهمة من الاقتصاد السوري وأصبحا البوابة التي يعبر منها المستثمرون المحليون والأجانب الذين يريدون القيام بأعمال في سوريا. وهذا ما يفسر توجيه المتظاهرين عام ٢٠١١ غضبهم وإحباطهم بالقدر نفسه تقريباً، ضد رامي مخلوف كما ضد ابن عمه الرئيس. فقد نظر إلى كليهما على أنهما جزء لا يتجزأ من المشكلة نفسها، أي الفساد المنتشر والمحظوظ في الوصول إلى الثروة. وأبصر أثرياء جدد ظاهرون للعيان التور في ظل بشار الأسد، وبخاصة في دمشق حيث شيدت المتاجر الفاخرة والفنادق والمطاعم النفيسة ومتاجر التسوق الراقية، في جزء كبير منها بأموال عرب الخليج، لإيواء الطبقة الراقية وإطعامها وإلباسها، وهو ما أبعدها أكثر عن باقي السكان ليس بعبارات الثروة فحسب، بل أيضاً بنمط الحياة والتوقعات. وهذه أيضاً حال حلب، أكبر مدن سوريا. مما حدث فيها وفي دمشق في ظل بشار يتعارض تماماً مع أصول حزب البعث في الخمسينيات والستينيات: فقد تحالف في تلك السنين مع سكان الريف ضد عائلات الملاكين وأعيان المدن الذين احتكروا السلطة والثروة في بيئة رأسمالية منحرفة.

وهكذا، فإن المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في تونس ومصر وغيرهما في العالم العربي، موجودة أيضاً في سوريا. وأخذت الفجوة تزداد في سوريا بين التعبئة والاستيعاب، إلى جانب الشعور بالإحباط والغضب، وبخاصة في أوساط الشبان الذين يزدادون حرماناً وخيبة.

أما الفساد فيشكل العامل الإضافي الكبير الذي ضاعف من مستوى إحباط عامة السكان وغضبهم. واحتلت سوريا دوماً المراتب في الربع الثالث أو أدنى في كل

مؤشرات الفساد والشفافية والمحاسبة وسهولة ممارسة الأعمال في البلدان. فمثلاً، وضعها مؤشر ملاحظة الفساد للعام ٢٠١٠ في المرتبة ١٢٧ من أصل ١٧٨ بلداً. واحتلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الرابعة عشرة على قدم المساواة مع دولة أخرى من أصل ١٩ بلداً (وتحدها إيران وليبيا واليمن والعراق جاءت وراءها)^(١). وأصبح الفساد، على المستوى الفردي، طريقة حياة إذ يجب دفع الرشوة في مقابل كل شيء تقريباً - من إصلاح مشكلة في السمسكورة إلى سد حفرة في الطريق؛ ومن الحصول على ترخيص للبدء بعمل ما إلى الحصول على حكم مؤاتٍ في المحكمة. وقد استغل الأثرياء أصحاب النفوذ نمط الحياة هذا في سوريا: كلما امتلك المرء اتصالات جيدة، حصل على خدمة أفضل. وأدى هذا بالتأكيد إلى إنهاء الناس على مر السنين، خصوصاً الذين يرون من بينهم أن نخبة المجتمع تنجو بكل أفعالها تقريباً - ومعظم هذا يتم بالتواطؤ مع الحكومة السورية وبموافقة منها.

القمع

تنتشر الاستخبارات، أو أجهزة الأمن/المعلومات، في سوريا وهي حاضرة في كل مكان (أو على الأقل تبدو كذلك وتريد أن تظهر كذلك). وهي مظهر غامض إلى حد ما من مظاهر المجتمع السوري، ولكن يُقدر عددها بخمسين ألفاً إلى سبعين ألفاً من العناصر الأمنيين المتفرغين في مختلف الأذرع الأمنية، إضافة إلى مئات الآلاف من العناصر الذين يعملون بدوامات جزئية؛ وبات يوجد، بحلول العام ٢٠١١، عنصر استخبارات واحد لكل ٢٤ شخصاً تقريباً. وشكل تمويل الأجهزة الأمنية، الذي يقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار في السنة، أكثر من ثلث الموازنة العسكرية السورية^(٢).

^(١) 'Corruption Perceptions Index 2010', Transparency International, available at:www.transparency.org وبالمقارنة، كانت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي احتلت رأس للائحة هي قطر والإمارات وإسرائيل. أما الدول الثلاث التي احتلت رأس القائمة عالمياً بالتساوي فهي الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية والعشرين في اللائحة.

^(٢) Ed Blanche, 'Arab Spring and the Mukhabarat Moment', *Middle East Magazine*, 427 (November 2011), p. 33.

تألف الاستخبارات من 15 جهازاً أممياً، الأهم من بينها هو استخبارات سلاح الجو والاستخبارات العسكرية والاستخبارات العامة (التي تضم أيضاً فرع فلسطين الذي يتعاطى المسائل الفلسطينية والإسرائيلية) والأمن السياسي (الذي يراقب المنشقين والإعلام ويشوف على نشاطات الرقابة). ولا يكفي هذا النظام بصفة كونه صاحب سطوة، بل إن نشاطات الاستخبارات القمعية هي في الغالب اعتباطية إلى حد كبير. ويشكل الخوف الوقائي والترهيب أدوات مفيدة، كثيراً ما يستخدمها عناصر الأمن لردع الاضطراب المحتمل والنشاطات المخلة بالنظام التي يقوم بها عناصر معارضون حقيقيون محتملون في داخل البلد وفي خارجها. وتكون، نتيجةً لذلك، مستوى ما من الرعب الذي عم البلد واستغله النظام للسيطرة على السكان. وقد اشتكي أحد السوريين من أن «جامعي التفافيات هم عملاء للاستخبارات. بل إننا نعتقد أحياناً أن زوجاتنا يعملن مع الاستخبارات. كل الهواتف مراقبة. ونحن نعيش في الجحيم»^(١).

تمثل إحدى النتائج في أن الاستخبارات أعطيت مساحة ضخمة لتوفير الاستقرار الداخلي وحماية النظام. وهذا ليس بالأمر المستبعد في بيته تكاد تشكل خطراً دائماً في قلب الشرق الأوسط. بيد أن تراكم قدرة الاستخبارات على مر السنين، والتي تشرف عليها الحكومة – هذا إذا لم تأمر بها – أدى إلى حالٍ من التهور الشامل الذي ارتد، فيوضوح، على النظام. وفي النهاية فإن ممارساتهم الجماعية في توقيف الأولاد ومعاملتهم في خشونة هي التي أطلقت الانتفاضة.

سبق لي أن عاينت هذه الظاهرة عن كثب مرات كثيرة في سوريا. واحتُجزت في المطار في إحدى المرات، أواخر العام ٢٠٠٧، وقد سافرت إلى سوريا للقاء مقرئ مع الرئيس، وصودر جواز سفري وخضعت للتحقيق، ثلاثة ساعات. حاول ضابط الأمن، وهو برتبة عقيد، إرهابي – في الأساس من خلال فتل مسدس، افترض أنه

Bassem Mroue and Elizabeth A. Kennedy, '120 dead after 2 days of unrest in Syria', *Huffington Post*, 23 April 2011, available at: www.huffingtonpost.com/huffwires/20110423/ml-syria/ (١)

محشو، حول الطاولة من أمامي، كما لو أنه يلعب الروليت الروسية. ولم يفرج عنِي إلا بعدما أقنعت العقيد بالاتصال بمكتب الرئيس للتأكد من الاجتماع. فاليد اليمنى لم تعلم بما تفعله اليسرى، ولا يبدو أنها تبالي – وهذا انقطاع خطير وتنازل عن السلطة في آن.

أعربت للأسد لدى لقائي إياه عن ذهولي لمسألة احتجازي. وقلت له إنني يفترض بي، بعد عودتي بأيام إلى الولايات المتحدة، أن أدلّي بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، للتسويق للحوار الأميركي – السوري. وسألته عما كان سيحدث لو أتنى لم أقع الضابط بإجراء الاتصال. وماذا لو سُجنت، بل وحتى تعرّضت للتعذيب؟ لحوّل ذلك على الفور شخصاً يُعدُّ صديقاً لسوريا حينذاك، عدواً. واقترحت عليه، في شدة، أن يلجم أفراد قوات الأمن، لأن الحرية التي يعطيمهم إياها قد ترتد عليه وتنتابه.

واجه السوريون، في شكل يومي، هذا النوع من القمع الاعتراضي. ويعرف معظم السوريين شخصاً أو قفته الاستخبارات وعدّته واستجوبته. ويعرف معظمهم أين تقع «الخطوط الحمر» بمعنى ما يجب ألا يُقال أو يُفعّل، ولكن لا يبدو أن للاستخبارات حدوداً حمراً؛ ويحجم بشار الأسد، الذي يبدو أنه يُعدُّ الأجهزة الأمنية شرّاً لا بد منه، عن كبحها (أو أنه عاجز عن ذلك).

تعب السوريون من دولة الاستخبارات، وبخاصة عندما شاهدوا، مطلع العام ٢٠١١، الثورات الشعبية في تونس ومصر، وقد بدا أنها ألتقت عن كاهمها نير القمع وتحركت ضد الشرطة والأجهزة الأمنية. ورأوا، في بلدان عربية أخرى، أناساً عاديين يقولون «لا» لرؤساء لديهم انتداب بالحكم مدى الحياة. وولت الأيام التي يحكم فيها رؤساء الدول والحكومات لعقود. ومع ذلك حكم حافظ وبشار الأسد سورية، في ما بينهما، اثنين وأربعين عاماً.

تريد الشعوب أن تتمكن من اختيار حكامها، وأن تحاسبهم، وأن تمتلك كلمة ما

في مستقبل بلدانها. والمجال السياسي محصور جدًا في سوريا. وشهد الكثيرون من السوريين الربع العربي في تونس ومصر وغيرها، وأخذوا يتساءلون «ولماذا ليس عندنا؟» وذلك ما يُعرف بـ«تأثيرات الظاهر». عندما توحى الأحداث في بلد ما بأحداث مشابهة في البلدان المجاورة؛ وهو ما يجعل الثورات أو التمرادات تتجمع في الزمن^(١). ولم تكتف هذه التأثيرات، بالفعل، في اجتياز الحدود إلى دول أخرى في خلال الربع العربي – ومن تونس في شكل كبير إلى مصر ولibia – بل إن وعي هذه الظاهرة دفع أيضًا بعض البلدان إلى اتخاذ خطوات لمنع مثل هذا الانتقال و/أو إحباط الخصوم الإقليميين والدوليين من استغلال الفرصة لزرع الفتنة الداخلية. وعلى ما كتب مارك هاس:

ينزع السياسيون، من خلال تعزيز المخاوف من التحرير الناتج عن قوة تأثيرات الظاهر، إلى الافتراض أن الخصوم الأيديولوجيin الدوليين سيوفرون المساعدة لحلفائهم الأيديولوجيin في المنظومة كلها في محاولة لتسويق التغيير السياسي في البلدان المستهدفة. وتتجه السجالات الأيديولوجية الدولية، بهذه الطريقة، إلى أن تترجم نفسها صراعات محلية على السلطة والشرعية^(٢).

ومن هذا المنظار، يصبح جنون الارتياح لدى النظام في ما يتعلق بتدبير المؤامرات ضده في الخارج، مع شركاء راغبين في الداخل أمراً متوقعاً جدًا.

بيد أن الشارع، في الأيام الذهبية الأولى للربع العربي، استعرض قوته كاملة – مدعوماً بالإعلام الاجتماعي وأدواته – وأقصى الزعيم المتسلط تلو الآخر. وتوجد بالتأكيد تساؤلات عما سيتحقق بالضبط من الربع العربي. هل يصبح الوضع أفضل – وأفضل بالنسبة إلى من؟ وما هذا إلا الفصل الافتتاحي في مسرحية طويلة جدًا قد

(١) Mark L. Haas, 'Turkey and the Arab Spring: Ideological promotion in a revolutionary era', in Haas and Lesch (eds), *The Arab Spring*

ممكن عام ١٨٤٨، وفي ثورات «الألوان» في أوروبا الشرقية في سنوات ٢٠٠٠.

(٢) المصدر السابق.

تتطلب جيلاً لحلّ عقدتها؟ إلا أننا، بالعودة إلى مرحلة الحركة البركانية والمفعمة بالأمل، عام ٢٠١١، نرى أن تأثيراتها التحفيزية لا تحصى. وبات كل شيء ممكناً. أو هكذا بدا.

الفصل الخامس

النظام يرد

لم تكن درعا المدينة الوحيدة التي اندلعت فيها الاحتجاجات في النصف الأخير من آذار/مارس ٢٠١١، إذ دارت احتجاجات أخرى في شبه تزامن معها في بانياس، المدينة التي تُعد أشبه بمحافظة ذات غالبية سنية، وتقع عند ساحل المتوسط. احتاج المتظاهرون على مراسم مناهضة للإسلام أصدرها النظام في السنوات الأخيرة، وبخاصة منها الحظر الصادر صيف العام ٢٠١٠ على ارتداء المعلمات النقاب الذي تضعه النساء الأكثر تديناً وتقلدية في سوريا. واندلعت الاحتجاجات أيضاً في عدد آخر من المدن في أنحاء البلاد وخصوصاً في حمص وفي القامشلي ذات السيطرة الكردية وفي الحسكة وحماء واللاذقية، إضافة إلى بعض ضواحي دمشق. ولا شك في أن تبادل المعلومات الذي توفره التكنولوجيا الجديدة – القنوات الفضائية، والإنترنت، وفيسبوك، وتويتر، والهواتف الجوالـة – عمّم سريعاً أخبار الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد وأدى بالتالي إلى إشعال الكثير منها. غير أن الاحتجاجات الأولية في هذه المدن، كما في بانياس، اتجهت إلى التركيز على المسائل ذات الأهمية المحلية أكثر منها على تلك الوطنية، ولم يشهد الأمر عند هذا

الحد سوى القليل من التنسيق، أو لا تنسيق على الإطلاق، بين المتظاهرين. ونبت مسيرات الاحتجاج في شكل طبيعي في مدن مختلفة في أماكن مختلفة من البلاد، مسلطة الضوء على المشكلات الشاملة في سوريا. ومال المحتجون حيّلماً وجدوا إلى التنديد بالفساد والقمع، إلا أنهم افتقدوا حينذاك إلى التنسيق العضوي في ما بينهم. ولم تصدر عند ذلك الحد سوى مطالبات قليلة بسقوط النظام، على الرغم من تمزق صور وملصقات عن بشار الأسد وتشویهها. طالب المتظاهرون النظام، في البداية، بأن يطبق الإصلاحات الموعودة منذ زمن طويل وأن يرسم وجهة جديدة يملئها ما قد حدث أخيراً في أمكنة أخرى من العالم العربي. وشكّل ذلك، من بعض جوانبه، لحظة شبه تنفيض طائشة للكثيرين من السوريين قبل أن يحل الواقع القاسي المتمثل في القمع الذي اعتمدته النظام. وعلق أحد المحتجين، متأنلاً في أيام البداية تلك في الذكرى الأولى للانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١٢، أن الأمر كان «أحسن من البهجة، وأفضل من الحب. والمدخل هو أن الجميع شعروا فجأة بأنهم عائلة. إذ ينكسر شعورك بأنفصالك عن المجتمع وتتجدد نفسك فجأة وسط أناس يتتفقون على هذا الأمر الواحد الذي خافوا جميعهم في السابق من الحديث عنه»^(١).

ردت الحكومة السورية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ على الاحتجاجات المتزايدة وأعلنت سلسلة من الإصلاحات. وفي هذا تكرار للنظام الذي اعتمد النظام الساقطان في تونس وفي القاهرة، وكذلك حكومات عربية أخرى واجهت المشكلات في ذلك الوقت في البحرين ولبيا واليمن والأردن وال سعودية والمغرب. إلا أن العصا واكبت كذلك جزرة الإصلاح، وهو ما تناسب أيضاً مع النمط المتكرر عبر الدول العربية الأخرى. واحتوى إعلان ٢٤ آذار/مارس تشكيل لجنة تحقيق تحيل على العدالة كل من ارتكب أفعالاً غير قانونية بمن فيهم جنود الحكومة الذين قتلوا

Liz Sly. 'A year into uprising, Syrian protesters say they won't give up', *Washington Post*, March (١) 2012, www.washingtonpost.com/world/as-violence-in-syria-escalates-a-year-into-uprising-protesters-say-they-wont-give-up/2012/03/14/gIQAGeA2BS_story.html

متظاهرين. وأعلنت المتحدثة باسم الحكومة بثينة شعبان أيضاً زيادةً في معاشات موظفي الحكومة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المئة، وخفض الضرائب على الدخل وزيادات في رواتب التقاعد. وتحدثت عبارات عامة عن إصلاحات صحية وقضائية جديدة وعن التخفيف من القيود على الإعلام ووضع آلية جديدة لمكافحة الفساد وكذلك عن السماح للمزيد من الأحزاب السياسية بالتنافس في الانتخابات. ومضت تقول:

إنها تريد أن تنقل تعازي الرئيس بشار الأسد إلى عائلات الضحايا [في درعا]. لا يمكن الرئيس بشار الأسد القبول بسقوط نقطة دم واحدة، وأنا شاهدة على الأوامر التي أصدرها بعدم إطلاق الرصاص الحي حتى لو قتل عنصر من الشرطة أو الأمن أو أي جهاز حكومي آخر. وهذا لا يلغى الواقع حصول بعض الأخطاء أو بعض الأفعال غير المرضية. فمطلوب الناس في درعا وبباقي الشعب السوري في كل المحافظات هي مطالب مشروعة. وستتم تلبية كل المطالب المشروعة، ولكن بطريقة هادئة^(١).

بيد أن الإعلان الأهم الذي قامت به شعبان، أفاله ظاهرياً، هو وعد الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة الحاجة إلى رفع حال الطوارئ القائمة في سوريا منذ العام ١٩٦٣. وستتألف اللجنة من كبار المحامين وتنجز تحقيقها – ويفترض أن تقدم توصياتها – في غضون شهر. ويرمز قانون الطوارئ – أو الأحكام العرفية – إلى المرسوم الرقم ٥١ المطبق في ٩ آذار/مارس ١٩٦٣، بعد يوم واحد على الانقلاب الذي تسلم فيه حزب البعث السلطة. وهو يفرض حال الطوارئ المصممة ظاهرياً لإحباط ما يفترض أنه التهديد العسكري من إسرائيل؛ لكنه استُخدم حينذاك، طبعاً، لخنق التحديات الداخلية للنظام والقضاء عليها في شكل اعتباطي. وسمح القانون للحكومة بالتوقيف الاحتياطي وتجاوز القوانين الدستورية والجزائية، وبتعليق الإحالات على المحكمة، ومنع الموقوفين من الشكوى إلى المحاكم أو حضور المحامي جلسة الاستجواب. وأنشئت، عقب قانون الطوارئ، محاكم أمن الدولة

^(١) 'Syria unrest: government pledges political reforms', BBC News, 25 March 2011, available at: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12853634

التي يمكنها أن تحاكم الموقفين وتصدر في حقهم الأحكام الاعتبارية على أساس حماية الدولة.

واعترف بشار الأسد بأن إلغاء قانون الطوارئ والمؤسسات المرتبطة به مثل محكمة أمن الدولة من بين المطالب الأساسية لناشطي المجتمع المدني ودعاة الديمقراطية. وسلّم بأن الحكومة أساءت، في مناسبات كثيرة، استخدام القانون بشكل من أشكال القمع ضد المعارضة السياسية. لكنه لم يتراجع فقط عن ضرورة وجود قانون الطوارئ، معلّناً في شكلٍ أساسي أن سوريا تحتاج إليه نظراً إلى السياق الخطر الذي يشكل فيه الإخوان المسلمين وإسرائيل وعدم الاستقرار في لبنان والعراق والتدخل الخارجي للقوى الإقليمية والدولية تهديداً دائمًا للبلاد. غير أنه قال لي: «لا يمكننا استخدامه ذريعة لأمر وفق مزاجنا. لا يمكن استخدامه بالطريقة الخطأة»^(۱). وأضاف: «لا يستخدم قانون الطوارئ لقمع الحريات بل للقضاء على الإرهاب، هناك فارق كبير بين الأمرين. وقد استُخدِمَ هذا القانون تكراراً في الماضي بالطريقة الخطأة»^(۲).

«أين بشار؟»

ذلك هو السؤال الذي لم يكف الكثيرون عن طرحه بحلول الأسبوع الأخير من آذار/مارس، وسط الاحتجاجات المتتصاعدة المقرونة بالعنف وارتفاع عدد القتلى. فالعالم لم يكن يسمع صوتاً واحداً من بشار باستثناء ما تنقله عنه بشينة شعبان المحسوبة على أنها المتحدثة باسمه. وعكسَ تلك المشاعر في ذلك الوقت في مقالة من وضعِي:

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and modern Syria*, Yale University Press, London, 2005, pp. 89–90. (۱)

(۲) المصدر السابق، ص. ۸۹.

أين الرئيس السوري بشار الأسد؟ فغيبه كان لافتاً في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة وما يرتبط بها من عنف في بلاده. وبلغ صمت بشار في تلك المرحلة حدّاً انتشرت معه الإشاعات عن أن انقلاباً داخلياً أطاحه. فلماذا، وقد تقرر أن يتوجه إلى الأمة في خطاب متلفز، انتظر أكثر من أسبوع للظهور، فيما يتربّض السوريون يائسين بعض التوجيه - القيادة - للخروج من برية الحيرة المتزايدة؟... ربما أخذ بشار يدرك أنه يستطيع صنع إرث أكثر ديمومة من خلال الانطلاق إلى الأمام بدلاً من الاتصال بالماضي... فالاحتمالات مثيرة، لكن سوريا تحتاج إلى بطل. فهل حشد بشار من ورائه كتلة من الدعم ضد رد الفعل العنيف للعناصر المؤيدية للوضع القائم؟ وحده الزمن سيخبرنا، ولكن علينا بالأمور أولاً بأول: على بشار أن يقود. هذه هي لحظته المناسبة... وفي وسعه أن يقلب المسار نهائياً في سوريا بالتخلي عن السلطة بنفسه عاجلاً وليس آجلاً. لا يسعه أن يبقى رئيساً مدى الحياة. ولا يمكن أي بلد التمتع بالتجددية السياسية إلا بوضع حدود للولايات الرئاسية، وإلا يصبح الحزب الحاكم مجرد آلية يعبر الحكم المتسلط عن نفسه من خلالها. وهو في المقام الأول ما يحدث في سوريا مع حزب البعث. فهل يضع حدوداً للولاية؟ وهل يغير تاريخ سوريا بالتخلي عمّا أخذ يشعر بالارتياح الكبير فيه؟^(١)

أرسلت، في سياق الأسبوع التالي لاندلاع التظاهرات الكبرى في سوريا، ملاحظات كثيرة مباشرة إلى بشارة شعبان عبر بريدها الإلكتروني الخاص، طالباً منها إيصالها إلى بشار الأسد. ولا أملك أي فكرة هل قدمت ملاحظاتي إلى بشار (أو، والحال هذه، هل حتى قرأتها شعبان)، سوى ما قاله لي مسؤولون سوريون، وهو أن ملاحظاتي أخذت على محمل الجد (أو أقله أخذت على هذا المحمل حينذاك). وربما هذا هو السبب الذي يدفع بالاستخارات السورية إلى عدم الإعجاب بي

David W. Lesch, 'Bashar's defining moment', unpublished essay. This essay became the basis for an op-ed piece: 'The Syrian president I know', *New York Times*, 29 March 2011, available at: www.nytimes.com/2011/03/30/opinion/30lesch.html

بشكل خاص: فهي ترى خطراً في وصولي إلى الرئيس^(١). وتمثلت إحدى ملاحظاتي في دراسة وضعتها ونشرت بعد ذلك، بأيام، كمقالة رأي. وفيها – في الواقع في رسالتي إلى بشار – كتبت التالي:

ولكن لا يزال هناك وقت، مهما أخذ في الانكماش، ليتحرك بشار إلى الأمام بطريقة إيجابية لا تُفضي إلى الانهيار الخطير لدولة شرق أوسطية أخرى. وعليه، بدلاً من محاولة تدبّر أمره، أن يفكّر في إجراءات آيلة إلى إصلاح سياسي حقيقي بدلاً من جرارات متفرقة صغيرة من الاستهالة المتلبسة بلباس الإصلاح. عليه أن يطبق الإصلاح بالفعل، وألا يوافق على دراسات للقيام بما من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى إصلاح حقيقي. على بشار أن يفكّر جدياً في وضع حد زمني للولاية الرئاسية، وفي إنشاء أحزاب سياسية حقيقة، وفي إجراء انتخابات تخضع للمراجعة القضائية وللمراقبين الدوليين، ومتابعة العمل على وضع الحد الموعود منذ زمن طويل نحو خمسين عاماً من تطبيق قانون الطوارئ. ويمكن بشار أن ينشئ إرثاً دائمًا يتاغم مع المشهد السياسي في الشرق الأوسط والمستقبل... ومن سوء الحظ أن الزعماء السوريين – النظام بالفعل – يتوجهون إلى التراجع المتشنج أمام إصلاح بهذا الحجم. إلا أن وجود المرء في الطليعة، في شرق أوسط هذه الأيام، يساعد على الاحتفاظ بصحّته السياسية أكثر من بقائه في المؤخرة^(٢).

توجد أسباب محتملة وراء انتظار بشار أكثر من أسبوع، قبل أن يواجه شخصياً الأزمة المتتصاعدة. ولدي، كما سبق أن قلت، انطباع قوي أن الازدياد السريع في

(١) وبالفعل طلب مني مسؤولون سوريون كبار جداً، في مناسبات كثيرة، أن أثير مع بشار اقتراحات مختلفة أو أفكاراً تراودهم. وقد خافوا من القيام بذلك شخصياً لأنهم سيخرون الكثير إذا حدث أن أيّاً منها لم يعجب بشار. وأبلغني مسؤول سوري أن بشار قال له إنه يستمع إلى وجهات نظرى ويعترضها. ولأنّي لا أمتلك روزنامة خاصة بي أو أي شيء ملموس آخره (مثل مركزي) عبّرت في الغالب له عن هذه الأفكار من دون تحفظ.

David W. Lesch, 'Ahead of the curve', Syria Comment, 26 March 2011, available at: www.joshualandis.com/blog/?p=8785 (٢)

حدة الاحتجاجات أخذت الرئيس السوري، وفي الحقيقة القيادة السورية، على غفلة. أصحابهم الزهو بأنفسهم. فأذلت الأحداث في درعا النظام. وأنا على يقين بوجود اختلافات عميقة في الحلقة الداخلية المحيطة بالرئيس حيال طريقة الرد. هل يجب قمع الاحتجاجات، في قسوة، بالطريقة التي اعتمدتها سوريا في السابق؟ أو هل يجب أن يتلقّف الأسد الفرصة لإجراء إصلاحات سياسية ذات مغزى؟ بدا أن النظام يتصرف بوجهين ولسانين، يقول أمراً فيما تقوم قواته على الأرض بأمر آخر، مما أعطى الانطباع بعدم وجود من يتولى الأمور.

ثم إن بشار لا يتصرف عادة بطريقة عاجلة أو يقر في المسائل المهمة. ويصعب على المرء أن يبيّن، في دقة، ما الذي حدث في تلك الأيام الأولى والأسابيع، لأن مسألة اتخاذ القرار في سوريا غامضة إلى حد بعيد. لكنني أعتقد أنها مجزأة تماماً: توجد مجموعات صغيرة من المستشارين المقربين إلى الرئيس ينصحون له في المسائل المهمة المختلفة، مثل لبنان وإسرائيل والسياسة الداخلية والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة... إلخ. و«يعلم» بعضهم في أكثر من واحدة من هذه اللجان المتخصصة، وكثيراً ما تتوضع وجهات النظر المتنافسة في المجموعة نفسها ليستمع الرئيس إلى الآراء المختلفة. ويميل الرئيس السوري إلى التأني كثيراً في اتخاذ القرار، ويمحض الأمور في الغالب لبعض الوقت قبل أن يتخذ قراره النهائي في شأنها. فبنية النظام لا تسمح باتخاذ القرارات والردود السريعة والفاعلة. بل إنه في الواقع نظام يرد غريزاً على الأضطرابات الداخلية فيختفها قبل أن تكبر وتخرج عن السيطرة.

أخبرني مسؤول سوري رفيع المستوى في لقاء في أوروبا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن واحدة من القوى المحركة للرد الذي اعتمدته النظام في المراحل الأولى من الأضطراب، تمثلت في أن يتفادى القيام بما فعله الرئيسان التونسي والمصري. وفي هذا منطق محظوم مفاده أن بن علي وببارك قد أسقطا في مهلة زمنية قصيرة، وعلى بشار بالتالي القيام إلى حد بعيد بعكس ما فعلاه (أو هكذا قضا ووجهة النظر

بحسب هذا المسؤول). فقد استسلم هذان الزعيمان في سهولة كبرى وظهراء ضعيفين. وهو ربما ما أثر في طبيعة ردود بشار الأولي. واستحلفت بشينة شعبان، في رسائله الإلكترونية لها، أن تحمل بشار على الوقوف أمام الكاميرا والتحدث، (بمعنى الكلام) وجهاً لوجه مع الشعب السوري وطرح الإصلاح الحقيقي بطريقة إيجابية. واعتقدت في ذلك الوقت، نظراً إلى أن بشار امتلك درجة من الشعبية ليست بالقليلة في سوريا قبل الاحتجاجات، وهي شعبية لم تتبدّل بعد، أن عليه أن يستخدم صفتة المميزة الكبرى – وهي قابلية على التواصل مع الشعب – ليستبق الأمور فيما لا تزال الفرصة متاحة لذلك. ولو أن بن علي وبارك أعلننا، في مآل الأمر، إصلاحاتهما، بما في ذلك خروجهما من السلطة، قبل أن يضحي محمد بوعزيزى بنفسه وقبل أن يصبح ميدان التحرير مركز التغيير في مصر، لتلقيا الهنافات كمصلحٍ من أصحاب الرؤية، بدلاً من إدانتهما كدكتاتوريين يتمسكان في شكل يائس بالسلطة، إلى حد أنهما أعلنَا متأخرَين، إجراءات اُتَّخذت على عجل (لم يعتقد أحد، في أي حال، أنهما سيعملان فعلًا على تطبيقها). وسألتُ المسؤول السوري الذي تحدثت معه في كانون الأول/ ديسمبر عن سبب عدم ظهور الأسد أمام الكاميرا، بدلاً من مجرد إلقاء خطابات متلفزة في مجلس الشعب وفي الحكومة وفي جامعة دمشق. وأبلغني المسؤول أن عدداً من الناس حاولوا حمل الرئيس على القيام بهذا للسبب نفسه الذي ذكرته؛ غير أن آخرين، اتضح أنهم من الأعضاء الأكثر نفوذاً في الحلقة الداخلية، حذروا، في قوة من الأمر، لأن ذلك ما فعله زعماء عرب – أصبحوا الآن من الزعماء السابقين. وربما رأوا في اعتراف الرئيس بأي أخطاء علامة ضعف. وربما اعتقدوا أن بشار قد يتمكن من فصل نفسه عن القمع بـ«اتصاله» على مستوى شخصي أكثر بالشعب السوري، مما يجعل مواقعهم الخاصة قابلة للعطب. أو ربما أن تعلق بشار الجلي بما هو في الغالب المؤسسات الوهمية فرض عليه أن يتحدث أولاً أمام مجلس الشعب، أواخر آذار/مارس، وأن يتم تصويره وهو يتحدث في نيسان/أبريل إلى حكومته التي أقسمت اليمين الدستورية للتو، أو في التوجه إلى مجموعة من المناصرين في قاعة

المحاضرات في جامعة دمشق في حزيران/يونيو. وقد يكون بشار، وهو ليس من أعظم الخطباء، قد شعر (أو شعر مستشاروه) أنه يحتاج إلى أن يحاط بالمؤيدين كنوع من الدعامة لخلق ما يسعى إليه من الدراما المشهدية والمسرحية. وربما هو يهوى الحشود وحسب – والتضيق والمجاملة شبه المخطط لهما والمأمولان جدًا بالنسبة إلى كل من استمع إلى خطاباته أو خطابات والده في مثل هذه الأمكنة. وشكل ذلك، في رأيي، خطأً جسيمًا بغض النظر عن الأسباب.

بشار يخاطب (نوعاً ما) الأمة

وصفُ، في حديثي مع المسؤول السوري الكبير في نيسان/أبريل ٢٠١١، خطاب بشار في ٣٠ آذار/مارس أمام مجلس الشعب – الذي شكل تعليقه العلني المباشر الأول على الاضطراب الذي يعم بلاده – بأنه «بائس». وسبق لي أن تفوهت بهذا الكلام عبر موجات الأنثير. ورد المسؤول السوري بالقول: «تعرف، يا ديفيد، أنني أقرأ تعليقاتك وأستمع إليها، وهي تزعج الكثيرين من الناس في دمشق؛ وكنت لأغضب منك أيضًا لو لا أنني أوقفتك الرأي».

كثرت التوقعات المتعلقة بخطاب بشار في ٣٠ آذار/مارس. وأمل الكثيرون – ربما في أمل ضد الأمل – في أن يتمتع الرئيس السوري بالإقدام والتواضع ويعلن إصلاحات سياسية جديدة. لكنهم سيصابون بخيبة أمل.

أود أن أمعن النظر في الخطاب عن كثب، مستفيضاً خصوصاً من النظرة إلى الوراء، لاعتقادي أنه يساعد إلى حد بعيد على التوضيح، ويضيء جدًا على مزاج بشار الأسد، والنظام عموماً، بما في ذلك السياسات التي سيطبقها للتعامل مع الانتفاضة. وما إن بدأ خطابه حتى أوضح ماهية هدفه الأول بالنسبة إلى الاحتتجاجات: «تبقى مسؤوليتي عن السهر على أمن هذا الوطن وضمان استقراره هي الشعور الملحق

الحاضر في نفسي في هذه اللحظة»^(١). وهو سيستمر في الحفاظ على الجزء المتعلق به من الصفة «الفوستي» (من فوست) الكبرى التي عقدها والده مع الشعب السوري: حرية أقل في مقابل استقرار أكبر. ومضى يشرح سبب انتظاره أكثر من أسبوع لمخاطبة الأمة؛ ثم إنه أطلق رشقاته الافتتاحية الأولى ضد القوى الخارجية غير المحددة التي تقف، في رأيه، وراء الاضطرابات (الأمر الذي سيصبح موضوعاً شائعاً لدى النظام) ولمح إلى أسلحة الشبكات الاجتماعية الجديدة التي تستخدمها هذه القوى:

أنا أعرف تمام المعرفة أن هذه الكلمة يتظرها الشعب السوري منذ الأسبوع الماضي. وأنا تأخرت يالقائها في شكل مقصود ريشما تكتمل الصورة في ذهني أو على الأقل بعض العناوين الأساسية والرئيسية من هذه الصورة لكي يكون هنا الحديث اليوم بعيداً عن الانشاء العاطفي الذي يريح الناس، لكنه لا يهدل ولا يؤثر في الوقت الذي يعمل فيه أعداؤنا كل يوم في شكل منظم وعلمي من أجل ضرب استقرار سوريا. طبعاً نحن نقر لهم بذلكائهم في اختيار الأساليب المتطرفة جداً في ما فعلوه، لكننا نقر لهم بغبائهم في الاختيار الخاطئ للوطن والشعب حيث لا ينفع هذا النوع من المؤامرات.

واعترف بما قد حدث في مكان آخر من العالم العربي وبتأثيراته المحتملة في سوريا، ليركز، من ثم، على الوحدة الوطنية السورية وخصوصياتها الفريدة – الخصوصية التي تعطيها مكانة خاصة في العالم العربي وتکاد تجعل من المقدر لها أن تصبح هدفاً للمؤامرات الإقليمية والدولية:

إن سوريا ليست بلداً منعزلاً عما يحدث في العالم العربي ونحن بلد جزء من هذه المنطقة نتفاعل تأثير وتأثر ولكن، في الوقت نفسه، نحن لسنا نسخة عن

(١) هذا المقتطف وغيره من الترجمات من خطابه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، مأخوذة من: www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110330.htm

الدول الأخرى ولا توجد دولة تشبه الأخرى، ولكن نحن في سوريا لدينا خصائص قد تكون مختلفة أكثر في الوضع الداخلي وفي الوضع الخارجي... إن السياسة الخارجية بُنيت على أساس التمسك بالحقوق الوطنية والتمسك بالحقوق القومية الاستقلالية ودعم المقاومات العربية عندما يكون هناك احتلال. والرابط بين السياسيين الداخلية والخارجية كان دائمًا الكلمة نفسها التي بدأت بها، وهي أن البوصلة بالنسبة إلينا في أي شيء نقوم به هو المواطن، وبالتالي عندما نبتعد عن البوصلة فهذا هو انحراف في شكل طبيعي، وهذا هو دور المؤسسات أن تعدل لهذا الانحراف. في كل الأحوال هاتان السياستان أو محصلتهما كانت حالة من الوحدة الوطنية في سوريا غير مسبوقة، وهذه الحالة الوطنية التي تكونت هي التي كانت السبب أو الطاقة أو الحامي الحقيقي لسوريا في المراحل الماضية وبخاصة في السنوات القليلة الماضية... وتمكننا من خلالها من أن نحافظ على موقع سوريا المحوري... طبعًا هذا لم يدفع الأعداء إلى الاطمئنان. وطبعًا أنا الآن أبدأ بالمؤامرة وعندها ننتقل إلى وضعنا الداخلي لكي لا يقولوا في الفضائيات إن الرئيس السوري اعتبر كل ما يحدث هو مؤامرة من الخارج، ولكن نحن علينا أن نبدأ بالمحاور واحدًا بعد الآخر ثم نقوم بعملية ربط.

حاول بشار العزف، في ما يتعلق بطبيعة التهديد، على وتر مواضع تقليدية شعبية وبخاصة على ما يُسمى بالقوى الخارجية، مستعيدًا أيام الخمسينيات والستينيات حين شكلت محاربة أمبراليية أوروبا والقوى العظمى والتدخل وظيفة بدوام كامل عمليًا. وهو ما أصبحت علة وجود حزب البعث نفسه والرّحّم التي ولد منها في سوريا. وكشف شعار حزب البعث «وحدة، حرية، اشتراكية» التطبيقات السياسة الخارجية للأيديولوجية البعثية: فالحرية تعني التحرر من الاحتلال والنفوذ الخارجيين؛ وتعني الوحدة بهذا المعنى الوحدة العربية وال الحاجة إلى محاربة الإغراءات الأمبرالية الأوروبية الخبيثة - وتدخلات القوى العظمى في إطار الحرب الباردة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكادت حتى الاشتراكية، التي قد يبدو أن تطبيقاتها

داخلية محض، أن تعني تحرير البلاد من القيود الرأسمالية التي تدخلت من خلالها القوى الغربية عبر الآلية الاقتصاديةالأمبريالية.

استمرت هذه الموضع في ظل آل الأسد. وفي الوقت الذي تلاشى فيه الكثير من الطاقة التي تحرك القومية العربية والوحدة العربية في مختلف أنحاء العالم العربي عقب الخسارة المدمرة أمام إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، فإنها بقيت حية جدًا في سوريا وتشكل إطار النموذج السوري للعلاقات الخارجية التي كانت من وجهة نظر حزب البعث - ولا تزال - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الداخلية في سوريا. وعلق الرئيس السوري بالفعل، قرابة نهاية خطابه، بأن «رسوة سوريا هو الأزمات الكثيرة التي واجهتها عبر تاريخها وبخاصة بعد الاستقلال، مما أعطاها المزيد من المتعة والقوة. فإذا علينا مواجهة الأزمات بشقة كبيرة وبتصميم على الانتصار». ثم إن واقع تأكيد الأسد أن المؤامرة والنشاط الإرهابي بما في جذور الاحتياجات، شكل تصديقاً على عملية القمع الصارم الذي تمارسه الحكومة. وعلى أي حال، وعلى ما أشار إليه سابقاً في تعليقاته إلى في ما يتعلق بـ(سوء) تطبيق قانون الطوارئ، يجب استخدام هذا القانون لقمع الإرهاب لا الحرية.

ومن غير المفاجيء، وبالتالي، أن بشار سيكرر على نحو متكرر فكرة المؤامرة الخارجية بعدما طرحها في صورة رسمية. وتشكل المقتطفات التالية من الخطاب مثالاً على ذلك:

لا يخفى عليكم أن سوريا اليوم تتعرض لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة [إشارة أقل من خفية في شكل أولي، ولكن ليس حصرياً، إلى إسرائيل والولايات المتحدة] ودول قريبة ولها بعض الخيوط داخل الوطن. تعتمد هذه المؤامرة في توقيتها، لا في شكلها، على ما يحدث في الدول العربية... في بعض الفضائيات أعلنا عن تخريب أماكن محددة عامة قبل تخريبها بساعة كاملة. كيف عرفوا؟ هل

هي قراءة للمستقبل وحدثت أكثر من مرة... يقولون دائمًا يفكرون في المؤامرة، لا توجد نظرية مؤامرة. توجد مؤامرة في العالم... ما نراه الآن هو مرحلة... والمرحلة الأخيرة هي أن تضعف سوريا وتنتفت. هي أن تسقط وتزال آخر عقبة من وجه المخطط الإسرائيلي.

وتتابع بشار، في إشارة إلى محاولات الناظر التي لم تتحقق في شباط/فبراير، وفي انتقاد شديد غير مباشر لقطر (مركز تلفزيون الجزيرة) التي تدهورت علاقاتها مع دمشق بسبب قضايا كثيرة (وبخاصة منها إيران) حتى قبل الانفلاض^(١):

بدأوا أولاً بالتحريض. بدأ التحريض قبل أسبوعين طويلاً من الأضرابات في سوريا. بدأوا بالتحريض في الفضائيات والإنترنت ولم يحققا شيئاً، وانتقلوا بعدها خلال الفتنة إلى موضوع التزوير. زوروا المعلومات، زوروا الصوت، زوروا الصورة، زوروا كل شيء. أخذوا المحور الآخر وهو المحور الطائفي... بنية [المؤامرة] لم تكتشفها كلها. ظهر جزء من البنية، لكنها بنية منظمة. هناك مجموعات دعم لها أشخاص في أكثر من محافظة وفي الخارج... درعا محافظة نسق أول مع العدو الإسرائيلي... النسق الأول يدافع عن الأنساق الخلفية.

كذلك وأشار بشار بعض مرات إلى بيئة ما بعد الحريري التي صمدت فيها سوريا ونجحت من الضغط الإقليمي والدولي الهائل:

إن جاتياً مما يحدث اليوم متشابه مع ما حدث عام ٢٠٠٥. هي الحرب الافتراضية، وأنا قلت في ذلك الوقت إنهم يريدون منا أن نقدم صك الاستسلام مجاناً عبر حرب افتراضية بالإعلام والإنترنت، ولو أن انتشار الإنترت كان أقل في ذلك الوقت...

(١) وربما أيضاً في انتقاد شديد للسعودية التي تميزت علاقتها مع دمشق بالزئبقة، وباتت في معظمها خلافية منذ اغتيال رفيق الحريري المقرب جداً من العائلة المالكة السعودية. ثم إن السعودية ترعى «العربية»، ثاني محلة أخبار فضائية عربية من حيث الشعبية. وقد اهتمت سوريا السعودية (وفي ذلك ما يبرره) بتمويل المجموعات السلفية الإسلامية السنّية المتطرفة في سوريا، خصوصاً بعدما تدهورت العلاقات بين البلدين حال الوضع في لبنان.

كان الأميركي ي يريد أن يفرض علينا في القمة مشروع إصلاح ديمقراطية. وقاتلنا، في شدة، هذا المشروع في القمة العربية في تونس وأفشلناه ورفضناه^(١).

ولم يبدأ، إلا بعد صفحات عده من الخطاب، برش الإشارات إلى بعض من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الحقيقة التي هي في أصل الاحتجاجات. إلا أن المثير للاهتمام في كل هذه الإشارات هو في إعلانه أن الإصلاحات المعلنة قد أقرت في اجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥، وأسهب في تعليل التأخير في تطبيقها، أكثر من إسهابه في الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التي تدفع إليها. وأراد، إضافة إلى ذلك، أن يوصل إلى كل من يستمع أنه لا يعلن الإصلاحات استجابة للاحتجاجات؛ بل كرر وحسب ما سبق أن أعلن قبل ذلك بستة أعوام. لم يشاً أن يُنظر إليه أنه يستسلم للاحتجاجات، بما أنه مستشاريه فكروا ربما أن ذلك سيشكل سابقة غير صحية وتُظهر ضعفًا على طريقة بن علي ومبark:

أنا لا أخصif أشياء جديدة، ولكن عندما تفهمون كيف تكون هناك تناغم بيننا... فهل قمنا بهذه الإصلاحات لأن هناك مشكلة أو فتنة، أو لا، لو لم يكن هناك فتنة لما كنا قمنا بهذه الإصلاحات؟ إذا كان الجواب نعم، وهذا يعني أن هذه الدولة هي دولة انتهازية تنتهز الفرص وهذا شيء سيئ. وأنا أعتقد أن الناس الذين يعودون دولتهم على أن تكون خاضعة للضغوط في الداخل، فيعني ذلك أنها ستخضع للضغط في الخارج... ما طرح يوم الخميس [٢٤ آذار/مارس] ليس قرارات. القرار لا يقرر مرتين. القرار يقرر مرة واحدة، وهذه هي قرارات المؤتمر القطري عام ٢٠٠٥... عندما طرحنا هذه النقاط نفسها عام ٢٠٠٥ لم يكن هناك ضغوط على سوريا [في الحقيقة حدث ضغط هائل هو الأكبر قبل احظرابات ٢٠١١]... هذا لا يبرر التأخير في المحاور الأخرى، ولكن لم يكن هناك تركيز

(١) يشكل هذا أيضًا إشارة إلى الضغوط المتواصلة التي مارستها إدارة بوش على سوريا عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وما وصفه مأذون الولايات المتحدة في المنطقة بـ«المشروع الأميركي». وقد عُدَّ محاولة من إدارة بوش لتسويق نمو الديمقراطية، لكنه يخفى في طياته هدفًا أميركيًا - إسرائيليًا أكثر شؤمًا للسيطرة على المنطقة.

على الجانب السياسي كقانون الطوارئ والأحزاب وغيرها من القوانين؛ السبب ربما يكون أحياناً إنسانياً. نستطيع أن نوجل بياناً يصدره حزب، نوجله أشهرأ أو سنوات، ولكن لا نستطيع أن نوجل طعاماً يريد أن يأكله طفل في الصباح... إن حزمة الإجراءات التي أعلنت يوم الخميس لم تبدأ من الصفر... وهناك إجراءات أخرى يتم العمل عليها وستعلن عند انتهاء دراستها بدأت بها الحكومة السابقة وستكون من أولويات الحكومة الجديدة [راجع القسم التالي].

وقال في القسم الأخير من الخطاب، في واحدة من الإشارات الدقيقة القليلة إلى ما حدث في مصر وفي تونس وانطباقها على سوريا: «عندما اندلعت الثورة [في تونس وفي مصر] رأينا أن الأسباب هي أسباب لها علاقة بتوزيع الثروة. والتوزيع ليس توزيع الثروة بمعنى الفساد فقط، وإنما التوزيع بين الداخل والوسط. وهذه النقطة نحن في سوريا تلافيناها والآن تؤكد عليها أكثر بالقول هو التوزيع العادل للتنمية في سوريا».

سيطرت على الخطاب في شكل واضح، على الرغم من هذه الإشارات إلى مشكلات سورية الاجتماعية الاقتصادية، محاولات الإنماء باللامة على القوى الخارجية والنشاطات المفتنة للمتأمرين الداخلين معها؛ واستخدمت عبارة «فتنة» تكراراً بالفعل في سياق الخطاب (كما يشير إلى ذلك بعض المقتطفات السابقة). وقال بشار قرابة نهاية خطابه في تحذير واضح ويصيغ بالإحباط إلى عناصر المعارضة: «الفتنة أشد من القتل كما جاء في القرآن الكريم فكل من يتورط فيها عن قصد أو من غير قصد يعمل على قتل وطنه وبالتالي لا مكان لمن يقف في الوسط. فالقضية ليست الدولة بل الوطن. والمؤامرة كبيرة».

خلص بشار والقيادة السورية منذ بداية الانتفاضة إلى أن المعركة فُتحت ويجب القضاء على الاحتجاجات. على النظام أن يعيد تأكيد السيطرة والاستقرار بالقوة، وسيلعب على ميل الشعب السوري إلى تصديق نظريات المؤامرة. وأنهى خطابه كالتالي: «سابقى الآباء بشعبه والأخ والرفيق الوفي لأبنائه يسير معهم وفي

مقدمَّهم لبناء سورية التي تحبها ونفخر بها. سورية العصبة على أعدائها». ويكشف إنهاؤه الخطاب بكلمة «أعداء» المنحى الذي يأخذه النظام بعبارات تقويمه العام لل مصدر الرئيس للأزمة، إضافة إلى نوعية ردّه عليه.

ومن غير المفاجئ أن ينحو بشار في خطابه باللامنة الكبرى في الاحتجاج على المتأمرين في داخل البلاد وفي خارجها (خصوصاً). ويمكن كل من أمضى بعض الوقت في سورية، أن يتعرف إلى الإصابة الوطنية بجنون الجور. وهذه العقلية التآمرية شائعة حتى في أوساط النخبة المثقفة وقد التحق الكثيرون من أفرادها بالجامعات في الغرب. وتكتنن المشكلة، فحسب، في وقوع ما يكفي من المؤامرات الأجنبية في سورية ليضفي الصدقية على مثل هذه الادعاءات. وغذى نظام كل من حافظ وبشار الأسد حالات الجور تلك من خلال الدعاية والرقابة، ليبرر، في جزء منه، الحاجة إلى الدولة الأمنية. وربما اعتقد الرئيس السوري وبالتالي نشر وعداً بالسلام، ومن المؤكد أنه فعل هذا حين تحدث من تحت قبة البرلمان. وربما صدّقه أيضاً عدد كبير من السوريين في خارج المبني؛ ولكن لم يعد يمكن، في عصر المعلومات، ترويع الكثيرين من الناس أو غسل أدمغتهم، كما سبق أن حلّ بهم في الماضي. لقد غير الربيع العربي وجهات نظر المواطنين العاديين ومستوى مطالبهم. فالحكومة، بإلقائها اللوم على قوى التآمر غير المنظورة، تنفي مسؤوليتها عن المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحقيقة جداً (وكذلك اعترافها بوجودها)، وعن صخب السوريين المتزايد إعراياً عن خيبتهم من الحكومة بسبب عدم المحاسبة والفساد والظلم السياسي والفقر المتزايد. ولم يتطرق بشار الأسد، بالشكل المناسب، إلى هذه المسائل التي أصبحت تحتل أهمية أكبر لدى السوريين العاديين، لأنهم وجدوا أخيراً في الدول العربية الأخرى طريقة لمحاربتها.

المزيد من الإصلاحات.

خِيم ما يشبه الكآبة العامة، خارج نطاق المؤيدین الأقربین إلى بشار، على ردود

الفعل على خطابه في ٣٠ آذار/مارس. وراوح وصفه بين الساخر والمضلل والمخيب للأمل والوهمي، وقيل إنه يشكل برهاناً على طبيعته التي تلعب على شراء الوقت – أو (كما وصفته أنا) بـ«البائس». وانفجرت التظاهرات، عقب الخطاب في مختلف أنحاء البلاد (في ما عدا دمشق وحلب وما أكير مدن سوريا) أتبعتها قوات الحكومة بعمليات إخماد عنيفة. وربما صدم النظام لأن الخطاب لم يشكل ما اعتقد، على ما يبدو، أنه الدواء الشافي من كل داء. وسرعان ما أتبع ذلك بجهود لتحسين الوضع.

وأعلن، في الواقع، قبل يوم على الخطاب، إجراء تغيير في الحكومة. وقدم رئيس الوزراء الطويل الأمد ناجي العطري استقالته، على أن يستمر في تصريف الأعمال إلى أن تُشكل حكومة جديدة. وهذه خطوة متوقعة لأن الحكومات العربية الأخرى التي عاشت اضطرابات الربيع العربي قامت بأمر مماثل، جاءت نتائجه في العادة مخيبة للآمال. ويبدو أن الناس في العالم العربي خرجموا إلى ما هو أكثر من مجرد تغيير الأسماء في مختلف وزارات الحكومة.

كلف بشار في ٣١ آذار/مارس لجنة لدرس إلغاء قانون الطوارئ الموجود منذ العام ١٩٦٣. غير أن ذلك ووجه بالطبع بالكثير من الريبة، لأن بشار يمتلك سلطة تنفيذية هائلة، وبخاصة في زمن الأزمة، لذلك اعتقاد الكثيرون أن في الأمر تكتيكاً مقصوداً أو تسويفياً آخر. وأراد الكثيرون إعلاناً واضحاً أن قانون الطوارئ سيرفع بالفعل بدلاً من لجنة تدرس إمكان رفعه. فقد باتت الدراسات للتحقق من هذا وذاك ومن الإصلاح المستقبلي أمراً شائعاً على مر السنين، وانتهى في الحقيقة إلى القيام بالقليل أو بلا شيء. أراد الشعب في سوريا إعلاناً من الرئيس أكثر حسماً على الرغم من أن ثمة بعض المنطق في عدم الاكتفاء بإلغاء قانون حاكم مهم وطويل الأمد، من دون استبدال آخر به، خاضع للتمحيص الدقيق. وأصدر بشار، في ذلك اليوم نفسه، مرسوماً رفع فيه أجور موظفي الدولة، يجري مفعوله في الأول من نيسان/أبريل. وانتقد ذلك أيضاً، وعُدَّ على نطاق واسع، محاولة تهكمية لشراء ولاء القطاع السوري العام المنتفخ.

عين بشار، مع استمرار الاحتجاجات، وزير الزراعة السابق عادل سفر، رئيساً للوزراء وكلفه تشكيل الحكومة الجديدة. وفي الرابع من نيسان/أبريل، أقيل محافظ درعا من منصبه وعيّن بشار مكانه محمد خالد المهنوس. ولا شك في أن النظام أمل، من خلال ظهوره كأنه يلتقي بالملامحة في العنف والقتل في درعا على المحافظ الراحل وبعض ضباط الأمن، في أن يُعد ذلك بمثابة رد إيجابي على الغضب الذي عبر عنه سكان درعا. لكنه لم ينجح.

أعلنت الحكومة في ٦ نيسان/أبريل، في محاولة أخرى لضمان الدعم من القواعد الانتخابية المهمة في سوريا، تنازلات للأكراد الذين يشكلون نحو ١٠ في المئة من السكان ويعيش معظمهم في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد (راجع الفصل الثالث). وسبق أن وقعت في الماضي احتجاجات كردية خطيرة ضد الحكومة، في شأن مسألي التجنис والهوية الثقافية. وتم أحداثها عام ٢٠٠٤ وأحمدتها قوات الأمن، في عنف، بخاصة في مدينة القامشلي الكردية.وها إنه يعلن الآن أن الأكراد المئتين وخمسين ألفاً ومن يتحدون منهم الذين بقوا بلا وطن في سوريا منذ مطلع عقد السبعينيات (بعدما عبروا، بحسب الحكومة، في صفة غير شرعية من تركيا إلى سوريا) سيُمنحون الجنسية. وجعلت الحكومة أيضاً من يوم رأس السنة الكردية (التيروز) عطلة رسمية.

وكذلك قامت الحكومة في ٦ نيسان/أبريل بمحاولات واضحة لاسترضاء العناصر المسلمين السنة التقليديين والمحافظين في البلاد، فأعلنت إبطالها الحظر المفروض على المعلمات اللواتي يرتدين النقاب وإعادة توظيف المعلمات اللواتي طُردن. وأعلن إضافة إلى ذلك أن الكازينو الوحيد في سوريا، عند مشارف دمشق، سيُغلق، بعدما شكل إهانة للمسلمين الأشد محافظة. وسمح النظام أيضاً في هذا السياق بإنشاء حزب إسلامي موالي للحكومة (حظر حزب الإخوان المسلمين منذ أواخر السبعينيات). وأعلنت الحكومة في ١٤ نيسان/أبريل إطلاق مئات السجناء السياسيين الموقوفين منذ بدء الانتفاضة – أولئك الذي عُذُوا من «غير المتورطين في أفعال جرمية».

تَوجَّهَتْ هَذِهِ الْجَهُودُ كُلُّهَا بِخُطَابِ الْأَسْدِ فِي ١٦ نِيَّانٍ/أَبْرِيلِ أَمَامِ الْحُكُومَةِ لِدِي تَأْدِيْتَهَا الْيَمِينَ الدُّسْتُورِيَّةِ، وَهُوَ الْخُطَابُ الَّذِي أَذْبَعَ عَلَىِ الْأَمَّةِ وَمِنْ رَئِيسِ السُّورِيِّ فَرْصَةً أُخْرَى لِشُرُحِ الْخُطُوطِ الْعَرِيفَةِ لِخُطَطِهِ الْإِصْلَاحِيَّةِ. وَأُعْلَنَ فِي ذَلِكَ الْخُطَابِ رَفْعُ قَانُونِ الطُّوَارِئِ. وَأَبْلَغَ الْوَزَارَاءِ الْجَالِسِينَ مِنْ حَوْلِ الطَّاولةِ أَنَّهُ أَجْرَى نَقَاشَاتٍ مُوسَعَةً مَعَ الْفَاعِلِيَّاتِ الشَّعْبِيَّةِ مِنْ مُخْتَلِفِ الْمَحَافَظَاتِ السُّورِيَّةِ فِي مَحاوْلَةٍ لِفَهْمِ الطَّبِيعَةِ الْدِقِيقَةِ لِشَكَاوَاهُمْ. وَقَالَ إِنْ «هَنَّاكَ فَجُوَّةٌ بَدَأَتْ تَظَاهِرُ بَيْنِ مَؤْسَسَاتِ الدُّولَةِ وَبَيْنِ الْمَوَاطِنِينَ»^(١). وَأَشَارَ إِلَىِ ضَرُورَةِ فَتْحِ «حَوَارِ مُوسَعٍ» لِلإِحْاطَةِ بِالْطَّبِيعَةِ الْكَاملَةِ لِلْمُشَكَّلَةِ فِيِ الْبَلَادِ. وَأَفَاضَ فِيِ الْحَدِيثِ عَنِ الْاِقْتَصَادِ، فَائْلًا فِي شَكْلٍ مُباشِرٍ إِنْ «الْاِقْتَصَادُ هُوَ الْمُشَكَّلَةُ الْأَكْبَرُ». وَتَحْدَثَ فِيِ نَطَاقِ وَاسِعٍ مَعَنِ الْمَسَائلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوَضْعِ الْاِقْتَصَادِيِّ فِيِ سُورِيَّةِ، وَرَكَّزَ فِيِ صُورَةِ صَحِيقَةٍ عَلَىِ مُشَكَّلَةِ الْبَطَالَةِ مُعْلِقًا أَنَّهَا الْمُشَكَّلَةُ الْأَكْبَرُ الَّتِي تَوَاجِهُ الْبَلَادَ: «لَدِينَا الْكَثِيرُ مِنَ الشَّابِ الْعَاطِلِ مِنَ الْعَمَلِ...» عَدَمًا يَشْعُرُ هَذَا الشَّابُ أَنَّ الْأَفْقَ مَسْدُودٌ أَمَامَهُ، قَدْ يَحْبَطَ وَيَصِلَّ إِلَىِ الْيَأسِ وَرِبَّما يَدْفَعُهُ هَذَا الْيَأسُ إِلَىِ الْانْقِلَابِ عَلَىِ كُلِّ مَفَاهِيمِهِ الْعَائِلِيَّةِ أَوْ حَتَّىِ الْاِجْتَمَاعِيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ، فَلَذِلِكَ هَذَا تَحدِيدُ لِيُسْ فَحْسِبُ اِقْتَصَادِيًّا وَإِنَّمَا هُوَ تَحدِيدٌ وَطَنِيٌّ مَرْتَبِطٌ بِاستِقْرَارِ سُورِيَّةِ».

وَتَحْدَثَ الْأَسْدُ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَىِ تَحسِينِ الزَّرَاعَةِ الَّتِي تَشَكَّلُ مَا يَصِلُّ إِلَىِ ٦٠ فِي المِائَةِ مِنَ الْقُوَّىِ الْعَامِلَةِ؛ وَرِبَّما هَذَا مَا عَزَّزَ اِخْتِيَارَهُ عَادِلُ سَفَرُ رَئِيسًا جَدِيدًا لِلْوَزَارَاءِ. وَتَحْدَثَ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَىِ مُكافَحةِ الْفَسَادِ وَالْمَمارِسَةِ الْعَامَةِ لِلرِّشُوَّةِ وَعَنِ الْحَاجَةِ إِلَىِ بَنَاءِ مَؤْسَسَاتٍ قَوِيَّةٍ لِلْدُّولَةِ وَجَذْبِ الْاِسْتِثْمَارِ وَالْإِصْلَاحِ الإِدارِيِّ لِتَعْلُمِ الدُّولَةِ وَالْاِقْتَصَادِ بِفَاعِلِيَّةِ أَكْبَرِ.

وَتَحْدَثَ، فِيِ إِيْجَازِهِ، عَنِ الْإِصْلَاحِ السِّيَاسِيِّ مِثْلِ التَّشْجِيعِ عَلَىِ تَوْسِيعِ «المَشَارِكةِ عَنِ اِتَّخَادِ الْقَرَارِ» وَالْشَّرْوَعِ فِيِ جَهُودِ درَاسَةِ إِصْلَاحِ قَانُونِ الْأَحزَابِ وَوَضُعِ قَانُونَ

(١) كُلِّ الْإِسْتَهْدَادَاتِ الْإِنْكِلِيزِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْخُطَابِ مَأْخُوذَةً مِنْ

www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110416.htm

جديد للإعلام. وكرر كذلك الحديث عن قانون منع الجنسية للأكراد واستخدمه لتعزيز أهمية الوحدة الوطنية - الموضوع الذي تكرر في خطابه^(١).

وخطى الخطاب، من ثم، حيّزاً واسعاً جدّاً. إلا أن المشكلة تمثلت في أنه لم يركِّز إلا القليل جدّاً على ما أراد الناس سماعه: إصلاحات سياسية محددة تؤدي إلى وضع حد للعنف وإلى تفكير الدولة الأمنية. وبدا، إضافة إلى ذلك، مشابهاً جدّاً لخطاب القسم الذي ألقاه عام ٢٠٠٠ (الذي ركَّز أيضاً على المسائل الاقتصادية والفساد)، وللرسائل المحيطة باجتماع المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥، وبعدد من الخطابات الأخرى التي ألقاها بشار على مر السنين. وهو ليس جديداً في صورة مطبقة، وليس ما أرادت المعارضة سمعه. وهذا أساسياً، إذ أمكن بشار، عند هذا الحد، الابتعاد عن حافة الهاوية. ولو أن معظم عناصر المعارضة اقتنعوا بجدية بشار في شأن الإصلاح لمنحوه فرصة إضافية أخرى. ولم يؤدَّ ما عُدَّ مراوغة وتكراراً للكلام سابق، من بين ما أدى إليه، إلا إلى تعزيز فكرة أن النظام يحاول إعطاء انطباع بالتغيير من دون أن يغيّر في الواقع أي شيء. فالنمر لا يغير جلدته.

وافقت الحكومة في ١٩ نيسان/أبريل على تشريع يلغي قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٦٣، وهو مطلب رئيس للمعارضة. ووقع الأسد، بعد ذلك بيومين، مرسومين ينهيان حال الطوارئ ويلغيان محاكم أمن الدولة. وتمثلت المشكلة، مع رفع حال الطوارئ، في وجود مراسيم رئاسية مطبقة سابقة وجديدة هي على القدر نفسه من التقييد، مثل إعطاء الحصانة للقوى الأمنية من أي ملاحقة قضائية أو معاقبة الانتماء إلى الأخوان المسلمين بالإعدام. وأبرم قانون آخر لـ«حماية الأمن الوطني، والحفاظ على كرامة المواطن، ومكافحة الإرهاب». ويعرف سكان سوريا ما يعنيه هذا النوع من القانون الغامض الشامل: فهو يعطي القوى الأمنية مدى واسعاً لتفسيـر

(١) أشار أيضاً، لدى حديثه عن التحسينات في الزراعة، إلى أهمية استهداف «المناطق الشرقية» التي صودف أنها المناطق التي يعيش فيها معظم الأكراد.

ما الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني أو لكرامة المواطنين السوريين. ورأى الكثيرون من السوريين أن قانون الطوارئ لا يزال موجوداً ولكن من دون الاسم.

عيل صبر الناشطين السوريين، وكذلك المجتمع الدولي، خصوصاً مع استمرار النظام في رد فعله العنيف - وكذلك مع استمرار سقوط الضحايا. وسبق لهم أن سمعوا الكثير من هذه الوعود من قبل. وجل ما أرادوه هو رؤية التطبيقات الفعلية، لا التلاعب بها.

الفصل السادس

اشتداد المعارضة

لم تشكل الاحتجاجات والتظاهرات التي بدأت في سوريا ربيع العام ٢٠١١ التعبير الأول عن معارضة نظام بشار الأسد. ونجد، في إدراك متاخر لطبيعة الأمور، أن «ربيع دمشق»، عام ٢٠٠٠، هو ربما الذي فتح الباب أمام ناشطي المجتمع المدني (أو الديمقراطية) في سوريا: فقد تمكنا في خلاله، وفي ما بعده، من إنشاء روابط شخصية وتنظيمية مهمة. ثم إنه شجع على جرأة كاد حتى حينذاك يستحيل وجودها وأدت - وربما هذا هو الأهم - إلى رفع سقف التوقعات التي ما إن تحظمت حتى أدرت، مع الوقت، إلى تراكم مستوى أكبر من الإحباط.

وضع عناصر من المجتمع المدني (مثقفون، أصحاب مهن حرة، الخ...) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في غمرة ربيع دمشق، مسودة ما أصبح يُعرف بـ«بيان ٩٩» (أو أحياناً «مانيفستو ٩٩») - وهو بيان وقعه ٩٩ ناشطاً سورياً في المجتمع المدني وتضمن إطارات لكثير من أهداف الحركة الناشئة التي أطلقت، عقب خطاب بشار، لدى تنصيبه رئيساً. وقد صيفت عباراته، في دقة. وهو، على ما كتب ألن جورج:

لم يتضمن دعوة إلى ديمقراطية شاملة للمؤسسات السورية؛ ولا نكهة أيديولوجية؛

ولا انتقاداً للطريقة التي وصل فيها بشار الأسد إلى السلطة. ولم يمتلك أي من الموقعين عليه تاريخاً ذا مغزى من النشاط المعادي للنظام، مما حرم السلطات فرصة إدانتهم كـ«أعداء بارزين للدولة» أو «عملاء لإسرائيل»^(١).

غير أن البيان الأكثر جرأة هو ما عُرف بـ«بيان الألف» (أو «الوثيقة الأساسية») كما سماها مؤيدوها) وقد نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في إحدى الصحف اللبنانية. وشدد البيان على الكثير من الأهداف السابقة للمجتمع المدني وللمطالبين بالديمقراطية، لكنه مضى إلى ما هو أبعد من خلال هجومه الصريح على أسس حكم حزب البعث، داعياً إلى – بل وطالباً – نظام سياسي متعدد الأحزاب؛ وندد بتكرار النظام معزوفة الإصلاح الاقتصادي الذي يسبق الإصلاح السياسي، معلناً أن الأول سيفشل ما لم «تسقه حزمة شاملة من الإصلاح السياسي والدستوري»^(٢). بدا الأمر أشبه بنقطة تحول بالنسبة إلى أولئك المسؤولين في النظام المتربدين حال الانفتاح السياسي الذي حدث في العام السابق، ووفر لهم المزيد من الذخيرة للضغط على الرئيس السوري لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والمؤكد هو أن الحكومة سارعت إلى إصدار سلسلة من المراسيم التي تقييد أو تنهي، في المقام الأول، كل ما تحقق تقريباً في ربيع دمشق. ويشير الكثيرون إلى المقابلة التي خص بها بشار الأسد صحيفة الشرق الأوسط العربية الصادرة في لندن (٨ شباط/فبراير ٢٠٠١) بصفة كونها مؤسراً واضحاً إلى بداية «شتاء» دمشق. وقال بشار الأسد، في ما أصبح اللازم الشائع للمنطق الذي يحرك قمع الناشطين الديمقراطيين، ونوعاً من السابقة لحجج مماثلة قدمها النظام السوري عام ٢٠١١:

هناك احتمالان عندما تؤثر نتائج عمل ما في استقرار الوطن... إما أن المرتكب عميل أجنبي يعمل لمصلحة قوة خارجية، وإما أنه إنسان عادي يتصرف عن غير

(١) Alan George, *Syria: Neither bread nor freedom*, Zed Books, London, 2003, p. 40.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤.

قصد. إلا أنهم، وفي الحالين كليتهما، يقدمان خدمة إلى أعداء البلاد، وبالتالي يتم التعامل معهما بالطريقة نفسها بغض النظر عن نياتهما أو دوافعهما^(١).

وأتبع مسؤولون حكوميون كبار ذلك بجولات قاموا بها في أنحاء البلاد وعقدوا الاجتماعات في المدن والجامعات لإدانة حركة المجتمع المدني وإعادة التأكيد أن اتباع المسار نفسه يعني استجلاب الكارثة وتمزيق النسيج الدقيق للبلاد، بطريقة تمكن القوى الخارجية المعادية، من مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، من استغلال الوضع. وأجبر الناشطون الديمقراطيون على الانكفاء، لكنهم لم يتخلوا تماماً عن محاولات الضغط على النظام للانخراط في الإصلاح السياسي وإلغاء قانون الطوارئ المكروه. وتعزّز الكثيرون منهم - بمن فيهم شخصيات مرموقة مثل رياض سيف وميشال كيلو ورياض الترك - للمضايقة بل وللسجن.

حدثت فورة المعارضة الكبيرة الثانية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، عقب اغتيال الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وما تبعها من انسحاب للقوات السورية من لبنان في نيسان/أبريل ومن ضغط دولي هائل على سوريا بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وال Saudية. وبحلول خريف العام ٢٠٠٥، اعتقاد الكثيرون بالفعل أن أيام بشار الأسد في السلطة باتت معدودة - وبخاصة مع إشارة التقرير الأولي للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري إلى مسؤولية النظام السوري وإلى التورط المباشر ل Maher الأسد، شقيق الرئيس السوري، ولأصف شوكت رئيس الاستخبارات وصهره.

وكان الحدث الأبرز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بإصدار ما سمي «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»، الذي يكتفى في الغالب بالإشارة إليه على أنه «إعلان دمشق». وهو كناية عن بيان وقعه أكثر من ٢٥٠ من الشخصيات الطليعية في المعارضة في داخل سوريا وفي خارجها ويطالب بإصلاح سلمي وتدرج في اتجاه دولة ديمقراطية غير طائفية. وبين الموقعين طائفة من عناصر المعارضة الأكثر علمانية

Alan George, *Syria: Neither bread nor freedom*, Zed Books, London, 2003, p 49. (١)

تعود إلى أواخر سنوات ١٩٧٠^(١). ولكن سرعان ما أدت الطبيعة غير المتجانسة لهذه المجموعة إلى عدد من المشاحنات الداخلية، خصوصاً مع ازدياد الملاحقات الحكومية للناشطين الديمقراطيين وتصويرهم أنهم توأطاؤاً إرادياً مع تلك البلدان التي تحاول العمل على إسقاط النظام، عقب اغتيال الحريري. وبدا الأمر كما لو أن المعارضة السورية، وبخاصة تلك التي يقيم أعضاؤها في المنفى، بالغت جداً، نهاية العام ٢٠٠٥، في لعب ورقتها بافتراضها الخاطئ أن النظام في الطريق إلى السقوط. لكن النظام لم يكن قط هشاً بالقدر الذي اعتقاده، ولم يأخذوا في الحسبان دولاً، مثل روسيا والصين، عارضت الضغط الدولي المتزايد على سوريا الذي سعى إليه إدارة بوش في الأمم المتحدة. وأدى تأييد هؤلاء العناصر الصريح جداً زيادة الضغط على دمشق ودعوتهم إلى تغيير النظام، إلى تشويه سمعتهم في أعين معظم السوريين الذين لم يروا فيهم أكثر من أناس يضلّلهم الغرب ويستغلون فرصة ليست لديهم معرفة بها أو إدراك لها (بما أنهم عاشوا في معظم الحالات سنوات طويلة في خارج البلاد). وتنظر إلى الكثيرين من عناصر المجموعات المعارضة المنفية على أنها - وهم أحياناً كانوا - على جدول معاشات واشنطن، على غرار المجلس الوطني العراقي الذي جاء على ظهور الدبابات الأميركية خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣.

عندما انضم عبد الحليم خدام - الذي خلعه بشار في شكل غير رسمي من

(١) لدراسة جيدة جداً عن تطور مختلف «أجيال» المعارضة السورية لآل الأسد، راجع: Aron Lund, 'Weakening regime, weaker opposition', *Near East Quarterly*, IV (May 2011) متوفّر على [www.near-east-quarterly.com/index.php/2011/06/15/weakening-regime-weaker-opposition/](http://eastquarterly.com/index.php/2011/06/15/weakening-regime-weaker-opposition/) الكثيرين من الموقعين على بيان دمشق شرعوا في جهودهم لتحقيق الإصلاح الديمقراطي مع إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٩، وهو مزيج من العلمانيين واليساريين والأحزاب السياسية - غير الشرعية - بين فيهم الاتحاد الاشتراكي العربي (الذي أسس عام ١٩٧٣)، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب العمال الثوري العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وانقسمت أيضاً منظمة العمل الشيوعي إلى التجمع عام ٢٠٠٦. ولكن سرعان ما تراجع نفوذ التجمع الوطني الديمقراطي بعد أواخر سنوات ١٩٨٠ مع انتشار الخلافات بين مختلف أحزابها. وفاصم من هذا التراجع واقع بروز مجموعات معارضة أخرى وبخاصة تلك التي لها ميل إسلامية أو ليبرالية.

منصبه كنائب للرئيس في المؤتمر القومي لحزب البعث عام ٢٠٠٥ - إلى المعارضة ورفع صوته منتقداً الأسد والنظام، اعتقاد الكثيرون أنه سيضفي شرعية وزخماً على المعارضة. لكن العكس تماماً هو الذي حدث في الواقع. وبسبق المعارضة نفسها التي انضم إليها خدام أن استهدفه سنوات: فقد اشتهر على نطاق واسع بفساده وشكل جزءاً لا يتجزأ من القمع الذي يحاربونه. وبدت مقابلاته الصحفية، التي حمل فيها على الأسد والنظام، مخادعة وتخدم مصالحه الذاتية. ولم يؤد دور خدام، إذا أدى إلى شيء، إلا إلى مقاومة التصدعات الموجودة أصلاً في المعارضة السورية.

وفي مؤشر إلى تصدع المعارضة، تعاون خدام، في آذار/مارس ٢٠٠٦، مع رئيس الفرع السوري للإخوان المسلمين، علي صدر الدين البیانوی (المنفي في لندن) على تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني. وجماعة الاخوان المسلمين محظورة، بالطبع، في سوريا التي تعاقب المنتمي إليها بالإعدام. بيد أن البیانوی اعتبرتني بتبنية صورة جديدة، أكثر اعتدالاً، للإخوان المسلمين السوريين قائلاً إنه يؤيد الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات ومقاربة سلمية، غير عنفية، للتغيير. غير أن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا لم تكن (وليست) كتلة واحدة متراسمة. فالبیانوی يتحدر من حلب ويقود جناحاً من الإخوان يبدو أكثر اعتدالاً. لكن ثمة جناحاً آخر، مركزه حماه، ساحة مجازر ١٩٨٢، يميل إلى المزيد من النضال. وعمل هذان الجناحان معاً في بعض الأحيان، وببعضهما ضد بعض في أحياناً أخرى، واضطرا في الغالب إلى تنسيق تسويات لا تعمّر طويلاً - وهو وضع بقي مستمراً حتى اتفاقية ٢٠١٢-٢٠١١ في سوريا.

لم يرد الموقعون على إعلان دمشق أي علاقة لهم بجبهة الإنقاذ الوطني، خصوصاً أنها تضم شخصيات بغية مثلاً خدام. ثم إنهم ارتابوا دوماً من السيطرة السنّية على الإخوان المسلمين، وقد خشوا أن يؤدي وصولهم إلى السلطة أو أدائهم دوراً ذا شأن في أي حركة معارضة ناجحة، إلى القضاء على الطابع العلماني لسوريا وتهديد مكانة

الأقليات الدينية مثل المسيحيين والدروز والعلويين. وما لبثت جبهة الإنقاذ الوطني أن تلاشت بحلول العام ٢٠٠٩، بعد سنوات قليلة من سوء السمعة، وبخاصة بعدما انفصل عنها الإخوان المسلمين وسط تحسن في العلاقة السعودية – السورية في شأن لبنان. فالدعم السعودي، وبخاصة المالي منه، حاسم بالنسبة إلى جبهة الإنقاذ التي ضعفت ورقتها إلى حد كبير بعد مصالحة آل العريري مع دمشق. حتى إن خدام خبا في سرعة أكبر، وأغلق فناته الفضائية الخاصة المناوئة للنظام وعاش حياة أكثر هدوءاً بكثير في منفاه في باريس.

خرجت سوريا بحلول العام ٢٠٠٨ من صنيع عزلتها الدولية، جنباً إلى جنب مع فوز باراك أوباما (الذى تبني العودة إلى اعتماد الدبلوماسية والحوار مع دول مثل سوريا) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، مما أدى إلى المزيد من اضمحلال رسالة أي مجموعة معارضة سوريا. وبات النظام مسيطرًا، واستخدم شرعيته المستعادة جديداً رافعة لمواصلة ملاحقة النشاطين الديمقراطيين. وأمكن رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا عمر القرباني أن يقول بحلول العام ٢٠٠٩:

كانت جبهة الإنقاذ الوطني في الحقيقة دائمة الضعف ولم تفعل شيئاً. اعتقد الإخوان المسلمين أن خدام سيجلب معه علاقاته الدولية وبعضاً من عناصر النظام، لكن الأمر لم يفض إلى شيء... ويمكّنا الحديث عن انشقاق الجبهة، إلا أن الأمر نفسه ينطبق على إعلان دمشق... فقد انفصل عنه بعض المجموعات، فيما القادة الآخرون في السجن. ولا يملك أي من مكونات المعارضة، في الوقت الراهن، أي تأثير حقيقي... في داخل سوريا وفي خارجها معاً. والأقوى في الوقت الراهن هو [أجهزة] الأمن، النظام هو الأقوى^(١).

Phil Sands, 'Syrian opposition group collapses', *The National*, 22 April 2009, available at: (١) <http://209.157.64.200/focus/f-news/2237809/posts>

ال المعارضة والربيع العربي

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صبَّ حسن علي عقلة في الحسكة، شمال شرقى سوريا، النفط على نفسه وأشعل فيها النار. بدا، بما لا يختلف عن تض幻ية التونسي محمد بوعزيزى بنفسه، أنه فعل ذلك احتجاجاً على سياسات الحكومة. سوى أن فعله هذا لم يستجلب الانتباه نفسه الذي استجلبه بوعزيزى، ولم يؤدِّ على الفور إلى إشعال فتيل الانتفاضة. بيد أنه شكلاً نذيراً للأمور التي ستأتي.

أملت موقعة التواصل الاجتماعي في داخل سوريا وفي خارجها في إحداث الواقع نفسه الذي إحدثه الإعلام الاجتماعي في تونس ومصر، ودعت أولئك شباط/فبراير إلى «يوم غضب» في الرابع والخامس من الشهر نفسه في مختلف أنحاء سوريا لطالبة الحكومة بالإصلاح. وبعثت مجموعات من خارج سوريا بكميات كبيرة من «موديمات» (modems) الأقمار الصناعية والهواتف النقالة والحواسيب وغيرها من أدوات التواصل الاجتماعي تمهدًا لما قد يأتي. بيد أن المشاركة في يوم الغضب خلقت كثيراً آمال المنظمين (راجع الفصل الثالث للمزيد عن المشاركة القليلة). وقد اتصلت القوى الأمنية بعدد من الناشطين في داخل سوريا وحضرتهم من الانخراط في الاحتجاجات. بدا أن عامل الخوف يصب في مصلحة النظام. واشتكت، آنذاك، سهير الأناسي، الناشطة البارزة في دمشق، من «مضي سنوات كثيرة وسوريا تشکل مملكة الصمت»^(١). وقد طبعت الدعوات كثيراً بطابع المنفيين، الأمر الذي يشير ريبة فورية في سوريا. وأضاف ربيال الأسد، ابن عم بشار الأسد ومدير منظمة الديمقراطية والحرية في سوريا ومركزها في لندن، إلى ذلك قوله:

جاءت الحملة مفرطة بعض الشيء. فقد اختاروا، بداية، موعداً يذكر الناس بانتفاضة الإخوان المسلمين [عام ١٩٨٢ في حماه]. والناس لا يريدون ما يذكرهم بالماضي.

^(١) Syria: "A kingdom of silence", Al-Jazeera, 9 February 2011, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2011/02/201129103121562395.html

يودون التغيير، لكنهم يريدونه أن يحدث في شكل سلمي. ثم إن الصورة التي استخدموها في فيسبوك، هي صورة قبضة يد مشدودة في خلفيتها لون أحمر كالدم. بدا ذلك أشبه بالدعوة إلى الحرب الأهلية، وأي عاقل يريد ذلك؟^(١).

بيد أن توقيف أطفال درعا، وما ذُكر عن تعرضهم للتعذيب، بدلاً ذلك كله، وأصبحا ر بما الحدث الذي يحمل توقع الانتفاضة إذ تحولوا محمد بوعزيزي سورية. وبدا أن ذلك أثر، في شكل عضوي، في الكثيرين من الناس في سورية خصوصاً أنه استهدف أولاداً. ورمز الطابع المستهتر لهذا العمل، في قوته، إلى عقود من القمع الكيفي الذي يمارسه النظام. وتوجّب على القوى الأمنية أن تعتمد المزيد من الحذر، نظراً إلى ما قد حدث في أمكناة أخرى من الشرق الأوسط، إذا اكتفى الناس وحسب من التوفيقات من دون مذكرات رسمية، ومن رفض الحكومة الكشف عن مكان وجود المحتجزين، ومن المحاكمات غير العادلة، ومن عمليات السجن بمجرد التلتفظ باللطف التعابير عن الاختلاف أو الاستياء (الذي ترعم الحكومة أنه «يضعف من معنويات الأمة») ومن التعذيب بالطبع. وأدى توقيف أطفال درعا وتعذيبهم، في مناخ أكثر اشتغالاً بكثير مما اعتقاد النظام، إلى رفع مقياس الاحتجاج إلى مستوى جديد بالكامل. وقد يقول البعض إن الأمر جاء مصادفة أو عرضاً، وآخرون إنه محتم لأن غطرسة القوى الأمنية اتجهت، عاجلاً أو آجلاً، إلى توريط النظام في مشكلة. وعلق في ذلك الوقت مدير المشروع الإقليمي لمجموعة الأزمة الدولية بيتر هارلينغ، ومركزه دمشق، في فصاحة، بقوله: «لن يستمر المجتمع المكبوت وحسب في التسامح حيال الأشكال المختلفة للتعسف، الكبير منه والصغير، الذي تعود عليه،

(١) المصدر السابق. رياض الأسد هو ابن عم بشار، رفعت الأسد الذي قاد لواء الدفاع، وهو من نخبة الجيش، في عهد حافظ الأسد وقاد القوات المسلحة ضد حماه عام ١٩٨٢. ورفعت موجود في المتنى منذ العام ١٩٨٣ بعد فشله في خلع شقيقه المريض من السلطة إبان الأزمة في لبنان في ذلك الوقت. والأب وايه، كلامها، لا عبار رئيساً مناهضان ليشار الأسد منذ مجبيه إلى السلطة. الواقع هو أن بعض المسؤولين السوريين خافوا من أن يحاول رفعت، بعد وفاة حافظ، استغلال الفرصة والعودة إلى سورية وتولي السلطة بدلاً من بشار.

بما في ذلك الدعاية الفوضى والفساد الجشع والعنف الذي لا يخضع للمحاسبة؛ ولا يمكن، في النتيجة، لأي محاولة للتعامل مع التوقعات الجديدة بالوسائل القديمة إلا أن تؤدي إلى نتائج عكسية»^(١).

انفجرت بحلول الخامس عشر من آذار/مارس الاحتجاجات والصدامات مع القوى الأمنية في درعا ودير الزور والحسكة وحماء. وانطلقت تظاهرات صغيرة في دمشق. وفي ذلك اليوم نشرت صفحة «الثورة السورية ٢٠١١» من مركزها في لندن على فيسبوك - وهي صفحة ستتصبح نوعاً من دار للمعلومات تحتوي التسجيلات بالفيديو والصوت للاحتجاجات وما يعقبها من عنف في سوريا - صوراً للتظاهرات في برلين وباريس وهلسنكي ونيقوسيا والقاهرة واستنبول دعماً للمحتجين. واشتدت، يوم الجمعة ١٨ آذار/مارس، التظاهرات في أنحاء البلاد، ونشرت صور الفيديو التي التقاطها الهواة على يوتوب وفيسبوك.

ويوم الجمعة هو اليوم الذي يشجع فيه المسلمين على المشاركة في صلاة الظهر في جامع بلدتهم، وقد استخدمت المساجد في أنحاء العالم الإسلامي، طوال سنين، نقطة تجمع طبيعية، ممنوعة عن القوات الأمنية، يلقي فيها الاعاظون الخطب النارية وينطلق منها المحتجون للتظاهر. وهذا هو النمط الذي ظهر أيضاً في سوريا. وأطلقت موقع التواصل الاجتماعي المناهضة للنظام على الثامن عشر من آذار/مارس اسم «جمعة الكرامة»، وتكررت هذه الممارسة التي ستحفز فيها أيام الجمعة، الحاملة لهذا الوصف، المحتجين وتتجذب الانتباه إلى مسائل محددة، لها أهميتها بالنسبة إلى المعارضة. وشرع الناس يهتفون ضد ابن خال الرئيس، رامي مخلوف، الذي يُعدُّ الرجل الأغنى في سوريا، بصفة كونه رمزاً لفساد النظام ومحاباته الأقارب، إضافة إلى التفاوت في توزيع الثروة. وهو جمت، طوال الأسبوع التالي، مقار حزب البعث ومكاتب المحافظين ومخافر الشرطة وموسسات الأمن ومباني «سيرياتل» في

^(١) 'Protests ripple across Syria; at least 7 dead'. CNN.com, available at:http://articles.cnn.com/2011-04-01/world/syria.protests_1_witnesses-demonstratorsprotests?_s=PM;WORLD

عدد من المدن، بما فيها مدينة اللاذقية الرئيسية، ذات المرفأ، شمال غربي سوريا، وهي المنطقة القريبة من التجمع العلوى الأكثر كثافة في البلاد وموطن آل الأسد. وسُجلت أصوات أهالي درعاً وهم يهتفون «الله، سوريا، حرية». وأطلقت مواقع الإنترنت على الخامس والعشرين من آذار/مارس اسم «جمعة العزة»؛ وقد شهد حتى تاريخه أوسع الاحتجاجات التي شارك فيها عشرات الآلاف بحسب مختلف التقارير.

ومع تصاعد الاحتجاجات واحتدادها، ازداد كذلك رد الحكومة واشتدا. وتمثلت النتيجة في مقتل المزيد والمزيد من المتظاهرين، كل يوم. ولكن قُتل أيضاً بعض من عناصر القوات الحكومية، بأيدي أناس حاولوا إما حماية أنفسهم وإما استغلال الوضع لمكاسب شخصية، على الرغم من أن التظاهرات اتسمت إلى حد كبير بالسلمية، كما دعت إلى ذلك مجموعات المعارضة المختلفة التي أخذت تلثم بعضها مع بعض في داخل البلاد وفي خارجها. وشكل عدم توافر المعلومات المباشرة إحدى المشكلات التي واجهت فعلاً مسألة وصف الاحتجاجات والرد الحكومي عليها. وأضيف إلى كل تقرير من أي مصدر محترم ملحق يرد فيه ما يشبه التالي: «لا يمكن [فلاناً] التأكد في شكل مستقل أو التأكيد على تقارير المعارضة أو الحكومة في شأن القتلى أو الجرحى بسبب الإمكانيات المحدودة للوصول إلى البلاد»^(١). وهذا خطأ تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الكبيرة فيه، إذ وبحلول نيسان/أبريل، طُلب من معظم الصحافيين مغادرة البلاد – في بلد يُعدُّ الوصول فيه إلى المعلومات الحقيقة محدوداً في الأساس. أما موقع التواصل الاجتماعي فكلها تقريباً معادية للنظام ولا شك كذلك في أنها تستبطط صوراً وشهادات وتقارير تدعم وجهات نظرها وأهدافها. كذلك اتسمت الواقع الإخبارية الحكومية، من جهتها وبحسب معظم الروايات، بروايات تعكس في شكل أفضل أهدافها والرؤية التي تحاول تقديمها إلى الشعب السوري والخارج. وربما تقع الحقيقة في مكان ما في الوسط، على الرغم من أن

(١) ورد هذا في الواقع في عدد من التقارير التي نشرها موقع CNN.com

معظم الصحافيين الذين تحدثت إليهم (ممن تسللوا إلى البلاد واستقرروا في نقاط ساخنة مختلفة)، كادوا يتواافقون في تأكيدهم أن الحقيقة أقرب إلى الطريقة التي عرضت فيها المعارضة الأمور، على الرغم من وجود الكثير من التلفيقات الفاضحة والتفسيرات الخاصة التي تضمنتها موقع التواصل الاجتماعي.

لم يتوقع أحد أن تقف الحكومة مكتوفةً، وهي تصور أنها «الفتى الشرير». وسرعان ما بدأت المسيرات المؤيدة للحكومة. وذكر في ٢٩ آذار/مارس، اليوم الذي سبق خطاب بشار الأسد العام الأول، أن مئات الآلاف تظاهروا في دمشق وحلب وحمص وحماه وطرطوس وغيرها من المدن تأييداً للرئيس.

ازدادت الاحتجاجات بعض الشيء في الأول من نيسان/أبريل (سمى «جمعة الشهداء») على أثر الإحباط الذي أحدثه خطاب الرئيس في مجلس الشعب؛ وجّهت بقمع أكثر قساوة أوقع المزيد من القتلى. وتحدثت تقارير المحتجين في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل عن ظهور قناصة تابعين للحكومة على السطوح في مدن مختلفة ذكر أنهم يطلقون النار عشوائياً على المتظاهرين وعلى من يخرقون حظر التجول ليلاً. وأصدرت الحكومة، من جانبها، بياناً في الثامن من نيسان/أبريل يعلن مقتل ١٩ عنصراً من الشرطة وأجهزة الأمن في درعا^(١). وهكذا دواليك....

والأهم هو أن ما من احتجاجات ذات مغزى معادية للنظام وقعت في أكبر مدینتين سوريتين وهما حلب في الشمال ودمشق. ولا يعني ذلك غياب أي احتجاج - فقد سُجلت احتجاجات صغيرة متفرقة في أحياط مختلفة من هاتين المدینتين وفي جامعي حلب ودمشق، وبخاصة في المناطق البعيدة - ولكن لم يحدث ما يشبه، من بعيد، الاحتجاجات المعادية للنظام التي شهدتها ميدان التحرير في القاهرة، وأدت بطرق شتى، إلى سقوط الرئيس المصري حسني مبارك. واعتقد، حينذاك، على نطاق واسع أن تجتمع مئات الآلاف من المتظاهرين المناوئين للأسد في أي من

^(١) Syria says 19 police killed in southern city'. *Guardian*, 8 April 2011, available at: www.guardian.co.uk/world/feedarticle/9587493

المدينتين، سيجعل أيام النظام معدودة، لأن في ذلك إشارة إلى بلوغ نقطة لا عودة مهمة؛ وسيفقد النظام نهائياً عناصر حاسمة مؤيدة له. وبدا أن الانتشار العسكري في دمشق وحلب ومن حولهما ضم بالفعل لمنع الاحتجاجات التي تعتمل في الضواحي والأطراف من بلوغ المدينتين نفسهما أو أفله مراكزها الداخلية. ولم يشهد أي من المدينتين، لما تبقى من العام ٢٠١١، تظاهرات واسعة مناوئة للنظام، مع أن ضواحي دمشق كثيراً ما انفجرت بالاحتجاج وبالعنف. وبدا، مطلع العام ٢٠١٢، أن الاحتجاجات (وما يرتبط بها من محاولات حكومية لسحقها) أخذت ترتفع إلى ما هو أقرب من قلبي دمشق وحلب.

توجد أسباب كثيرة للغياب النسبي للاحتجاجات في هاتين المدينتين، أولها أن بشار الأسد أولى كلاً من دمشق وحلب عناية خاصة. ويمكن بالطبع الشعور بوجوده في دمشق التي يقيم فيها وي العمل، على الرغم من أنه تجنب، معظم سنوات حكمه، سياسة الولاء الشخصية التي بناها والده. بيد أنه، وبأكثر مما سبق لوالده أن فعل، سافر إلى حلب وأدّمجه أكثر في البنية الحاكمة، بل إنه ضم عدداً من الحلبين إلى جهاز الدولة. وثانيها أن دمشق وحلب تلقتا حصة الأسد من الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك صيانة الموقع السياحية وتحسينها. وأمكنتني، على مر الأعوام السبعة أو الشمانية الماضية، ملاحظة تحسيّنات مستمرة وملحوظة في مظهر وسط دمشق وملمسه، وبخاصة في المنطقة المحيطة بفندق «فور سيزنس»، وقد شيد بأموال الخليج العربي الذي مول أيضاً مشاريع بيع بالتجزئة مخصصة للسياحة، إضافة إلى مشاريع التطوير السكني. وولد هذا السخاء وعزز الدعم الذي يوفره الأثرياء الجدد في الطبقة العليا وأعلى الطبقة المتوسطة في المدينتين: إنهم الذين استهدفتهم هذه المشاريع وهم الذين استفادوا منها. كذلك استمر معظم نخبة رجال الأعمال - من سنة وعلويين ومسيحيين - في دعم النظام، لا لسبب أحياناً إلا غياب البديل الممكن: فمن الصعب أن يعمدوا إلى قطع أنوفهم نكاية بوجوههم من خلال مساندتهم حركات المعارضة. فاليد التي أطعّمتهم قوية جداً وماهرة في استمالتهم إلى التمسك بالنظام

عبر تقديمها الحوافر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أضف إلى ذلك أن معظم موظفي الحكومة يقيمون، كما يمكن توقعه، في دمشق وبدرجة أقل في حلب (ولا يزال للكثرين من الحلبين الذين جاء بهم بشار إلى الحكومة عائلات كبيرة وشبكات رعاية في الديار)، وقد منحوا علاوات ذات توقيت استراتيجي على معاشاتهم (راجع ما سبق). وجعلت هذه العوامل كلها، إضافة إلى رجحان القوة العسكرية والأمنية في المدينتين، من شبه المستحيل على المعارضة، في سياق العام ٢٠١١ وحتى مطلع العام ٢٠١٢، تنظيم تظاهرات مناهضة للنظام فيها^(١).

اهترّت سوريا، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، على وقع أضخم تظاهرات حتى ذاك الحين، في عدد من المدن في أرجاء البلاد. وأصبح ذلك اليوم أيضاً الأكثر دموية: وزعمت تقارير مجموعات حقوق الإنسان أن أكثر من مئة شخص قُتلوا، مع أن التقديرات الحكومية جاءت أدنى من ذلك وركّزت أكثر على عناصر الأمن الذي قتلهم «الإرهابيون» و«العصابات المسلحة». وضاعفت الحكومة في ٢٥ نيسان/أبريل من قمع المحتجين مع هدير اندفاع الدبابات إلى درعا التي استمرت تشکّل بؤرة الاحتجاجات على النظام (والمحاولات التي تبذلها الحكومة لسحبها). أغلقت الحدود القريبة مع الأردن، وقطعـت الماء والهاتف والكهرباء عن درعا. تصاعد الإحباط من النظام وأضحت الدعوات إلى إطاحة بشار الأسد أكثر شيوعاً. وناشد أحد سكان درعا «أوباما أن يأتي ويسـتولي على سوريا. لتأتي إسرائيل وتسـتولي على سوريا. ليأتـي اليهود. فأـي شيء أفضل من بشار الأسد»^(٢).

نشرت، بحلول ٢٨ نيسان/أبريل، تقارير وفيديو بدا أنها تُظهر جنوداً سورياً جرحاً برصاص قوات الأمن الحكومية بعدما رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

For an on-the-ground observation of the relative quiescence in Damascus, see ‘Life in Syria’s (١) capital remains barely touched by rebellion’, *New York Times*, 5 September 2011, available at: www.nytimes.com/2011/09/06/world/middleeast/06damascus.html?pagewanted=all

‘Syria crackdown on dissent harsher with troop, tanks’, *Arizona Daily Star*, 26 April 2011, avail- (٢) able at:http://azstarnet.com/news/article_3a963d62-cefd-5fe0-a081-d5911fe77e46.html

وتحدّث التكهنات عن أن ثمة جنوداً شرعوا في الفرار. ولم يمكن، كالعادة، التأكّد من ذلك من مصادر مستقلة، مع أن هذا النوع من الروايات أخذ في التكاثر. وعمدت مواقع المعارضة، بالطبع، إلى تضخيم مثل هذه التقارير لإعطاء الانطباع بأن الجيش السوري بات ربما على وشك الانقلاب على أسياده، وللتشجيع على المزيد من عمليات الفرار. وقد حدثت عمليات فرار وأدت بحلول الصيف إلى تشكيل قوة مقاتلة معارضة شبه منظمة، سميت الجيش السوري الحر. بيد أن الجيش والقوى الأمنية، وبخاصة في المراتب الرفيعة منها، بقيت عموماً موالية للنظام.

استقال نائبان في البرلمان وشخصية دينية بارزة، وثلاثتهم من درعا، من مناصبهم في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل. واستقال مفتى درعا الشيخ رزق عبد الرحيم أبازيد من منصبه وأصدر بياناً جاء فيه: «لا يمكنني القبول باستباحة دماء أبنائنا الأبرياء والأولاد»^(١). أما النائبان اللذان استقاولاً من مجلس الشعب فهما ناصر الحريري وخالد الرفاعي. وقال الحريري: «لا معنى لبقاء أي عضواً في مجلس الشعب إذا لم استطع حماية صدور شعبي من الضربات الغادرة. وبالتالي أعلن استقالتي»^(٢). ووصف عناصر في المعارضة الاستقالات بأنها ذات طابع رمزي، بما أن البرلمان لا يمتلك سلطة فعلية ذات شأن، لكنهم أعربوا عن الأمل في إمكان أن تؤدي هذه الخطوة إلى استقالات أخرى أكثر أهمية للمسؤولين الحكوميين. وهذا، في الأساس، ما لم يحدث؛ كذلك لم يطلب الدبلوماسيون السوريون اللجوء في البلدان التي يخدمون فيها. ويختلف هذا في شكل بارز عما شهدته الانفصالية الليبية، حيث حدثت بأكراً تماماً انشقاقات مهمة قام بها مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون وضباط عسكريون. وذلك لا يكشف مرة أخرى عن درجة ما من درجات الولاء للنظام ومن غياب البдائل في سوريا (بالتناقض مع ليبيا) وحسب، بل أعتقد أنه يشكل أيضاً انعكاساً لعامل

Bassem Mroue and Elizabeth A. Kennedy, '120 dead after 2 days of unrest in Syria', *Huffington Post*, 23 April 2011, available at: www.huffingtonpost.com/huffwires/20110423/ml-syria/

(١) المصدر السابق.

الخوف: ما من شك في أن الذين فكروا في الانشقاق خافوا، في حال قيامهم بذلك، من الارتدادات القاتلة الممكنة على أفراد عائلاتهم في سوريا.

على الرغم من هذا كله، استمر وجود بصيص أمل في أن ينخرط النظام، صادقاً، في إصلاح سياسي جدي ويعيد الجيش إلى ثكنة. ونهاية نيسان/أبريل، أصدرت مجموعة منافية سورية بارزة، هي المبادرة الوطنية للتغيير (سيظهر الكثيرون من أعضائها في مرحلة لاحقة من الأزمة في مجموعات معارضة أكبر وأكثر تنظيماً) نداء أخيراً للتغيير السلمي. وأعلن البيان بطريقة حوتل كلام الأسد المتعلق باحتمالات «الفوضى» ضده، وبما يشبه التنبؤ:

إن سورية اليوم أمام خيارات اثنين لا ثالث لها، إما أن يقود النظام الحاكم نفسه مرحلة التحول الآمن في اتجاه التحول الديمقراطي، ويجدونا أملًّا كبيراً في أن يمتلك النظام الشجاعة الأخلاقية التي تدفعه إلى انتهاج هذا الخيار؛ وإما أن تقود مرحلة الاحتجاجات الشعبية إلى ثورة شعبية تسقط النظام وتدخل، من ثم، في مرحلة التحول بعد موجة من العنف والاضطرابات... إن سورية على مفترق طرق؛ والخيار الأفضل هو في مبادرة زعامة النظام إلى قيادة التحول الآمن نحو الديمocratic بما يحفظ الأمة من السقوط في حقبة من العنف والفوضى وال الحرب الأهلية^(١).

تضمنت الدعوة إلى التغيير، كالعادة، مطالب بإصلاحات سياسية عريضة وتميزت إلى حد كبير بالاعتدال نظراً إلى حلقة العنف المتتصاعد. ولم تطالب في شكل مباشر بتنحي الأسد، بل قالت: «إن الأمر يتعلق أولاً بالرئيس السوري الحالي بشار الأسد؛ فعليه أن يختار بين أن يذكره السوريون كبطل للتحول الديمقراطي قادر بلاده نحو الانفتاح والديمقراطية، أو أن يسجله التاريخ كديكتاتور سابق لفظه الشعب عبر ثورة شعبية كما كان مصير الرؤساء التونسي والمصري والليبي واليمني».

(١) للحصول على النص الكامل للبيان، راجع:

وبما لا يصدق، وفي محاولة صارخة لفصل الجيش عن النظام (كما حدث في مصر)، انتقى البيان قائد़ين عسكريين بالاسم: «إن المؤسسة الوحيدة التي يمكنها قيادة هذا التحول هي الجيش، وتحديداً وزير الدفاع الحالي العmad على حبيب ورئيس الأركان العmad داود راجحة، فكلا الشخصين بما يمثل من خلفية يدركها السوريون، قد يكون قادرًا على أداء دور محوري في عملية التحول وقيادتها عبر الدخول في مفاوضات مع القادة المدنيين الممثلين لقيادات المعارضة أو أي شخصيات أخرى تحظى باحترام السوريين من أجل تشكيل حكومة انتقالية». وأذكر أنني فكرت في قراره نفسي أن ذلك سيضمن تنحيتهما أو يمكن (في الحال الأسوأ) أن يشكل حكمًا عليهم بالإعدام. ومن غير المفاجئ، من ثم، العثور في آب/أغسطس، على علي حبيب ميتًا في منزله بعد يوم على إقالته من منصبه كوزير للدفاع. وذكرت وكالة «سانا» السورية الرسمية للأنباء أن صحته كانت متدهورة. وأنا أشك في أنه مات ميتة طبيعية.

بقيت الاحتجاجات حتى نيسان/أبريل تحدث، في توافق إجمالي، ولا تتمتع بالقدر الكبير من التنظيم على المستوى الوطني، بسبب عدم وجود معارضات جامعة في داخل البلاد وفي خارجها، بل مزج من المجموعات شكل الكثير منها مجذد استمرار لعناصر معارضين سابقين للانتفاضة. فالاحتجاجات أخذت في شكل من الاشكال المعاشرة التقليدية في سوريا، مثل الموقعين على إعلان دمشق، على حين غرة. بات هؤلاء الناس أكبر سنًا وانقطع الاتصال بينهم وبين المحتجين الشبان، وبخاصة مع ظهور تقنيات التواصل الاجتماعي. ولم يعد في إمكانهم، وقد ضعوا على مر السنين ومع استمرار وجود الشخصيات البارزة بينهم في السجن، سوى مراقبة المسار الدراميكي للأحداث، هامشياً، على الرغم من أن الكثيرين منهم أدوا دور الوسيط بين مختلف مجموعات المعارضة إضافة إلى المساعدة في تخريب الصورة الإعلامية للمحتجين.

بدت الاحتجاجات في المجمل مجرد فورات تلقائية لا أكثر، تعززها شبكات التواصل الاجتماعي وتشكل انعكاساً مستمراً للاهتمامات المحلية بدلاً من

الروزنامات الوطنية. واتجهت إلى التجمع في مناطق تضم غالبيات سنية واضحة ولا تشكل معاقل للنظام: فمحافظة حوران (حيث درعا) متقلبة، وكذلك محافظة حمص، فيما محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء التي تضم سكاناً ينتهيون إلى أقليات قوية (العلويون في الاثنين الأوليين والدروز في الثالثة) بقيت في معظمها مساندة للنظام. بيد أن المتظاهرين، وهذا مهم، أخذوا يصيّرون أكثر مهارة في المناورة من حول قوات الأمن. وتطور الوضع في الكثير من المدن والبلدات السورية إلى لعبة القط والفأر التي تزداد تعقيداً بين المحتجين والقوات الحكومية. ويضع المحتجون، في شكل نموذجي، كشافين عند كل مداخل الحي وعلى الأسطح ليرصدوا الأمن. وما إن يعطوا الإشارة الخضراء حتى يبدو الأمر كأنه فورات تلقائية من النشاط - مع الاتضاح أنه مخطط له - في الشارع المجاورة، وهو ما يحدث ليلاً في العادة. احتجوا على النظام واحتفلوا ببعض من حرية التعبير بالترافق مع الموسيقى والأناشيد المناهضة للنظام أشبه بجو المهرجان. واتسمت التظاهرات بقصر مدتها، لتذوم في العادة ما بين عشر دقائق وربع ساعة قبل أن ينذر الكشافون بقدوم قوات الأمن. وعندها يبدأ كل واحد، في اندفاعه محمومة، بالتوجه متله أو إلى مخبأ المقرر مسبقاً. ويكرر الأمر برمته في الليلة التالية.

نظام مصاب بالانفصام

استمر النظام حتى أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠١١ في الانخراط في رد ذي حدّين على الاحتجاجات. فواصل تقديم بعض التنازلات وإعلان بعض الإجراءات الإصلاحية، فيما مارس الجيش وقوات الأمن تشديداً في المدن السورية التي شهدت التظاهرات. وقد تبدو هذه المقاربة، للمراقب الخارجي، متناقضة وتؤشر إلى تصدعات في قلب النخبة الحاكمة تتعلق بطريقة الرد على الأزمة. ولكن يمكن عدُها، من وجهة نظر بشار ودائرته الداخلية، وجهين لعملة واحدة: فهي، بطريقة ما، متوقعة من نظامي الأسد - القديم والجديد - وهي نوع من بديهيات سياسة السلطة

يقدم فيها المرء تنازلات من موقع القوة ولا يقدمها أبداً من موقع الضعف. وبالتالي، تشير مقاربة الأسد، في وضوح، بعبارات قمع الاضطراب، وعلى رغم امتلاكها جانباً عملياً، إلى أن النظام أراد تصوير نفسه أنه لا يقدم التنازلات ويطرح الإجراءات الإصلاحية إلا من موقع قوة. ووجدت، على هذا الأساس، مؤشرات كثيرة إلى أن النظام يتمنى على المدى الطويل، استعداداً لتوجيه ضربة قاضية إلى المعارضة – أو أقله إلى إنهاكها.

وأصل النظام تصوير الانفراط بأنها مؤامرة خارجية مرتبطة بالعصابات السورية المسلحة وبالإرهابيين المسلمين وبال مجرمين وقطاع الطرق. وانتقل في شكل شبه تام إلى الكلام على عصابات مسلحة يدعمها أعداء خارجيون يمتلكون روزناماتهم الخبيثة المعادية لسوريا. ومن الواضح، حتى مع تصفية المزاعم عن الرد المفرط للحكومة ضد المجموعات المعارضة ووسائل الإعلام الغربية التي تفتقر إلى المعلومات الكافية، أن الجيش والقوى الأمنية تستخدم القوة المفرطة ضد المحتجين، والكثيرون منهم أبرياء تماماً من أي شيء غير الاحتجاج السلمي. وأخذت دمشق تخسر، نتيجةً لذلك، الحرب الدعائية دولياً وبديلاً يُنظر إلى أي ادعاء بالإصلاح أو الحوار على أنه غير جدي أو مجرد تكتيك تسويفي. وكتب بيتر هارلينغ من مجموعة الأزمة الدولية، نهاية نيسان/أبريل:

أخذ المحتجون، في أماكن أكثر من أن تحصى في البلاد، يواجهون الجانب الأكثر قساوة وتشدداً للنظام. ولم يتبق بالسبة إلى من يمكن موتاهم ولم يعرفوهم كمخربين أو خونة، بل كأقرباء وجيران وأصدقاء، ما يمكن مناقشته. وأخذت بقعة حبر المعارضة الجذرية هذه تنتشر، في بطء، ولكن في ثبات، وتتحدد في حركة صممت، في أزيد من ذلك، ونسقت لإسقاط النظام^(١).

بما أن الطبيعة المانوية للصراع المتتطور بين قوى الحكومة والمعارضة تتأكد

Peter Harling, ‘Crunch-time for the Syrian regime’, *Foreign Policy*, 29 April 2011, available at: (١) http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/04/29/crunch_time_for_the_syrian_regime

في المقابلة الغربية بالأحرى التي أعطاها، في أيار/مايو، رامي مخلوف، وهو في الثانية والأربعين من عمره وابن خال الرئيس وشقيق أحد قادة الاستخبارات وأغنى رجل أعمال في سوريا، لصحيفة نيويورك تايمز^(١). وسبق للولايات المتحدة، عام ٢٠٠٨، في عهد إدارة بوش، أن فرضت عقوبات عليه شخصياً واتهمته بالتلعب بالنظام القضائي وباستخدام الاستخبارات السورية لترهيب منافسيه وبالتالي تعزيز أمبراطورية أعماله. وأصبح مخلوف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، محور الانتقاد في الاحتجاجات بصفة كونه المثال الأول للفساد ومحاباة الأقارب.

وأنا أعرف رامي مخلوف؛ وقد هاتفته في مناسبات كثيرة، واستضافني، في أنس، على اجتماع وغداء في مكتبه في مقر «سيرياتل» في دمشق. وهو شخص موزون جدًا. وبدا في محادثاتي معه كأنه يختار كلماته، في دقة شديدة.

وهو لا يتحدث بالضرورة باسم النظام، غير أن مقابلته الصحفية حظيت على الأرجح بموافقة النظام (ولو لم يعجبه ما قاله). وينفي على الدوام امتلاكه أي تأثير في السياسة السورية، مكرزاً القول إنه مجرد رجل أعمال وليس «إلا» ابن خال الرئيس. غير أن الاعتقاد العام، في داخل سوريا وفي خارجها، أنه يتشاور، في انتظام، مع بشار ولديه وبالتالي تأثير كبير في سياسة النظام، نظراً إلى احتلال أقاربه مراكز رفيعة في الجهاز الأمني، في شكل خاص. وهكذا، وبعبارات أخرى، فإن لما يقوله أهمية وربما عكست مقابلته الصريحة في شكل غير معتاد مشاعر النظام في ذلك الوقت. وبدأ أن هدفه من المقابلة تحذير المجتمع الدولي مما قد يحدث في سوريا وفي المنطقة – في حال سقوط النظام: «لا مجال، في غياب الاستقرار عندنا، للاستقرار في إسرائيل. لا مجال، ولا يمكن لأحد أن يضمن ماذا يمكن أن يحدث، لا سمح الله، بعد وقوع أي شيء لهذا النظام». ولما سُئل هل هذا تهديد؟

Anthony Shadid, 'Syrian elite to fight protests to "the end"', *New York Times*, 11 May 2011, (١) available at: www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html?pagewanted=all.

Anthony, rest in peace, my friend.

أجاب: «أنا لم أقل حرباً. ما أقوله هو ألا تجعلونا نعاني، لا تمارسوا الكثير من الضغط على الرئيس، لا تدفعوا سورية إلى القيام بأمر لا يُسعدها القيام به». وتابع، مقدماً إشارة واضحة إلى تشتت النظام بمواجهة الاحتجاجات: «يتمثل قرار الحكومة الآن في أنها قررت القتال... سنمكث هنا. وسنحارب حتى النهاية. يجب أن يعرفوا أننا عندما نعاني، فإننا لن نعاني وحدينا». وحذر من أن البديل من نظام الأسد هو حكومة إسلامية راديكالية، وقال: «لن نقبل ذلك. والشعب سيحاربهم. هل تعرف ما يعنيه الأمر؟ إنه الكارثة. ولدينا الكثيرون من المقاتلين»^(١).

نأت الحكومة السورية بنفسها في اليوم التالي عن المقابلة. وبعث السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى، برسالة إلى المحرر نشرت في نيويورك تايمز في اليوم الذي أعقب المقابلة أعلن فيها، في وضوح، أن مخلوف مواطن عادي ولا يتحدث باسم الحكومة السورية. ومن سخرية الأمور أن التلفزيون السوري أعلن في ١٦ حزيران/يونيو أن مخلوف استقال من منصبه كرئيس لـ«سيرياتل»، وأنه تخلى أيضاً عن نشاطاته الأخرى في مجال الأعمال لينصرف إلى العمل الإنساني. وقال إنه سيقدم أسهماً في «سيرياتل»، وهي شركة الهاتف الكبرى في سوريا، إلى الفقراء وأن الأرباح ستذهب إلى عائلات من قُتلوا في الانتفاضة. وتعهد عدم الدخول في أي عمل آخر يؤدي إلى أرباح شخصية^(٢). بدا، في ذلك الوقت، وكأن مخلوف فقد حظوظه لدى النظام – ولدى بشار بالتحديد – ربما بسبب المقابلة السيئة. ورأى البعض في الأمر شرخاً في صرح النظام ونذيراً محتملاً بما سيأتي، أي انهيار الحلقة الداخلية من حول بشار وبالتالي النظام نفسه. وعلى ما يمكن المرء أن يتصوره، لا يأخذ السوريون، المعارضون منهم وغير المعارضين، على محمل الجد الخاص أي

Anthony Shadid, 'Syrian elite to fight protests to "the end"', *New York Times*, 11 May 2011, (١) available at: www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlof.html?pagewanted=all.
Anthony, rest in peace, my friend.

Anthony Shadid, 'Reviled tycoon, Assad's cousin, resigns in Syria', *New York Times*, 17 June (٢) 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/17/world/middleeast/17syria.html

بيان يصدر عن الشخص الذي اشتهر بلقب «مصرفى آل الأسد». وقال عمار القريبي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا، المقيم في الإمارات العربية المتحدة: «يفتقرب إعلانه إلى الشفافية لأننا لا نعرف ما يملكته ومقدار ما له من مال. والأمر ليس سوى خطوة مصممة للاستهلاك الإعلامي لا غير»^(١). ونشرت صورة للافتة رفعت في تظاهرة في إحدى ضواحي دمشق تقول عن إعلان اعتزال مخلوف: «لا يمكنك الإحسان بالملائين التي سرقها منا»^(٢). غير أن ذلك لم يشكل، في استعادة للأحداث، نذيرًا بانهيار النظام، بل بدا بمثابة إثارة دعائية ربما استهلها مخلوف في محاولة بائسية لرد الاعتبار إلى نفسه.

بدا أن استراتيجية النظام الأمنية - على ما ظهر في الأشهر القليلة الأولى للانتفاضة - هي ما سميه يومذاك مقاربة «لعبة القضاء على الخلد». فكلما بُرِزَت احتجاجات خطيرة في مدينة معينة أو في منطقة، يُعمد في شكل عام إلى إرسال وحدات النخبة والأكثر ولاء في الجيش والقوى الأمنية لضربها في شدة. وسلط ذلك الضوء على أمور كثيرة. أولها، استخدام القوة لردع الاحتجاجات المستقبلية. وذكر أن أشخاصًا تعرضوا في بعض الحالات للقمع ثلاث مرات أو أربعًا معاً: أولاً على أيدي الجيش، ثم من قبل الأمن (الذي يمكن ذراع واحدة أو أكثر منه أن تتبع الجيش إلى مدينة ما)، ومن ثم على أيدي من يعرفون بـ«الشبيحة» وهم قوات شبه عسكرية أو مجموعات مسلحة موالية للنظام يرتدون في العادة ثياباً مدنية، لكنهم مدججون بالسلاح ويعملون على ما يظهر بلا ضوابط ومن خارج أي قانون عسكري. وبما أن اليد البسيطة لا تعرف في العادة ما تفعله اليد اليمنى، يمكن أن يوقف فرع أمني محتجًا ويُعدّبه من جديد، من دون أن يعرف أن الجيش أو الشرطة أو أي فرع آخر من فروع الاستخبارات قام بالعمل نفسه سابقاً.

Anthony Shadid, 'Reviled tycoon, Assad's cousin, resigns in Syria', *New York Times*, 17 June (١) 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/17/world/middleeast/17syria.html

Anthony Shadid, 'Violent clashes as thousands protest in cities across Syria', *New York Times*, 18 (٢) June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/18/world/middleeast/18syria.html

ثانياً، لم يتم نشر إلا عناصر محدودين من الجيش بسبب النقص في التدريب والعتاد غير المتتطور المتواوفر لجنود الصف الذين يشكلون معظم الجيش السوري. ثالثاً، احتاجت القوات السورية إلى القابلية على الحركة الضرورية لمنع إقامة أي مناطق آمنة، وبخاصة عند الحدود الشمالية مع تركيا، يمكنها توفير الملاجأ للمعارضة السورية أو للفارين من الجيش، أو يمكنها أن توفر مدخلاً للمساعدة الدولية ناهيك بالتدخل العسكري (كما حدث في ليبيا). وأخيراً، لم يتم استخدام سوى القوات الأكثر ولاء - في الأمان أو في الجيش - مما يعني في العادة أنها مؤلفة في معظمها أو بكمالها من العلوبيين. وربما توجّس النظام، بما أن معظم المحتجين من السنة، من عملية فرار بالجملة يقوم بها جنود الصف ومعظمهم من السنة الذين لا يريدون إطلاق النار على أبناء دينهم. وهو ما أضفى بالطبع صبغة طائفية على الاضطراب.

جاء مطبقاً استراتيجية النظام هذه من تلقاء نفسه: ماهر الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس وقائد فرقة النخبة الرابعة للدبابات في الجيش إضافة إلى الحرس الجمهوري -أي، في الجوهر، حرس النظام. وتطور عبر السينين شهرة، يستحق معظمها، بصفة كونه رجل النظام المتشدد. وساواه الكثيرون بعمّه بشار، رفعت الأسد، في الأيام التي تولى فيها المنصب نفسه في عهد شقيقه حافظ الأسد، وهو الذي قاد عام ١٩٨٢ سحق ثورة الإخوان المسلمين في حماه. وبلغت شهرة ماهر حدّاً دفع بعض السوريين الذين شاهدوا فيديوهات تظهر رجالاً يطلق النار على المتظاهرين، إلى الاقتناع بأن المسلح هو في الواقع شقيق الرئيس. ولا يبدو ماهر، والحال هذه، على عجلة من أمره لنفي هذه الشهرة، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها^(١). فصورته التي اعتنّي بصياغتها هي صورة من يتوجب الخوف منه. ويداً أن نوعاً من الولاء ل Maher الأسد نشأ لدى بعض من أكثر عناصر الأمن تطرفاً، قد يكون قيد قدرة أخيه على التحرّك

Katherine Zoepf and Anthony Shadid, 'Syrian leader's brother seen as enforcer of crackdown', *New York Times*, 7 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/08/world/middleeast/08syria.html?pagewanted=all

ضده إذا اقتضى الأمر ذلك (كما تحرّك والد بشار ضد شقيقه رفعت عام ١٩٨٣). ويوجد بالفعل في داخل سوريا وفي خارجها من اعتقادوا أن العسكرية المتزايدة تشي ربما بأن ماهر هو من بات يدير الأمور. وربما طغى دوره على بشار بعدما طرح الأخير بطريقة غير متساوية التنازلات والإصلاحات، وبعدما أعلن في مناسبات كثيرة على الملأ أنه أصدر الأوامر إلى القوات الأمنية والعسكرية بعدم إطلاق النار على المدنيين، فيما اتفق في شكل كبير أن النار لا تزال تُطلق عليهم – ويقتلون بأعداد متزايدة.

لم ينجّ بشار جانباً، إذ لم يعُد الأمر كونه الطريقة التي يتفاعل بها النظام السوري في ظل آل الأسد مع مثل هذه الأمور. فما إن يبرز تهديد داخلي حتى يُرد عليه بكبسة زر سريعة من استخدام الأمن العشوائي. إنها غريرة البقاء. وما من أحد يشكك في ذلك فعلاً. فالاستخبارات ووحدات النخبة العسكرية تنجرف إلى الحركة. وفي الأمر رد مؤسستي ومتشنج على كل ما يُعَدُ تهديداً. ولو أن بشار لم يضغط على ذلك الزر لشكل الأمر الرواية الحقيقة في الأمر كلّه. وربما لم يتاكّله ذلك كثيراً مع تلاشي صدمة الاحتجاج الأولى. فهكذا تسير الأمور، ولا يعود الأمر كونه الأعمال المعتادة في دولة الاستخبارات.

تمثّلت استراتيجية النظام المهمة الأخرى القاضية بالتفوق على القوى المعارضة، إن لم يكن هزّتها، في لعب الورقة الطائفية. أعلنت الزعامة العلوية، كنظام أقلية، بصوت مدوّ، الطبيعة العلمانية لنظرتها إلى المجتمع وما يتعلّق بذلك من حماية الأقليات وخصوصاً مختلف الطوائف المسيحية التي تشكّل ما يزيد على العشرة في المئة من سكان سوريا (راجع الفصل الثالث). ويضاف إليهم أيضاً الدروز (معظمهم في جنوب سوريا)، على الرغم من أن علاقتهم بالعلويين شهدت على مر السنين الكثير من المد والجزر، وبخاصة في المعارك السياسية القاتلة في عقد السبعينيات في المراحل الأولى من حكم حزب البعث. كذلك، وعلى الرغم من أن سياسة البعث القومية العربية وضعت النظام، في شكل طبيعي أحياناً، على خلاف مع سكان سوريا

الأكراد غير العرب (وهم موجودون في غالبيتهم في الشمال والشمال الشرقي)، تمكّن آل الأسد إلى حد كبير، بفعل القوة أو الإقناع، من السيطرة على الترعة الانفصالية الكردية. ثم إن الجماعات الكردية لم تتدخل ومارست لعبة الانتظار قبل أن تلزم نفسها السير في أي من الاتجاهات. فأوراق اعتماد الأكراد في المعارضة متينة، نظراً إلى احتجاجاتهم السابقة ضد النظام، ولن تفقد صدقتها إذا اختاروا عدم الانضمام الفاعل إلى المعارضة. وقد أدركوا، من جانب آخر، ضعف المعارضة السورية والعقاب الذي يتحمله أن تُنزله بهم الحكومة في حال نجاتها. وسبق لإخوانهم الأكراد في العراق أن دفعوا ثمناً باهظاً لمعارضتهم صدام حسين في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وربما لم يشاًأكراد سوريا للتاريخ أن يعيد نفسه. ثم إن الأحزاب الكردية السورية احترضت في النهاية، من الانجراف المتزايد لمجموعات المعارضة السورية في اتجاه تركيا، وبخاصة المجلس الوطني السوري الذي سينشأ قريباً (راجع ما يلي). تميزت علاقة الأكراد في سوريا، كما في بلدان أخرى، مع أنقرة بالعداء الطويل. وللأمر جذوره في محاولات الأكراد المتكررة في تركيا الحراك من أجل المزيد من الحكم الذاتي، وكذلك في المعارضة التركية لأي محاولة تقريراً يقوم بها السكان الأكراد في البلدان المجاورة لتحقيق الاستقلال الذي ستكون له انعكاساته في الديار ويشجع أكراد تركيا على القيام بالمثل.

لم يؤدّ واقع أن القوات التي استخدمتها الحكومة في ٢٠١١-٢٠١٢ لضرب المحتجين في شكل مفرط، وتتشكل في معظمها من العلوبيين، إلا إلى مقاومة التوترات الطائفية. ولا يتناقض ذلك مع ما يحاول النظام تحقيقه. لأن تصوير المعارضة أنها من المتطرفين المسلمين السلفيين يسهم في ضمان الدعم المتواصل من الطوائف التي تشکل أهمية أولى للنظام، أي المسيحيين والعلويين، حتى لو وجد في داخل هذه الطوائف من لا يكتون مودة خاصة لآل الأسد، ولكن انتابهم خوف أكبر مما قد يحدث في حال سقوط الأسد ووصول نظام يسيطر عليه السنة إلى السلطة، يسعى

إلى التأثر – وهذا، ويا للأسف، ما تكرر حدوثه في الشرق الأوسط عقب الانقلابات والثورات.

ويشيع مثل هذا التطور – الدموي خصوصاً في العادة – في البلدان الطائفية وفي تلك التي لم تتم في العمق هويتها الوطنية. وهذا ما حصل في الأمس القريب في العراق المجاور حيث تعرض المسيحيون لعدد من أعمال العنف المريرة قام بها متطرفون سنة وشيعة، عقب سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. كذلك اختبر الأقباط المسيحيون في مصر أعمالاً عنفية ارتكبها مسلمون سنة عقب سقوط مبارك. وتردد صدى إصرار النظام السوري على مقوله «إما نحن وإما هم» لدى السوريين الذين خافوا من عدم الاستقرار ومن الحرب الطائفية. ولم تفلل المجموعات السورية المعارضة ما يكفي لتهذتها من يخشون الانتقام؛ بل بدا، على العكس من ذلك، أن عدداً من البيانات الصادرة عن عناصر في المعارضة يشير إلى أنها يتوجهون إلى الانتقام بدلاً من المصالحة. وكثيراً ما ارتدت محاولات إشراك الأقليات في نشاطات المعارضة طابعاً تجميلياً وحسب. وقد علقت إحدى الشخصيات القيادية في المعارضة بالقول: «إنهم [المجموعات المعارضة] يبحثون في أيامنا هذه عن مسيحي واحد وعلويين اثنين وثلاثة دروز، ويقولون إن لهم صفة تمثيلية»^(١).

غير أن الورقة التي لعبها النظام أصبحت أشبه بنبوءة حققت ذاتها، إذ ساعدت في الواقع، على تحقيق ما قال إنه يحاول تفاديه – الانكفاء إلى الحصون الطائفية، والفصل الطائفي في عدد من المدن، والعنف ذو الدوافع الطائفية، واحتمال نشوب الحرب الأهلية الطائفية الشاملة. وبحسب تعليق نديم حوري من «هيومان رايتس ووتش» فإن «النظام في سوريا يطرح نفسه عازلاً بين مختلف الطوائف بقوله:

Aron Lund, 'Divided they stand: an overview of Syria's political oppositionfactions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, Uppsala, Sweden, May 2012, p. 15.

برحلينا ستُطرحون للذئاب. وهو ما يعطيه القدرة على تعبئة قطاعات واسعة من السكان»^(١).

من المهم الإشارة إلى أن الكثيرين من العلوبيين فقراء ويشعرون أن النظام الذي يسيطر عليه إخوانهم في الدين قد أهملهم. وقد يجد من لا ينتمون إلى عائلة أو عشيرة من النخبة العلوية أنفسهم، وهم يكافحون في سبيل لقمة العيش، على غرار غيرهم من السوريين، وبخاصة في المناطق الريفية. إلا أنهم يعرفون أيضاً أن الانتقام لا يفرق. ويذكرون الحرب الأهلية بين الحكومة والإخوان المسلمين السنة، نهاية العام ١٩٧٠ التي بلغت ذروتها في مجزرة حماه عام ١٩٨٢. ويستذكر أحد العلوبيين تلك المرحلة: «دمروا [الإخوان المسلمين] في تلك الأيام كل ما له علاقة بالتفكير. قتلوا الأطباء والقضاة. وها إنهم يهدفون الآن إلى زرع الشقاوة وتدمير الاقتصاد، وكل ما يشكل الدولة. إنهم أشبه ببوش [الرئيس الأميركي السابق جورج و. بوش]: إذا لم تكون معنا فأنت ضدنا. هناك تعبئة سعودية تكفيرية»^(٢). وتشير الجملة الأخيرة إلى اتجاه السعودية إلى دعم العناصر المسلمين السنة المتطرفين في سوريا الذين يُعدُّون العلوبيين مرتدِين عن الإسلام.

نشرت، بما يزكي هذا الخوف، تقارير عن روايات وأشرطة فيديو تُوزع ضمن أجهزة الأمن وتظهر سلوكاً بغيضاً ومرفوضاً من السنة ضد العلوبيين – مثل امرأة في حمص تشرب من دم العلوبيين القتلى الذي قدمه إليها إرهابيون مسلحون^(٣). وتضمنت روايات أخرى أذاعتها الحكومة إقامة المتطرفين السنة إمارات في المناطق التي يسيطرون عليها في سوريا، إضافة إلى «أدلة» إلى توزيع إسرائيل المال والسلاح

^(١) Syria: "A Kingdom of silence", AL-Jazeera.

^(٢) Nir Rosen, 'Assad's Alawites: An entrenched community', Al-Jazeera, 12 October 2011, <http://english.aljazeera.net/indepth/features/2011/10/20111011154631737692.html>

^(٣) Peter Harling, 'Syria's phase of radicalisation', International Crisis Group Policy Briefing No. 33, 10 April 2012, p. 4.

على قوى المعارضة^(١). ولم يساعد في الأمور ظهور فيديو لزعيم بارز في المعارضة في حمص، بدا أنه خسر أفراداً من عائلته لدى حصار الحكومة للمدينة، وهو يشارك في هنافات تدعو إلى إبادة العلوين^(٢). وما من شك في أن التمرد فاقم الأحقاد الطائفية، غير أن مشاهد كهذه لا تؤدي إلا إلى التأكيد على رواية النظام في نفوس الأقليات التي تشكل قاعدة دعمه في سوريا.

سُجل عدد من الواقع والأحداث في سياق الربيع العربي في سوريا رفعت الأزمة إلى مستويين جديدين – أو أقله هكذا وصفتها وسائل الإعلام. أحدهما ما حصل لفتى في الثالثة عشرة اسمه حمزة الخطيب فقد في ٢٩ نيسان/أبريل من قريته الجنوبية، الجيزة. وأعيدت جثته المشوهة إلى عائلته بعد نحو شهر من ذلك. وبُثت الصور المروعة لفتى المسكين في مختلف أنحاء العالم، ولم يتأخر الاستفطاع العالمي في الظهور. وطبعاً انكرت الحكومة السورية تعذيبها الفتى: بل إنها جعلت طبيباً حكومياً يفحص الجثة ليستنتاج أن لا علاقة للتشوهات والندوب بالتعذيب. واتضح، بغض النظر عن المسؤول، أن الأزمة السورية هي السبب، وقد دلَّ معظم الأصوات بالتأكيد إلى قوات النظام الأمنية التي عُرفت منذ حادث درعا، أن ما من شيء يمسكها عن مثل هذه الأعمال. وتراجعت الحكومة وأعلنت عن تحقيق في وفاة الخطيب، حتى إن بشار زار العائلة. وتصاعدت هنافات الاحتجاج، التي شكلت صدى لحالات الموت الصارخة والمعبأة في الربيع العربي في البلدان العربية الأخرى، وكذلك موقع الإنترنت وتركزت على عبارة «كلنا حمزة الخطيب». وأنشئت في ٢٨ أيار/مايو صفحة على الفيسبوك باسمه دخل إليها أكثر من ٦٧ ألف مُؤيد. وجاء في أحد التعليقات: «لم يعد هناك من مكان للنظام هنا بعد ما فعله بحمزة»^(٣). ويُكاد

Peter Harling, 'Syria's phase of radicalisation', International Crisis Group Policy Briefing No. 33, (١) 10 April 2012, p. 4

(٢) المصدر السابق، ص ٥

Aryn Baker, 'Deepening divide', *Time*, 13 June 2011, available at: <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,2075377,00.html> (٣)

يستحيل رد الاعتبار إلى صورة النظام الملطخة وقد أصبح يُنظر إليه على أنه يتغاضى عن تعذيب الأطفال وقتلهم.

وحدث أمر آخر متعلق بجسر الشغور، المدينة ذات الغالبية السنّية، شمال غربي سوريا على الحدود مع تركيا في محافظة إدلب. وللمدينة تاريخ مع آل الأسد: شنت الحكومة عام ١٩٨٠ عملية قمع وحشية أندّرت بأحداث حمّاه، المدينة السنّية المحافظة الأخرى، بعد ذلك بستين. وقد اندلع العنف هذه المرة في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١ مع دخول القوات الحكومية المدينة. وأفادت التقارير الرسمية أن ١٢٠ عنصراً من الأمن قتلتهم «العصابات المسلحة» في ما شكل حتى تاريخه العدد الأكبر من الوفيات في أي مسرح واحد من مسارح المعركة في الانتفاضة. وجادلت مواقع المعارضة أن العناصر المئة والعشرين قتلهم في الحقيقة، رفّاقهم وعندما هددوا (أو قاموا فعلاً) بالارتداد إلى المعارضة^(١). وليس هذا إلا مثالاً واحداً على الروايات المتناقضة تماماً التي يطرحها الطرفان للحادث نفسه في محاولتهما تلقيق الرواية، كل بما يخدم مصلحته. وما يرتدي ربما أهمية أكبر على المدى الطويل هو أن التحرك الذي تقوم به القوات السورية على طول الحدود مع تركيا، في ما قد يشكل محاولة لمنع نشوء أي مناطق آمنة^(٢)، لم يؤدّ فحسب إلى تعزيز تدفق اللاجئين السوريين إلى جنوب تركيا، بل سرعأ أيضاً في التورّط التركي في الأزمة وفي زيادة الضغط على

(١) ادعت مجموعات حقوق الإنسان السورية أن عمليات الفرار حقيقة ومتوقعة نظراً إلى أن الجنود لا يملكون، بحسب رئيس مجموعة «إنسان» لحقوق الإنسان، وسام طريف، أكثر من «الخبز والبطاطا والسمن كطعام»، ولا يكسبون إلا حوالي عشرة دولارات في الشهر». وقال: «هناك حملة في الجيش تقول لهم يوجد سلفيين وميليشيات في كل أنحاء سوريا. ويدركون، عندما يصلون تلك المناطق، أنهم يواجهون مدنيين، ويبداون عندذاك، بالطبع، بالتحدث في ما بينهم». وكذب سفير سوريا لدى الولايات المتحدة، عmad مصطفى، تقارير الفرار قائلاً: «يحاول الأشخاص الذي يسوقون لهذه الرواية الإصرار على أن الجيش يقمع التظاهرات السلمية. الواقع هو أن الجيش يشتغل في معارك ضارية مع إرهابيين مجرمين مسلحين ارتكبوا أمس الفظائع في جسر الشغور». راجع: Zoepf and Shadid, 'Syrian leader's brother seen as enforcer of crackdown'.

(٢) أشار الكثيرون من الناس في ذلك الوقت إلى المناطق الآمنة بصفة كونها «بنغازي»، تيمناً بالمنطقة الآمنة التي أقامها المعارضة الليبية لدى مواجهتها قوات حكومة معمر القذافي.

صديق أنقرة السابق بشار الأسد ليطبق فعلاً الإصلاحات الموعودة. غير أن إخفاق سوريا في القيام بذلك والعنف المتزايد وما يرافقه من تدفق اللاجئين على مخيمات الهلال الأحمر في تركيا (حوالى عشرة آلاف بحلول منتصف حزيران/يونيو) سيؤدي في النهاية إلى إغضاب واحد من أهم أصدقاء سوريا الإقليميين. وقد أفرغت تقريرًا جسر الشغور وغيرها من بلدات المنطقة، وهرب معظم سكانها إلى الحدود التركية أو عبروها؛ وذكر بعض التقارير أن المدفعية السورية قصفت بالفعل بعض مخيمات اللاجئين في داخل تركيا.

أعلنت بثينة شعبان في ٩ أيار/مايو أن الحكومة السورية باتت تمتلك اليد الطولى في الانتفاضة: «آمل في أننا نشهد نهاية الموضوع، وأعتقد أننا اجتننا اللحظة الأخطر. آمل في ذلك، بل أعتقد ذلك»^(١). ومضت، في تعليقها على المحتجين، إلى ترداد اللازمة التي تسمع في الغالب: «نعتقد أن هؤلاء الناس مزيج من الأصوليين والمتطوفين والمهربيين، أناس من المحكومين السابقين الذين يستخدمون لافعال المشكلات». وقالت إنها طلب منها لقاء ناشطين معروفين جداً في سوريا، من أمثال ميشال كيلو ولوئي حسين وعارف دليلة وسلمي خير بك، في محاولة للشروع في حوار يؤدي إلى الإصلاح السياسي. ولاحظت شعبان أن هذا بداية لجهد تقوم به الحكومة لخلق حوار وطني وصولاً إلى نوع من الحل السياسي للأزمة: «نريد استخدام ما حدث في سوريا على أنه فرصة. نرى فيه فرصة لمحاولة التقدم على مستويات متعددة، وبخاصة المستوى السياسي»^(٢).

رفض عناصر المعارضة تنازلات الحكومة الظاهرية هذه، باعتبارها مناورات تسوية أخرى لا أكثر. وأتوا الدخول في أي نوع من أنواع الحوار السياسي ودببات الحكومة لا تزال في الشوارع تقتل المدنيين. ويجب البدء أولًا بسحب القوى الأمنية

Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New York Times*, 9 May (١) 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html?pagewanted=all

(٢) المصدر السابق.

وياطلاق السجناء السياسيين الذين أوقفوا منذ بدء الانتفاضة (وقدّر عددهم بعشرة آلاف بحلول حزيران/يونيو) ويُحتجزون في العادة في ظروف رهيبة في السجون الموجودة أو يُرمى بهم في صالات الرياضة في المدارس وفي المستودعات والمباني الحكومية أو الحلبات، بعد تحويلها سجوناً مُرتجلة. وعلى ما قاله مسؤول سوري رفض الكشف عن هويته، مبرزاً معضلة الرئيس السوري المركبة ولو بافتراض أنه ملتزم حقاً بالإصلاح السريع: «الأسد غير قادر على تطبيق هذه الإصلاحات. إنه غير قادر. يعرف أنه سينتهي إذا فعل. سيسقط»^(١).

عانياً النظام السوري، في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١، سمعةً دولية سيئة، عندما نشرت هيومان رايتس ووتش تقريراً الأذعناً من خمس وخمسين صفحة عن الأزمة السورية. ولم يحتج المرء إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من عنوانه لاستشعار نتائجه: «لم يسبق أن شاهدنا مثل هذه الفظاعة: قوات الأمن السورية ترتكب جرائم ضد الإنسانية»^(٢). وفصل التقرير «عمليات القتل المنهجية للمتظاهرين وللمحايدين»، إضافة إلى «عمليات التوقيف الاعتباطية والاختفاء» و«التعذيب وحرمان العناية الطبية» و«الإعدامات والقبور الجماعية»^(٣)، وغير ذلك من الانتهاكات. وأضاف ذلك بالتأكيد إلى النقاش الدائر في حينه والمتعلق بهل يتم أو لا إصدار قرار في مجلس الأمن يحيل الأسد على المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

ن Stacy العارضة

استمر النظام السوري في محاولة تقديم نفسه على أنه مهم بالحل السياسي،

Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New York Times*, 9 May (١) 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html?pagewanted=all

(٢) يمكن الوصول إلى التقرير من www.hrw.org/en/reports/2011/06/01/we-ve-never-seen-such-horror

(٣) المصدر السابق.

وهي محاولة ربما وجهت إلى الجمهور الدولي أكثر منها إلى الجمهور المحلي. وربما شكل ذلك محاولة لتطويق مجموعات المعارضة في المنفى، وهي تحاول جمع قواها. وأعلن الرئيس الأسد، على أي حال، في ٣١ أيار/مايو عبر وسائل الإعلام الرسمية، تشكيل لجنة لوضع أسس الحوار الوطني. كذلك أعلن في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، العفو العام عن كل الجرائم السياسية المرتكبة على أن يشمل جميع أعضاء الحركات السياسية بمن فيهم الإخوان المسلمين المحظوظون. وربما لم يأت تاريخ الإعلانين من قبيل المصادفة، إذ تزامن مع اجتماع ثلاثة أيام (٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيو) تعقد مجموعات المعارضة وأشخاص ناشطون في المنفى في أنطاليا، تركيا، في محاولة لتشكيل تنظيم شامل يمكنه تمثيل المعارضة، على الصعيد الدولي خصوصاً، والإسهام في تنسيق الجهد. وأطلق على التجمع، الذي أعدته المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من مصر مقراً لها، وشارك فيه نحو ٣٠٠ شخصية، اسم «المؤتمر السوري للتغيير». وقضى الهدف بإقامة حوار بين مختلف المجموعات المعارضة، لإنشاء مجلس انتقالي - في محاكاة أخرى لما حدث في ليبيا حينذاك مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي. ولاحظ مروان زياده، وهو أحد الناشطين البارزين، ويتخذ من واشنطن مقراً له: «يعرف كل واحد أن الانتفاضة السورية بلا قائد. علينا إقامة نوع من التوازن للمضي قدماً. أما النتيجة المرجوة فهي في معارضة موحدة تقوم على أساس من التنسيق الأكبر في داخل سوريا وفي خارجها»^(١). وأصبح النظام، الذي يعتمد جزء من استمرار بقائه على ولاء طبقة التجار السنة، بالقلق من اجتذاب المؤتمر الدعم من عدد من رجال الأعمال السوريين البارزين؛ وقد مؤله في الواقع الشقيقان علي ووسيم سنكار وهما وكيلان توزيع السيارات الفاخرة في دمشق.

وفي إشارة واضحة، عشية المؤتمر، إلى استمرار الانقسام بين مجموعات المعارضة

Lauren Williams, 'Syrian businessmen back opposition conference', *Guardian*, 30 May 2011, (1) available at: www.guardian.co.uk/world/2011/may/30/syrian-businessmenback-opposition-conference

السورية في المنفى (والخلافات بين عناصر المعارضة في الداخل وفي الخارج)، قال رياض الأسد ابن عم بشار ورئيس منظمة الديمقراطية والعدالة، ومقرها في لندن، أن المؤتمر وجهة للتطرف الإسلامي. وأضاف أنه سيعقد مؤتمراً بدليلاً يرتكز على «الحرية والديمقراطية والتعددية الدينية». وزعم أن أعضاء الإخوان المسلمين في المؤتمر يدعون الاعتدال: «يمكّنني أن أؤكد لك أن أيّاً من هؤلاء الأشخاص لا يمثل المعارضة السورية. إنهم أشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم». وتابع: «نعرف أن المجتمع السوري محافظ جداً. وعلى المسلمين المعتدلين أن يكونوا حاضرين». وقاطعت الجماعات الكردية المعارضة المؤتمر، فيما اشتكت عناصر آخرون من المعارضة في المنفى من التخطيط غير المناسب والافتقار إلى التشاور والطريقة المتسرعة التي تم فيها تنظيم المؤتمر^(١).

رفضت المعارضة في المؤتمر عرض الأسد العفو، وكذلك دعوته إلى الحوار الوطني. وأعلن المشاركون، بدلاً من ذلك، أنهم شرعوا في وضع خطة من أجل «سوريا جديدة وديمقراطية»، وفي إنشاء لجان للاتصال بالمجتمع الدولي. وأعلن عمار عبد الحميد، الناشط السوري في سبيل الديمقراطية المقيم في واشنطن، أن المؤتمر «أمل في إنشاء هيئة تمثيلية يقبلها المحتجون في داخل سوريا ويمكّنها تلبية مطالبهم لجهة أداء دور في إسماع صوتهم للمجتمع الدولي»^(٢). وربما خفف هذا من التوقعات المتعلقة بنتيجة المؤتمر، غير أنه سارع إلى الإشارة إلى أن:

الأمر ليس على الإطلاق بمثابة حكومة في المنفى، بل مجرد مجموعة من الناس المستعدين لتمثيل الحركة دولياً، إذ لا يمكن العالم الانحراف في ثورة تفتقر إلى أي ممثلين معترف بهم. وتأمل في تغذية هذه الهيئة على أساس مرحلتي إلى أن يأتي

Lauren Williams, 'Syrian businessmen back opposition conference', *Guardian*, 30 May 2011, (1) available at: www.guardian.co.uk/world/2011/may/30/syrian-businessmenback-opposition-conference

'Syria's opposition dismisses amnesty gesture', Al-Jazeera, 1 June 2011, available at:<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/06/20116153830904339.html> (2)

الوقت الذي يمكن فيه الشعب السوري أن ينتخب، في حرية، مجلساً انتقالياً في داخل البلاد يمكنه قيادتها إلى الديمقراطية.

شكل هذا اللقاء، على الرغم من استمرار الخلافات والانقسامات، نقطة انطلاق لما سيصبح المجلس الوطني السوري الذي تشكل خريف العام ٢٠١١، وأصبح في شكل عام، نهاية العام ٢٠١١، التنظيم السوري المعارض المعترض به والشرعى، أقله على الساحة الدولية، على الرغم من النزاعات التي ظلت تمزقه.

تمثل أحد المظاهر الأكثر إثارة للاهتمام للمعارضة المتزايدة للنظام في بروز الناشطين المحليين، وبخاصة المجموعات ذات التنظيم الفضفاض التي أطلقت على نفسها اسم لجان التنسيق المحلية، وتألفت في جزء كبير منها من الشبان البارعين في التكنولوجيا الذين برعوا واستمروا في أداء دور مهم في الانتفاضة. وبات على المعارضة في المنفى – وعلى أي حكومة في مرحلة ما بعد الأسد – أن تأخذ لجان التنسيق المحلية على محمل الجد: فهم الذين، على الرغم من أنهم أخفوا هوياتهم (للأسباب الواضحة) في خلال الانتفاضة، قادوا الاحتجاجات ضد الحكومة على الأرض مخاطرين بحياتهم؛ وهم الذين حاربوا القوات الحكومية وفاقدوها دماء وأوصلوها في الواقع إلى الطريق المسدود. ولن ينظروا، مؤيدיהם، في لطف، إلى زعماء المعارضة في المنفى، وقد حصدوا المكاسب التي استحقها عناصر اللجان عن جدارة. وكتب أنتوني شديد عن لجان التنسيق المحلية في نيويورك تايمز:

نجح أحدهم من قدرتهم على الاحتفاظ بلا مركزيتهم وبالعمل سراً وبصياغة رسائلهم بالعبارات الوطنية الأشد. بيد أن هذا النجاح يعني حزفهم لغزة بالنسبة إلى الحكومة السورية التي تفضل العمل مع شخصيات معارضة معروفة أكثر... وشكلوا رابطاً يتجاوز الانقسامات الطائفية والدينية والطبقية في محاولة منهم لصياغة القيادة. وأمكنهم، على غرار مصر، البناء على سنوات من المعارضة المحلية التي أنشأت بالفعل شبكات غير رسمية من الأصدقاء والزملاء. ويحاول ما يصل إلى ٣٥ ناشطاً، في مختلف أنحاء سوريا، ومن يُعرف أنهم قادة اللجان، الاتصال يومياً بعضهم

بعض من خلال غرف المحادثة على الانترنت... وقال أحدهم، وقد عَرَفَ عن نفسه بأنه في الثالثة والعشرين وطالب في الهندسة المدنية... أنه يمضى 15 ساعة في اليوم على الانترنت. وأضاف: «نعيش ونعمل في العالم الافتراضي وليس في الشارع»^(١).

وقد، على غرار المعارضة في المنفى، بعض الانقسامات الحادة بين مختلف لجان التنسيق المحلية في مختلف مدن سوريا - للكثير منها روزنامات مختلفة ترتكز على الظروف المحلية. ومع ذلك انتشرت اللجان وأصبحت، بحسب الكثرين، القوة الدافعة للانتفاضة على الأرض.

استمر الأسد في محاولة اقتناص المبادرة بصفة كونه مصلحًا، على الرغم من مقتل ما يفوق ألف ومئة سوري في أول شهرين ونصف الشهر من الانتفاضة، بحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان. وألقى الرئيس السوري في ٢٠ حزيران/يونيو خطابه العام الثالث عن الأزمة، في قاعة جامعة دمشق المكتظة بمؤيدي النظام. وجاء كلامه، وقد نقله التلفزيون السوري، بمثابة «خطاب إلى الأمة». وتميز بقدر أقل من الحدة والأبهة من خطابيه العامين السابقين. إلا أنه احتوى الأساس المنطقي نفسه لأسباب الانتفاضة، ولو أنه بدا ملتزمًا أكثر الحاجة إلى الإصلاح. وقال الأسد إنه يتمنى «أن يعود الجيش إلى ثكناته في أقصى سرعة»، لكنه حذر من أن الحكومة «ستعمل على ملاحقة كل من أراق الدماء أو سعى إلى إراقتها ومحاسبتها. فالضرر الواقع أصاب الجميع والمحاسبة على ذلك حق للدولة بمقدار ما هي حق للأفراد»^(٢). وأنهى مرة أخرى باللائمة في العنف، على العصابات المسلحة

Anthony Shadid, 'Coalition of factions from the streets fuels a new opposition in Syria', *New York Times*, 30 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/01/world/middleeast/01syria.html?pagewanted=all

(١) هذا وغيره من الاستشهادات مأخوذ عن الترجمة الرسمية للمخاطب المتوافرة على www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110620.htm

والمؤامرات: «شوّهوا صورة الوطن خارجيًا وفتحوا الأبواب، بل دعوا إلى التدخل الخارجي وحاولوا بذلك إضعاف الموقف السياسي الوطني... هناك من يقتل باسم الدين ويحرّب تحت عنوان الإصلاح وينشر الفوضى». ومضى إلى تشبيه المؤامرات بـ«الجرائم» التي لا يمكن «إبادتها».

حاول الأسد التركيز أكثر على الإصلاح، طارحًا إمكان تعديل الدستور السوري والدخول في حوار وطني، فقال إنه «لا يعني نخاً محددة ولا حوار المعارضة مع الموالاة أو السلطة... بل هو حوار كل أطياف الشعب في شأن كل شؤون الوطن». ووعد بإصلاح «ما تخرّب»، لكنه اعترف بأن ذلك يتطلّب وقتًا: «عملية الإصلاح، بالنسبة إلينا، اقتناع كامل ومطلقة لأنها تمثل مصلحة الوطن ولأنها تعبّر عن رغبة الشعب. لا نستطيع أن نقفز إلى المجهول. وما نقوم به الآن هو صناعة المستقبل». كذلك حتّ الاجئين السوريين إلى تركيا على العودة: «فالجيش موجود من أجل أنفسهم، من أجل أمن أبنائهم، ومدنهم».

سارعت المعارضة إلى رفض خطاب الأسد، معتبرة مرة أخرى أن السرّ في التنفيذ: إنها وعود فارغة وقد تفوه بالكثير من الأمر نفسه في السابق من دون أن يعمد فعلًا إلى التنفيذ. ونفي، بتركيزه - مرة أخرى - على المؤامرات الخارجية والعصابات المسلحة بصفة كونها أسباب الانتفاضة، الجذور الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الحقيقة للأزمة وال حاجات المشروعة للمحتاجين ومطالبهم. وبعد الخطاب رُفعت لافتة ترفض وصف المحتجين بالجرائم.

نُتُج عن هذا الخطاب الأخير تطور قد تكون له أهميّته في ما يتعلّق بالإصلاح السياسي، إذ وضعَت الحكومة مسودة قانون جديد للأحزاب ونشرته على الإنترنت للنقاش العام، ونوت إقراره في آب/أغسطس في البرلمان. ومن شأن القانون الجديد وضع حد لحكم الحزب الواحد، حزب البعث (الذي ضم حينذاك ٢,٨ مليون منتسِب في بلد عدد سكانه ٢٢ مليوناً). وُجِدَت منذ مطلع عقد السبعينيات «موالاة معارضة»

في البرلمان - الجبهة الوطنية التقدمية، وهي مظلة ينضوي تحتها عدد من الأحزاب اليسارية. إلا أن حزب البعث يبقى المسيطر في شكل ساحق. بل إن المادة الثامنة من الدستور السوري تنص على أن حزب البعث هو «القائد في المجتمع والدولة». ومن شأن القانون الجديد للأحزاب أن يفضي إلى نظام متعدد الأحزاب، ويعرف بأن الهدف من التعديلية السياسية هو في أن يؤدي إلى تداول السلطة في فرعى الحكم التنفيذي والتشريعي. ييد أنه تضمن عدداً من القيود التي تهدف في الأساس إلى حظر أي أحزاب دينية أو إثنية أو إقليمية (مثل الإخوان المسلمين أو الحزب الكردي). ويجب على من يسعى، أو تسعى، إلى الترخيص لحزب أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من العمر واجتذب ما لا يقل عن خمسين عضواً مؤسساً. وعلى جميع أعضاء الحزب أن يكونوا من المقيمين في سوريا، وأن يجتذب أعضاءه من أكثر من ٥٠ في المئة من المحافظات السورية، وأن يضم ألفي عضو عند تقديم الطلب إضافة إلى وجود مقر محدد له. وستافق لجنة الشؤون الحزبية، برئاسة وزير الداخلية، أو لا تتوافق، على طلب إنشاء الحزب وفقاً لإجراءات محددة. وهناك أيضاً قوانين تتعلق بالتربيات والتمويل والحق المتساوي في الوصول إلى الإعلام^(١). إلا أن التشاؤم شاع، كالسابق، في كل من داخل البلاد وخارجها: فالناس لن يصدقوا ذلك إلا عندما يرونه.

عمد النظام، مطلع تموز/يوليو، كما وعد في مجال واحد على الأقل، إلى جمع عدد من الشخصيات البارزة في البلاد بمن فيهم الأكاديميون والقادة الشبابيون والناشطون الديمقراطيون المعروفون. للانخراط في «حوار وطني» ترأسه نائب الرئيس فاروق الشرع، وهو سني أصله من درعا. وحظي الشرع بالاحترام الكبير في البلاد كسياسي كبير، واشتهر عنه أنه واحد من القلائل الذين يعملون لمصلحة البلاد وليسوا من الفاسدين. ورحب، في ملاحظاته الافتتاحية، بالمجتمع الذي عقد في

(١) للمزيد من التفاصيل عن قانون الأحزاب المقترن، راجع: Sami Moubayed, 'The road to Syriandemocracy', *Huffington Post*, 23 June 2011, available at: www.huffingtonpost.com/sami-moubayed/the-road-to-syrian-democr_b_882100.html

جامعة دمشق كخطوة على طريق إنشاء أمة ديمقراطية: «نأمل منه أن يفضي، في نهاية المطاف، إلى مؤتمر شامل يعلن فيه انتقال سوريا إلى دولة تعددية ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة ويشاركون في صياغة مستقبل بلدتهم»^(١). وأصر أحد المشاركين في اللقاء على «وجوب توقف سفك الدماء»^(٢). ورَدَ نائب الرئيس السوري على ذلك بالقول: «يجب الاعتراف بأن لولا التضحيات الجسام التي قدمها الشعب السوري من دم أبنائه، مدنيين وعسكريين، في أكثر من مدينة وبلدة، لما كان لمثل هذا اللقاء أن يعقد»^(٣).

ولكن لم يعقب اللقاء أي حوار وطني أكثر جدية. وأبلغني مسؤول سوري رفيع المستوى أن الحكومة «أفسدت الأمور حُقا». واعترف ناشطون طويلاً بالأمد في سبيل الديمقراطية، من أمثال ميشال كيلو ولوبي حسين، أنهم لا يمكنهم (ولا يريدون) التحدث باسم المحتجين: «على ممثلي الشارع الإسهام بأنفسهم في هذا الحوار»^(٤). ورأى ناشط آخر، هو نبيل سمان، أن انتقاء الحكومة واختيارها مع من تتحادث عامل يخفق نفسه بنفسه: «يجب دعوة الجميع إلى الحوار: الكتاب ورؤساء القبائل وناشطي حقوق الإنسان... الجميع». وهذه إحدى المشكلات الرئيسة في محاولة الحكومة إجراء حوار وطني: فقد نظر إليها، ربما عن حق، أنها ليست إلا تكتيكاً تسويفياً آخر، بل وربما محاولة تهكمية لفصل عناصر المعارض «المقبولين» عن غير المقبولين في داخل سوريا وفي خارجها. ورفض اللقاء إعطاء مكان للجان التنسيق المحلية وغيرها من تحملوا العبء الأكبر من الاحتجاجات. لذلك قام المحتجون في أنحاء البلاد بمسيرات عنوانها «لا للحوار» تزامنت مع الاجتماع.

^(١) ‘Activists at Syrian “national dialogue” call for end to violence’, CNN.com, 10 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-10/world/syria.unrest_1_syrian-peoplesyrian-activists-president-bashar?_s=PM;WORLD

^(٢) المصدر السابق.

^(٣) المصدر السابق.

^(٤) Daila Haidar and Muhammad Atef Fares, ‘Time to talk?’, *Syria Today*, June 2011, available at: www.syria-today.com/index.php/politics/15210-time-to-talk?

أضف إلى ذلك أن كثريين من عناصر المعارضة - المقيم منهم في سورية والمنفي - سبق لهم أن قرروا بالفعل وجوب رحيل نظام الأسد - لأن الأمر تجاوز مرحلة التسوية. ولم يعد، من وجهة نظرهم، في وسع أي حوار ممكناً النجاح مع نظام لن يذهب، تحت أي ظرف من الظروف، إلى أبعد مما ذهب إليه الرئيس المصري حسني مبارك في بلاده - أي السماح «بحزب حاكم يتقبل وجود أحزاب معارضة ضعيفة ولكن مشروعة، وبقدر من حرية التعبير والصحافة الناقدة، وبرلمان صاخب ولكن غير فاعل، وبأجهزة أمنية قد تخضع لبعض الإصلاح لكنها لا تزال مشبعة بالفساد»^(١).

سقطت مدينة حمص ذات الغالبية السنّية - المركز الصناعي، وثالث أكبر مدن سورية ومسقط رأس عائلة أسماء الأسد - في حلقة مفرغة من المعارك اليومية بين المحتجين والقوات الحكومية لتتحول سريعاً بؤرة للانتفاضة. وتصاعد العنف في أنحاء البلاد، وتصلب مختلف الأفرقاء في مواقفهم وانحرس أي تفكير جدي في حوار وطني.

شبكة التواصل الاجتماعي

وثّق دور وسائل الإعلام الاجتماعية في حركات الاحتجاج في تونس ومصر توثيقاً جيداً^(٢). وبما أن ليس هناك ما يولد المحاكاة مثل النجاح، أدت شبكات التواصل الاجتماعي دوّراً مهّتاً في الانتفاضة السورية، وحشدت نشاط المعارضة من خلال موقع إعلامية شعبية كالفيسبوك وتويتر ويوتيوب. وكان استخدام مواقع

Shadid, 'Coalition of factions from the streets fuels a new opposition in Syria'. (١)

(٢) يشكل تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية المغيرة للحياة ظاهرة عالمية ليست حكراً على الشرق الأوسط. وقد ورد ما يلي في تقرير للأف. بي. آي.: «برز التواصل الإعلامي الاجتماعي بصفة كونه أول حال من التواصل المتعلق بأزمة ما ويغلب على المستحبين التقليديين الأولئى بمن فيهم الشرطة ورجال الإطفاء والمسعفون الطبيون والصحافيون». تقرير للأوشينيدبرس، 'US targets social media to track trouble', San Antonio Express-News, 13 February 2012, p. A4.

التواصل الاجتماعي هذه، بنفسه، ثورياً بالفعل، إذ حولَ أعمال العصيان المدني المتفرقة، تظاهرات على مستوى الوطن^(١). والميزة الأساسية للإعلام الاجتماعي هو أنه، وإلى حد كبير، غير خاضع للرقابة ومجهول، ويُوفّر وبالتالي حماية أكبر لمن يستخدمونه من عناصر المعارضة.

تعجز الحكومات المتسلطة، بوجود الإعلام الاجتماعي، عن السيطرة كما فعلت في الماضي على دفق المعلومات؛ وأمكنت بالفعل صياغة المعلومات وتلقيها بطريقة تفيد المعارضة وأضفاء ما أمكن من الصورة السلبية على النظام السوري – تماماً كما استخدمت الحكومة، طوال عقود، وسائل الإعلام التي تسيطر عليها لصياغة المعلومات وتلقيها لمصلحتها. ولقد الإعلام الاجتماعي، أولاً وقبل أي شيء، تدفّقاً أكثر حرية للمعلومات عن الانتفاضة عجزت الدولة عن السيطرة عليه. وعلى ما علق رضوان زيادة، فإن شبكات التواصل الاجتماعي:

أدت أدواتها حاسمة في إظهارها للعالم ما يحدث في سوريا. فقد حظرت الحكومة السورية، منذ اليوم الأول، أي حضور للإعلام وطردت جميع المراسلين. وهكذا أصبح كل مواطن سوري نشطاً، وفي الوقت نفسه صحافياً. وهذا هو التموج المثالي لصحافة المواطن. وأمد ذلك المزيد من الناشطين الشبان بالقوة^(٢).

يستخدم المعارضون وسائل الإعلام الشعبية مثل فيسبوك وتويتر لتنظيم النشاط المعارض. وأنشئ عدد من موقع التواصل الاجتماعي، مثل «الثورة السورية ٢٠١١» و«ملخص أحداث الثورة السورية»، لتنسيق الاحتجاجات في أنحاء البلاد، ولتجميع المعلومات عن الانتفاضة وتوزيعها وتحديتها. واستخدمت المعارضة هذه الواقع لنظهر للبلاد وللعالم الفطائع التي ارتكبها قوات الحكومة في قعها المتشدد

(١) أشكر لمساعدتي في الأبحاث كريستال راونتي، تلميذتي في جامعة ترينيتي، مساعدتها التي لا تقدر بشئ لي، أنا الاستاذ الذي يواجه تحديات تقنية، على فهم الأوجه التقنية لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها.

(٢) Ziadeh: 'Syrian revolution is the revolution of YouTube', *Ya Libnan*, 21 July 2011

للاحتجاجات، بما في ذلك لقطات للجثة المشوهة لابن الثالثة عشرة حمزة الخطيب. أثار مثل هذه الفيديوهات المعارضة، وأدى إلى احتجاجات أكبر وأكثر جهارة. ولم يعد مهماً ما يرشح عن الحكومة من معلومات. وبطريقة ما، سمح التواصل الاجتماعي للمواطنين العاديين، بمواجهة عقود من الرقابة في سوريا وأوحى بموقف يتسم بالتحدي في أوساط الشبان المتضلعين من التكنولوجيا، بحيث بات من المرجح أن يستحيل لجمه من جديد^(١). وقد سمح التواصل الإعلامي الاجتماعي للشعب بالتخلص من ثقافة الخوف.

ومن سخرية الأمور أن بشار الأسد، بوصفه مضطلاً في عالم الحواسيب، هو الذي سرع في إدخال الإنترن트 إلى البلاد عندما تولى في السبعينيات رئاسة الجمعية السورية للمعلوماتية ووفر وبالتالي للمعارضة الأساس التكنولوجي في محاولتها إسقاطه. وتسيطر الحكومة على مزودي الإنترن트 الكبار في سوريا، مع وجود قليل للشركات الخاصة. والمزودان الأكبر في البلاد هما سيرياتل، ويرأسها رامي مخلوف، والمؤسسة العامة للاتصالات التابعة للحكومة. وشددت الدولة، بمرور السنين، على أن الاتصالات أكثر منه على نوعية الخدمة، ووضعت منظومة متطرفة إلى حد كبير لمراقبة وسائل الاتصال تم الحصول عليها من شركات برمجة أجنبية في إيران وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة^(٢). وبحسب أحد التقارير:

صنفت منظمة مراسلون بلا حدود عام ٢٠٠٦ سوريا من بين ١٣ دولة للإنترنط، ووصفتها عام ٢٠٠٧ بأنها أكبر سجن للمعارضين الذين يستخدمون الاتصالات بالحواسيب في الشرق الأوسط بسبب عدد التوقيفات وتكرار إساءة معاملة الناشطين

Nicholas Blanford, ‘On Facebook and Twitter, spreading revolution in Syria’, *Christian Science Monitor*, 8 April 2011, available at: www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/0408/On-Facebook-and-Twitter-spreading-revolution-in-Syria

Sari Horwitz, ‘Syria using American software to censor Internet, experts say’, *Washington Post*, (٢) 22 October 2011, available at: www.washingtonpost.com/world/national-security/syria-using-american-software-to-censor-internet-experts-say/2011/10/22/glQA5mPr7L_story.html

على الإنترنت. ووضعت لجنة حماية الصحفيين سورية، عام ٢٠٠٩، في المرتبة الثالثة من لائحة تضم أسوأ عشر دول بالنسبة إلى من يفتح فيها مدونة إلكترونية نظراً إلى ما يواجهه كتبة الإنترنت في سورية من توقيفات ومضايقات وقيود^(١).

وهكذا استُخدمت تكنولوجيا المعلومات أيضًا لتتفادي المعارضين الحقيقيين والمحتملين على الرغم مما بدا من افتتاح سوري على العالم الخارجي عبر الإنترنت. وبرزت هذه الوظيفة ما بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٠ عندما ارتفع استخدام الإنترنت في سورية فجأة إلى ما يفوق ٤٩٠٠ في المئة بفضل وسائل الإعلام الخاصة الجديدة التي سمع بها الأسد، عام ٢٠٠١^(٢). وساعدت المراقبة المشددة والإجراءات الأمنية الاحترازية الشبان، بطريقة ما، على تطوير المهارات التي تسمح لهم بالخلص من المراقبة وبجمع المعلومات. وامتلك الشبان السوريون، بحلول العام ٢٠١١، الكثير من الخبرة على الإنترنت، وبرعوا في ممارسة فن التملص من أعين القوات الأمنية المراقبة.

حضرت الحكومة السورية فيسبوك عام ٢٠٠٧، زاعمة أنه يستخدم «قناة تخرق إسرائيل من خلالها الشبان السوريين»، غير أن المعارضين اعتقدوا أن القرار اتخذ لمنع ناشطي المجتمع المدني من تشكيل تنظيمات وشبكات اجتماعية خارج متناول النظام^(٣). بيد أن الشبان المتضلعين من التكنولوجيا تمكناً من الالتفاف على الأمر باستخدام الخدمات الناثبة (proxy server) الدولية. وبالفعل انتشر، عام ٢٠١٠، فيديو التقط بالهاتف المحمول لأستاذة يضربون تلاميذهم، كالفيروس

Ronald Deibert, *Access Controlled: The shaping of power, rights, and rule in cyberspace*, MIT Press, Cambridge, MA, 2010.

Ziad Haidar, 'Navigating the red lines', *Syria Today*, April 2009, available at: www.syriatoday.com/index.php/april-2009/278-ziad-haidar/744-navigating-the-red-lines.

Obaida Hamad, 'Blocking things out', *Syria Today*, February 2008, available at: www.syria-to-day.com/index.php/february-2008/425-focus/3805-blocking-things-out

وتسبب بالإحراج للحكومة السورية^(١). وذلك نذير بالأمور التي ستأتي. ومن المثير للاهتمام أن الحكومة رفعت، مطلع شباط/فبراير ٢٠١١، الحظر على فيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي. وتصور المشككون أن ذلك ليس في الحقيقة تنازلاً من الحكومة بل كنایة عن محاولة لمراقبة المعارضين في شكل أسهل – وبخاصة نظراً إلى واقع أن سوريا حصلت على الأرجح على تكنولوجيا مراقبة الإنترن特 من الإيرانيين (الذين يملكون بعضاً من أحدث التكنولوجيا المتقدمة من هذا النوع في العالم وقد طوروها على مرّ أعوام كثيرة من استخدامها لقمع المعارضة في بلادهم).

راقت الحكومة السورية الأمر، في عجز، وقد فقدت السيطرة على دفق المعلومات، فيما أخذت موجة من «النشاط الافتراضي» على فيسبوك وتويتر ويوتيوب في تغذية الانتفاضة. ونشرت صور التعذيب التي مارستها القوات الحكومية إضافة إلى الفيديوات والمقابلات وفنون حرب العصابات والأغانيات المناهضة للنظام والتعليقات المعارضة، وأمكن رؤية قسم كبير منها والاستماع إليه في بث مباشر. فما من شأنه أن يصبح خيراً روتينياً بات بدلاً من ذلك دراما حياة أو موت؛ حرية في مقابل الطغيان.

ويتوافر أيضاً، بسبب طبيعة موقع التواصل الاجتماعي المجهولة، إمكان لأن يسيء عناصر المعارضة – أو حتى مجرد أناس يريدون إحداث إثارة ما – استخدامها. ومن المستبعد جداً، في النهاية، أن يعرض أولئك المهتمون بسقوط بشار الأسد أي فيديو إيجابي عن الجنود السوريين. ويمكن تحرير الفيديو بطريقة ذكية، مثلما يمكن أي معلومات غير منسوبة إلى أحد، أن تظهر في أي شكل من الأشكال. وتعلقت حال ملحوظة، صيف العام ٢٠١١، بمدونة عنوانها «سحاقيّة في دمشق»، افترض أنها من

Robert F. Worth, ‘Web tastes freedom inside Syria, and it's bitter’, *New York Times*, 29 September (1) 2010, available at: www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30syria.html

وضع المدونة السحاقيّة أمينة عارف. وجذبت كتاباتها انتباه الآلاف في داخل سوريا وفي خارجها، بصفة كونها نموذجاً للأقلية المحسوقة وهي تواجه. ولما صمت المدونة فجأة، انتشر الخبر على موقع التواصل الاجتماعي، أن صاحبها اعتُقلت، وتبع ذلك استفطاع عالمي، ليتبين، بعد نحو أسبوع، أن «أمينة عارف» هي في الواقع توم ماكماستر، وهو رجل في الأربعين، خريج جامعة إدنبره في اسكتلندا. فالأمر خدعة مدروسة شَكَلت تحذيرًا وتذكيرًا، حينذاك، بصعوبة الحصول على معلومات دقيقة في شأن الانتفاضة.

بات الانحياز أمراً شائعاً. وليس على الحكومة السورية، كما أشير إلى ذلك سابقاً، أن تلوم سوى نفسها، لأنها حالت في شكل عام دون تولي الصحافة الدولية التغطية الحرة في داخل سوريا. أما بعد، فقد تمكّن عدد من الصحافيين المحترفين والمصورين من التسلل إلى البلاد، عادةً من لبنان. وتمركزوا، في شجاعة على خطوط الجبهة، بيد أن بعضهم قتل في المعارك. ولكن، وكما أشار البعض إلى ذلك، فإن «الإنترنت... تشَكِّل الساحة الطبيعية لنشر الأضاليل»^(١). وحتى «ستراتفور»، مجموعة تحليل المخاطر الجيوسياسية ومركزها أوستن، تكساس، التي اتجهت تقاريرها في خلال رئاسة بشار إلى عكس موقف واشنطن السلبي من سوريا، شَكَكت قرابة نهاية العام ٢٠١١ في صدقية معلومات المعارضة: «تبين أن ثمة مبالغة صارخة في معظم المزاعم الأكثر جدية للمعارضة، أو أنها كانت غير صحيحة وحسب، مما يكشف بالتالي عن ضعف المعارضة أكثر من عدم الاستقرار في داخل النظام السوري»^(٢). ولم تعمد بالتأكيد إلى نفي الأعمال العنفية التي يقوم بها النظام السوري، لكنها

Sharmine Narwani, 'Veteran US diplomat questions Syria storyline'. *Al-Akhbar*, 10 February (١) 2012, available at: <http://english.al-akhbar.com/print/4002>.

شَكَلت ذلك كما نقلت ذلك Sharmine Narwani, 'Stratfor challenges narratives on Syria', *Huffington Post*, 19 December 2011, available at: www.huffingtonpost.com/sharmine-narwani/stratfor-challenges-narra_b_1158710.html (٢)

حدّرت الحكومة الأميركيّة من عدم اتخاذ قرارات مهمّة في السياسة الخارجيّة استناداً إلى مجموعة واحدة من الملاحظات^(١).

حاولت الحكومة السوريّة الرد على هذه الحرب الإلكترونيّة، وأنشأت وحدة خاصة من أخصاصي الحواسيب، سمّيت الجيش السوري الإلكتروني، الهدف منها تقيي آثار المعارضين ونشر مواد مؤيدة للنظام ومحاولة إعاقة موقع التواصل الاجتماعي وصفحات الأنترنت التي تتقدّم الحكومة السوريّة أو إغفالها، ومنع التخريب الذي يقوم به المعارضون الإلكترونيّون^(٢). وبذا ذلك شكلاً آخر من أشكال لعبة القط والفار بين المحتججين والحكومة، تعمّد فيها قوات الأمن والجيش السوري الإلكتروني إلى إغفال موقع الأنترنت، ليجد المعارضون الإلكترونيّون بالسرعة نفسها تقريباً طرائق جديدة لنشر المعلومات. وجّهت الحكومة في أثراهم، في ذلك الوقت في شوارع القرى والبلدات والمدن في أنحاء سوريا، تماماً كما في لعبة القط والفار. غير أن المساندة التي شرعت إدارة أوباما في توفيرها للناشطين الإلكترونيّين مع استمرار الأزمة عقدت جهود الحكومة السوريّة. وذُكر أنّهم يحصلون على مساعدة أميركيّة في خارج سوريا على شاكلة «تدريب على تشفير الحواسيب والتحايل على جدران الحماية الحكومية والاستخدام المأمون للهواتف النقالة» عن طريق منظمات لا تتوكّي الربح تموّلها الحكومة الفدرالية^(٣). ووضع، في الأساس، منهج عمل هذه

(١) أبرز ذلك في شكل أكبر في مقالة David Kenner: 'Middle East coverage full of lies', *Foreign Policy*, 27 April 2012. وقد فصل فيها الروايات عن أحداث الشرق الأوسط في بعض من أكثر وسائل الإعلام الغربيّة بروزاً وقد ثبت أنها كاذبة في شكل صارخ أو مثير للشكوك، بما في ذلك بعض الروايات عن سوريا. متوافر على http://blog.foreignpolicy.com/posts/2012/04/27/middle_east_coverage_is_full_of_lies

(٢) Gregg Keizer, 'Syrian hackers retaliate, deface Anonymous social network', *Computer World*, 8 August 2011. ولمزيد من المحاولات التي قامت بها الحكومة السوريّة في هذه الحرب الإلكترونيّة، وبخاصة جهودها لزرع فيروسات في الواقع المعاشرة، راجع Ben Brumfield, 'Computerspyware is newest weapon in Syrian conflict' CNN.com, 17 شباط/فبراير ٢٠١٢. متوافر على www.cnn.com/2012/02/17/tech/web/computer-virus-syria/index.html?hpt=hp_t2

Jay Newton-Small, 'A war on two fronts', *Time*, 25 June 2012, p. 48. (٣)

العملية، عام ٢٠٠٨ من خلال وزارة الخارجية وقد استهدف الصين. وفي النتيجة قد يرتدي حاسوب المتمرد ومعرفته التكنولوجية الأهمية نفسها أو أكثر، التي لسلامه.

وقال الناشط الإلكتروني اللبناني رامي نخلة: «لا يمكنك سحق انتفاضة إذا عمل ملايين الأشخاص كما لو أنهم يملكون محطاتهم الإخبارية الخاصة»^(١).

Baker, 'Deepening divide' (١)

الفصل السابع

الرّدّ الدولي

تطور، مع تطور الوضع في سوريا، رد الفعل الدولي على الانتفاضة وعلى سياسات الحكومة السورية في الجواب عنها. وتميز رد الفعل الأولى لمعظم اللاعبين الدوليين الذين لهم مصلحة في الوضع ونتائجـه بالتحفظ والكتمان. وبدا كما لو أن الجميع يأملون وحسبـ، في أن تذيل الأزمة الآخـدة في التفتحـ في سوريا وتنطـيـ، لتنـتـفيـ معها الحاجـةـ إلى اتخاذـ أيـ قرارـ صـعبـ يـتعلـقـ بالـردـ المـنـاسـبـ. ومن سـوءـ الحـظـ أنـ الأـزمـةـ لمـ تـنـطـيـ وـاـضـطـرـ الـلـاعـبـوـنـ الإـقـلـيمـيـوـنـ وـالـدـولـيـوـنـ الكـبـارـ، فـيـ المـأسـاةـ الآخــدةـ فـيـ التـكـشــفـ، إـلـىـ اـتـخــاذـ بـعـضـ الـقـرـارـاتـ الصـعــبةـ.

ولـكـنـ، عـلـىـ عـكـسـ لـيـبـياـ، لمـ يـوجـدـ جـوـابـ قـاطـعـ وـلـاـ اـتـجـاهـ مـحدـدـ – حتىـ بـعـدـماـ بـاتـ العنـفـ مـرـتـبــاـ، لـاـ مـحـالـةـ، بـمـسـأـلةـ ماـ الـذـيـ سـيفـعـلـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ أوـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـفـعـلـهـ أـوـ عـلـيـهـ أـنـ يـفـعـلـهـ. وـبـداـ بـحـلـولـ خـرـيفـ الـعـامـ ٢٠١١ـ – إـنـ لـمـ يـكـنـ فـيـ وقتـ أـبـكـرـ – أـنـ الـأـزمـةـ السـورـيـةـ بـاتـ، فـيـ أـوـجـهـ كـثـيرـ مـنـهـاـ، وـظـيـفـةـ لـمـ ظـهـرـ فـيـ السـنـوـاتـ الـأـخــرـةـ منـ حـربـ إـقـلـيمـيـةـ بـارـدـةـ بـيـنـ إـيـرانـ وـحـلـفـائـهـ (ـسـورـيـةـ أـوـلـاـ وـقـبـلـ كـلـ شـيءـ)، وـلـكـنـ أـيـضـاـ لـبـانـ بـقـيـادـةـ حـزـبـ اللـهـ وـبـدـرـجـةـ أـقـلـ الـعـرـاقـ الـذـيـ يـقـودـ الشـيـعـةـ)، وـالـسـعـودـيـةـ وـحـلـفـائـهـ

(وبخاصة قطر والبلدان ذات الآراء المشابهة مثل إسرائيل والولايات المتحدة إضافة إلى تركيا بعد الانتفاضة). وشهدت الأزمة في سوريا أيضًا بروز ما بدا أنه حرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة على المستوى الدولي بين الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة وتضم الاتحاد الأوروبي، والكتلة التي تقودها روسيا وتضم الصين والقوى الآخذة في الظهور مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (ما يُسمى بدولـ الـ«ـبرـيـكـسـ»ـ).

ويمكن رد التحرك المتعدد للمجتمع الدولي حال نظام بشار الأسد، على الرغم من الدلائل إلى العنف المتزايد والعشوائي الذي ارتکبه قوات الحكومة ضد المتظاهرين المسالحين إلى حد كبير، إلى ما وصفه أحد المقالات في أيار/مايو ٢٠١١ بـ«ـسيـنـارـيـوـ يومـ الـقيـامـةـ فيـ حالـ سـقـوطـ سورـيـةـ»ـ^(١). وفي بساطة، لم يشأ أحد رؤية عراق ما بعد صدام حسين آخر – أي الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد بسبب الإطاحة المتسرعة للسلطة المركزية التي تبقي على تمسكها. وساد الاعتقاد يومذاك بالفعل أن في إمكان سوريا أن تكون حتى أكثر سوءاً.

وسبب القلق بالطبع هو أن سوريا، على غرار العراق، تنقسم طوائف إثنية ودينية معاً. ثم إن النظام السلطوي الأقلوي الطائفي يكاد يمسك، على غرار العراق، بخناق السلطة على كل مستوياتها. ولا توجد، في أي مكان، مؤسسات سياسية على قدر وافٍ من التطور أو مجتمع مدني لملء الفراغ الذي سيتخرج عن إطاحة النظام الحاكم. وعلى ما لاحظه أحد الباحثين في الجامعة الأمريكية في بيروت في مقالة في واشنطن بوست: «إذا انهار النظام فستتشعب حرب أهلية تنتشر عبر المنطقة وتشمل لبنان والعراق وال سعودية وما هو أبعد»^(٢). وبحسب الكثيرين، بات ميزان القوى بأسره

(١) Liz Sly, 'Doomsday scenario' if Syria fails', *Washington Post*, 1 May 2011, available (inseveral parts) at: www.washingtonpost.com/world/unrest-in-syria-threatens-regionalstability/2011/05/01/AF3OQtUF_story.html

(٢) المصدر السابق.

في المنطقة على المحك. وشبه رامي خوري، المقيم أيضًا في لبنان، الوضع بعملية الإنقاذ التي قامت بها الحكومة الأمريكية، عام ٢٠٠٨، للمؤسسات المالية المفلسة، قائلاً إن سوريا أشبه بيتك أكبر من أن يسمح له بالانهيار. وتتابع: «إن شبح الفوضى الطائفية في سوريا ما بعد الأسد، الفوضى التي يمكن أن تعم أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، يصيب أيضًا الكثيرين من الناس بالخوف»^(١). أو كما أعلن جوش لانديس، حينذاك، أن «سوريا أشبه بمقصورة الطيار في الشرق الأوسط، وسيشتعل الصراع للسيطرة عليها»^(٢). ثم إنني تدخلت أيضًا بالقول: «إن آخر ما تريده إدارة أوباما، تماماً في الوقت الذي تنسحب فيه من العراق، وجود سوريا مزعزعة بما يؤدي إلى افتتاح موسم عبور الحدود إلى العراق أمام الجهاديين»^(٣).

نشأ الخوف الأكبر من أن يؤدي الانهيار الفوضوي لسوريا إلى تدخل خارجي أو قد يعجل في نشوب حرب إقليمية وربما في حرب عربية – إسرائيلية أخرى انطلاقاً من مخاوف أن يعمد نظام الأسد اليائس – تماماً كما حاول صدام حسين القيام به في حرب الخليج عام ١٩٩١ – إلى الشروع في أعمال عدائية ضد إسرائيل في محاولةأخيرة لحمل البلاد على الوقوف وراء الحكومة وتحويل الوضع الداخلي الخائب نزاعاً عربياً – إسرائيلياً. وقد يؤدي ذلك إلى تورط إيران أو وكلائها (وبخاصة حزب الله) في النزاع لتوفير الدعم لسوريا. ويمكن منظومة التحالفات المتضاربة أن تحول هذا النزاع نزاعاً عالمياً مع انضمام السعودية وحليفاتها إلى الغرب في ائتلاف مناهض لإيران. تماماً كما حول نظام التحالف هذا النزاع الثنائي في الحرب العالمية الأولى نزاعاً عالمياً.

يوجد احتمال حقيقي جدًا لتدخل تركيا في شمال سوريا حماية لمصالحها؛

Liz Sly, ‘“Doomsday scenario” if Syria fails’, *Washington Post*, 1 May 2011, available (inseveral parts at: www.washingtonpost.com/world/unrest-in-syria-threatens-regionalstability/2011/05/01/AF3OQtUF_story.html) (١)

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

فيما يمكن للعراق - وامتداداً لإيران - من جهة الشرق، السعي إلى حماية مصالحه عبر محاولة الحفاظ على نظام ودي (أو أقله لا يشكل تهديداً كبيراً) في دمشق. ويمكن أن يمتد عدم الاستقرار في سوريا إلى الجوار في لبنان والعراق، بل وربما في الأردن، وقد تؤدي الارتدادات إلى عدم الاستقرار الداخلي (ناهيك بالحرب الأهلية الصريحة) في هذه البلدان. وستضطر الولايات المتحدة إلى التورط المباشر في هنا التسونامي، إما من خلال وقوعها في شرك موجة المد هذه، وإما من خلال محاولتها تنظيف الفوضى - وستتبدد في كل منها تكاليف باهظة في رأس المال السياسي والمصادر وربما الأرواح. ثم إن لذلك انعكاسات داخلية ضخمة في الولايات المتحدة مع فقدان الشهرة الكبرى إلى التورط العسكري الكامل الثالث في الشرق الأوسط في خلال عقد. ثم إن الشرق الأوسط، في الجانب الآخر من المعادلة، قد سُمِّ جدًا التدخل العسكري الأميركي، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم النظرة السلبية الموجودة أصلًا في المنطقة إلى الولايات المتحدة.

وربما أمكن المرء الآن فهم سيناريوهات يوم القيامة المنطبقة على سوريا في المراحل الأولى من الانتفاضة، إضافة إلى الرد الموزون جدًا من المجتمع الدولي. ولو أمكن الأسد فحسب أن يطبق حقيقة الإصلاح الموعود طويلاً وينهي الحرب وينخرط في حوار مع المعارضة، لباتت الأمور في أفضل حال، فتضمحل الانتفاضة ويهُمَّش أكثر عناصر المعارضة تطرفاً وتحول سوريا ما يشبه الديمقراطية والمجتمع المُنفتح - أقله بما يكفي لحرف أنظار المجتمع الدولي الحذر صوب شيء آخر. وأكثر من ذلك كله هو أن سوريا لن تنهار، ساعتها.

تمثل الطريقة الفضلى - أو ربما الأقل إرباكاً - في تعطية رد الفعل الدولي على الأزمة في سوريا، في أشهرها السنة الأولى أو ما شابه، عندما باتت سياسات الدول تجاه الانتفاضة أكثر تحديداً وأشد وضوحاً، في تعداد الأطراف المعنيين وتفضحه مختلف المصالح والقيود التي تبناها في الواقع كل منهم حيال سوريا. وسيُصنف الأطراف بين أولئك المؤيدین، في شكل عام، لسوريا الأسد، وأولئك الذين اصطفوا

ضدها وساندوا المعارضة. وسيتم، في الفصول المتبقية، التطرق إلى الرد الدولي بعد الأشهر الستة الأولى على الانفلاحة، بما في ذلك دور الولايات المتحدة والجامعة العربية.

مؤيدو الأسد

إيران

إذا أخذنا إيران وسوريا فستبدوان في الظاهر أقل من حليفتين مثاليتين. فسوريا، كما نعرف، دولة عربية في الدرجة الأولى يحكمها حزب متمسّك بالعلمانية. أما إيران، في المقابل، فهي في معظمها فارسية وتحكمها تراتبية دينية بصفة كونها دولة إسلامية. وعلى الرغم من أن العلوين يُعدُّون في الدوائر الفقهية متفرعين من الإسلام الشيعي، ينظر معظم الشيعة (وبخاصة أئمة الشيعة الإثنى عشرية الطاغية في إيران) عمليًا إلى العلوين كهراطقة. سوى أن هذا التحالف – الأهم في العقد الأخير بالنسبة إلى سوريا – استراتيجي، ويمكن إيجاد أفضل تفسير له في المثل العربي القديم «عدُو عدوٍ صديقي». وتمثل ذلك «العدو» بعراق صدام حسين. فقد بدأ التحالف بعيد الثورة الإيرانية، عام ۱۹۷۹، وغذَّاه الدعم السوري لإيران ضد العراق في الحرب التي امتدت بينهما من العام ۱۹۸۰ إلى العام ۱۹۸۸ (وكانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي ساندت إيران غير العربية ضد العراق العربي). ولا شك في أن العداوة بين دمشق وبغداد هي التي أدت، جزئيًّا، إلى قرار حافظ الأسد المشاركة في الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة وانتهت بطرد العراق من الكويت في أزمة الخليج وال الحرب عامي ۱۹۹۰ و ۱۹۹۱.

سمحت علاقة إيران بسوريا لطهران ببسط نفوذها إلى قلب الشرق الأوسط، وبخاصة إلى قلب النزاع العربي – الإسرائيلي من خلال دعمها الواسع للمجموعتين الإسلاميةتين المناوئتين لإسرائيل، وهما حزب الله في لبنان وحماس في الأراضي

الفلسطينية. وكانت لمقدرة إيران على القيام بهذا، أهميتها بعبارات توسيع نفوذها وإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة. ثم إنها أشاعت، في المنطقة، أن ثورتها عام ١٩٧٩ كانت ثورة إسلامية وليس مجرد ثورة إيرانية – أي أن أهميتها كعامل تغيير في المنطقة، لا تتوقف عند الحدود الإيرانية. وأدى هذا الموقف – في مسألة تهم الكثريين من الإيرانيين – في الأوقات الاقتصادية العصبية إلى إكساب النظام نقاطاً في الداخل.

وَفَرَتْ المساندة الإيرانية عمّا استراتيجياً للدمشق، وبخاصة وهي ضعيفة. وكما سبق أن رأينا، فإن سياسات سوريا كثيرة ما وضعتها على خلاف مع دول أخرى في الشرق الأوسط. ولا ضرر في الحصول على صديق قوي، خصوصاً في حال وجوده عند الجانب الآخر من الدولة العربية التي سببت منذ السبعينيات أكثر المشكلات لسوريا: العراق في ظل صدام حسين. وكذلك لا ضرر في إضافة المزيد من الأصدقاء عندما انهار الاتحاد السوفيتي، مطلع التسعينيات. ولطالما قلل حافظ الأسد رهاناته إلى الحد الأدنى، حتى إنه غازل الولايات المتحدة، عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ واقترب في شكل مرضٍ من التوصل إلى معايدة سلام مع إسرائيل. غير أن إيران وركائزها وَفَرَتْ لسوريا ما شعرت الرعامة السورية أنه القدرة على المساومة التي تحتاج إليها أكثر ما يكون، في أي مفاوضات مع إسرائيل، في شأن مرفوعات الجولان، وفي أي نقاش مع واشنطن. أضف إلى ذلك أن رعاية إيران لحزب الله (عبارات الدعم العسكري والمالي) كثيرة ما وصلت إلى المجموعة الإسلامية الشيعية عبر سوريا، مما وَفَرَ للأخيرة حلِيفاً مهمًا وركيزة في لبنان ذي النظام السياسي الطائفي – وهو البلد الذي يحتل أهمية كبرى بالنسبة إلى سوريا (وسيناقش ذلك لاحقاً). وليس من السهل كسر التحالف الإيراني – السوري، وهو أحد أهم التحالفات في الشرق الأوسط.

نشأ مع الوقت بعد اقتصادي للعلاقة، وبخاصة ما يتعلق بفرص الاستثمار، وُسْحن النفط من إيران إلى سوريا بأسعار متدينة، مما سمح لشركات النفط السورية بتصدير مخزون البلاد الضئيل من النفط بأسعار السوق وبأن تحصل البلاد الفارق.

بيد أن العلاقة الاقتصادية اتجهت إلى أن تكون أحادية الجانب، وبخاصة في قطاع السياحة: يقوم آلاف الإيرانيين، كل سنة، بالحج الديني إلى المقامات الشيعية في سوريا، غير أن عدداً قليلاً نسبياً من السوريين يزور إيران.

وشهدت العلاقات مع ذلك خلافات ملحوظة على مر السنين، مثل الخيبة الإيرانية من استعداد سوريا للتفاوض على معايدة سلام مع إسرائيل، أو خيبة سوريا مما اعتقدته قيادتها، في الغالب، تدخلاً إيرانياً كبيراً في الشؤون العراقية، وبخاصة بعد سقوط صدام حسين وإنشاء الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد. أضف إلى ذلك أن التحسن في العلاقات السورية - التركية في السنوات القليلة الأخيرة سمح لتركيا بدخول سوريا ليس اقتصادياً وحسب بل ثقافياً أيضاً كما في المسلسلات المدبلجة إلى العربية. ولا تحظى البرامج الإيرانية بهذا الحد من الشعبية، ثم إن الاتراك يتذكون أفضلية الحدود المشتركة والإرث المشترك الذي يعود إلى أيام الأمبراطورية العثمانية والتزاوج، وواقع أن تركيا، في غالبيتها سنية تماماً مثل سوريا. أضف إلى ذلك أن شكل الحكم في تركيا - وهو إسلامي علماني - يجذب السوريين أكثر مما يجذبهم شكل الحكم الإيراني التيوocrطي^(١). ويوجد بالفعل، خلف الصراع السعودي - الإيراني، تنافس متزايد بين تركيا وإيران على سوريا. بيد أن أيّاً من هذه الاختلافات والتحولات في التحالفات الاستراتيجية ليس كافياً لتجاوز المصالح المشتركة الراهنة بين دمشق وطهران.

تعمقت الروابط الإيرانية - السورية في ظل بشار. ويعود جزء من ذلك، من وجهة نظر دمشق، إلى الضرورة المجردة: فقد احتاجت سوريا، يائسة، إلى الدعم الإيراني لتعوض نفسها، من جراء ما تعرضت له من ضغط أمريكي كبير، على أثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، وبخاصة عقب اغتيال الحريري (عندما أُمكن إضافة السعودية وفرنسا إلى اللائحة المعادية للأسد). وتتاغم هذا مع

Sami Moubayed, 'The Turkish-Iranian struggle for Syria'. *Mideast Views*. 10 March 2012, available at: <http://mideastviews.com/print.php?art=567> (١)

المصالح الإيرانية حينذاك: إذ أخذت إيران تتعرض هي أيضاً لضغوط متصاعدة من أوساط مختلفة في شأن ما يُزعم عن استخدام برنامج تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية «لأغراض التسليح»، مما أدى إلى قلق ملموس ومتزايد من إمكان أن تتطور إيران أسلحة نووية. ومع تزايد الضغوط المترافقه مع حدث جدي عن غارات جوية إسرائيلية أو أميركية وقائية محتملة للقضاء على المنشآت، شكل تأثير إيران الرادع المتمثل في إطلاقها يد حزب الله ضد إسرائيل، في حال تعرضها للهجوم، إحدى الأوراق التي احتفظت بها في جيبيها. ومن شأن هذا أن يفضي، على أقل تقدير، إلى انخراط سوريا في مَد حزب الله بالسلاح؛ وهو ما قد يؤدي إلى نزاع إسرائيلي - سوري مباشر. وقد أيدت سوريا جهاراً البرنامج النووي الإيراني. وكررت دمشق المقوله الإيرانية إن برنامجها مخصص للأغراض السلمية، وأشارت إلى التضارب في الإجماع الدولي على امتلاك إسرائيل بعض مئات من الرؤوس النووية (بحسب معظم التقديرات) على الرغم من أنها لم توقع اتفاقات حظر انتشار الأسلحة النووية.

اتجهت إيران، مع بدء الانتفاضة في سوريا، إلى ترداد إعلانات الحكومة السورية عن أن الاضطراب من فعل قوى خارجية خبيثة، ونتيجة مؤامرة دولية. واعتقدت إيران، منذ البداية بالفعل، أن في الأمر محاولة مقصودة من الولايات المتحدة وإسرائيل وحليفاهما لإضعاف يد إيران من خلال التحرير على تمدد يمكنه أن يطيح بحليفتها الكبرى في الشرق الأوسط. وأعلن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي في حزيران/يونيو أن «يد أميركا وإسرائيل تظهر، فيوضوح، في سوريا. ونحن ندعم كل حركة إسلامية شعبوية ومتاهضة للأميركيين»^(١). وعلق مسؤول إيراني آخر بالقول: «خسرت الولايات المتحدة مصر فاستهدفت سوريا»^(٢). وفي النهاية، ساند سفير إيران السابق في سوريا نظرية المؤامرة، وقال إن «الأعداء الخارجيين

(١) Geneive Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria', *Foreign Affairs*, 25 August 2011 available at: www.foreignaffairs.com/print/68150?page=show

(٢) المصدر السابق.

خطّطوا للأحداث الراهنة في سوريا في ما يشكّل النسخة الثانية للعصيان الذي وقع عام ٢٠٠٩ في إيران. فالعدو يستهدف أمن سوريا وسلامتها... [والمحتجون] مرتبطة أجنب يتعلّقون تعليماتهم من العدو ومن الصهاينة»^(١). وذكرت تقارير ثقة أن إيران تقدّم إلى سوريا مساعدة ملموسة، خصوصاً تكنولوجيا مراقبة البريد الإلكتروني والهواتف الجوال والإنترنت، من أجل مكافحة جذور وسائل التواصل الاجتماعي للتمرد والرّد على الحرب الإلكترونية التي تشنه مجموعات معارضة.

بدا، إضافة إلى ذلك، أن إيران أوفدت عناصر من الحرس الثوري (قوات القدس النحوية)، وربما بدعم من وحدات من حزب الله، لتدريب القوات السورية على إخماد الاحتجاجات، وهي مهارات شحذتها الحكومة الإيرانية في قصائصها على التمرد الشعبي فيها على أثر الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ التي اعتقاد الكثيرون أنها مزورة. ولم تغب عن يزيد الملاحظة سخرية أن تؤيد إيران المحتجين المصريين والتونسيين ضد حكومتهم الموالين للغرب، لتأكيد من ثم القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة السورية. بيد أن المكان يبع بما يكفي من هذه السخرية التهكمية، إذ ساندت الولايات المتحدة وال السعودية ودول الخليج العربية الأخرى الاحتجاجات السورية (وغيرها في الشرق الأوسط)، لكنها أغاضت أعينها عن الاحتجاجات في دولة البحرين الخليجية العربية، وهي قاعدة لأسطول حاملة الطائرات الأميركي في الخليج، حيث عمّدت قوات مجلس التعاون الخليجي، بدعم رئيس من السعودية، إلى قمع عنيف للانتفاضة فيها. وعليها وبالتالي التغاضي عن أي تفكير في الاتساق الأيديولوجي: فالممثلون في هذه المساحة يعملون أولاً وقبل أي شيء بما يتوافق مع ما يرون أنه يخدم مصالحهم الوطنية.

إلا أن مثار الاهتمام بالنسبة إلى الموقف الإيراني ليس في مساندة طهران القوية لسوريا، لأنها متوقعة وحسب. بل المدهش في الأمر شروع إيران وحزب الله، وقد

Geneive Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria', *Foreign Affairs*, 25 August 2011 available at:www.foreignaffairs.com/print/68150?page=show (١)

شرا، مع اشتداد العنف في سورية صيف العام ٢٠١١ وحتى الخريف، بإمكان سقوط حليف حيوي من السلطة، في تشجيع بشار صراحة على تطبيق الإصلاحات الضرورية، من أجل صد موجة الاحتجاج؛ وحثّ الحكومة السورية على الحد من العنف وعلى التعاطي، في هدوء، مع المعارضة. وتحدّثت تقارير أيضاً عن اتصال مسؤولين إيرانيين بقوى المعارضة في داخل سورية وفي خارجها، وهم في ذلك ربما يقلّلون إلى الحد الأدنى، رهاناتهم في الأزمة.

لا توجد ضمانات، كما سبق أن رأينا ذلك في مصر وتونس بل وحتى في ليبيا، على أن المشهد السياسي الجديد سيكون مواليًا للغرب؛ وإذا فعلت الحكومات الجديدة من شيء، فإنها تبنّت مواقف أكثر معاداة للغرب والإسرائيليين من سابقاتها. وتصورت إيران وبالتالي، حتى مع سقوط الأسد، أن ليس على الحكومة السورية الجديدة أن تكون بالضرورة مناهضة لإيران، وهي لن تعمد بالضرورة إلى قطع كامل للعلاقات معها. أضف إلى ذلك أن على إيران، حتى لو تدخل الغرب في سورية لتسريع سقوط الأسد، أن تنظر وحسب إلى العراق لترضي نفسها بأن التدخل العسكري الغربي لا يضمن على المدى الطويل، وجود حكومة موالية للغرب؛ فالعراق يشهد بالتأكيد علاقة متواترة مع واشنطن، عقب انسحاب القوات الأميركيّة، ثم إن إيران هي ربما اللاعب الأكثر نفوذاً اليوم في السياسة العراقيّة. ومن سوء حظ معظم السوريين أن ما بدأ كأزمة محلية سورية يتطلّب حالاً سورياً، أصبح مرتبطاً الآن بالصداع الجغرافي الأهم وموضع الجدل الأكثر سخونة في الشرق الأوسط: أي إيران.

لبنان/حزب الله

لبنان مهم لسوريا، لطائفة من الأسباب جعلت من الملحق، في ظل كل من حافظ وبشار الأسد، أن يبقى هذا البلد ضمن دائرة النفوذ السورية. فعلى لبنان، أولاً وقبل أي شيء في المنظور السوري، ألا يسقط تحت سيطرة حكومة أو قوى معادية لسوريا. وهذا هو السبب الذي حدا بسوريا إلى أن تقاتل، في قوة، وتفعل ما في وسعها لدفع

الإسرائيлиين خارجًا، بعدما غزت الدولة اليهودية لبنان عام ١٩٨٢. فمنذ الاستقلال وزعماء سورية يرون أن أي حكومة في بيروت موالية للغرب أو لإسرائيل و/أو معادية آل الأسد، هي بمثابة حركة التفاف على سورية – الدولة التي تحدها في الشمال تركيا المعادية (في معظم الأوقات) والعضو في حلف شمال الأطلسي؛ وفي الجنوب إسرائيل والمملكة الأردنية الموالية للغرب؛ وفي الشرق، من العام ١٩٦٣ إلى العام ٢٠٠٣، نظام حزب البعث المنافس في العراق. ثم إن وجود حكومة صديقة في بيروت مهم لمنع قيام المنفيين السوريين بنشاط سري معاد. وبما أن حزب البعث انخرط، بما لا يأس به، من النشاطات الخفية ضد الحكومات المتعاقبة السابقة لانقلاب البعث عام ١٩٦٣، فإن أعضاءه أدركوا إلى حد كبير الطريقة التي تمكّن عناصر المعارضة من أن يستخدموا لبنان.

وفر لبنان لسوريا، قبل انسحاب جيشه من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عقب اغتيال الحريري، سوفاً بديلة للعمل، ولدت تحويلات بما يقارب الملياري دولار في السنة، وشغلت ما يصل إلى نحو مليون سوري، مخففة بذلك الضغط على الاقتصاد السوري لتوفير الوظائف. وقد سيطرت الدولة، معظم حقبة حكم آل الأسد، على القطاعين المصرفي والمالي، وعند الكثيرون من السوريين إلى الاحتفاظ بأموالهم في المصارف اللبنانية الخاصة، حيث يمكن القيام باستثمارات في اقتصاد السوق بعيداً عن الأنظار المراقبة لدمشق.

بات لحزب الله، الحزب الشيعي المسلح في لبنان، أهمية كبيرة جدًا لسوريا، عقب انسحاب جنودها عام ٢٠٠٥. وقد أصبح حزب الله، في سهولة، نهاية التسعينيات، القوة العسكرية الأقوى الموجودة في لبنان. وزادت في شهرته مواجهاته المباشرة مع الإسرائيлиين في مناسبات كثيرة، فقد أسلهم أولًا عام ٢٠٠٠ في طرد إسرائيل من جنوب لبنان (الذى احتلته منذ اجتياح العام ١٩٨٢)، ومن ثم في محاربة الدولة اليهودية وإيصالها في شكل يثير الإعجاب إلى طريق مسدودة في حرب العام ٢٠٠٦ بينهما. وأصبح قائد حزب الله بالفعل، عقب نزاع العام ٢٠٠٦، الزعيم الأكثر شعبية

في الشرق الأوسط – واستفاد بشار من نجاحه لزيادة شعبيته في سوريا والمنطقة بصفة كونه إحدى ركائز محور مقاومة ما يعتقد أنه مخططات إسرائيل والولايات المتحدة للمنطقة (ويضم هذا المحور إيران وسوريا وحزب الله وحماس). ومع نهاية العام ٢٠٠٨، تعادل موقع حزب الله العسكري المسيطر في لبنان مع سيطرته السياسية، ليصبح بحلول العام ٢٠١١ في الموضع الأول في الحكومة اللبنانية. وسمح موقع حزب الله للحكومة السورية بالحفاظ على نفوذها في لبنان (على الرغم من وجود بعض التساؤلات عنمن هو الأكثر سيطرة في هذه العلاقة، إذ كانت سوريا تبدو في موقع الشريك التابع). غير أن الدور الذي تؤديه سوريا، كخط إمداد لحزب الله، لا يزال يوفر لدمشق قدرًا كبيرًا من التأثير.

عبر عدد من المجموعات والأفراد المناوئين التقليديين للأسد ولسوريا في المناخ السياسي القابل للانشطار في لبنان، عن دعمهم للمحتاجين، ووقفهم ضد عملية القمع التي تقوم بها الحكومة السورية، غير أن الموقف الرسمي للحكومة، بتوجيه من حزب الله وحلفائه، تمثل في دعم نظام الأسد (على غرار ما فعله إيران صاحبة الفضل عليه). بيد أن حسن نصرالله، وربما بعدما تلقى الإشارة من إيران، وعلى الرغم من استمراره في تأييد الأسد، في قوة، أخذ وقته، نهاية صيف العام ٢٠١١، ليوصي الحكومة السورية بضرورة تطبيق الإصلاحات المعلنة لتهيئة الاحتجاجات. وما من شك في أن حزب الله يحاول، على غرار إيران، التقليل إلى الحد الأدنى من رهاناته في سوريا، مجرّد اتصالات بعناصر من المعارضة تحسبًا لاحتمال سقوط الأسد، لأن من الحيوي بالنسبة إليه الإبقاء على خط حياته مع إيران الذي يمر عبر سوريا.

اليمن والجزائر والعراق

لا تساند الزعامات في اليمن والجزائر بالضرورة، أيًّا من نظام بشار الأسد أو القمع الحكومي، لكنها لم تقفز إلى القطار المعادي للأسد – من باب أول لأسباب

تتعلق بالمحافظة على الذات. وعندما شرعت الجامعة العربية، خريف العام ٢٠١١، في اتخاذ إجراءات ضد الأسد، صوتت اليمن والجزائر إما معارضة لمثل هذه الإجراءات (على غرار ما فعله العراق ولبنان في انتظام) وإما امتنعت عن التصويت وإما اكتفتا وحسب بالمساندة الفاتحة. والسبب في ذلك بسيط، لأنَّ ظهر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح كان هو أيضًا إلى جدار الربيع العربي، إذ كانت بلاده بين أولى الدول من اختبر الاحتجاجات المناهضة للحكومة والتظاهرات. وقمع صالح، هو أيضًا التظاهرات، وجرَب كل الحيل الممكنة للبقاء في السلطة، على الرغم من المحاولات السعودية المتكررة لإخراجه، في هدوء، من الحكم وترتيب انتقال سلمي للسلطة – وهو الأسلوب الذي حاولت السعودية وغيرها من دول الجامعة العربية استخدامه لاحقًا في سوريا. ولم يشا الرئيس اليمني تشكيل أي سابقة من أي نوع في الجامعة العربية أو في المجتمع الدولي حيال سوريا يمكن تطبيقها عليه وعلى بلاده. أما وقد تناهى صالح أخيرًا، فمن المثير للاهتمام معرفة موقف القيادة اليمنية الجديدة من سوريا.

ورَدَت الجزائر أيضًا بفتور على الربيع العربي وليس على الوضع في سوريا وحسب. وهي دولة علمانية ظهرت في السبعينيات (بما لا يختلف عن سوريا). وأدركت زعماتها أنَّ معظم الأنظمة العربية التي سقطت أو تعرضت للضغط إبان الربيع العربي هي، في معظمها، جمهوريات علمانية وليس ملكيات. وهكذا، ونظرًا إلى واقع أنَّ الجزائر اختربت في السبعينيات الحرب الأهلية الدامية بين المؤيدين للحكومة والمنشقين الإسلاميين، شعر الزعماء الجزائريون أنَّ عليهم أن يخطوا، في حذر شديد، في ما يتعلق بموقفهم من سوريا، حتى لا يشروا لاضطرابات الداخلية لديهم، ولكن لثلا يساندوا أيضًا أعمالًا قد تُستخدم ضدهم.

أما بالنسبة إلى العراق، فقد قام نظام الأسد بعمل جيد في نسج علاقات مهمة مع مروحة واسعة من المجموعات السياسية العراقية، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٣. وتحسن العلاقات بين سوريا والعراق، في ثبات، على الرغم

من بعض الفورات بينهما بين الحين والآخر (تتعلق في المقام الأول بالهجمات الإرهابية في العراق التي قد تكون نفذتها مجموعات دخلت البلاد عبر سوريا). وانتقل ما يزيد على مليون لاجئ عراقي، هربوا طوال عدد من السنوات إلى سوريا، من فوضى ما بعد اجتياح العراق ورحب بهم المجتمع السوري في معظم الأحيان واستوعبهم. وهذه هي العلاقات التي نسجتها الحكومة السورية بطريقة ربما عادت عليها بالأرباح عندما اندلعت الانتفاضة وعانت سوريا عزلة دولية أكبر. وحسن البلدان اللذان يتشاركان حدوداً بطول ٤٠٠ ميل، في السنوات الأخيرة، التبادل التجاري بينهما في عدد من المجالات، وأعيد في النهاية تشغيل خط النفط العراقي الذي يعبر سوريا بعد إقفاله عملياً منذ العام ٢٠٠٣. ومع امتداد نفوذ إيران أيضاً إلى الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد (خصوصاً مع تلاشي الوجود الأميركي)، تطلعت الحكومة العراقية في شكل طبيعي إلى إقامة علاقة ودية، على الأقل، مع دمشق. وحال دعم العراقيين (واللبنانيين) للنظام السوري – أو أقله عدم معارضتهم إياه – دون المساندة الإجماعية للإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية ضد الأسد، مما شكل نوعاً من الانتصار الرمزي. وأهم من ذلك أنه وفر لسوريا ممرات تجارية على حدودها الشرقية والغربية، مما يعني من وجهة النظر الاستراتيجية أنها ليست مطورة بحكومات معادية. بيد أن الرؤساء العراقي لا تريد أن تضيع بيضها كله في السلة الإيرانية أو السورية، وصوتت على هذا الأساس في شباط/فبراير ٢٠١٢ على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي رعته الجامعة العربية ويدين العنف في سوريا ويدعو إلى انتقال سياسي للسلطة مع تنحى الأسد. ومن الواضح أن دمشق استاءت من هذا التصويت إلا أنه كان تصويناً آمناً إلى حد بعيد بالنسبة إلى بغداد بما أن قارات الجمعية العمومية تحمل وزناً أقل من وزن قارات مجلس الأمن الدولي.

حماس

ليس سهلاً وضع حماس تحت عنوان أنها «مؤيدة للأسد» لأنها اتخذت موقفاً

متحفظاً واضحاً، طوال العام ٢٠١١، حيال الأسد والوضع في سوريا، على ما يبدو، يشير إلى أنها لا تساند النظام السوري. ثم إن زعامة حماس تبنت، في وضوح، مطلع عام ٢٠١٢ على لسان رئيس الوزراء اسماعيل هنية موقفاً داعماً للمحتاجين ومناهضاً للأسد، مع أن سوريا وفرت الدعم القوي لحماس، المجموعة الإسلامية التي تسيطر على قطاع غزة، منذ إنشائها، نهاية الثمانينيات. وسبق لسوريا أن دعمت، في قوة، علاوة على منظمة فتح الرئيسة (وقد تميزت العلاقة بينهما بالتقليب على مر العقود)، عدداً من المجموعات الفلسطينية الأخرى، الإسلامية منها والعلمانية: الجihad الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة. وأضحت دمشق، على مر السنين، مقرّاً لهذه المجموعات (أو استضافت على الأقل مكاتبها السياسية). ومن وجهة النظر السورية في ظل آل الأسد، فإن مساندة مثل هذه المجموعات يوفر لسوريا المزيد من الفاعلية في مواجهة إسرائيل، ويمكن وبالتالي استخدامها في أي مفاوضات على استعادة مرفوعات الجولان. كذلك استخدم حافظ الأسد هذه المجموعات بديلاً من الرئيس الطويل الأمد لمنظمة التحرير الفلسطينية (ومنظمة فتح التابعة له) ياسر عرفات وقد شهدت العلاقة بينهما صراعات متكررة على النفوذ والسيطرة على الحركة الفلسطينية.

ما إن اشتدت الانتفاضة في سوريا حتى سحب حماس جميع عناصرها وعائلاتهم، لكنها أبقيت على مكتبه السياسي. وتميز هذا الوضع بصعوبته: فهي، من جهة، تشكر للنظام السوري الدعم الذي وفره على مر السنين، لكنها من جهة أخرى تؤيد تنظيم الإخوان المسلمين السنّي. وفيما تشير حماس إلى أن لا علاقة لها بالإخوان المسلمين، فإن ٧٥ في المئة من السوريين من السنة وكذلك معظم المحتاجين. أضف إلى ذلك أن معظم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أو الفلسطينيين الذين اندمجاً في المجتمع السوري هم من السنة، وقد انضم عدد منهم إلى الاحتجاج ضد النظام. وعلى أحد مسؤولي حماس على المشكلة بالقول:

يختلف موقع حماس عن موقع حزب الله، فنحن سنة ونحظى بدعم الشعب...

وستؤثر فينا جدًا خسارتنا دعم إيران وسوريا – لكن ذلك لن يشكل خسارة استراتيجية. ونختلف في هذا عن حزب الله الذي قد تشكّل خسارته الدعم السوري نهاية له. وأعلنا منذ اليوم الأول عن شكرنا للنظام – الذي دعم المقاومة [حماس] في بعض من أصعب المراحل التي مررنا فيها – وعن إعجابنا في الوقت نفسه بحصول الشعب على الحرية والإصلاح والازدهار.

حاول مسؤول حماس خالد مشعل إسداء النصح إلى الأسد بالإصلاح... عارضًا التوسط بين النظام وشعبه. ثم إنه التقى حسن نصر الله طالبًا منه نقل خطته إلى الأسد. لكن محاولات الوساطة منيت بالفشل^(١).

وبدا أن حماس تمارس ما تبشر به، وأصدر مسؤولوها، صيف العام ٢٠١١، أمراً يقضي بتعليق كل التجمعات المؤيدة للأسد في قطاع غزة؛ وذكر عندذاك أن إيران أوقفت تمويلها لحماس^(٢). وبدا أن حماس قررت، على عكس حزب الله، قطع علاقاتها بنظام الأسد.

وقع حادثان مثيران للاهتمام يتعلقان باللاجئين الفلسطينيين في سوريا، أحدهما في أيار/مايو والآخر في حزيران/يونيو ٢٠١١؛ ومن المحتمل أن لكليهما علاقة بالانتفاضة في سوريا. ففي الذكرى السنوية لما يطلق عليه الفلسطينيون اسم النكبة – إنشاء دولة إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ – نُقل مئات الفلسطينيين بالباصات من مخيمات اللاجئين في دمشق ومن حولها إلى المنطقة العازلة التي تفصل بين سوريا وإسرائيل على مرتفعات الجولان. واخترقوا السيارات في الجابين ودخلوا، في الواقع، الأراضي التي تحتلها إسرائيل. أخذت القوات الإسرائيلية إلى حد ما، على حين غرة، وفتحت النار وقتلت ما بين أربعة فلسطينيين واثني عشر (الأرقام تختلف باختلاف المصادر). وحدث أمر مشابه في ٥ حزيران/يونيو في ذكرى اندلاع

^(١) 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html

^(٢) Abdo, 'How Iran keeps Assad in power in Syria'.

الحرب العربية - الإسرائيليّة عام ١٩٦٧: وُقْتُلَ في تلك المرة ما لا يقل عن ذيّنة من الفلسطينيين برصاص القوات الإسرائيليّة (التي كانت في الواقع أكثر استعداداً).

من الشائع أن يتظاهر الفلسطينيون في هذين التارixin في أنحاء العالم العربي، وبخاصة في ١٥ أيار/مايو. ولكن لم يسبق أن تُقتل الفلسطينيون (في آليات وفترتها الحكومية السوريّة بلا شك) إلى الجولان واخترقوا دفاعاته. بل العكس صحيح إلى حد بعيد: فخط وقف النار السوري - الإسرائيلي على امتداد الجولان، الذي تم التفاوض عليه كجزء من اتفاق فصل القوات الذي رعته الولايات المتحدة بعد حرب العام ١٩٧٣ العربي - الإسرائيلي وترافقه قوات الأمم المتحدة، قد اجتهد في التزامه. ولم تُطلق، طوال سبعة وثلاثين عاماً، رصاصة واحدة في أي من الاتجاهين. وشكّل هذا واحداً من النجاحات الحقيقية لعمليات السلام الدوليّة. وهكذا دارت تكهّنات قوية بأن الحكومة السوريّة استخدمت المسألة الفلسطينيّة في محاولة لصرف الانتباه عن صعوباتها الداخلية، وربما حاولت افتعال نزاع عربي - إسرائيلي لمحشد الشعب السوري وراء الرئيس. ويستحيل ألا تعرف الحكومة السوريّة بأفعال الفلسطينيين في الجولان وتتوافق عليها وهي التي خصّقت واحداً من فروع استخباراتها للتعامل في شكل شبه حصري مع المسائل الفلسطينيّة. وبذا الأمر أشبه بعمل شفاف جداً وتهكمي قامت به الحكومة السوريّة. ولم يتذكر الحادث حتى وقت وضع هذا الكتاب؛ لكنه يبرّز بالتأكيد كيف يمكن عدم الاستقرار في سوريا أن يؤدي إلى ازدياد التوترات العربيّة - الإسرائيليّة، هنا، إذا لم يولّد نزاعاً.

(روسيا والصين)

لروسيا، طبعاً، علاقـة طـويلـة الأـمد وـوـثـيقـة مع سوريا تعود إلى أيام الحرب الباردة بين القوتين العظميين في زمن الاتحاد السوفيـطيـيـ، عندما تحالفـت سوريا في معظم الأحيـان مع موسـكوـ وتـلـفت الدـعمـ منهاـ. وـاتـخذـتـ العـلاقـةـ أـبعـادـاًـ اـقـتصـاديـةـ وـسيـاسـيـةـ وـعـسـكـرـيـةـ، وـاستـمرـتـ فيـ عـهـدـ بشـارـ الأـسـدـ. أماـ بـعـدـ، فإنـ تـوجـهـ سورياـ عـبـرـ السـنـينـ

صوب الاتحاد السوفيافي/روسيا فرضته الضرورة أكثر مما هو خيار. والحقيقة هي أن حافظ الأسد لم يوقع عام ١٩٨٠، معاهدة الصداقة والتعاون مع موسكو إلا بعد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، عام ١٩٧٩. فقد أمكن إسرائيل (من وجهة نظر سورية)، وقد حمت خاصلتها الجنوبية من مصر، أن ترکز انتباها شمالاً، صوب سورية ولبنان. وهو ما جعل سورية تشعر أنها معرضة استراتيجية للخطر الشديد.

وليس من المفاجئ، إذاً، أن تساند روسيا بشار الأسد عند اندلاع الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١، أو في أن تواصل حتى عام ٢٠١٢، مد الحكومة السورية بالدعم القوي. وتوجد أسباب كثيرة للدعم الروسي لنظام الأسد. هناك بداية تاريخ طويل من علاقات الدعم المتبادل، وهو ما لا يمكن التغاضي عنه في سهولة أو قلبه، وتوجد أيضاً درجة من الجمود المؤسسي الذي يبقى العلاقة وثيقة نسبياً. وهناك أيضاً دافع بيروقراطي في كل من موسكو ودمشق حيث للمسؤولين في كلتا العاصمتين مصلحة راسخة في الإبقاء على العلاقات الوثيقة. ولروسيا تاليًا، وعلى مستوى عملي أكثر، مصالح تجارية مهمة في سورية: بلغ عام ٢٠٠٩ إجمالي استثمار الشركات الروسية في قطاعي السياحة والطاقة في سورية، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية، قرابة ١٩,٤ مليار دولار^(١). وأهم من ذلك، وفي وقت خسرت صناعة الدفاع الروسية ما قيمته مليارات الدولارات من العقود العسكرية مع إيران (بسبب العقوبات) ومع ليبيا (بسبب إطاحة زبونها الدائم: معمر القذافي)، هو أن سورية توفر سوقاً مهمة لمبيعات الأسلحة: بلغ المجموع الكامل للمبيعات، طوال العقد الماضي، نحو ١,٥ مليار دولار، وأوضحت بذلك سايع أكبر مشترين من روسيا^(٢).

وتشكل سورية أهمية استراتيجية لروسيا لأن ميناء مدينة طرطوس يَعد آخر قاعدة

Daniel Treisman, 'Why Russia protects Syria's Assad', CNN.com, 2 February 2012, available at: (١) <http://edition.cnn.com/2012/02/02/opinion/treisman-russia-syria/index.html>

Dmitri Trenin, 'Why Russia supports Assad', New York Times, 9 February 2012, available at: www. (٢) nytimes.com/2012/02/10/opinion/why-russia-supports-assad.html?_r=2&partner=rss&emc=rss

بحرية لموسكو في المتوسط، وقد تولى تقنيون روس أخيراً تحسين المنشآت، مما يشير إلى نية موسكو الطويلة الأمد، الاحتفاظ بالقدرة على الوصول إلى المرفأ^(١).

وفي المناسبة، زادت الصين أيضاً حجم تجارتها مع سوريا، طوال العقد الماضي، وأصبحت بحلول العام ٢٠١٠ ثالث أكبر مستورد من سوريا، بحسب بيانات المفوضية الأوروبية^(٢). وعلى ما جاء في تقويم «مؤسسة جايمس تاون» للأمور عام ٢٠١٠:

يشير تجدد اهتمام بكين بدمشق - التماطع التقليدي لطريق الحرير القديمة - إلى أن الصين ترى في سوريا محوراً تجارياً مهمّاً... تبادلت الصين وسوريا التفاهم والدعم في مسائل تتعلق بمصالح كل منهما الجوهرية والكبرى... وأظهرت الصين تفهمها ثابتاً ودعماً قوياً لموقف سوريا من مرفعات الجولان، فيما بقيت سوريا ملتزمة الموقف الصيني الواحد، وقدمت إلى الصين دعماً راسخاً في المسائل المتعلقة بتأييـان والتـبـيت وزينـجـيانـغ وحقوق الإنسان^(٣).

وبالنسبة إلى روسيا، فإن مركزية سوريا الجغرافية في الشرق الأوسط تقدم إلى موسكو، بالمعنى الدبلوماسي، واحدة من المناطق القليلة المتبقية للتدخل في شؤون الشرق الأوسط وتتوفر لها بعض التأثير الدبلوماسي (وقد ضاع الكثير منه عقب انهيار الاتحاد السوفياتي). وكثيراً ما قيل عن زعماء روسيا على مر الأعوام العشرين الماضية - وبالتأكيد عن فلاديمير بوتين الذي تولى رئاسة روسيا ورئاسة حكومتها طوال العقد الماضي - إنهم أرادوا استعادة بعض من منزلة الدولة العظمى التي خسروها.

(١) بيد أن ديمتري ترينين كتب أن أهمية طرطوس بولغ بها لأنها في الأساس منشأة للتمويل أكثر مما هي قاعدة بحرية بالمعنى الكامل للكلمة. راجع: Dmitri Trenin, 'Why Russia supports Assad', *New York Times*, 9 February 2012, available at: www.nytimes.com/2012/02/10/opinion/why-russia-supports-assad.html?_r=2&partner=rss&emc=rss

(٢) Holly Yan, 'Why China, Russia won't condemn Syrian regime', CNN.com, 5 February 2012, available at: <http://edition.cnn.com/2012/02/05/world/meast/syria-china-russiarelations/index.html?hpt=hmt>

(٣) المصدر السابق.

على الأقل. وتتوفر سوريا بالتحديد مثل هذه الفرصة، وبخاصة في منطقة – الشرق الأوسط – لا تزال تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة إلى موسكو^(١).

وقفت روسيا في الغالب في السنوات الأخيرة على طرفي نقيس مع الولايات المتحدة وحليفاتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، كجزء من رغبتها في استعادة منزلتها الدبلوماسية المفقودة وصياغة دور أكبر لها في الشؤون الدولية. وشعر الزعماء الروس، في شكل أكثر تحديداً في ما يتعلق بالوضع في سوريا، أنهم خُدعوا بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ في شأن ليبيا. فقد أقام القرار الرقم ١٩٧٣ منطقة حظر جوي فوق ليبيا وسمح باتخاذ «الإجراءات الضرورية كلها» لحماية السكان المدنيين الليبيين. وصدق القرار بعشرة أصوات في مقابل لا شيء وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، ألمانيا). وبدأ أن الامتناع أحدث صدعاً بين الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف (الذي دعم الامتناع) ورئيس الوزراء بوتين (الذي أراد استخدام الفيتو ضد القرار).

ومع تطور الوضع السوري، أصبح موقف بوتين أكثر سيطرة في دوائر صناعة السياسة الروسية وأدى إلى تصليب موقف موسكو الداعم لنظام الأسد. وتوصلت موسكو إلى اقتناع بأن ما أريد منه أن يكون إجراء وقائياً لحماية أرواح المدنيين في ليبيا أخذت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الأطراف المعنية حرفيتهم في تفسيره وفي إطلاق يد حلف شمال الأطلسي في التدخل العسكري الذي أثبت أنه أساساً في إطاحة المتمردين للقذافي. ولا يريد الزعماء الروس رؤية أي تكرار لهذا في سوريا، وهو ما جعلهم سريعاً التأثر حال اللجة المحددة المستخدمة في ما اقترح من قرارات دولية تدين سوريا. ولم يريدوا – ومعهم الصين – رؤية أي

(١) تحليل جيد في هذا الشأن لأحد كبار الأكاديميين والمستشارين السياسيين الروس، راجع: Georgiy Mirsky, 'The Soviet perception of the US threat', in David W. Lesch and Mark L. Haas (eds), *The Middle East and the United States: History, politics, and ideologies*, 5th edition, Westview Press, Boulder, CO, 2012, pp. 148–56.

قرارات دولية قد تؤدي إلى تدخل عسكري أو إلى فرض عقوبات اقتصادية أو تسمح بها، ترتكز على انتهاكات حقوق الإنسان (كما اقترح دائمًا في شأن سوريا). ولا تزيد بكين ولا موسكو، في هذا المجال، رؤية سوابق يمكن أن تُستخدم ضدهما في المستقبل.

لاحظت موسكو أيضًا قدرًا كبيرًا من الرياء والمقاييس الغربية المزدوجة، وبخاصة من الولايات المتحدة، في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والأنظمة القمعية. وفي أذهان الكثيرين أن الغرب يكتفي إلى حد كبير بالجلوس والامتناع عن القيام بأي شيء فيما يعاني الفلسطينيون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. ويشير الزعماء الروس إلى أن الولايات المتحدة تضغط على سوريا، فيما رفعت وزارة خارجيتها الحظر على المساعدة العسكرية لأوزبكستان التي يحكمها نظام متسلط قمعي قتل منذ بضع سنوات الكثيرين من المحتجين المحليين^(١). غير أن أوزبكستان مهمة للولايات المتحدة في ما يتعلق بطريق إمدادات قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. كذلك التزم واشنطن الهدوء الكبير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، عندما سحق نظام الأقلية السنية في البحرين، في عنف، الاحتجاجات في العاصمة المنامة، فيما دافع البيت الأبيض في الوقت نفسه عن المتظاهرين في تونس ولibia ومصر. وعلى ما أشار إليه أحد الباحثين، فإن هذا بالذات هو السبب الذي «أدى بصانعي السياسة في روسيا إلى الإصابة بحساسية حيال عظات الزعماء الغربيين الأخلاقية»^(٢).

ولا يزيد الكرملين، في النهاية، رؤية عدم استقرار في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى حرب على مستوى المنطقة، أو اختلالاً في توازن القوى ذا تأثير مؤذٍ على الموقع الروسي في المنطقة (بل وحتى في روسيا نفسها). وبحسب الباحث الروسي ديمتري ترينين، فإن:

(١) Treisman, 'Why Russia protects Syria's Assad'.

(٢) المصدر السابق.

الحكومة الروسية محافظة في شكل صريح؛ وهي تمقت الثورات. إلا أن هذا أكثر من مجرد موقف إيديولوجي يخدم المصالح الذاتية. فعندما ينظر الكرملين إلى الصحوة العربية يرى عملية ديمقراطية تؤدي في شكل مباشر إلى الأسلامة. فالثورات على ما يكفي من السوء، من وجهة نظر الكرملين، ولكن ليس من شأن محاولات التدخل في الحروب الأهلية في البلدان الأخرى إلا أن تزيد الأمور سوءاً^(١).

وينظر الكرملين أيضاً إلى محاولات الغرب إطاحة الأسد بصفة كونها وسيلة لإضعاف إيران أكثر منها مساعدة الشعب السوري على التخلص من طاغية. وإذا صح أن هذه هي النية - ومن المؤكد أن إيران وحليفاتها يرونها كذلك - فسيمكنها عندها أن تندفع بالأزمة المحلية إلى نزاع على مستوى المنطقة. ولهذا السبب أيضاً ثابتت موسكو، على نطاق واسع، على دعم الحل السوري للمشكلة السورية.

وانضم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، منذ أيار/مايو ٢٠١١، إلى الدعوات الدولية للأسد إلى اعتناق الإصلاح؛ لكنه أعلن أن بلاده لا تحبّذ فرض العقوبات على سوريا لأن من شأنها وحسب أن تفاقم الوضع وتضر بالشعب السوري. وحدث هذا في وقت أمل معظم المجتمع الدولي في أن يطبق الأسد الإصلاح الحقيقي ويوقف هجماته ويسعّح للأزمة المتباينة بأن تهدى في سلام. بل إن رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية أعلن، مطلع آب/أغسطس، أن بلاده لا تعارض في شكل قاطع تبني قرار في مجلس الأمن في شأن سوريا، شرط لا يتضمن فرض عقوبات وغير ذلك من أشكال الضغط: «أعتقد، في حال وجود بنود غير متوازنة وعقوبات ضغوط، أن هذا النوع من الضغط سيء، لأننا نسعى إلى وقف سفك الدم والمزيد من الديمقراطية»^(٢). وأعلن ميخائيل مرجلوف، نهاية حزيران/يونيو

Trenin, 'Why Russia supports Assad.' (١)

Khaled Yacoub Oweis, 'Syria toll rises, Russia opens way to UN resolution', Reuters, 2 August 2011, available at: <http://in.reuters.com/article/2011/08/02/idINIndia-58575020110802> (٢)

٢٠١١، بصفة كونه مبعوث ميدفيديف الخاص إلى الشرق الأوسط: «الزعماء يأتون وينذهبون، والسياسيون يأتون وينذهبون، ولكن يوجد صديق وحيد لروسيا صادق وجدير بالثقة، هو الشعب السوري»^(١).

وشكل هذا الالتباس الظاهر انعكاساً لأمررين: الأول أن الزعامة الروسية تترى في رهاناتها وتريد الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف في ليبيا وفي سوريا؛ والأمر الثاني أن موسكو قامت بجهد منتق في سياق معظم سنوات ٢٠٠٠ لإبراز صورتها في الشرق الأوسط، ولتحسن بالأخص علاقاتها مع البلدان السنوية في المنطقة مثل السعودية وقطر وتركيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، حتى إنها أبرمت عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع هذه الدول^(٢). بيد أن دعم موسكو الصريح للنظام السوري هدد التقدم الذي حققه روسيا في هذا المجال. وواجهت موسكو للحفاظ على هذه العلاقات، لكنها واصلت في الوقت نفسه دعم دمشق. وبذا أحياً كان موسكو تتحدث بلسانين. لكنها عمدت بعد ذلك، في آب/أغسطس، إلى اتخاذ موقف معارض أكثر حدة مع شروع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مطالبة الأسد بالتنحي. وعلق مسؤول في وزارة الخارجية الروسية، حينذاك، على الأمر بالقول: «نحن لا نؤيد مثل هذه الدعوات، ونعتقد بوجوب منح الرئيس الأسد اليوم الوقت لتطبيق كل العملية الإصلاحية المعلنة»^(٣). وسيميز هذا الموقف العام السياسة الروسية لما تبقى من العام ٢٠١١ ودخولًا في العام ٢٠١٢، كما سيتم تفصيله في الفصول اللاحقة.

Robert O. Freedman, 'Russia and the Arab Spring: A preliminary appraisal', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

(١) المصدر السابق.

'News agency: Russia opposes calls for Syrian president to resign', CNN.com, 19 August 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-08-19/world/syria.world.reaction_1_syrian-president-bashar-al-assad-president-assad-syrian-people?_s=PM;WORLD

مناهضو الأسد

تركيا

تحوّلت العلاقات السورية - التركية، في شكل كبير على مر السنين، وتحولت من جديد في شكل كبير في خلال الانتفاضة في سوريا. اتسمت العلاقات بين دمشق وأنقرة، طوال سنين كثيرة، بالعداء قبل وصول بشار إلى السلطة. وقد فرق عدد من المسائل بين البلدين: تقاسم المياه؛ الزراعي الإقليمي على هاتاي/ الإسكندرية؛ الدعم السوري للانفصاليين الأكراد في تركيا (وبالأخص حزب العمال الكردستاني)؛ عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي بينما كانت سوريا دولة تابعة للاتحاد السوفياتي؛ الروابط التركية - الإسرائيليوثيقة التي بدأت بالنمو في الثمانينيات؛ الخلافات التاريخية التي تعود إلى الزمن الذي شكلت فيه سوريا جزءاً من الأمبراطورية العثمانية. وأخذت العداوة في التلاشي في السنوات الأخيرة من حكم حافظ الأسد، عندما قرر الرئيس السوري، تحت وطأة التهديدات التركية بالتدخل العسكري في سوريا ما لم توقف دعمها لحزب العمال الكردستاني، أن التعلّق خير من الشجاعة: فأنهى بالفعل الدعم السوري لحزب العمال وسلم قائدته عبدالله أوجلان، إلى الأتراك. وأعقب ذلك تحسّن في الروابط الاقتصادية؛ وعقدت اتفاقيات على تقاسم نقل الكهرباء إضافة إلى محادثات منتجة لتقاسم مياه نهر الفرات الذي ينساب من تركيا عبر سوريا.

تحسنت العلاقات السورية - التركية في شكل هائل في ظل بشار الأسد، وبخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، إلى السلطة في أنقرة، عام ٢٠٠٣. وأشار تطور هذه العلاقة، فيرأيي، إلى إنجاز الأسد، على مستوى السياسة الخارجية في العقد الأول من حكمه، وبذا أيضاً أن الزعيمين السوري والتركي أصبحا صديقين جيدين على المستوى الشخصي. وشكّلت تنمية علاقة جيدة مع سوريا بالنسبة إلى تركيا جزءاً

لا يتجزأ من سياسة «صفر مشكلات» (مع جيرانها)، مما وفر أيضًا لأنقرة مجالاً اقتصاديًا ودبلوماسيًا من الطراز الأول لدخول قلب الشرق الأوسط. ومن الواضح أن العلاقة النامية عادت بمكاسب اقتصادية على البلدين، وبخاصة في قطاع السياحة والتجارة العابرة للحدود. وبلغت هذه التجارة ٢,٥ مليار دولار، عام ٢٠١٠؛ ارتفعت الصادرات التركية ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسبة ٣٠ في المئة (إلى ١,٨ مليار دولار) وتضاعفت الصادرات السورية إلى تركيا وبلغت ٦٦٢ مليون دولار^(١). وبات من الحيوي لسوريا أن تعوض بعضاً مما خسرته اقتصاديًا من جراء تقلص وجودها في لبنان، عقب انسحاب جيشها عام ٢٠٠٥. وأهم من ذلك بالنسبة إلى الأسد هو أنها وفرت لدمشق متنفساً دبلوماسياً مهمًا، عقب المحاولة التي قادتها الولايات المتحدة لعزل سوريا بعد اغتيال الحريري. وظهرت هذه الفرصة مع زعيم، هو أردوغان، أصبح واحداً من أكثر رجال الدولة شعبية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ومع دولة، هي تركيا، أبعدت نفسها بالأحرى عن الغرب والولايات المتحدة، عقب رفض أنقرة السماح للائلاف الذي تقوده الولايات المتحدة باستخدام الأرضي التركي منطقة عبور للجندو في غزو العام ٢٠٠٣ للعراق، وخفضت من مستوى علاقاتها مع إسرائيل وأعربت عن المساندة القوية للفلسطينيين وحسنت علاقاتها مع إيران وغيرها من القوى الناشئة التي لا تتماشى مع نغمة واشنطن نفسها^(٢). وشكل ذلك انتصاراً لبشار في السياسة الخارجية.

(١) Randa Slim, 'Where's Syria's business community?', *Foreign Policy*, 8 August 2011, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/08/05/wheres_syrias_business_community

(٢) للمزيد عن تطور العلاقات التركية - الإيرانية راجع: Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky, 'The rise and (future) fall of the Turkish-Iranian axis', Foreign Policy Research Institute, 27 April 2011, available at: www.fpri.org/enotes/201104_lindenstrauss_guzansky_turkey_iran.html في ما يتعلّق بحدث أسطول غزة عام ٢٠١٠ الذي انتقدت فيه تركيا أعمال إسرائيل التي أدت إلى مقتل أتراك وغيرهم على متن السفينة المتوجهة إلى قطاع غزة لمساعدة الفلسطينيين، أعلن محرر صحيفة القدس العربي الفلسطيني وهو يتحسّر على الرد الفاتر من دول عربية كثيرة، أن رئيس الوزراء التركي «عربي أكثر من العرب». راجع المصدر السابق.

غير أن الانتفاضة السورية - وبالأصح ذهاب الحكومة السورية إلى الخيار العسكري ضد المتظاهرين - أدى إلى صدف في العلاقة. وبحلول خريف العام ٢٠١١ أخذ صديق بشار السابق في أنقرة يطالب الرئيس السوري بالتنحي. وأضحت التبرة عدائة تماماً مع اشتداد العنف ومع تدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا. وربما أمل أردوغان، أكثر من أي زعيم آخر، في أن يتمكن الأسد من إعادة سفينة الدولة سريعاً إلى وضعها الصحيح وكبح الاحتجاجات سلماً ليتمكن الاستمرار في العلاقة الجيدة - تلك التي رعاها شخصياً - ومعها كل المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية. ولم يشا أيضاً أن يوضع في الموقف الصعب الذي يدفعه إلى الاختيار بين البقاء مع بشار أو قطع العلاقات معه (مع أنه سرعان ما سيجد نفسه في هذا الموقف بالذات). وشرع المسؤولون الأتراك، بمن فيهم أردوغان، يطلقون منذ نيسان/أبريل ٢٠١١ الوعود بدفع الأسد إلى تطبيق الإصلاحات؛ وبحلول أيار/مايو، أخذ رئيس الوزراء التركي يتبه سورية إلى وجوب وقف العنف وعدم تكرار ما حديث عام ١٩٨٢ في حماه.

استعادت سورية، في حزيران/يونيو ٢٠١١، جسر الشغور (على مقربة من الحدود التركية) من قوات المعارضة، فوصف أردوغان سلوك ماهر الأسد (الذي يعتقد أنه قاد القوات السورية هناك) بـ«الوحشي واللاإنساني». وأغضب هذا المسؤولين السوريين الذين من الواضح أنهم تعودوا على الدعم التركي بلا إحراج^(١). ومضى أردوغان إلى إصدار بيان يدين العنف ويشير فيه إلى أنه سيدعم القرار الدولي ضد سورية. كذلك أعلن أردوغان في خطاب ألقاه، عقب فوز حزبه في الانتخابات النيابية، أن تركيا «ستصبح أكثر نشاطاً بكثير في القضايا الإقليمية والعالمية... وسنطالب، كما سبق أن فعلنا، بالحقوق في منطقتنا، بالعدالة، بحكم القانون، بالحرية والديمقراطية»^(٢).

Anthony Shadid, 'Syrian unrest stirs new fear of deeper sectarian divide', *New York-Times*, 13 June 2011, available at: www.nytimes.com/2011/06/14/world/middleeast/14syria.html?pagewanted=all

Gusten, 'Mandate for a new Turkish era; Erdogan boldly changes tack with broad outreach to a region in turmoil', *International Herald Tribune*, 16 June 2011.

ربما هي اللحظة التي شرع فيها أردوغان في التشديد على سياسة خارجية مؤيدة للديمقراطية بدلاً من سياسة «صرف مشكلات»^(١). وذكر أن الحكومة التركية سلمت الأسد في تموز/يوليو رسالة صيغت بعبارات صارمة ترجوه فيها تطبيق الإصلاحات وطرد رجل النظام القوي ماهر الأسد^(٢). وهذا بالضبط نوع الأمور الذي من شأنه أن يثير حنق أركان الزعامة السورية، بمن فيها بشار. فهم لا يحبون أن يُعمل عليهم ما يجب أن يفعلوه – أو حتى أن يُوحى لهم ذلك، في قوة. وأثار هذا ما يشبه رد الفعل المتشنج خصوصاً أن السوريين ينظرون إلى أنفسهم وإلى بلادهم بأنهم نور هداية المنطقة، وليسوا الأخـتـ غير الشقيقة للحجارة الأقوى (على الرغم من أن سورية هي، في وضـوحـ الشـريكـ الصـغـيرـ فيـ هذهـ العـلاقـةـ).

طالب الرئيس التركي عبدالله غول الحكومة السورية، في الأول من آب/أغسطس، بوقف العنف وتطبيق الإصلاحات، قائلاً إن استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين (عند ذاك الوقت في حماه) أصابه «بصدمة قوية». وأعلن أردوغان في السابع من آب/أغسطس أن «صبره أخذ ينفد» حيال الحكومة السورية، وقال إن الوضع في سورية يشكل أيضاً مسألة تركية داخلية، نظراً إلى الحدود المشتركة التي تمتد مسافة ٥٣٠ ميلًا^(٣). وأجرى وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو في التاسع من آب/أغسطس ست ساعات من المحادثات مع المسؤولين السوريين (بما في ذلك اجتماع استغرق ساعتين مع الأسد)، حيث فيه دمشق، في قوة، على اتخاذ خطوات ملموسة لإنها العنتـ. ورد الرئيس السوري بالإعلان (عبر وكالة «سانا» للأنباء) أن قواته لن تقاعـسـ عنـ ملاحـقةـ المـجمـوعـاتـ الإـرـهـابـيـةـ فيـ سـيـلـ صـونـ استـقرارـ الـبـلـادـ

Mark L. Haas, 'Turkey and the Arab Spring: Ideological promotion in a revolutionary era', in (١) Haas and Lesch, *The Arab Spring*.

Meir Javedanfar, 'Iran and Turkey circle Syria', *The Diplomat*, 9 July 2011, available at: <http://the-diplomat.com/2011/07/09/iran-and-turkey-circle-syria/>

Khaled Yacoub Oweis, 'Assad: Syria won't stop fight against "terrorists"', Reuters, 10 August (٣) 2011, available at: <http://in.reuters.com/article/2011/08/09/idINIndia-58697320110809>

وأمن المواطنين. لكن [سورية] مصممة أيضاً على مواصلة الإصلاحات... ومنتفتحة على أي مساعدة تعرضها الدول الصديقة والشقيقة»^(١). وفي ١٥ آب/أغسطس، طالب أحمد داود أوغلو الحكومة السورية بإنهاء قمعها العنيف «على الفور ومن دون شروط أو أعذار... وإلا لن يبقى هناك ما نناقشه في شأن ما يجب اتخاذه من خطوات». وقال بعد ذلك بيومين:

يجب وقف سفك الدماء... ووقف العمليات العسكرية. فإذا تواصلت العمليات في سورية... وأصبحت مشكلة إقليمية، لا تستطيع تركيا بطبيعة الحال، أن تبقى مكتوفة. لا نريد تدخلاً أجنبياً في سورية، لكننا لا نقبل ولن نقبل بأي عمليات ضد المدنيين.

وانتهى إلى القول إنه أبلغ الأسد أن هذه هي «كلمة تركيا الأخيرة» في شأن الوضع^(٢).

وذهب الرئيس غول، في ٢٨ آب/أغسطس، إلى أبعد من ذلك: «بلغنا نقطة يكون قد فات الأوان فيها على أي شيء. فقدنا ثقتنا. ولم يعد هناك من مكان لأنظمة التوتاليتارية وحكومات الحزب الواحد. ومن الواضح أن على زعماء هذه البلدان اتخاذ المبادرة وإلا سيتم تغييرهم بالقوة»^(٣). وبحلول أواخر أيلول/سبتمبر، كان أردوغان انحاز ضد الأسد. وما لا شك فيه أن الرعيم التركي، الذي حاز القدر الكبير من الشعبية في الشرق الأوسط بعدهما ساند المحتجين والمتمردين في تونس ومصر ولibia، استنتج أنه لا يستطيع تعريض مكانته أو مكانة بلاده في المنطقة للخطر – المكانة التي جهد في بنائها على مر السنين – بالوقوف إلى جانب الأسد أكثر

Khaled Yacoub Oweis, 'Assad: Syria won't stop fight against "terrorists"', Reuters, 10 August (١) 2011, available at: <http://in.reuters.com/article/2011/08/09/idINIndia-58697320110809>

'Ahmet Davutoglu live blog', Al-Jazeera Blogs, available at: [\(٢\)](http://blogs.aljazeera.com/liveblog/ahmet-davutoglu?page=1)

'Middle East allies call for Syrian government to reform'. CNN.com, 29 August 2011, available (٣) at: http://articles.cnn.com/2011-08-29/world/turkey.syria_1_localcoordination-committees-syrian-revolution-government-of-syrian-president?_s=PM;WORLD

من ذلك، أو حتى أن يأمل في أن يتمكن الأسد في النهاية من رؤية الضوء. لقد سال الكثير من الدماء في سوريا، وقضى الإجماع العام القوي في المنطقة في ذلك الوقت بأن على الأسد أن يرحل. أو على ما كتبه مارك هاس، أن:

السبب الرئيس في هذا التحول هو الإدراك أن السياسات الخارجية غير الأيديولوجية تضر بمحالع تركيا من خلال بعثرة قوتها الهدامة في أنحاء العالم الإسلامي. وتتمتع تركيا بالشعبية القصوى بسبب التزامها الديمقراطية والهوية الإسلامية. ومن شأن عدم مساندة الاحتجاجات توجيه ضربة كبيرة إلى هذه الشعبية لأن ذلك سيبرهن على رداء تركيا وأنانيتها^(١).

اجتمع أردوغان مع الرئيس أوباما في ٢٠ أيلول/سبتمبر على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، واتفق الزعيمان على أن واجب بليديهما «زيادة الضغط» على النظام السوري^(٢). وأعلن أردوغان في الأيام التي تلت، أن أنقرة قطعت كل علاقاتها واتصالاتها بسوريا وتفكر في فرض عقوبات. وأعلن أيضاً أن تركيا ستفرض حظراً على السلاح إلى سوريا وستعرض أي سفن تشحن الأسلحة إليها. ومن غير المفاجئ أن تصبح إيران أكثر انتقاداً لتركيا إلى حد لوم أردوغان على الاضطراب في سوريا ووعده «بالعواقب» إذا لم يصطلح^(٣). وبالفعل، فإن «المحور» التركي - الإيراني الناشئ المزعوم لم يعم طويلاً^(٤).

(١) Haas, 'Turkey and the Arab Spring'

(٢) Obama, Erdogan agree to "increase pressure" on Syrian regime', Radio Free Europe/Radio Liberty, 21 September 2011, available at: www.rferl.org/articleprintview/24335058.html

(٣) «المحافظين الإيرانيين... قلقون من أن تركيا تشكّل التموزج البديل من الجمهورية الإسلامية في المنطقة... وزعمت الحكومة الإيرانية أن الربيع العربي مستوحى من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩... ونطّر تركيا نفسها، في الأساس، نموذجاً [بديلاً] للشعوب العربية في المنطقة. وهو ما يتعارض مع المصالح الإيرانية». ورد ذلك في: Haas, 'Turkey and the Arab Spring'.

(٤) قال عدد كبير من الباحثين أن الصدع التركي - الإيراني محتم بسبب الكثير من الخلافات والمصالح المتضاربة بين البلدين، بيد أن قلة منهم رأت أن سوريا ستتشكل سبب الصدع. ومن جهة أخرى، قال كثيرون الأمر نفسه عن سوريا وإيران ما إن بدأ ذلك التحالف يظهر في الثمانينيات، لكنه استمر جيلاً.

ستواصل تركيا، منذ خريف العام ٢٠١١ وما بعده، اتخاذ خطوات فاعلة، تقف عند حد التدخل العسكري، لإطاحة بشار الأسد. وواصلت، من بين أمور أخرى، تنظيم الضغط الدبلوماسي، واستضافت مجموعات المعارضة السورية وسمحت بوجود مناطق آمنة وقطاعات عمليات للمقاومة السورية المسلحة المعروفة بالجيش السوري الحر. وعادت العلاقة إلى نقطة البداية.

السعودية/قطر

بدأت المملكة العربية السعودية، على غرار البلدان الأخرى في اللائحة المناهضة للأسد، بمقارنة حذرة للتمرد في سوريا أملاً منها في أن يشرع الرئيس السوري الإصلاحات الازمة لوقف الاضطرابات، وانتظرت في الوقت نفسه (ربما على حذر) لرؤية طريقة تطور الأمور. ويصعب على الرعامة السعودية الظهور على بمظهر الداعم للمحتاجين، في وقت ترافق، في حذر، ظهور أي بوادر للاحتجاج في بلادها الأقل من ديمقراطية. وعمدت في ذلك الوقت بالفعل إلى ضخ مليارات الدولارات في الخدمات الاجتماعية وغير ذلك من المنافع للسكان السعوديين في ما وصفه الكثيرون بأنه بمثابة «رسوة وطنية». ودعمت الرياض أيضاً، في قوة، حليفتها في البحرين - الأقلية السنّية التي تحكم دولة غالبيتها من الشيعة - في سحقها العنيف للاحتجاجات في المنامة. واهتمت الرياض، إضافة إلى ذلك، بالحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط - نظراً إلى ما قد حل في الربع العربي بأصدقائها في تونس والقاهرة والعاصمة اليمنية صنعاء - في جزء منه لمنع الإيرانيين من تحقيق أي مكسب من خلال اصطيادهم في المياه العكرة.

تدورت العلاقات السعودية - السورية في شكل كبير، عقب اغتيال رفيق الحريري المقرب من العائلة المالكة السعودية، عام ٢٠٠٥. وأمكن لمس حال العداء مع تطوير الشتايم في الاتجاهين بين دمشق والرياض ونشوب نوع من الحرب الباردة بين السعودية (مع حلفائها في لبنان) وسوريا (مع حلفائها في لبنان إضافة

إلى إيران). كذلك اتهمت سوريا السعوديين بتقديم الدعم المالي إلى السلفيين المناهضين للأسد في سوريا نفسها وفي لبنان.

بيد أن العلاقة أخذت، بحلول العام ٢٠٠٨، تشهد تحسناً ملحوظاً بروز في اتفاق تقاسم السلطة في لبنان الذي رعته قطر وتم التفاوض عليه مباشرة مع سوريا (ما يسمى باتفاق الدوحة). وزار كل من الأسد والملك السعودي عبدالله أحدهما الآخر في بلده، وبدا أنهما اتفقا على عدم الاتفاق على بعض المسائل؛ واعتقدا، في مآل الأمر، أن من مصلحة الجميع العمل على منع لبنان من التفكك والسقوط في الفوضى الطائفية.

ولكن، ومع تزايد حدة العنف في سوريا، وجد السعوديون (على غرار الأتراك)، في اضطراد، أن من غير الملائم الإبقاء على العلاقات الودية مع دمشق والتزام الصمت في موضوع ارتفاع عدد القتلى. وسيؤدي السعوديون دوراً أكبر من وراء الكواليس في حين يقف القطريون أكثر في الواجهة؛ ولكن، ما إن اتضح للرياض أن الأسد ربما لن يستمر، حتى اضطر الملك عبدالله إلى اتخاذ موقف ضد دمشق. وما إن بدا أن الأسد بات في الرمق الأخير، حتى أخذ السعوديون (وغيرهم) في التركيز على الفوائد الممكنة ومن باب أولى تقليل النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وأصدر مجلس التعاون الخليجي، مطلع آب/أغسطس، بياناً مشتركاً يدين العنف في سوريا والاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه القوات السورية. وأصبح الملك عبدالله، في ٨ آب/أغسطس، أول رئيس دولة عربية يدين صراحة تصرفات الحكومة السورية عندما حذر الأسد من أن سوريا «ستنزلق إلى أعماق الاضطراب والخسارة» إذا لم تطبق الإصلاحات الجدية. ودعا الأسد شخصياً إلى وقف «آلة القتل». وعمدت عندذاك السعودية، وكذلك الكويت والبحرين، إلى سحب سفارتها من دمشق^(١).

تؤدي قطر في هذا كله – وكذلك أميرها الكاريزماتي الشيخ حمد بن خليفة آل

Oweis, 'Assad says Syria won't stop fight against terrorists'. (١)

ثاني - دوراً مثيراً جداً للاهتمام. وتميزت العلاقات القطرية - السورية، على غرار الأتراك وال سعوديين، بالولد الكبير، وكانت علاقة منتجة في الدوائر الدبلوماسية في الشرق الأوسط في السنوات التي سبقت الربع العربي، وقامت قطر باستثمارات ضخمة في الاقتصاد السوري. وكثيراً ما أشير بالفعل إلى أن القطريين تولوا (والأتراك) إلى حد كبير، مع تراجع النفوذ الدبلوماسي الأميركي عقب الورطة العراقية، ملء الفراغ الدبلوماسي في المنطقة. وتحولت قوة قطر الهدائة، مع وجود قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية في الدوحة، إلى قوة يُحسب لها حساب؛ فمن يعرض قطر ذنبه على جنبه، لأنّه قد يجد نفسه فجأة على حد سكين تقارير الجزيرة وإذاعاتها (على الرغم من مزاعم الحكومة القطرية أنها لا تمارس ضغطاً على الجزيرة لتوجيه المواضيع في اتجاه السياسة القطرية). غير أن الحكومة السورية طردت موظفي الجزيرة من البلاد في وقت مبكر من الانتفاضة، بعدما اتهمت القناة الإخبارية بالتف吉طية المنحازة، وبما أن قطر تستضيف قاعدة جوية أميركية ضخمة، سارعت الحكومة السورية إلى وصف القطريين بخدمات المصالح الأميركيّة والإسرائيّة^(١).

تبنت قطر، منذ وقت مبكر، دوراً نشطاً جداً وعاماً في الربع العربي. أدّت دوراً مباشراً في دعم المتمردين الليبيين الذين حاربوا لإطاحة عمر القذافي، وفي تمويل المعارضة الليبية وتسلیحها وتدریبها. وساندت الدوحة، خصوصاً، الجماعات الإسلامية من بين عناصر المعارضة في تونس ومصر ولibia وغيرها. وبلغ ذلك حدّاً أعرّب فيه الكثيرون في الغرب وفي الشرق الأوسط عن قلقهم من أن القطريين يسهّلون (عن قصد أو عن غير قصد) صعود الإسلام السنّي الراديكالي بحسب الخط الوهابي، وهو خط الإسلام السنّي المتشدد السعودي الذي تستوحى منه قطر. ويزعم آخرون أن قطر مهتمة أكثر ما يكون بتوسيع نفوذها، وعمدت وحسب

Anthony Shadid, 'Qatar wields an outsize influence in Arab politics', *New York Times*, 14 November 2011, www.nytimes.com/2011/11/15/world/middleeast/qatar-pressesdecisive-shift-in-arab-politics.html?pagewanted=all (١)

إلى الاعتراف بتنامي قوة المجموعات الإسلامية، عقب الربيع العربي. وكما لاحظ أحد الباحثين، فإن «قطر دولة من دون أيديولوجية. يدركون أن الإسلاميين يشكلون القوة الجديدة في العالم العربي. ومن شأن هذا التحالف وضع أساس قاعدة التنفيذ في المنطقة»^(١).

تصعب الإشارة إلى توقيت هذا الانهيار في العلاقات القطرية - السورية وسبب حدوثه. وقعت مشكلات واضحة حتى قبل الربيع العربي تتعلق في معظمها بمسألة إيران، إذ شرع الشيخ حمد في تولي دور بارز في العالم العربي مناهض لإيران. وسُجِّل بعض من خيبة الأمل حيال الأسد مع اشتداد القمع السوري، وربما غضب - على الطريقة التركية - من عدم استماع دمشق إلى النصيحة من قطر. أضعف إلى ذلك أن قطر لم يعد في وسعها، شأنها في ذلك شأن السعودية وحماس، الاستمرار في دعم نظام يُنظر إليه على أنه يقتل محتجين أبرياء معظمهم من المسلمين السنة. وشرعت قطر (التي ربما أدركت النتيجة قبل معظم الآخرين)، في أداء دور قيادي أكبر حتى في الهجوم الدبلوماسي على دمشق، وبخاصة في الجامعة العربية، شأنها في ذلك شأن جميع من في الخط المناهض للأسد، بعد تصاعد العنف في سوريا واتضح أن الأسد بات عليه أن يرحل؛ وبالفعل استدعت الدوحة في ١٧ تموز/يوليو - قبل أي دولة عربية أخرى - سفيرها في سوريا وأغلقت سفارتها في دمشق.

ترى الحكومة السورية، في وضوح، أن السعودية وقطر وراء الضغط الإقليمي المتزايد على دمشق. وردَّ مسؤول سوري رفع التقيته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في أوروبا وبالتالي عندما سأله ما الذي يود قوله للرئيس أوباما أو لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: «أزيحوا السعوديين والقطريين عن ظهورنا»!

Anthony Shadid, 'Qatar wields an outsize influence in Arab politics', *New York Times*, 14 November 2011, www.nytimes.com/2011/11/15/world/middleeast/qatar-pressesdecisive-shift-in-arab-politics.html?pagewanted=all. يُسْعَى عدد من الإسلاميين السنة البارزين قطر «الديار»، إذ لديهم مسكن فيها، مثل رجل الدين السنّي النافذ الشيخ يوسف القرضاوي، والإسلامي الليبي البارز علي الصلايبي، ومسؤول حماس خالد مشعل؛ وسرت تكهنات أيضًا أن الطالبان قد يفتحون مكتبًا لهم في الدوحة.

اعتتصمت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في إسرائيل، في شكل كبير، بالصمت في ما يتعلق بالوضع في سوريا. ويوجد أساساً سببان لذلك: الأول إمكان أن يستخدم كل ما قد تقوله الحكومة رسمياً، في الدول العربية المضطربة بطريقة معاكسة للصالح الإسرائيلي. والسبب الثاني هو أن إسرائيل انتظرت لرؤية ما الذي ستتخض عنه التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط قبل أن تقوم بأي رد نهائي.

دار، منذ بدء الانتفاضة السورية، جدل بين المسؤولين الإسرائيليين يتعلّق بنتيجتها الفضلى – مع المعرفة التامة بأنهم لا يسعهم (ولن يفعلوا) الكثير للتأثير في النتيجة. فهناك من يعتقدون أن وجود «الشيطان الذي تعرف» في دمشق أفضل من المجهول، أو من الأسوأ المتمثل في عدم الاستقرار وفي حرب أهلية على حدود إسرائيل يمكن أن تتحول نزاعاً عربياً – إسرائيلياً. وشعر الإسرائيليون بالقلق، في حال الفوضى في سوريا، على مصير ترسانة سوريا الكبيرة من صواريخ سكود، وأنظمة صواريخ أرض – جو المتقطورة إضافة إلى الأسلحة الكيميائية. فبشار، على الرغم من خطبه النارية المرحلية المناهضة لإسرائيل، تروى كثيراً في رده على أعمال إسرائيلية مثل قصفها عام ٢٠٠٧ ما تشبه في أنه مفاعل نووي في سوريا، أو اغتيالها عام ٢٠٠٨، في قلب دمشق العقل المدبر الشهير في حزب الله عماد مغنية (شك الناس في أن مهاجميه من الإسرائيليين على الرغم من أنهم غير معروفين). ثم إن سوريا، في ظل بشار الأسد، انخرطت عام ٢٠٠٨ في محادثات سلام مع إسرائيل (برعاية تركية)، وبحسب معظم التقارير أوشكت هذه المحادثات جداً الوصول إلى اتفاق. وبعبارات أخرى، فإن بشار حافظ على خيار سوريا الاستراتيجي بالسلام مع إسرائيل الذي اتخذه والده في خلال عملية السلام في مدريد في عقد التسعينيات. فالأسد قابل للتوقع في شرق أوسط أخذ يصبح أكثر تقبلاً. أضعف إلى ذلك أن الحكومة السورية التالية – أعلمائية كانت أم إسلامية – حتى مع سقوط الأسد، يمكن أن تكون أشد قسوة في العداء لإسرائيل وأكثر تقبلاً (وما عليكم إلا النظر إلى

ما حدث في مصر بعد سقوط مبارك!), ولا يمكن الركون إليها لقطع علاقات سورية مع حزب الله وحماس وإيران.

وهناك، من جهة أخرى، من رأوا منذ البداية في سقوط الأسد مكاسبًا صافية لإسرائيل لجهة أنه سيُضر مباشرةً بإيران وحزب الله وحماس. وحتى لو لم يُطْحَ الأسد على المدى القصير، فإن قاعدة قوته ستضعف تلقائيًا في شدة، وسوريا الضعيفة أمر جيد ولا بد بالنسبة إلى إسرائيل. وربما هذه أفضل نتيجة على الإطلاق للإسرائيليين. فاما أن الأسد لن يأتي إلى طاولة المفاوضات في شأن الجولان، وهو في هذا الموقف الضعيف (الأمر الذي يعده ائتلاف يمين الوسط في إسرائيل أمراً جيداً)، وإما أن يفعل ذلك بداعٍ من اليأس (ولكن بورقة ضعيفة جدًا تُمْكِن إسرائيل من فرض شروطها في أي اتفاق). وبغض النظر عن هذا، شَكَّلت التأثيرات المؤذية في حزب الله وإيران، الأهمية الأولى.

من المثير للاهتمام، على الرغم من أن الأسد وغيره من المسؤولين السياسيين جنحوا دومًا إلى فكرة أن الانتفاضة هي مؤامرة إسرائيلية، أن إسرائيل كانت البلد الأهدأ في البداية بل وتحصّل لها بالامتناع عن أي عمل متسرّع حيال النظام السوري. وخاف الإسرائيليون، أكثر ما يكون في ذلك الوقت، من أن يشرع الأسد في أعمال عداء ضد إسرائيل مباشرةً، أو من خلال حزب الله، لصرف الانظار عن مشكلاته الداخلية – وهو خوف تمثل بخرق الفلسطينيين الحدود في الجولان في أيار/مايو وحزيران/يونيو (راجع ما سبق). ولكن مرة أخرى، وعلى غرار زعماء بلدان أخرى، أصبح المسؤولون الإسرائيليون، مع تصاعد العنف، أكثر انتقاداً للأسد، وبخاصة عندما اصطف معظم العالم العربي والمجتمع الدولي ضده – وربما بعدهما أصبح الوضع في سوريا مجرد بديل من المشاعر حيال إيران ومع انتقال النقاش في إسرائيل إلى مسألة هل يجب مهاجمة إيران أو لا. ودعا الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، في مؤتمر صحافي في ٢٦ تموز/يوليو، الرئيس الأسد إلى التناحي. وبدأ، نهاية خريف العام ٢٠١١، تسريب معلومات إلى الصحافة أن وزير الدفاع إيهود باراك وغيره من

المسؤولين الإسرائيلين العسكريين والمدنيين يتوقعون أن الأسد لن يتمكن من البقاء طويلاً في السلطة. وكاد الأمر يبدو أشبه بالرهانات المكتبة على الموعد الدقيق لسقوط الأسد.

الولايات المتحدة (الاتحاد الأوروبي)

سادت الخصومة العلامة العلاقات الأميركيـة - السورية طوال مدة وجود بشار الأسد في السلطة، كما أشير إلى ذلك في فصول سابقة. صحيح أن هذه العلاقة أصبحت أقل توتراً في السنة الأخيرة من إدارة بوش، إلا أن وصول الرئيس باراك أوباما إلى السلطة بشـر بفرصة واضحة لتحسين الأمور. وتابعت إدارة أوباما حواراً رفيع المستوى مع سوريا بالتوافق مع انحرافها، عموماً، في سياسة خارجية ترتكز على الدبلوماسية بدلاً من العمل العسكري. حتى إن احتمال التفاهم مع إيران شـكـل جزءاً من المعادلة الجديدة. وألقى أوباما، عام ٢٠٠٩ في القاهرة، خطاباً شـكـل نقطة تحول أنبأت بعلاقة أفضل بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وأعلن، بعد ذلك، أن الولايات المتحدة ستعيد سفيرها إلى دمشق (المركز الشاغر منذ اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥). ورُشح روبرت فورد، الدبلوماسي الخبير بالشرق الأوسط، إلى هذا المنصب مطلع العام ٢٠١٠، إلا أن المعارضة الجمهورية في مجلس الشيوخ لم تسمح له بتولي منصبه في النهاية إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (بعدما قام الرئيس أوباما «بتعيين (المجلس) في خلال عطلة»).

لم يساعد النظام السوري إدارة أوباما كثيراً. وواصل سياساته الخارجية المتـبـعة المعتمدة على التروي في الرهانات، واستمر في اللعب على جانبي السياج، موقفاً للمعرقلين في واشنطن فرصة فضفاضة للتعبير عن معارضتهم أي تحسين في العلاقة. بيد أن الفشل في تثبيت فورد عام ٢٠١٠ أشار إلى أن هناك أيضاً عوائق في واشنطن تتمثل، خصوصاً، بالكونغرس الحـزـبي الذي رفض فيه معظم الجمهوريـن مقاربة أوباما «الأكثر طراوة» للسياسة الخارجية. واستمروا - ومعهم عدد من الديمقراطيـن - في

معارضة رفع مستوى الاتصال بين واشنطن ودمشق من خلال إعادة السفير. فسوريا بقيت بالنسبة إليهم دولة راعية للإرهاب يقودها حاكم متثبت بالسلطة. وهذا هو السبب الذي دفع بمجلس الشيوخ إلى وقف تثبيت فورد. ووُجدت، إضافة إلى ذلك، طائفة من العقوبات على سوريا ومن القرارات الدولية المتعلقة بها أدت إلى تعقيد أي محاولة لإقامة حوار جدي. وأمكن، إلى حد كبير، تلمس الجمود المعادي لسوريا المتبقى في واشنطن منذ أيام بوش.

وبقي، على الرغم من ذلك، أمل في إدارة أوباما في ما يتعلق بسوريا وبرئيسها خصوصاً. وبالتالي، جاء رد الفعل الأميركي الأولي على الانتفاضة في سوريا خافتاً وحدراً على غرار كل طرف معنى آخر تقريباً. بدا كأن ثمة توقيعاً – هو، في نظره إلى الوراء، نوع من التفكير الرغبي – بقيام بشار بـ«الأمر الصائب» والانحراف في إصلاح جدي يحطط الاحتجاجات. ولم ترغب الولايات المتحدة في البداية، على غرار كل ما عادها تقريباً، في أن ترى اضطراباً يؤدي إلى انهيار السلطة المركبة. فقد سبق، في شكل نسيبي، احتواء الربيع العربي في تونس ومصر ولibia والبحرين واليمن في داخل حدود كل من هذه البلدان، لكن ثمة أسباباً كثيرة للاعتقاد أن الأمر لن يحدث مع الربيع العربي في سوريا. ووافقت دول الاتحاد الأوروبي عموماً على هذا التقويم والمقاربة، وحدث في شكل أساسي حذو واشنطن.

أصدرت إدارة أوباما في ٢٥ آذار/مارس بياناً شديداً للهجة تدين فيه «القمع الوحشي» السوري للتظاهرات، فيما حثت وزارة الخارجية دمشق على قرن القول بالفعل بالنسبة إلى الإصلاح، ومحاسبة من انخرطوا في عملية القمع العنيفة. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الولايات المتحدة طلبت من الحكومة السورية «ممارسة ضبط النفس واحترام حقوق الشعب»^(١). وبما أن هناك جهداً مشتركاً للضغط على الحكومة السورية، مع الامتناع عن توجيه الانتقاد الصريح إلى

^(١) 'Syria unrest: Government pledges political reforms', BBC News, 25 March 2011, available at: (1) www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12853634

بشار. وفُرِقت الإدارة، في وضوح، بين الوضع في سورية والوضع في ليبيا: فمن الواضح أن واشنطن لم ترد أن تعطي أي مؤشرات إلى أنها تفكّر في العمل العسكري ضدّ سورية، في وقت تسحب هي قواتها من العراق وتتخرّط في دعم حلف شمال الأطلسي في مساندته المتّمردين الليبيين.

أخذت أمور كثيرة تطرأ في الشرق الأوسط، من المنظور الأميركي، واندفعت إدارة أوباما للرد على التعاقب السريع للأحداث طوال الأشهر القليلة الماضية. وآخر ما أرادت رؤيتها هو أي أمر يمكن أن يؤدي إلى انهيار سورية. وبناءً على هذا، أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون في ٢٧ آذار/مارس أن الولايات المتحدة لن تتدخل في النزاع الداخلي في سورية كما فعلت في ليبيا. وأشارت كلينتون إلى أن الحال في ليبيا قوبلت بإدانة دولية ودعوة من الجامعة العربية إلى التحرك وقرار من مجلس الأمن الدولي، في حين «لن تحدث» هذه الأمور في حال سورية، ويعود جزء من ذلك إلى أن أعضاء في الكونغرس من الحزبين يرون في الأسد «مصلحة»^(١). وتابعت تقول:

ما حدث هناك في الأسابيع القليلة الماضية يصيب بالقلق الشديد، لكن ثمة فارقاً بين إرسال الطائرات والشروع في هاجمة مدن وقصفها [في ليبيا] وأفعال الشرطة التي تجاوزت، صراحةً، استخدام القوة الذي يريد أي منا أن يراه [في سورية]... فكل من هذه الأوضاع [في أنحاء المنطقة] فريد من نوعه^(٢).

أخذ الرد الأميركي في التشدد بحلول نهاية نيسان/أبريل. وفي بيان صدر في ٢٣ نيسان/أبريل دان استخدام القوة ضد المتظاهرين المناوئين للحكومة، قال أوباما إن على النظام السوري أن «يوقف على الفور» استخدامه «المفرط» للعنف. واتهم

Nicole Gaouette and Gopal Ratnam, 'Clinton says US won't intervene in Syria, sees progress in Libya fight', Bloomberg News, 28 March 2011, available at: www.bloomberg.com/news/print/2011-03-27/u-s-won-t-intervene-in-syria-unrest-clinton-sayson-cbs.html

(١) المصدر السابق.

الأسد باختيار «طريق القمع» و«بطلبه المساعدة الإيرانية لقمع المواطنين السوريين من خلال التكتيكات الوحشية نفسها التي سبق لحلفائه الإيرانيين أن استخدموها». وأشار، للمرة الأولى، إلى أن إدارته تدرس إمكان فرض عقوبات على دمشق^(١).

أعلنت في ٢٩ نيسان/أبريل مجموعة جديدة من العقوبات الأميركية والأوروبية على سورية. ووقع أوباما المرسوم التنفيذي الرقم ١٣٥٧٢ الذي يفرض عقوبات على مسؤولين سوريين وكيانات مرتبطة بالحكومة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن العنف ضد المدنيين. وتضمنت العقوبات تجميد أرصدة وحظر السفر والقيام بالأعمال، على كل من يرد ذكره في اللائحة التي تضمنت اسم ماهر الأسد وعاطف نجيب (الرئيس السابق لمديرية الأمن السياسي في درعا) وعلى مملوك (رئيس المديرية العامة للاستخبارات) إضافة إلى لواء القدس في الحرس الثوري الإيراني الذي يُشتبه في أنه يمد يد العون في عملية القمع السورية. وسجّلت العقوبات كذلك تراخيص كثيرة منحتها الحكومة الأميركيّة لتصدير تجهيزات إلى سورية، وبخاصة الطائرات وقطعها، يحتاجها النظام في شكل يائس (وهي قيود رُفعت من قانون محاسبة سوريا بداية عهد إدارة أوباما). وعلق مسؤول أمريكي على العقوبات، وقال إن ما من عضو في القيادة السورية «في مئى» عن المحاسبة، وإن «بشار موجود، في قوة، على شاشة رادارنا وسرعان ما سيصبح التالي في حال استمرار هذا الوضع»^(٢). وأصدرت وزارة الخارجية بعد ذلك بأيام قليلة تحذيرات متعلقة بالسفر تنصح فيها للأمريكيين في سوريا بالمجاورة فوراً، فيما لا تزال وسائل النقل التجارية متوافرة.

Bill Spindle, Nour Malas and Farnaz Fassihi, 'Protests explode across Syria', *Wall Street Journal*. (١) 23 April 2011, available at: <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703521304576278491441761116.html>

Mark Hosenball and Matt Spetalnick, 'US slaps new sanctions on Syria over crackdown', Re- (٢) uters. 29 April 2011, available at: www.reuters.com/article/2011/04/29/us-syria-usa-sanctions-idUSTRE73S4PP20110429

في التاسع من أيار/مايو، أعلنت بشينة شعبان أن الحكومة تمتلك اليد الطولى في مواجهة الاحتجاجات، لتصف، من ثم، الخطاب الأميركي الذي يزداد قساوة والعقوبات بأنها «ليست على هذا القدر من السوء» ويمكن التعامل معها: «إنه سلاح استُخدم مرّات كثيرة ضدّنا. وما إن يستتبّ الأمن حتى يمكن تدبير كل شيء. فلن نستمر في عيش هذه الأزمة إلى الأبد»^(١).

وعلى الرغم من أن هيلاري كلينتون لم تبلغ حد دعوة الأسد إلى التنحي (كما حد الكثيرون إدارة أوباما على القيام به، على غرار ما فعلت سابقاً مع الرئيس المصري حسني مبارك)، فقد علّقت في ١٣ أيار/مايو بالقول: «لن يضمن مستقبل سورية إلا حكومة تشكّل انعكاساً لإرادة الشعب كله وتحمي رفاهيته»^(٢).

في ١٨ أيار/مايو، ومع استمرار العنف الذي أدى إلى مقتل نحو ٧٠٠ شخص في سورية، اتخذت الإدارة الأميركيّة الخطوة الإضافية القاضية بإضافة اسم الرئيس الأسد إلى لائحة من فرضت عليهم العقوبات بسبب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، إلى جانب نائب الرئيس (فاروق الشرع) ورئيس الوزراء وزيري الدفاع والداخلية ورئيس الاستخبارات العسكريّة ومدير فرع الأمن السياسي. وقد صدرت العقوبات عن وزارة الخزانة التي جمدت كل أرصدة المسؤولين السوريين في الولايات المتحدة أو في أي منطقة خاضعة للسلطة القضائية الأميركيّة، وحضرت على الشركات والأفراد التعامل معهم. وجاءت العقوبات رمزية إلى حد كبير، ولم تأتِ أهمية إضافة الأسد إلى اللائحة في ما يمكن القيام به ضده راهناً، بقدر ما تدل إلى ماهية الإجراءات الإضافية التي قد تُتَّخذ مستقبلاً، على ما أشار إليه أحد مسؤولي الإدارة:

تبعد هذه الإجراءات برسالة واضحة إلى الأسد وإلى القيادة السورية والداخلين في لعبة النظام بأنهم سيحاسبون على العنف المستمر والقمع في سورية. وعلى

Anthony Shadid, 'Syria proclaims it now has upper hand over uprising', *New York Times*, 9 May 2011, available at: www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html (١)

Liz Sly, 'Blooms of Arab Spring fading', *Washington Post*, 13 May 2011, p. A1. (٢)

الرئيس الأسد ونظامه أن يصفعا على الفور حداً لاستخدام العنف واستجابة دعوات الشعب السوري المطالبة بحكومة أكثر تمثيلاً وبسلوك طريق الإصلاح الديمقراطي المعبر^(١).

هذا الاتحاد الأوروبي هذا الحذو في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فارضاً العقوبات على الأشخاص والمؤسسات الحكومية، ثم فرض في ٢٣ أيار/مايو عقوبات على بشار الأسد نفسه. ومرة أخرى، لم يطالب أحد بعد بشار بالتنحي، أملاً في أن تقنعه العقوبات بتطبيق الإصلاح ويعاده الجنود إلى ثكنهم. وأمل أيضاً في أن تؤدي العقوبات المتزايدة على النظام ربما إلى تصدعات في الحلقة الحاكمة تفرض عليها القيام بالتنازلات الضرورية، بل وربما التخلص من بعض الشخصيات البغيضة، مثل ماهر الأسد.

أعلنت كليتون في الأول من حزيران/يونيو: «أمام الرئيس الأسد خيار، وكل يوم يمر سيؤدي إلى اتخاذ الخيار في شكل افتراضي. وهو لم يطالب بوضع حد للعنف ضد شعبه، ولم ينخرط جدياً في أي شكل من أشكال الإصلاح»^(٢). وأخذ الضغط على الأسد يزداد، بالتأكيد، لكن الولايات المتحدة تركت له منفذًا. وواصل مسؤولو الإدارة التكرار عبر الراديو والتلفزيون أن كل وضع في الشرق الأوسط مختلف عن الآخر ويجب معالجته بالاستقلال عن الآخر. ولكن عند هذا الحد، أخذت ترتفع أصوات أجواق أعضاء الكونغرس والمثقفين في واشنطن تحت إدارة أوباما على سد هذا المنفذ، مشيرة إلى تضارب تحركات الإدارة في خلال الربع العربي. والنموذج على الإبطاط المتزايد هو هذا التعليق المؤثر لروبرت فيسك في بيروت:

Arshad Mohammed and Andrew Quinn, 'US slaps sanctions on Syrian president, top aides', (١) Reuters, 18 May 2011, available at: www.reuters.com/article/2011/05/18/us-syria-usa-idUSTRE74H4XX20110518

'Syria's opposition dismisses amnesty gesture', Al-Jazeera, 1 June 2011, available at: www.al-jazeera.com/news/middleeast/2011/06/20116153830904339.html (٢)

من الصحيح أن إخفاق أوباما في دعم الثورات العربية إلا بعد انتهائها، أفقد الولايات المتحدة ما تبقى لها من صدقية في المنطقة. فقد صمت أوباما لدى إطاحة بن علي، ولم يتضمن إلى كورس الأذراء بمبروك إلا قبل يومين على رحيله، ودان النظام السوري - الذي قتل من أبناء شعبه أكثر مما قتله أي سلالة أخرى في هذا «الربيع» العربي باستثناء القذافي المفتر - لكنه أوضح أنه سيسعد لرؤية الأسد وقد نجا، وحرّك قبضته الضعيفة ضد القسوة البحرينية الهزيلة، لكنه التزم الصمت المطبق والمذهل حيال السعودية. وجثا على ركبته أمام إسرائيل. وهل من عجب بعد ذلك أن يدير العرب ظهورهم إلى أميركا، ليس من باب الاستياء أو الغضب، ولا بالتهديدات أو بالعنف، بل في ازدراء؟ فقد بات العرب الآن ورفاقهم المسلمين في الشرق الأوسط هم الذين يتخذون القرارات بأنفسهم^(١).

استمرت العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة في التدهور مع بلوغ عدد القتلى في سوريا الآلاف نهاية تموز/يوليو، بحسب منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقالت الحكومة السورية أن «العصابات المسلحة» قتلت أكثر من خمسين ألف من جنودها وعناصر منها. وزار السفير الأميركي في سوريا روبرت فورد ونظيره الفرنسي إريك شوفالييه في ٨ تموز/يوليو حماه، المدينة التي تحاصرها القوات السورية. التقى السفيران قادة المعارضة وشهدا على تظاهرات سلمية ميدانياً. وكانت خطوات فورد، في الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب، توصف على أنها عمل شجاع استجلب الانتباه إلى مشكلة المحتجين، وربما حال ذلك دون ما توقعه البعض: مجزرة أخرى شبيهة بتلك التي ارتكبت عام ١٩٨٢ في حماه. ووضعت الولايات المتحدة (وفرنسا)، بحسب ما قاله وزارة الخارجية، في مصاف من يقاتلون في سبيل الديمقراطية.

Robert Fisk, 'Who cares in the Middle East what Obama says?', *Independent*, 30 May 2011, (١) available at: <http://independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/who-cares-in-the-middle-east-what-obama-says-2290761.html>

استشاطت الحكومة السورية غضباً واستدعت وزارة الخارجية السفيرين لتهمهما بالتدخل في الشؤون السورية الداخلية. وربما كانت أيضاً للأمر برئته زاوية سياسية محلية: فقد زاد الكونغرس في انتقاداته للسياسة الأميركيَّة في شأن سوريا ودعا إلى سحب السفير الأميركي. والكثيرون من أعضاء الكونغرس هؤلاء هم الذين رفضوا تثبيت فورد عام ٢٠١٠. أما حجة الإدارة لبقاء فورد في دمشق فهي أنه سيتمكن من البقاء على اتصال بالمعارضة والإبقاء على الضغط على النظام وربما أيضاً المساعدة حتى في استمالة بعض أركانه المهمين عبر الاتصالات التي تتم على الأرض. أدت التغطية الإيجابية التي حصل عليها فورد في الصحافة العالمية إلى تراجع كبير لضغط الكونغرس عليه. وفي أي حال سيعمد مجلس الشيوخ في النهاية إلى تثبيت فورد - بالإجماع - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

استدعت وزارة الخارجية الأميركيَّة في الوقت نفسه السفير السوري في الولايات المتحدة عماد مصطفى «للإعراب عن عدد من مخاوفنا عما يُحكى عن نشاطات بعض أعضاء السفارة السورية في الولايات المتحدة»^(١). بدا، بحسب مسؤولين أميركيين، أن عناصر من السفارة يراقبون مهاجرين سوريين يشاركون في تظاهرات سلمية مناهضة للأسد في الولايات المتحدة. وساد الخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعريض أفراد عائلاتهم الموجودين في سوريا للخطر - أو أقله تعرضهم للتهديد. وتحدَّث تقارير أيضاً عن تعرض متاجر يملكونها مهاجرون سوريون مناهضون للأسد للتخييب؛ وحامت الشبهات حول مهاجرين مواليين للأسد.

بعد وقت قصير على زيارة فورد لحماء، قام المئات من الموالين للنظام بمسيرات، أيامًا متواصلة، إلى السفارتين الأميركيَّة والفرنسية في دمشق. تسلَّق المتظاهرون أسوار السفارة الأميركيَّة وألحقوا بها أضراراً جسيمة، ولكن لم يُصب أي من عناصر السفارة

^(١) 'Activists at Syrian "national dialogue" call for end to violence', CNN.com, 10 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-10/world/syria.unrest_1_syrian-peoplesyrian-activists-president-bashar?_s=PM:WORLD

بأذى. وسارت مجموعة أخرى من السوريين إلى منزل السفير الأميركي في دمشق على بعد كتلتين أبنية من السفارة. وتسلقوا هناك أيضاً الأسوار وحطموا الزجاج بالحجارة واستخدموه للطلاء بالمرذاذ. وأيضاً لم يصب أحد بأذى. وهذا تصرف نموذجي للحكومة السورية عندما ت يريد أن توصل رسالة ما – أو، في هذه الحال، تحذيرًا ما. والمتظاهرون غالباً ما ينضم إليهم موظفون حكوميون وعناصر أمنية بملابس مدنية يتم نقلهم بالباصات إلى الموقع المستهدف ويشاركون بالمسيرات.

ردت وزيرة الخارجية كلينتون، في قوة في 11 تموز/يوليو، وبلغت أقرب ما سبق أن بلغته إدارة أوباما في مطالبة الأسد بالتنحي. وحملت، في شدة، على السلطات السورية لعدم توفير الحماية الالزمة للسفاريين في دمشق، وأعربت عن اعتقادها أن الأسد «فقد شرعنته». وأخفق في تحقيق ما أطلقه من «وعود». وتوجهت إلى منتقدي سياسة الإدارة الخارجية حال سوريا الحررمان على الإشارة إلى الموقف الأميركي الأكثر فاعلية الذي اعتمد في ليبيا، وتتابعت تقول:

إذا اعتقد أحد، حتى الرئيس الأسد، أن الولايات المتحدة تأمل سرّاً في أن يخرج النظام من هذه الاضطرابات لمواصلة أدائه العسكري، فهو مخطئ. فالرئيس الأسد ليس شخصاً لا يمكن الاستغناء عنه ولم يبق لنا على الإطلاق ما نستثمره في بقائه في السلطة⁽¹⁾.

عزّز الرئيس أوباما هذا الخط الأميركي الأكثر تشديداً بقوله لبرنامج الأخبار المسائية على سي.بي.أس. في وقت لاحق من 11 تموز/يوليو: «تشاهدون الرئيس الأسد وهو يفقد شرعنته في نظر شعبه. لقد فوت الفرصة تلو الفرصة، لتقديم روزنامة إصلاحات حقيقة. لذلك نعمل على المستوى الدولي للتأكد من الإبقاء على الضغط

⁽¹⁾ Syria's Assad "is not indispensable", Clinton says', Reuters, 11 July 2011, available at: www.reuters.com/article/2011/07/11/syria-usa-clinton-idUSWEN523220110711

المستمر»^(١). وأعقب مسؤول كبير في البيت الأبيض تعليقات الرئيس بالقول: بما أن الأسد «لم يُظهر على الإطلاق أي اهتمام بالإصلاح، تبَّخَ معه منطق التمسك به». نددت الحكومة السورية بملحوظات كلينتون عبر وكالة الأنباء الرسمية، سانا التي كتبت:

تدین سورية، في شدة، بيانات وزارة الخارجية الأميركيّة... فملحوظاتها استفزازية وتهدف إلى الإبقاء على التوتر الداخلي. وليس هذه البيانات إلا برهانًا آخر على التدخل الأميركي الفاضح في الشؤون السورية الداخلية. ولا تستند شرعية القيادة السورية إلى الولايات المتحدة أو غيرها، بل تتبع من إرادة الشعب السوري^(٢).

واليكم بالتحديد السبب الذي دفع إدارة أوباما إلى التروي، حتى الآن، في الخطاب المتعلق بالأسد: لم تنشأ أن تدخل في اللعبة الخطابية التي تسوق لها الحكومة السورية ومفادها أن الاضطراب ناتج عن التدخل الخارجي. وبالتالي كان من المتوقع أن تحاول الحكومة السورية ربط ملحوظات كلينتون بهذا الخطاب؛ ولكن مع حصيلة القتلى المتضاعدة عند هذا الحد ومع الأفعال الموجهة ضد السفارة الأميركيّة لم يعد يحدو مسؤولي الإدارة أيّأمل حقيقي بالأسد، إذ إنهم عمدوا إلى طي الصفحة من كل الجوانب^(٣).

اضطررت الإدارة إلى الحذر من عدم حشر نفسها في الزاوية، بسبب التأثير

Mark Landler and David E. Sanger, 'White House, in shift, turns against Syria leader', *New York Times*, 12 July 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/13/world/middleeast/13policy.html

'Syria condemns US "provocation" amid riot row', Al-Jazeera, 12 July 2011, available at: www.aljazeera.com/video/middleeast/2011/07/2011712134513429175.html

(١) استنررت الإدارة، نوعاً ما، في تقليل رهانتها إلى الحد الأدنى، وربما تأثرت في ذلك بالأتراك. وبعد مرور أسبوع على هذه الملاحظات القاسية، التفت كلينتون المسؤولين الأتراك وأعربت عن الأمل في أن تتمكن المعارضة السورية «من توفير ممر إلى مستقبل أفضل نأمل في أن يتم عبر التعاون السلمي مع الحكومة». وأرسل وزراء خارجية من الاتحاد الأوروبي إلى الأسد «حجل نجاة ضمئياً» بحثه على تطبيق الإصلاحات الموعودة. *New York Times*, 18 July 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/19/opinion/19tue2.html

الأميركي المحدود والخيارات العسكرية المقصورة حيال سورية، وتوجّب بالتالي اعتماد توازن دقيق بين الخطاب والقدرة على قرئته بالأفعال. وتعارض هذا التعديل من جديد لانتقاد متزايد من الكونغرس. وخضع مسؤولو وزارة الخارجية، في اجتماع للجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب للبحث في وضع سورية، إلى أسئلة قاسية من أعضاء جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس. وتساءل ستيف شابوت (الجمهوري من أوهايو): «كم يجب أن يموت لنسجتمع شجاعتنا للوقوف وإبلاغ الأسد أنه غير شرعي ويجب أن يرحل؟» واتهم غاري إيكerman (الديمقراطي من نيويورك)، من الطرف الآخر، الإدارة بتأخير الطلب من الأسد الرحيل إلى أن يتضح أنه سيقوم بذلك بالفعل: «نحن نقلل رهاناتنا إلى الحد الأدنى، يحدونا أمل عرضي بأنه سيتمكن من البقاء». ولا شك في أن الحكومة السورية تدرك تمام الإدراك وجود هذه الاختلافات في واشنطن. ووجه معلقون سياسيون أمثال إليوت أبرامز ودانيل بليتكا وماكس بوت انتقادات شديدة إلى إدارة أوباما، وحثوا، في شدة، على اعتماد سياسة خارجية أكثر قوة وإقداماً حيال الأسد.

وهناك، في الطرف الآخر، من أثروا على الحذر الذي اعتمدته إدارة أوباما – وبخاصة أنها أعقبت إدارة تسرعت جداً ربما في الانخراط في العمل العسكري وافتتحت عقداً من «الالتزامات الخارجية الضخمة والتدخلات» أثبتت أنها كلفت كثيراً من الدماء والمال – وغير شعبية إلى حد كبير، في العالم أجمع^(١). وبحسب فريد زكريا، فإن نموذج السياسة الخارجية الذي حاول أوباما محاكاته هو ذلك الذي اعتمدته جورج بوش الأب (وليس جورج دبليو)، وهو الرئيس «الذي عُرف بسياسته الخارجية الواقعية وتمثّلت شعاراته بالحذر والكلفة المعقولة والدبلوماسية والحفظ»^(٢). اتصف مبدأ أوباما بطبيعته بتعدد الجوانب، وسعى إلى إعادة التوازن بين المصالح والقدرة. وعلى هذا الأساس ساندت الإدارة، في فاعلية، عمل حلف

(١) Fareed Zakaria, 'The strategist', *Time*, 30 January 2012, available at: www.time.com/time/magazine/article/0.9171.2104842.00.html

(٢) المصدر السابق.

شمال الأطلسي الداعم للمتمردين الليبيين المناهضين للقذافي، لكنها سمحت لحليفاتها الأوروبيات وللجماعة العربية، بأخذ زمام المبادرة واستيعاب معظم المخاطرة ودفع معظم الفاتورة. ولم يعد من المفاجئ إذاً أن تعتمد الولايات المتحدة الحذر حيال سوريا، وتحرص على عدم الإسهام في نشوء وضع يتطلب التورط العسكري، في زمن من الصعوبات الاقتصادية الداخلية، وفي وقت سجّبت للتو جنودها من العراق، وهي في سياق الانسحاب من أفغانستان. ولاحظ واقعة ليبيا بطيفها الكبير على الوضع في سوريا، وبخاصة بعد سقوط القذافي؛ أراد الكثيرون تكرار ذلك، وهم لا يدركون كم أن الوضعين يختلفان على الأرض وفي ميدان الدبلوماسية الدولية.

ولاحظ بلايكهاونشل، في حذر، مطلع آب/أغسطس ٢٠١١ ما يلي:

حافظت إدارة أوباما فعلاً، حتى الآن، على حذرها. فأمر بقاء الأسد أو رحيله ليس وقفاً على الولايات المتحدة – فهذا خيار يمكن الشعب السوري وحده اتخاذذه. وليس من الحكمة في شيء، في غياب أي طريقة لمعرفة هل تؤيد الغالبية تغيير النظام، إعلان عدم شرعية الأسد والتنديد بالحوار مع الحكومة على أنه فكرة حمقاء من دون أن توضح كتلة حاسمة من السوريين أنها تشعر بذلك أيضاً. ثم إن بعض الفوضى يعم المعارضة السورية الآن. فقد جعلت أعوام من القمع في داخل البلاد والتفكك في خارجها من الصعب (وهو ما يمكن تفهمه) على فريق متناقض من الناشطين والاحترافيين والأيديولوجيين من كل أنحاء العالم أن يأتلفوا حول روزنامة مشتركة. وقد أخذت وزارة الخارجية في حث المعارضة على اختيار ممثلين رسميين والبدء بوضع روزنامة جدية للانتقال الديمقراطي للسلطة، بحيث تشرع الغالبية السورية الصامتة التي أطلقت الاحتجاجات في عَدِ ذلك بمثابة بديل قابل للحياة من الأسد، لكن مثل هذه الأمر يتطلب وقتاً^(١).

Blake Hounshell, 'Why Obama must be cautious on Syria', CNN.com, 3 August 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-08-03/opinion/hounshell.syria.obama_l_syrian-opposition-people-al-assad?_s=PM:OPINION (١)

تحتاج الولايات المتحدة، في تبنيها مقاربة متعددة الجوانب، إلى الدعم من الاتحاد الأوروبي – ومن المفضل أيضاً أن تحصل على الدعم من الأمم المتحدة والجامعة العربية – لحشد الضغط الفاعل على نظام الأسد. وبقي هناك أمل، فإذاً أن تُقنع الضغوط المشتركة الأسد بالإصلاح الحقيقي (على الرغم من أن ذلك عَدَ غير محتمل في هذا الوقت)، وإما أن يدرك مؤيدوه أن ما كُتب قد كُتب ويسحبوا تأييدهم للنظام ويقوضوا بذلك قاعدة دعم الأسد، مما سيجبره على التناحي. وفرض الاتحاد الأوروبي، في سياق فصل الصيف، سلسلة من العقوبات التصاعدية ضد سورية. وقد حدا في ذلك، إلى حد كبير، حذو أميركا على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال متوجّلاً عليه القيام ببعض الأمور للحق بها، بما أن العقوبات الأميركيّة على الحكومة السورية وبعض الأشخاص في سورية (من أمثال رامي مخلوف) قد طُبّقت حتى قبل الانفلاحة. وللعقوبات الاقتصادية الأوروبية في الحقيقة وقع أكبر على سورية، لأن بلدان الاتحاد الأوروبي تفاعلت مع سورية على المستوى الاقتصادي أكثر بكثير من تفاعل الولايات المتحدة معها؛ وبالفعل فإن ربع تجارة سورية كانت تتم مع الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي أن يمارس ضغطاً حقيقياً على سورية إذ تشكّل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا الدول الأكثر استهلاكاً للنفط السوري. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢٠١١/٨٧٨ أيلول/سبتمبر أنه يتبنّى قرار المجلس الرقم ٢٠١١ الذي يحظر استيراد النفط السوري وكل المنتجات النفطية. وأصيب الاقتصاد السوري، المعرض للكساد بالفعل، في شكل شبه فوري بمزيد من الوهن، وسعت الحكومة السورية، بيدتها ورجلها، إلى العثور على شارين جدد – وهذه، أقل ما يقال، مهمة صعبة لأن النفط السوري ثقيل جداً ويحتاج إلى نوع محدد من المصافي لتحويله بترولاً وغيره من المنتجات النفطية. ومن المؤكد أن إيران ستتوخّض ذلك من خلال المساعدة المالية، إلا أن الرغبة القديمة لبعض المسؤولين السوريين

المتمثلة في البحث عن الأسواق في الشرق (إيران وروسيا والهند والصين) أخذت الآن تصبح ضرورية.

دخل العالم الإسلامي في الأول من آب/أغسطس شهر رمضان المبارك وهو الشهر الذي تصاعد فيه الاضطرابات، عادةً. وسرعان ما كبر حجم المذبحة في سوريا: وبات الأمر يتم الآن في شكل يومي بدلاً من أيام الجمعة. وتضاعف مع ذلك - إضافة إلى الصور القوية للموت والدمار التي التقطتها كاميرات الهواتف الجوالة وما يُذاع على التلفزيونات وعبر الإنترنت - الضغط على إدارة أوباما لقطع العلاقات بشكل كامل مع الأسد نهائياً وعلى نحو حاسم. وتميز اليوم الأول من الشهر الفضيل بوحشية خاصة في حماه: إذ قُتل فيها ما يقارب ١٢٠ شخصاً. وقال أوباما في بيان وزعه البيت الأبيض:

راعني استخدام الحكومة السورية العنف والوحشية ضد شعبها. ويعلم بشار الأسد، من خلال أفعاله، أنه ونظامه سيصبحان من الماضي وأن الشعب السوري الشجاع الذي تظاهر في الشوارع هو الذي سيحدد مستقبله.

وتابع الرئيس الأميركي يقول إن الولايات المتحدة ستعمل في الأيام المقبلة «مع غيرها في العالم لعزل حكومة الأسد والوقوف مع الشعب السوري»^(١). وعلق المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارناني، في ٤ آب/أغسطس بالقول: «الأسد في طريقه إلى الخروج... علينا جميعنا التفكير في يوم ما بعد الأسد، لأن سكان سوريا الثلاثة والعشرين مليوناً يقومون بذلك بالفعل»^(٢).

Laura Rozen, 'International outcry grows over Syria violence, but response so farconstrained', (١) Yahoo! News, ١ August 2011, available at: <http://news.yahoo.com/blogs/envoy/international-outcry-grows-over-syria-violence-response-far-161544901.html>

Laura Rozen, 'Clinton: Syria government responsible for 2,000 deaths', Yahoo! News, 4 August (٢) 2011, available at: <http://news.yahoo.com/blogs/envoy/syria-endgame-umulls-world-opinion-hardens-against-205303810.html>

وبعد انتظار طويل، طالب الرئيس أوباما في ١٨ آب/أغسطس الرئيس الأسد رسمياً بالرحيل:

مستقبل سوريا يحدده شعبها، لكن الرئيس بشار الأسد يقف في طريقه. قلنا تكراراً إن على الرئيس الأسد أن يقود عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة أو إخلاء الطريق. وهو لم يقم بالقيادة. وحان الوقت ليتنحى الرئيس الأسد من أجل مصلحة الشعب السوري^(١).

وتحتاج دول كندا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حذو الولايات المتحدة في هجوم دبلوماسي منسق. وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في بيان مشترك:

تعتقد دولنا الثلاث أن الرئيس الأسد الذي يلتجأ إلى القوة العسكرية الفاشمة ضد أبناء شعبه والذي يتحمل مسؤولية الوضع قد فقد شرعنته ولم يعد يسعه الادعاء أنه يقود البلاد. ندعوه إلى مواجهة الواقع أن الشعب السوري يرفض نظامه بكليته، وإلى التنحي من أجل مصلحة سوريا الفضلى ووحدتها أبنائها^(٢).

واقترن هذا التحرك بمزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد أشخاص ومؤسسات في سوريا^(٣). وبذا أن الخناق أخذ يشتد حول الأسد.

نددت صحيفة الثورة الحكومية بالياباني الأميركي والأوروبي، قائلة إن مثل هذه

^(١) 'US, Europe call for Syrian leader al-Assad to step down', CNN.com, 18 August 2011, available at:http://articles.cnn.com/2011-08-18/politics/us.syria_1_president-bashar-alassad-president-assad-syrian-people?_s-PM;POLITICS

^(٢) المصدر السابق.

^(٣) أضافت الولايات المتحدة، في ٣٠ آب/أغسطس، وزير الخارجية السوري ولد المعلم وبشارة شعبان إلى لائحة العقوبات. وانتهت كل من المعلم وشعبان لسنوات بأنهما من أهم المدافعين عن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل وعن الإصلاح في الداخل.

الدعوات يعرّي «وجه المُؤامرة» التي تستهدف سوريا، مضيفة أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل والولايات المتحدة يقضي بتهشيم سوريا في المنطقة. وأعلنت الافتتاحية أن سوريا ترفض أي نوع من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، لأن دمشق «لن تسمح لأي كان» بالتدخل الآن^(١). وشرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عندذاك في التحرّك، في قوة أكبر، في الأمم المتحدة لمزيد من تشديد الخناق وربما حتى (كما حدث في ليبيا) لدفع الجامعة العربية إلى أداء دور رائد. وسيسمح ذلك كله لواشنطن وحليفاتها بدروسٍ حيتَّ أوسع من الخيارات، بما في ذلك نوع من أنواع الرد العسكري. غير أن هذا كله يعني حمل الروس والصينيين وغيرهم على مجاراتها في مجلس الأمن الدولي وتشجيع الجامعة العربية على أداء دور لم تتعود عليه. وهذه مهمة صعبة.

القاعدة

ما كانت لأضمن القاعدة في لائحة اللاعبين المناهضين للأسد. إلا أنني قررت في النهاية ذلك، ولو أنها (عند وضع الكتاب) لم تكن إلا هامشية بالنسبة إلى الوضع في سوريا. لكنها، والقول هذا، ربما تستأهل إشارة إليها لأن زعيمها الجديد أيمان الظواهري خرج، بعد مقتل أسامة بن لادن على أيدي القوات الخاصة الأميركيّة نهاية أيار/مايو ٢٠١١، بموقف قوي ضد الأسد وبدعم للمحتاجين، ولا يمكن المرء معرفة هل تتمكن القاعدة من إقامة وجود لها في سوريا – خصوصاً إذا انزلقت البلاد إلى الحرب الأهلية والفوضى. وما علينا إلا التفكير في ما تمكنت القاعدة من فعله في العراق، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٣.

اتخذت القاعدة منذ زمن بعيد موقفاً معاذياً لمن سمعتهم الكفار العلوبيين وللطبيعة العلمانية لحكم البعث ولما قام به النظام على مر السنين ضد زملاء القاعدة من

^(١) Syria condemns Obama's call for Assad to step down'. Yahoo! News, 20 August 2011, <http://news.yahoo.com/syria-condemns-obamas-call-assad-step-down-081442392.html>

الإخوان المسلمين السنة. ووصف الطواهري الأسد في تموز/يوليو ٢٠١١ بأنه «زعيم العصابات المجرمة وحامى الخونة»^(١). ودعا، من جهة أخرى، المحتجين السوريين إلى عدم الاصطفاف مع الغرب:

يا شعب سوريا الحر ومجاهديها، من الأفضل لكم عدم التحالف مع قوى العالم الاستعمارية والصلبيين الجدد. أميركا التي تعاونت مع الأسد طوال عهده ترعم اليوم أنها تقف معكم لما رأته، وقد مادت الأرض من زلزال غضبكم، وبعدها هزّها فقدان اثنين من أكبر عملائها في مصر وفي تونس. وتسعي واشنطن الآن إلى أن يحل محل الأسد، الذي سعى جاهداً إلى حماية الكيان الصهيوني، نظام جديد لا يجهاض ثورتكم والجهاد، ويكون تابعاً لأميركا ويرعى مصالح إسرائيل.

وعلى الرغم من أن المحتجين سخروا من هذه الإعلانات، فائلين إن القاعدة تحاول وحسب شق طريقها بطريقة خرقاء إلى الواجهة، فقد خشوا أن تستخدم الحكومة مثل هذه البيانات لتعزيز روايتها عن أن الإرهابيين المسلمين والجهاديين يقفون وراء الاضطراب والعنف - وهو بالطبع ما قامت به. وأشار مراقبون على الأرض في سوريا إلى أن المحتجين، وعلى الرغم من أنهم ينتمون، في غالبيتهم، إلى الطبقتين المتوسطة والدنيا في المناطق الريفية (وبالتالي الأكثر تقليدية ومحافظة)، ليسوا في أي شكل من الأشكال من المتطرفين المسلمين. ويبدو أن القاعدة لم تكتسب أي قوة جذب فعلية لدى حركة الاحتجاج، فقد وقعت سلسلة من التفجيرات التي طاولت، نهاية العام ٢٠١١ ومطلع العام ٢٠١٢، منشآت حكومية تحمل كل علامات الهجمات الانتحارية التي يتفذها مسلمون متطرفون. وهي أشبه جداً بالقاعدة. وأخذ البعض يتساءل هل يعبر عناصر من «الدولة الإسلامية في العراق»، منتمون إلى القاعدة، الحدود إلى سوريا ويستغلون الانتفاضة لربط حركتهم بالوضع القائم. وهناك إمكان

^(١) 'New al Qaeda leader slams Syrian president, praises protesters'. CNN.com, 28 July 2011, available at: http://articles.cnn.com/2011-07-28/world/al.qaeda.leader.message_1_al-qaeda-leader-al-zawahiri-leader-osama-bin_s=PM:WORLD

حقيقي لتزايد التطرف الإسلامي في سوريا، وهي مسألة سيتناولها الفصل الأخير من الكتاب. ولكن لم يبُدُّ، عند وضع هذا الكتاب، أن القاعدة كانت تشكّل قوة أساسية في الانتفاضة السورية، ولكن يجب مراقبتها في حال ازدياد حال عدم الاستقرار.

الفصل الثامن

الراهنة بكل شيء

يبدو، في نظرة إلى الوراء، أن آب/أغسطس ٢٠١١، كان بمثابة نقطة تحول. فشهر رمضان لم يكشف عن عناد المعارضة وحسب، بل أيضاً عن المدى المتزايد الذي سينهض به إليه النظام للاحتفاظ بالسلطة. أضف إلى ذلك أن المجتمع الدولي بدأ يتخلّى عن أي بصيص أمل لديه في ما يتعلق بقدرة بشار على تطبيق إصلاح سياسي فعلي (وليس تجميلياً) في سوريا أو رغبته في ذلك، وفي الدخول في حوار وطني جدي مع المعارضة. وعندما دعا الرئيس أوباما في ١٨ آب/أغسطس الرئيس الأسد إلى التناح وسارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حذوه، كان سبق السيف العذل، وبذا أن لا عودة إلى الوراء بالنسبة إلى الأطراف الأساسية المتورطين في الانفلاحة.

تبني النظام السوري، منذ البداية، الحل الأمني للأزمة. وقرر الأسد وأقرب مؤيديه إليه الثبات، والقيام بما يلزم للبقاء في السلطة، ولكن من دون إثارة غضب العالم بالقيام بأمر بالغ التأثير مثل استخدام السلاح الكيميائي ضد المتمردين، وهو ما سيؤدي إلى إصابات واسعة في صفوف المدنيين، أو إطلاق العنان لتكرار

عملية حماه، عام ١٩٨٢. ولو أنه قام بمثل هذا الأمر لانقططت عدسات الكاميرا (عبر الهاتف المحمولة) وسيرّع المجتمع العالمي ويدفع إلى التحرّك. وانخرط النظام بالتالي في استخدام الآلة العسكرية بطريقة ميكافيلية – ما يكفي لتحقيق الهدف ولكن بأقل مما يؤدي إلى خسارة ما تبقى من دعم دولي. إلا أن الوقاية لم تحجب رؤية الدماء. وشرعت منظمات حقوق الإنسان التي تحظى بالاحترام في مطالبة الأمم المتحدة، منذ حزيران/يونيو، بإحالة شخصيات في النظام على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وبات يتّضح، أكثر فأكثر، أن أركان النظام سيعرفون معًا أو يغرقون معًا: فلم تحدث أي تفسخات وتصدعات في القمة، كما أملت المعارضة ومعها الكثيرون في الغرب في ذلك – بل وحتى توقعه. وعلى أي حال، لا يزال بشار وغيره في النظام يعتقدون أن في وسعهم الخروج من هذه الأزمة سالمين نسبيًا، إذ لا يزال عدد كافٍ من اللاعبين الدوليين – روسيا والصين وإيران – يؤيدون روایتهم ووصفاتهم للحل ويوفّرون لهم الغطاء الدبلوماسي اللازم وفسحة تنفس لتسوية الأزمة.

أضحت المعارضة أكثر يأسًا مع تكثيف التصعيد الأمني الحكومي. ومع تردي الوضع على الأرض، أخذت التظاهرات السلمية إلى حد كبير في السابق، تُطعم بعناصر مسلحين سعوا إلى حماية أنفسهم وعائلاتهم وإلى مواجهة قوات النظام. وسرعان ما شكل المتمردون الميليشيات المؤلفة، في جزء منها، من الفارين من الجيش الذي يعلمون تحت اسم «الجيش السوري الحر». وقد تلطخت أيديهم هم أيضًا بالدم، وعرفوا أنهم بلغوا خط اللاعودة. أدرکوا أن حياتهم ستبقى في خطر حتى في حال التوصل إلى نوع من التسوية لا تصاب فيه الحلقة المحيطة بالأسد والأجهزة الأمنية بأذى يذكر. فالنظام لن ينسى، ويتوّجّب بالتالي أن يسقط. وبات المحتجون على استعداد للتخلّي عن كل شيء لضمان هذه النتيجة: عن مورد

رزقهم، بل وحتى عن حياتهم. وفي غضون ذلك، حاولت مجموعات المعارضة السياسية في داخل سوريا وفي خارجها تشكيل جبهة موحدة؛ وتناقص ذلك طبعاً مع الانقسامات الحادة القائمة التي أعاقت جهود حمل الغالبية الصامدة والمؤيدين الأقوياء للأسد على التخلص عن السفينة الغارقة. وحمل العام ٢٠١١ مع اقترابه من نهايته، دعوات إلى أحد ما في الخارج - الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، تركيا وأيّاً كان تقريراً - إلى التدخل عسكرياً، أقله على أساس أخلاقية وإنسانية.

بحلول نهاية آب/أغسطس، كان معظم المجتمع الدولي اتخذ موقفاً من الأسد - أو أنه سيفعل ذلك مع نهاية السنة. بل بذلت في واشنطن وباريس، ولندن محاولات خفية قام بها سفراء دول لا تزال على علاقة جيدة بدمشق، للتفاوض على حل سلمي يبقى الأسد في السلطة. إلا أنها جُبِهَت كلها بجواب رافض واضح مفاده أن على الأسد أن يرحل. واتّضح الهدف النهائي، ولكن لم تُتَّضح معه طريقة تحقيقه.

قضى الأساس بمضاعفة الضغط على دمشق سياسياً ودبلوماسيًّا واقتصادياً، من خلال العقوبات. ولكن لم يتم التفكير جدياً في الخيار العسكري، لأن سوريا ليست ليبيا. وأمكن، مع اشتداد العنف بحلول شباط/فبراير، سماع همسات في بعض العواصم الغربية عن نوع من أنواع الرد العسكري (أشبه بما فعله حلف شمال الأطلسي في ليبيا). وأنعش ذلك البعض، لكنه أثار مخاوف آخرين. فلم ينجح الضغط الدبلوماسي ولا العزلة. ولم تصدر قرارات عن الأمم المتحدة، أو جاءت في حال صدورها رمزية وحسب. حتى إن الجامعة العربية، بمبادرة من قطر وال السعودية، تدخلت على غير عادتها، في شكل مباشر، ولكن بلا طائل. وتحركت تركيا ضد الأسد بنشاط أكبر، فارضة عقوباتها الخاصة، ومقدمة دعماً أقوى إلى المجموعات المعارضة العاملة انطلاقاً من أراضيها.

بيد أن معظم الناس أساءوا تقدير مرونة النظام. وُشرت صيف العام ٢٠١١ وخريفه، عناوين حماسية كثيرة في وسائل الإعلام الدولية الرائدة: «الأسد في الطريق إلى السقوط»^(١)، «الوقفة الأخيرة للأسد؟»^(٢)، «وضع خارطة طريق سورية ما بعد الأسد»^(٣)، «هل هي بداية نهاية الأسد؟»^(٤)، «الطاغية بات الآن منبوذاً»^(٥)، «سورية تبلغ خط اللاعودة وسط عزلة كبيرة»^(٦)، «تشديد الخناق على الأسد: نظام بشار الأسد يتراجع»^(٧).

ومع استمرار توقع الكثرين، نهاية العام ٢٠١١، السقوط الوشيك للأسد، أخذت تظهر مقالات تتحدث عن صمود النظام: «كيف بقي الأسد في السلطة - وكيف

Rami G. Khouri, 'Assad, going down', *New York Times*, 31 August 2011, available at: www.nytimes.com/2011/09/01/opinion/assad-going-down.html (١)
 تهم الإشارة – وهو ما أعرفه من تجربتي الخاصة – إلى أن من النادر أن يختار المؤلفون أنفسهم عناوين مقالات الرأي والدراسات. ففي معظم الأحيان يختار المحرر في المنشورة المعنية العنوان وهو في العادة أكثر جمالاً وجذباً لقراء المحتملين من ذلك الذي يطرحه المؤلف. بل إن المقال يتبنى أحياناً فكرة معايرة لتلك التي يشير إليها العنوان. سوى أن مجرد واقع أن المحررين يختارون هذه العناوين يعكس الخطاب الشعبي في ذلك الوقت وهي بالتألي القفحة التي أحاول إبانتها.

Blake Hounshell and Josh Rogin, 'The last stand of Bashar al-Assad?', *Foreign Policy*, 1 August 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/01/the_last_stand_of_bashar_al-assad (٢)

David Ignatius, 'Plotting a post-Assad road map for Syria', *Washington Post*, 20 July 2011, available at: www.washingtonpost.com/opinions/plotting-a-post-assad-roadmap-for-syria/2011/07/20/gIQANBQcQI_story.html (٣)

Barbara Slavin, 'Beginning of the end for Assad?', Inter Press Service, 16 November 2011 available at: <http://ipsnews.net/print.asp?idnews=105852> (٤)

Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, 'Tyrant now a pariah', *Financial Times*, 11 August 2011, available at: www.ft.com/cms/s/0/19622120-c334-11e0-9109-0144feabdc0.html#axzz1wXYnzbN (٥)

Elizabeth Kennedy, 'Syria hits point of no return amid broad isolation', Yahoo! News, 21 August 2011, available at: <http://news.yahoo.com/syria-hits-point-no-return-amid-broad-isolation-093933874.html> (٦)

'The squeeze on Assad', *The Economist*, 30 June 2011, available at: www.economist.com/node/18895586 (٧)

سيحاول التمسك بها»^(١)، «سورية لن تتحنى»^(٢)، «تقويم الأسد: الرئيس السوري ليس مجنوّنا بل يقوم فحسب بكل ما يتطلبه الأمر للبقاء»^(٣)، و«سورية تعودت على حجارة الأصدقاء والأعداء وسهامهم»^(٤). وتبيّن أن المهمة شاقة وليس سهلة. وفي غضون ذلك كله أخذ الوضع على الأرض يتدحرج يوماً بعد يوم.

المعارضة السياسية والعسكرية

واجهت المعارضة، أواخر صيف العام ٢٠١١، ومع اشتداد القبضة الحكومية، بعض الأسئلة الوجودية المتعلقة بالاتجاه والمنهج. وسبق لعناصر المعارضة في داخل البلاد وفي خارجها أن شددوا على الطابع السلمي لللاحتجاجات. وطالبوها بحل سلمي للأزمة من خلال الحوار والتفاوض (على افتراض إطاحة نظام الأسد). غير أن هناك في سوريا من أخذ في الدفع في اتجاه مقاربة عسكرية أكثر نشاطاً لإطاحة الأسد، وهذا دفع أملاه الدفاع عن الذات بقدر ما أملأه ما عُدّ حاجة إلى تنسيق التمرد المسلح. ونشأ في آب/أغسطس ٢٠١١ قوس معارض ذو شعبتين: الأولى سياسية ودبلوماسية، والأخرى مقاومة مسلحة. بدأت منفصلتين لكنهما كثيراً ما وجدتا نفسهاما تعلمان في شكل متقطع؛ وبذلت، نهاية السنة، محاولات مشتركة لتنسيق الجهد أقله لبَدُوا أنهما على اتفاق. وأخذ المجلس الوطني السوري على عاته

Tony Badran, 'How Assad stayed in power – and how he'll try to keep it', *Foreign Affairs*, 1 (١) December 2011, available at: www.foreignaffairs.com/articles/136707/tonybadran/how-assad-stayed-in-power%E2%80%94and-how-hell-try-to-keep-it

'Syria will not bow down', CNN.com, 20 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/20/world/meast/syria-violence/index.html?hpt=hp_t3 (٢)

Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, 'Assessing Assad', *Foreign Policy*, 20 December 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/20/is_assad_crazy_or_just_ruthless?page=full (٣)

Robert Fisk, 'Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies', *Independent*, 1 February 2012, available at: www.independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/robert-fisk-syria-is-used-to-the-slings-and-arrows-of-friends-and-enemies-6297648.html (٤)

تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية للمعارضة فيما تصرف الجيش السوري الحر بالمثل على الأرض لتحفيز الجهود العسكرية لإطاحة الأسد.

أعلنت خطط تشكيل المجلس الوطني السوري في ٢٣ آب/أغسطس في إسطنبول (على الرغم من أن ذلك تعلق بالحدود القصوى للاتفاق). وسبق للمجلس أن شُكل بطريقة غير رسمية في ١٥ أيلول/سبتمبر في تركيا. لكنه لم يظهر رسمياً إلى الوجود إلا في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر في المؤتمر الذي عُقد في إسطنبول، وقد تألف من عدد من المجموعات المعارضة وامتلك ميثاقاً وغير ذلك من تجهيزات التنظيم^(١).

وصيغ على طريقة المجلس الانتقالي الوطني الليبي الذي قاد عملية الإطاحة الناجحة لنظام القذافي. بيد أن المجلس الوطني السوري كان، ولا يزال، يشكل غطاء لمجموعات في سوريا وفي خارجها: ويشتمل على عدد من المجموعات المعارضة الموجودة سابقاً إضافة إلى مجموعات جديدة شُكلت في خلال الانتفاضة، وهو يضم أيضاً الإخوان المسلمين في سوريا والتيار الوطني السوري وإعلان دمشق ولجان التنسيق المحلية وحزب حركة المستقبل الكردي والمنظمة الديمقراطية الأشورية وطائفة من الأحزاب الصغرى والمستقلين. ويتمثل الهدف الأول للمجلس الوطني السوري، بحسب ميثاقه الرسمي، في تطبيق خارطة طريق للديمقراطية في سوريا وتوجيه العملية الانتقالية من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي البرلماني.

وأراد المجلس لنفسه، في ما أعلنه من نيات، أن يكون تمثيلاً بالقدر الأكبر الممكن (على الرغم من اتهامه بأنه أي شيء إلا ذلك). وامتلك جمعية عمومية من ٢٣٠ عضواً وأمانة عامة من ٢٩ عضواً، بقيادة لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء تتخذ معظم القرارات (وقد اتهمها المنتقدون، حتى من ضمن المجلس الوطني، بالتصريف اعتباطاً). أجريت الانتخابات الأولى في المجلس في أيلول/سبتمبر، وعُين الناشط

(١) يوم الجمعة الذي أعقب إنشاء المجلس الوطني السوري، أطلق على الاحتجاجات اسم «المجلس الوطني السوري يمثلي»، على الرغم من أن الصعب تقيير مدى انتشاره في الحقيقة، أو هل في الأمر آلية إعلامية قامت بها مجموعات معارضة لحشد التأييد للمجلس الوطني السوري.

الديمقراطي الطويل الباع برهان غليون الرئيس الأول له. وقد شغل سابقاً منصب أستاذ الدراسات الشرقية وعلم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون في باريس حيث يقيم. وهو أيضاً عضو مؤسس لإعلان دمشق عام ٢٠٠٥. ويتجه انتقال الرئاسة مداورة مرة كل ثلاثة أشهر، إلا أن ولاية غليون كرئيس مددت طويلاً حتى العام ٢٠١٢ من أجل تعزيز الاستمرار في التنظيم، في ذلك الوقت العصي، إضافة إلى استمرار اعتراف الدوائر الدولية به. وبحسب المجلس الوطني، فإن ٦٠ في المئة من أعضائه يقيمون في سوريا و٤٠ في المئة في الخارج. ولم تنشر أسماء الكثيرين من الأعضاء في سوريا لأسباب أمنية.

نشر البيان التأسيسي للمجلس في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مؤتمر صحافي لغليون. وشكل الميثاق الخطوة الأبرز حتى تاريخه في محاولة توحيد المعارضة المفككة. وأعلن المجلس في بيانه أنه سيعمل كممثل رئيس لـ«الثورة» السورية، على توفير الدعم اللازم لإطاحة نظام الأسد وإقامة نظام مدني «يساوي بين المواطنين جميعاً من دون تمييز في المواطنة والجنس أو المعتقدات الدينية أو السياسية». وسيفتح باب الانساب إلى المجلس أمام جميع السوريين الملتمسين الثورةسلمية بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو إثنيتهم. وأعلن غليون أنه يرفض أي تدخل خارجي يمس السيادة الوطنية السورية، لكنه طالب المنظمات الدولية المعنية «بتحمل مسؤولياتها أمام الشعب» وبالمساعدة في وقف العنف ضد المدنيين الأبرياء. ونشر أيضاً ميثاق وطني جامع عدّ حقوق الإنسان وحكم القانون وحرية الصحافة والديمقراطية والتعددية السياسية، من ضمن أهدافه التوجيهية^(١).

عقد المجلس الوطني السوري اجتماعاً مهمّاً، منتصف كانون الأول/ديسمبر في العاصمة التونسية. وحدّدت القواعد التنظيمية والإجرائية في سلسلة من الاجتماعات وورش العمل بمشاركة دولية، وأنشئت لجان متخصصة ومكاتب تنفيذية لتولي أمور

(١) المجلس الوطني السوري «إعلان البيان التأسيسي للمجلس الوطني السوري المعارض الموحد في استانبول»، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. متوافر على www.syriancouncil.org

من مثل العلاقات الخارجية والشؤون الإعلامية والقانونية وحقوق الإنسان والمال والسياسة والتخطيط. ونفع عن المؤتمر، في الجوهر، برنامج سياسي أكثر توحيداً يضفي على المجلس طابعاً حاول أن يكون أكثر اجتناباً للجمهور الدولي وربما وهذا هو الأهم، للشعب في سوريا. وجابت بعثات المجلس الأرض سعياً وراء كسب القبول الدولي بصفة كونه الممثل التنظيمي السياسي الصحيح لـ«الثورة» – ذلك الذي سيقود المرحلة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسد. والتقت هذه البعثات وزراء خارجية، وممثلي بلجيكاً وبريطانيا العظمى وبلغاريا وروسيا وتركيا وال سعودية وكندا والاتحاد الأوروبي والبرتغال والمجلس الوطني الانتقالي الليبي والولايات المتحدة.

وانتهي الكثير من هذه البلدان والمنظمات، بانقضاء السنة، إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري بصفة كونه «المتحدث الرئيس باسم الشعب السوري»، و«المتحدث الشرعي»، و«الحكومة الشرعية الوحيدة في سوريا»، و«الممثل الشرعي للشعب السوري»... لكن لم يُمنح شرعية أن يكون ممثلاً وحيداً للشعب السوري. وبدا أن هذه البلدان والمنظمات، بقيامها بهذا، فقدت أي أمل في العمل مع حكومة الأسد أو في تحقيق المصالحة معها. وعقد، مطلع كانون الأول/ديسمبر في جنيف، اجتماع ذو طابع مهم خاص، التقت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون علنًا، بعثة المجلس الوطني السوري (سبق لمسؤولين أمريكيين أن عقدوا قبل أشهر من ذلك لقاءات غير رسمية مع ممثلي المجلس). وشجعت كلينتون المجلس – وكل مجموعات المعارضة – على العمل معاً وتوحيد جهودها. وفي هذا إشارة واضحة إلى أن واشنطن تزيد إقامة علاقة عمل وحوار مع عناصر المعارضة السورية الذين قد يؤدون دوراً مهماً في سوريا ما بعد الأسد (أو أقله مع من تريدهم الولايات المتحدة وحليفاتها أن يؤدوا مثل هذا الدور). واعتمدت إدارة أوباما الحذر، متذكرة كيف ارتدت عليها بعد إطاحة نظام صدام حسين الدعم الذي قدمته أمريكا إلى المجلس الوطني العراقي المنفي قبل اجتياح العراق، عام ٢٠٠٣. غير أن كلينتون أعلنت في الخامس من كانون الأول/ديسمبر، وقد عادت إلى واشنطن، بعد أيام قليلة من اجتماع جنيف،

أن المجلس الوطني السوري هو «الممثل الرئيس والشرعى للسوريين الساعين إلى انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة»، وتعهدت أن تساعد الولايات المتحدة المعارضة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في سوريا^(١).

لم تعر الحكومة السورية بداية الكثير من الاهتمام للمجلس الوطني السوري، وقد رأت فيه ائتلافاً فضفاضاً من المجموعات ولن يثبت أن ينهار. ولم يكن هذا بالقويم الخاطئ تماماً، لأن المجلس الوطني لم يعطِ، في البداية، الانطباع بأنه تنظيم موحد قادر على تعبيبة حركة المعارضة ككل، أو على اجتذاب الدعم الدولي. ولكن ما إن أخذ المجلس، مطلع تشرين الأول/أكتوبر، في تنظيم أدائه وتحسينه، وأصبح الخيار الأقرب لمعظم المجتمع الدولي، حتى بدأ النظام السوري في التيقظ والانتباه. وما إن تشكل المجلس الوطني السوري «رسمياً» في تشرين الأول/أكتوبر، حتى وصفه وزير الخارجية السورية وليد المعلم بـ«المنظمة الإرهابية المسلحة»، وهدد باتخاذ «إجراءات صارمة» في حق أي بلد يعترف به، بما في ذلك سحب الحماية عنبعثات الدبلوماسية في دمشق^(٢). وتُقل عن العضو في البرلمان السوري خالد عبود، قوله إن الذين أنشأوا المجلس الوطني «يخدعون أنفسهم»، وأن الأمر «حلم لن يتحقق أبداً»^(٣). وقد يتتساعل المرء من الذي يخدع نفسه فعلاً. فما من شيء يثبت، في شكل قوي، النية الصادقة لتنظيم ما مثل شروع منافسيه أو أعدائه على أعلى المستويات، في السخرية منه. لم يعد في الإمكان تجاهل المجلس الوطني السوري. كذلك وجدت مجموعة معارضة أخرى مؤلفة في معظمها من أناس في داخل

Karen DeYoung, 'Clinton meets with Syria opposition', *Washington Post*, 6 December 2011, (١) available at: www.washingtonpost.com/world/middle_east/clinton-meets-withsyria-opposition/2011/12/06/gIQApzQ9ZO_story.html

Nada Bakri, 'Syria demands that nations reject opposition council and protect its embassies', *New York Times*, 9 October 2011, available at: www.nytimes.com/2011/10/10/world/middleeast/syria-warns-countries-not-to-recognize-opposition.html (٢)

Bassem Mroue, 'Syrian lawmaker criticizes opposition council', Yahoo! News, 3 October 2011, (٣) available at: <http://news.yahoo.com/syrian-lawmaker-criticizes-opposition-council-100447057.html>

سورية، تسمى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي. وقد تشكلت في حزيران/يونيو بقيادة حسن عبد العظيم. وهي، بخلاف المجلس الوطني، لم ترفض الدخول في حوار مع النظام. ودعت، إضافة إلى ذلك، إلى تغيير تدريجي في السلطة (وليس السقوط الفوري للنظام) وحذرت التدخل العسكري الخارجي. وكثيراً ما وجد المجلس والهيئة نفسها على طفي نقىض، ولم تدع الهيئة إلى الانضمام إلى المجلس (وهي ما كانت لتوافق).

يُتهم أعضاء هيئة التنسيق في الغالب بأنهم يتعرضون يرادتهم لخداع النظام بموافقتهم على حوار لا جدوى منه مع المسؤولين الحكوميين، بل ويُزعم أن هيثم ليست سوى مجموعة معارضة صنعتها النظام ليوحى بالحوار الوطني. ورد هيثم المناع، العضو البارز في الهيئة، على المجلس الوطني بالمثل ووصفه بعد إطلاقه رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر بأنه «نادي واشنطن»، وتشتبه الولايات المتحدة وتبيّعه^(١). وتلقى بالفعل عدد من أعضاء المجلس الوطني، على مر السنين، التمويل من إدارتي بوش وأوباما، أو ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بهما، وبخاصة في المرحلة التي أعقبت اغتيال الحريري. ويُوحى هذا الاتهام أن المجلس الوطني يلامس الخيانة، وهو في جيب الحكومات الغربية وحليفاتها في الشرق الأوسط، ولا سيما منها السعودية والقطريّة والتركية. وقال عضو في مجموعة داخلية سورية معارضة أخرى، هي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، إن المجلس الوطني «غير وطني... وليس له جذور في داخل سورية ويعتمد على القوى الخارجية لتغيير الزعامة والمعجم إلى سورية على متن الدبابات الأميركيّة»^(٢).

نشأت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي كتنظيم محلي معارض، وهو ما يعطيه أفضلية على عضوية المجلس الوطني، وهي في غالبيتها في

(١) Muhammad Atef Fares, 'Anatomy of an opposition', *Syria Today*, 28 December 2011, available at: <http://syria-today.com/index.php/politics/17464-anatomy-of-an-opposition>

(٢) المصدر السابق.

المنفى. وهو، كما يعلن، علماني ومناهض للأمبريالية. وهذه نعمة ولعنة في آن: فيما سيجذب بالتأكيد السوريين الذين يرتابون في شكل متأصل - وهم كثراً - بالارتباطات مع الخارج إضافة إلى الأقليات الدينية والعلمانيين السنة الذين يخشون حكومة ذات سيطرة سنية وأكثر ارتカزاً على الدين، ينفر أيضاً غالبية السنة وهم من المحافظين الدينيين إضافة إلى من يرون في الخلفية البعثية لبعض أعضاء الهيئة أمراً بغيضاً. وهناك أيضاً الثوريون، وبالأخص في لجان التنسيق المحلية وفي الجيش السوري الحر، من أدركوا أنهم يحتاجون إلى مساعدة دبلوماسية وعسكرية من المجتمع الدولي بأكثر مما يمكن هيئة التنسيق الوطنية توفيره، إذا أرادوا النجاح في إسقاط النظام. وربما تعمدت هيئة التنسيق وضع نفسها في الوسط مباشرة، لتبدو، في حال أجبر النظام على توسيع قاعدته أو في حال تحني الأسد ب نوع من التسوية، أنها الكيان المعارض الأكثر قبولاً فيؤتى بها إلى الحكومة بصفة كونها حزباً معارضاً مشروعاً. ويبدو أن روسيا والصين، وهما البلدان الأكثر اهتماماً بالتغير السلمي الناتج عن الدبلوماسية، تحبذان هيئة التنسيق وعقدتا اجتماعات مع زعمتها. إلا أن معارضه الهيئة الخيار العسكري قد تجردها، من جهة أخرى، من أهلية المشاركة في حكومة جديدة، في مرحلة ما بعد الأسد، في حال أُسقط النظام بالقوة؛ وقد يُحدق الخطر الشديد، بالفعل، بأعضائها الذين يعدهم متقدوهم من علماء النظام.

يختلف المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، في وضوح، في مسألة التدخل الخارجي في سوريا. وفي حين أخذ الأول، بحلول مطلع العام ٢٠١٢، يعمل في قوة، لتدخل عسكري خارجي، استمرت الثانية في موقفها الحازم المناهض لمثل ذلك الأمر. وفي أي حال، بحسب تعليقات بيتر هارلينغ، «أوضح السوريون في الشارع أنهم ينظرون إلى شرعية المجلس الوطني بصفة كونها ترتكز على قدرته على تأليف لوبي من أجل الضغط الدبلوماسي

ولا يرون أن انتدابه يمتد إلى ما هو أبعد»^(١). ويقول أعضاء هيئة التنسيق الوطنية إن المجلس الوطني يتعمّد تهميش الهيئة من خلال التشكيك في شرعيتها، لأن انتقاداتهم المجلس وغيره من المجموعات المعارضة المتفقة – سواء عن قصد أو مصادفة – تشابهت مع تلك التي صدرت عن النظام السوري (وتضفي بالتالي صدقية على رواية الأسد للأحداث).

وتعتقد هيئة التنسيق – على غرار رؤية الحكومة السورية – أن المجلس الوطني مؤلف في شكل غير مناسب من أعضاء في الإخوان المسلمين وليس تمثيلًا بالقدر الذي يصور فيه نفسه. ونتيجة الأمر هي أن المجلس قد يعمل في الحقيقة في اتجاه تشكيل حكومة مسلمة سنية راديكالية، بدلاً من تعزيز الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين لا يحظون بالغالبية في المجلس ككل، في الأمانة العامة أو في اللجنة التنفيذية، فإن سنواتهم في المنفى جعلتهم منهم، وإلى حد كبير، المجموعة الأكثر تنظيماً، مما يثير المخاوف من أن يمكنهم ذلك من التحرّك بفاعلية أكبر في داخل المجلس وفي صياغة سياساته وموافقه. وما زاد في تفاقم كل هذه الخلافات بين المجموعات المعارضة – وربما حتى تسبّب بها في بعض الحالات – هي العداوات الشخصية والصراعات على السلطة التي تعود إلى سنوات مضت وأدت في شكل قاتل إلى إضعاف التجسيدات السابقة للأحزاب المعارضة.

هذا جزء من مشكلة المعارضة السورية عموماً. فقد انقسمت في الداخل وفي الخارج، واحتوت كل مجموعة معارضة، على حساسياتها ونقطات ضعفها في نظر الآخرين بما منع أي مجموعة وحدتها من اكتساب الشرعية والقبول العام الكفiliين بطرحها بديلاً عملياً من النظام. وأثار لوي حسين، الناشط الديمقراطي القديم الذي يحظى بالاحترام في سوريا (ورئيس مجموعة معارضة أخرى تُسمى تيار بناء الدولة

Peter Harling, 'Beyond the fall of the Syrian regime', International Crisis Group Report, 27 Feb- (١) ruary 2012, available at: www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-northafrica/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/harling-beyond-the-fall-of-the-syrianregime.aspx

السورية)، مشكلات أخرى نزلت بالمعارضة السورية. وفي رأيه أن الإعلام مذنب بالتركيز على المجلس الوطني وهيئة التنسيق، وتناسي دور غيرهما من المجموعات المعارضة الأخرى والشخصيات على الأرض: «خلق مختلف وسائل الإعلام، منذ بدء الانتفاضة، هذه الصورة بتوصية من أولئك الذين يديرون هذه الوسائل ويمولونها. وهناك الآلاف من الشخصيات المعارضة في الانتفاضة السورية من لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي أو حركة أو تجمع عام»^(١). أو على ما ذكرت ريم علاف، المحللة السياسية في دار شاتهام للنشر في لندن: «ستكون الكلمة الأخيرة لقوة ما يسمى بالشارع»، وليس لمجموعات المعارضة الجاهلة والانتهارية^(٢).

تشكل مسألة حمل السلاح أو عدمه أحد التطورات المحتملة في أي انتفاضة أو ثورة، وكذلك التوقيت الذي يتم بموجبه تحويل تمَّرد مسالم، إلى حد كبير، تمَّرداً مسلحاً. وما إن اتضح للكثيرين من السوريين قرار الحكومة القضاء عليهم حتى شُكِّل حمل السلاح مجرد مسألة دفاع عن النفس. إلا أن آخرين شرعاوا، صيف العام ٢٠١١، في الاعتقاد أن الأمر الوحيد الذي قد يُسقط الأسد هو المعارضة المسلحة. أو كما ذكر أحد أعضاء لجان التنسيق المحلية: «قال الكثيرون، بعد ليبيا، أن من الخطأ القيام بثورة سلمية ولو أنهم قاموا بها على طريقة الليبيين لباتوا أحراراً الآن».

أمضى نير روزن، الصحافي الذي يحظى باحترام واسع، الكثير من الوقت مع عناصر المعارضة في بؤر التزاع. وعرض، في رأيه، التقارير الأكثر دقة وموضوعية للوضع على الأرض. وهو وبالتالي يلتقط عملية التحول صوب التمرد المسلح:

أمكنتني، وقد أمضيت المزيد من الوقت في سوريا، أن المس فكرة واضحة تتتطور في خطاب المعارضة: الدعوة الصادرة أساساً عن المعارضة في داخل سوريا إلى رد مسلح منظم على القمع الحكومي. وأأمل المتظاهرون في أن يشكل شهر رمضان

Muhammad Atef Fares, 'Anatomy of an opposition', Syria Today, December 2011, available at: (١) <http://syria-today.com/index.php/december-2011/916-politics/17464-anatomy-of-an-opposition>

(٢) المصدر السابق.

المبارك نقطة التحول في ثورتهم، لكن الكثيرين منهم أدركوا مع انتهاء الشهر – وبعد ستة أشهر على الانتفاضة – أن النظام أقوى من أن يُقلب سلماً^(١).

ولمسألة الانتقال إلى الثورة المسلحة أهميتها. ومن شأن أي خطوة كهذه أن تعزز رواية النظام أن العنف يتولد من العصابات المسلحة والإرهابيين، وسيوفر لداعمي النظام السوري الخارجيين – روسيا والصين – المبرر لمواصلة مساندة النظام، بل وربما لتقديم المساعدة العسكرية. غير أن الكثيرين في المعارضة شعروا أن ظهورهم إلى الحائط وأن عسکرة النظام ستدفعهم إلى حمل السلاح^(٢).

أضف إلى ذلك أن الغالبية الكبرى في المعارضة من السنة؛ ومن المؤكد أن الفارين من الجيش السوري يكادون يكونون حصراً من السنة، لأن الفارين هم من جنود الصق وغالبيتهم الساحقة من السنة. وأدى هذا أيضاً إلى تعزيز رواية النظام أنه يشكل خط الدفاع الأخير في مواجهة الحرب الطائفية. وأدى هذا، في أقل ما يكون، إلى تشجيع المجموعات الأقلية إلى الاستمرار في وضعية الترقب؛ وأدى بها في بعض الحالات إلى تقديم دعمها الصريح للنظام.

أضفى اللون السنّي على المعارضة مظهر الحركة ذات القاعدة الدينية الأكثر تطرفاً، مما أنتج أرضًا خصبة للمخاوف من إمكان وجود حكومة سلفية في مرحلة ما بعد الأسد. وبحسب أولئك الصحافيين الملتحقين بالمعارضة، فإن معظم المتمردين من السنة المحافظين، وبخاصة في المناطق الريفية التي انطلقت منها الانتفاضة أساساً. غير أن هذا وحسب من أعراض التركيبة الثقافية والديمغرافية في سوريا، أي إنها (بما ينسجم مع معظم الدول العربية) محافظة دينياً وازدادت محافظة على مذهب العقد الماضي أو العقدين^(٣). ولا يجعل هذا، بأي طريقة من الطرائق، من الشعب

Nir Rosen, 'Syria: The revolution will be weaponised', Al-Jazeera, 23 September 2011, available at: [\(١\)](http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/09/2011923115735281764.html)

(٢) المصدر السابق.

Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: [\(٣\)](http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html)

إسلامياً متطرفاً: فهم وحسب أكثر تقوى ويستلهمون دينهم؛ ولا يتوجهون به في شكل أعمى. سبق أن رأينا هذا في مصر وتونس ولibia، عقب إطاحة الريع العربي أنظمة تلك البلدان. ولا يعني هذا طبعاً أن ليس هناك مسلمون متطرفون في سوريا. بل إنهم موجودون، وربما عاد شبح دعم الحكومة السورية للجهاديين في شق طريقهم إلى العراق، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، ليطارد النظام، إذ ربما عاد بعض هؤلاء العناصر، الذين ألفوا طبيعة الأرض وأقاموا شبكات من العلاقات والمناطق الآمنة، إلى سوريا. أما الوجه الآخر للعملة فهو أن تلوّن المعارضة يغذي (مرة أخرى أيضاً) حديث النظام عن تورط المتطرفين المسلمين في العنف، وأنه يشكل العازل الوحيد بين المجتمع العلماني نسبياً والدولة الراديكالية الدينية.

تميّز الفارون من الجيش بأنهم الأفضل تسليحاً والأشد احترافاً بين الذين حملوا السلاح؛ إلا أنهم انضموا، عادةً، إلى صفوف المعارضة من دون سلاحهم وكأفراد بدلًا من أن يكونوا جزءاً من وحدات كاملة حسنة التجهيز^(١). ولا توجد، حقاً، مقاومة منظمة على مستوى البلاد، ولا يعود الأمر كونه مليشيات دفاعية محلية تفرخ عضوياً في مختلف المدن والقرى وأحياء المدن. وُجد احتمال، خريف العام ٢٠١١، لزيادة المعارضة المسلحة، إلا أن الأفراد الراغبين في الوصول إلى الإمدادات الشحيحة من الأسلحة والذخائر واجهوا في حالات كثيرة صعوبة شديدة وأو كلفة كبيرة في تحقيق ذلك.

أصبح الجيش السوري الحر، قرابة نهاية الصيف، عنصراً شعبياً من عناصر المعارضة – وربما يشكل المقاومة المنظمة المسلحة التي أمل الكثيرون فيها. ورأى البعض في ذلك النتيجة الحتمية للرد العسكري الذي يمارسه النظام. وجاءت الأخبار الأولى لما يُعرف بالجيش السوري الحر في حزيران/يونيو، عندما اختلفت القوى الأمنية العقيد حسين هرموش وأجرته على التبرؤ من هذا الجيش والإشارة

Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's armed opposition', Al-Jazeera, 13 February 2012, available at: <http://aljazeera.com/indepth/features/2012/02/201221315020166516.html> (١)

عن الفارين^(١)). وذكر بحلول تموز/يوليو أن رياض الأسعد العقيد المنشق عن الجيش السوري يتولى الآن قيادة الجيش الحر الذي ضم في أوائل الخريف ما بين سبعة آلاف جندي وعشرة آلاف (زعم في تشرين الثاني/نوفمبر أنهم ١٥ ألفاً). وقد بقي معظمهم في داخل سوريا لكن بعضهم عبر إلى الجانب الآخر من الحدود في تركيا ولبنان والأردن. بدا من المؤكد في الأساس أن وحدات الجيش الحر تفضل العمل على مقربة من الحدود ليسهل عليها، في حال الضرورة، تجنب القوات الحكومية. ثم إن قربهم من الحدود يعني سهولة أكبر في إعادة التموين. وأقيم المقر العام لعمليات الأسعد (بقدر ما وُجد أي نوع من بنية القيادة والسيطرة العملانية الشاملة) في أنطاكيا، على الحدود تماماً في منطقة هاتاي التركية. ورددت القوات الحكومية على ذلك بزرع حقول الألغام على طول الحدود لردع التهريب والعمليات العسكرية.

لم يحدث، في الغالب، الكثير من التنسيق بين من يدعون الانتماء إلى الجيش الحر؛ واتجهت المقاومة المسلحة بالفعل إلى أن تتشكل من ميليشيات محلية تدعى الانساب إلى الجيش الحر، لا شيء إلا لإعطاء الانطباع أنها جزء من كل. وهو ما خلق بالنسبة إلى العالم الخارجي وهم وجود مقاومة مسلحة أكثر تنظيماً مما هي عليه في الواقع.

قضى هدف الجيش السوري الحر بشن حرب عصابات وغارات كثرة على القوات السورية ورموز سلطة الدولة: ومن الواضح أنهم ليسوا صنواً في المعارك الضارية للجنود السوريين الأفضل تمويناً والأكثر عدداً والمسلحين بأسلحة أكبر. فالسلاح الأثقل في ترسانة الجيش الحر كناية عن بعض قاذفات أر بي جي. مع أن العبوات المتفجرة المحلية الصنع وكوكيلات المولوتوف استُخدمت أيضاً. إلا أن

Hugh Macleod, 'Meet the Free Syrian Army', *Global Post*, 3 November 2011, available at: <http://mobile.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/111102/syria-free-syrian-army-bashar-al-assad> (١)

الجيش الحر افتقر، مذ وُجد، إلى الأسلحة والذخائر، من هنا دعوته القوى الأجنبية المتعاطفة إلى تقديم الدعم العسكري. وعلق أحد جنود الجيش الحر بالقول:

كلما امتلكنا المزيد من الأسلحة، حققنا المزيد من التقدم. ندعوا المجتمع الدولي، سواء منه الاتحاد الأوروبي أو الجامعة العربية أو فرنسا أو ألمانيا، إلى تزويدنا الأسلحة والذخائر. وفي حال حصلنا على نطاق حظر طيران ومنطقة آمنة لقاعدتنا سينهار جيش النظام في سرعة. فهو جيش يخدم شخصاً وعائلة [الأسد] لا البلد ومواطنيه.

ومن الطبيعي أن تصبح إقامة منطقة حظر جوي وأو ملجاً آمناً - من المثالي إقامتها على طول الحدود مع تركيا - اللازم المتكررة للمعارضة المسلحة. وتمثل الأمان، بوجود الملجاً الآمن ومنطقة الحظر الجوي، في تأمين حافر أكبر لفار المزبد من جنود الجيش السوري - وبخاصة وحدات بكمالها، إذ لن يردعها الخوف من أن يهاجمها الطيران في أثناء فرارها. ومن شأن المنطقة الآمنة أن تجعل الإمداد أكثر سهولة (وأشد وفراً) وستسمح بالتدريبات التي ستتوفرها المصادر الأجنبية بطريقة مشابهة جدًا لما حدث في ليبيا). وستناقش في الفصل التاسع المصابع اللوجستية والسياسية التي تواجه إقامة الملاذ الآمن ومنطقة الحظر الجوي، بيد أن نبرة الأحاديث المتعلقة بهذه المسائل وجدواها أخذت تصبح، مع دخولنا العام ٢٠١٢، أكثر ارتفاعاً.

ارتفعت أسعار الذخائر كثيراً في سوريا مع ازدياد زخم الانتفاضة - ذكر أن سعر الرصاصة الواحدة بلغ في شباط/فبراير ٢٠١٢ أربعة دولارات في السوق السوداء في منطقة إدلب شمال سوريا. أغارت مسلحو المعارضة على مخازن الأسلحة والذخائر العسكرية، غير أن ذلك لم يكفي لمحاكمة تفوق قوات النظام. وتحدّث تقارير، مطلع العام ٢٠١٢، عن أن المعارضة تحصل على الأسلحة والذخائر (أو الأموال لشرائها) من دول أجنبية، ولو أنها ليست بعد بكميات كبرى. ولكن ومع تقدّم القوة

العسكرية للنظام، وبخاصة في مدينة حمص، وازدياد عدد القتلى، دفعت صور الموت الفظيعة والدمار بعض البلدان في المعسكر المناوى للأسد، إلى التوقف عن استبعاد فكرة نوع من أنواع المساعدة العسكرية. وأشارت تسريرات إلى الصحافة إلى ثمة اتجاهًا إلى النظر في خطط طارئة. وإذا تطور هذا إلى مساعدة حقيقة فسيعطي الجيش السوري الحر (وبالتأكيد المقاومة المسلحة عموماً) دفعة هائلة – للأحسن أو للأسوأ.

أدت مقاومة الجيش السوري الحر، نهاية العام ٢٠١١، إلى كسب المزيد من دعم السوريين العاديين المعارضين للنظام. فلم تكتفى الحكومة بالسماح للقوى الأمنية وللجيش باستخدام النار، بل زاد «الشبيحة» من تأزم الصورة القاتمة (راجع ما سبق في الفصل السادس). وهم وحدات غير نظامية متعصبة للنظام، وينذكر أنهم يعتمدون إزالة الخوف في نفوس الناس من خلال ممارساتهم الفظة. ومعظم «الشبيحة» من العلوبيين (أو يُتهمون بأنهم كذلك): واستُخدم هذا الوصف للمرة الأولى في الثمانينيات للدلالة إلى الزمر المسلحة العلوية، ومعظمها شمال غربي سوريا، في اللاذقية ومن حولها، من تعودوا التورط في مختلف أنواع التجاوزات التي تتضمن، عادة، الابتزاز والتهريب عبر الحدود. ومعظم العلوبيين المنضويين الآن في صفوف «الشبيحة» من الفقراء، ويبدو أنهم يحاولون كسب نوع من أنواع المعاش؛ لكنهم يحاربون أيضًا من أجل بقائهم خوفًا من أن يعمد العناصر المتطرفون السنة إلى القضاء عليهم في حال سقوط نظام الأسد^(١). ويبدو أنهم ليسوا كليًا على جدول معاشات الحكومة: وينذكر أن عدداً من رجال الأعمال السوريين البارزين (من العلوبيين ومن السنة) من تعذروا على مر السنين استخدام «الشبيحة» لتشديد سيطرتهم على بعض نشاطات الأعمال يستمرون في دفع الحصة الكبرى من أجور «الشبيحة» في سبيل

Peter Keller, 'Ghosts of Syria: diehard militias who kill in the name of Assad', *Guardian*, 31 May 2012, available at: <http://guardian.co.uk/world/2012/may/31/ghosts-syriaregime-shabiha-militias/print>

حماية امتيازاتهم المرجحة في مجال الأعمال. وينذهب الأمر، مرة أخرى، إلى إظهار الارتباطات الأشبه بسفاح القربى بين مختلف قطاعات المجتمع السوري التي تم شراؤها صوًّا للنظام^(١).

استُخدم «الشبيحة» بالطبع في خلال الانتفاضة لزيادة حدة العداوات الطائفية، وهي حصيلة ثانوية لم ترتعج النظام جدًا (كما نوقش ذلك من قبل). إلا أن نشاطاتهم الشنيعة لم تتعلق دومًا بالأمور العسكرية؛ فهم أحياناً مجرّد مجرمين بطبعهم، مما أدى إلى ظهور أسياد الحرب في شوارع وأحياء الكثير من المدن. ومن المؤكد، كما حدث في العراق، أن إجرام العناصر من كلا طرفِي التزاع أدى وحسب إلى زيادة محنّة السوريين العاديين الذي يحاولون النجاة من العنف، ليس إلا. ومع مرور الأيام والأسابيع، أدى الخوف الذي ولده «الشبيحة» إلى مزيد من دعوات المعارضة إلى السلاح. وارتفاع الدعم الشعبي للجيش الحر كما تشهد على ذلك احتجاجات ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي أطلق عليها شعار «الجيش السوري الحر حاميَنا».

وأعلن الجيش الحر أيضًا مسؤوليته عن عدد متزايد من الهجمات على رموز النظام مثل مقر الاستخبارات (في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في خراج دمشق) والمنشآت الحكومية والمباني؛ والمكامن للقوافل العسكرية؛ واغتيال مسؤولين حكوميين وضباط عسكريين. وليس الجيش السوري الحر في منأى عن الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وممارسة نشاطات جرمية؛ فكثيرًا ما ينفذ إعدامات فورية لأسرى الجيش السوري وللمخبرين المزعومين في صفوقة. وهذا كلّه نتيجة ثانوية بشعة لحرب الأمر الواقع الأهلية، وهي بطبيعتها تدور بين الطوائف وتنشب في الغالب في مناطق سكنية مكتظة جدًا أكثر مما تدور على خطوط جبهات القتال

Peter Keller, 'Ghosts of Syria: diehard militias who kill in the name of Assad', *Guardian*, 31 May 2012, available at: <http://guardian.co.uk/world/2012/may/31/ghosts-syriaregime-shabihamilitias/print>

التقليدية. وبات من الشائع، نهاية العام ٢٠١١ ومطلع العام ٢٠١٢، أن تُسمع في بعض المدن المُتنازع عليها، في شدة، أصوات تبادل إطلاق النار بين مبني رُفعت عليه راية الحكومة ومبني آخر – على مسافة بضع كتل من الأبنية – يرفع راية المعارضة.

حاول الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري إظهار جبهة أكثر توحيداً، فاجتمع ممثلون عنهم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في تركيا. وأقنع المجلس الوطني الجيش الحر بخوض هجماته حتى لا تشوه صورة الانتفاضة على أنها سلمية في الأساس ترتكز على الدفاع عن النفس. وشرح متحدث باسم الجيش الحر أن جنوده لن يعمدوا، بموجب الاتفاق، إلى «مهاجمة وحدات [الجيش السوري] التي تلتزم ثكنها» لكنهم سيقاتلون «أي وحدة تدخل المدن وتحاول قتل شعبنا»^(١). وأعلن المجلس الوطني أيضاً أنه سيشكل لجنة مشتركة مع الجيش الحر لتنسيق «التعبئة الميدانية والمساعدة والعلاقات الإعلامية والسياسية»^(٢). وأمل المجلس في أن يركز الجيش الحر أكثر على حماية المحتجين، ويترك للمجلس الاحتفاظ بالوجه العام لحركة المعارضة. وهو ما من شأنه أيضاً أن يظهر قوات الحكومة السورية في مظهر المعتدلي.

وأهم من ذلك، على ما كتب نيكولاوس هيراس:

سيتمكن ائتلاف الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري، بصفة كونه مكوناً كاملاً للحركة، من الادعاء بدور سياسي كسلطة انتقالية رئيسة في سوريا ما بعد الأسد، مع الضمان الإضافي للأعيان الأجانب المعنيين، أنه يمتلك التنظيم

Dan Bilefsky, 'Factional splits hinder drive to topple Syrian leader', *New York Times*, 8 December (١) 2011, available at: www.nytimes.com/2011/12/09/world/middleeast/factional-splits-hinder-drive-to-topple-syrias-assad.html?pagewanted=all

Fares, 'Anatomy of an opposition'. (٢)

الأمني لمحاربة الاضطراب والعنف على الطريقة العراقية منذ اليوم الأول لحكومة ما بعد الأسد^(١).

على الرغم من هذا كلّه، أخفى الاتفاق الخلافات المتعلقة بالزعامة والأيديولوجية والمنهج. وقال المشككون في التفاهم أنه استعراضي وحسب، ويستهدف الجمهور الدولي الذي يتم السعي إلى نيل المزيد من الدعم الحاسم منه.

الأمم المتحدة

أصبحت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لاعبَيْنِ أساسيتين في المأساة السورية المتكتشفة. وقد تعودت الأمم المتحدة أن تُقْحِم نفسها في مثل هذه الأوضاع بناءً على طلب من الدول الأعضاء؛ أما الجامعة العربية فغير متعودة، بكل تأكيد، على هذا الأمر (ولو أن مساندتها للدعم العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي للمتمردين الليبيين شَكَلَ عَرْضاً أَوْلَى لِمَا سِيَّأَتِيَ من أمور تتعلق بسوريا). وعملت المنظمتان أحياً على خطين متوازيين، وجنبتا إلى جنب في مرات أخرى. ولكن تبيّن مطلع العام ٢٠١٢، أن ذلك كلّه لم يسفر عن شيء. قاوم النظام السوري، في ثبات، كل الجهود الدولية لإنهاء القمع (إطاحة الأسد من السلطة). واجتذب بذلك الدعم من بعض اللاعبين الدوليين المهمين (روسيا في الأساس والصين وإيران). وتمثلت النتيجة في أن الأحداث المحيطة بسوريا سرعان ما بدأت تتشبه الحرب الباردة المتعددة الطبقات.

أدّت الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبها الحكومة السورية في وقت مبكر جدّاً من الانتفاضة، إلى وضع النظام في شكل مباشر وقوي في قلب شاشة رadar المنظمات الإنسانية الدولية. ولم يمكن تجاهل توصيفات انتهاكات

Nicholas A. Heras, 'The Free Syrian Army: Syria's future army of liberation?', siyese.com, 13 (١) December 2011, available at: www.en.siyese.com/opinion/the-freesyrian-army-syrias-future-army-of-liberation-by-nicholas-a-heras/

حقوق الإنسان مع انتشار صور العنف والفيديو، في وقت شبه فوري عبر الإنترنت – ولم يمكن كذلك تجاهل التحقيق الموسع المطلوب لكتشها. كذلك لم يمكن الحكومة أن تخفيها (بما أن تلك الأيام ولت بالنسبة إلى كل الأنظمة المتسطلة). وتبني مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مطلع نيسان/أبريل، قراراً يدين استخدام الحكومة القوة القاتلة ضد المحتجين. وأنشاً أيضاً لجنة مستقلة للتحقيق في الرسميين السوريين المسؤولين عن هذا الأفعال، ومنذ ذلك الوقت وما بعده اتخذت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نافياً بيلاي، موقفاً جلياً وريادياً ضد النظام.

راقبت المنظمة الرائدة لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، عن كثب، الوضع في سوريا، وأجرت، وهي تحلل المعطيات المتوافرة، مقابلات مع عدد من اللاجئين والمقيمين في درعا. ونشرت في حزيران/يونيو ٢٠١١، كما ذكرنا آنفًا، تقريراً من ٥٥ صفحة عنوانه «لم يسبق لنا أن شهدنا على مثل هذه الفظاعة»: قوات الأمن السورية ترتكب جرائم ضد الإنسانية، وقد تم الاستشهاد في القسم الأول من العنوان بأحد المراقبين السوريين في الميدان. وتنقل عن مديرية الشرق الأوسط في المنظمة ساره لياه ويتسون، قوله: «مضى أكثر من شهرين الآن وقوات الأمن السورية تقتل وتتعذب أبناء شعبها بحصانة تامة. وعليهم أن يتوقفوا – وإذا لم يفعلوا فمن مسؤولية مجلس الأمن [الدولي] التأكد من سوق المسؤولين إلى العدالة»^(١). وأوصت المنظمة كذلك مجلس الأمن بإحالة المسألة على المحكمة الجنائية الدولية إذا لم يرتدع النظام السوري.

تخلّفت السياسات الدولية المتعلقة بالأزمة في سوريا عن ركب الاهتمام الذي نيط بالمسائل الإنسانية، وتردد المجتمع الدولي، خصوصاً، في اتخاذ عمل سريع

^(١) Report: Syrian abuses could be “crimes against humanity”, CNN.com, 1 June 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/06/01/syria.unrest/index.html?hpt=hp_bn2

(أو أنه ربما رغب، بالأصح، في منح الأسد بعض الوقت). ولكن ما إن تزايد عدد الدول التي ضيّقت الفسحة الممنوعة للأسد وطالبته بالتنحي، حتى أصبحت الأمم المتحدة الإناء الطبيعي لتحرك محتمل متعدد الأطراف، خصوصاً أن هذه المقاربة هي المفضلة لدى إدارة أوباما.

ووافق مجلس الأمن الدولي، في أوائل آب/أغسطس، بالإجماع، على بيان رئاسي يدين القمع الذي تمارسه الحكومة السورية ويدعو جميع الأطراف في سوريا إلى وقف فوري للعنف: «يدين مجلس الأمن الدولي الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واستخدام السلطات السورية القوة ضد المدنيين». وحث «جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات على مؤسسات الدولة. ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي سيادة أراضي سوريا واستقلالها وسلامتها». وزاد في التشديد على «أن الحل الوحيد للأزمة الراهنة... هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا»^(١).

نأت ممثلة لبنان في مجلس الأمن بيلادها عن البيان لكنها لم تعرقله. ومن الواضح أنه صيف، في عناية، لتعزيز الإجماع في المجلس، داعياً، كما فعل، «جميع الأطراف» إلى وقف العنف بدلاً من التركيز فحسب على الحكومة السورية. ولم يهدف ذلك إلى تهدئة خواطر بلدان مثل روسيا والصين وحسب، بل إنه صمم أيضاً، من وجهة نظر الغرب، لممارسة الضغط على دمشق من دون مقاطعة الأسد كلياً بعد، وهو ما سيحدث بالفعل بعد ذلك بأسبوعين. ثم إنه أيضاً «بيان رئاسي» لمجلس الأمن وليس «قراراً» إذ إن الأخير يرتبط، عادة، ببعض الفعل. وقد سبق لروسيا وأوكرانيا أن اسقطتا محاولات لتمرير أمور تلذغ أكثر.

سر الكثيرون لبيان مجلس الأمن، وعدوه مؤشراً إلى تصميم المجتمع الدولي

^(١) 'UN Security Council issues statement condemning violence in Syria', CNN.com, 3 August 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/08/03/syria.unrest/index.html?hpt=hp_bn2

على مواجهة سورية، إلا أنه شَكَل بالقدر نفسه مؤشراً إلى الانقسامات في مجلس الأمن ووفر فكرة مسبقة عن مدى صعوبة أي عمل حازم يقوم به المجلس. ولاحظت دمشق ذلك بالتأكيد. وقد يبدو، ظاهرياً، قرار الأسد في اليوم التالي السماح بإنشاء نظام متعدد الأحزاب، بمثابة رد على البيان الرئاسي؛ ولكن سبق لمسار إعلان هذه الإصلاحات على مراحل، أن تحرّك منذ أشهر، وبالتالي ربما جاء الأمر مصادفة. وربما اعتقاد الأسد والدائرة المحيطة به أن تركيبة من الإصلاحات المعلنة ومن البيان الدولي الذي يبدو فاتحاً بالأخرى قد تبدل المسار في البلاد. وأخطأوا إذ فكروا في ذلك.

أقمع الضغط الدولي المتتصاعد الحكومة السورية بالسماح للفرق الإنسانية بدخول البلاد في ٢٠ آب/أغسطس للاستقصاء في مناطق من مثل حماه وحمص وإدلب واللاذقية التي شهدت بعضاً من أسوأ المعارك. وجاء ذلك بعد أيام فقط من اكتشاف بعثة لتنصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة «نمطاً» من انتهاكات حقوق الإنسان هو كنایة عن هجمات واسعة ومبرمجة ضد السكان المدنيين قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية^(١). ورفض الأسد، في الوقت نفسه، في شدة، الدعوات التي وجهت إليه للتنحي، قائلاً: «ما يقولونه لا يعني لنا شيئاً»، واستمر في نفي استهداف الجيش المحتجزين المسالمين على الرغم من التقارير الواسعة الانتشار عن العكس. ولن يعترف إلا بأن «الوضع الأمني أخذ يتحول أكثر وضعاً مسلحاً»، مضيفاً أن «الأمن مهم، لكن الحلّ سياسي»^(٢). وهكذا نحصل على رد نموذجي مختلط من الأسد.

سيخضع فريق الأمم المتحدة، إلى حد كبير، للمراقبة والحد من قدرته على التحرك من قبل المرافقين الحكوميين. الواقع هو أنهم سيغذون، على الرغم من مثل

^(١) 'Al-Assad rejects calls for ouster as UN team visits Syria', CNN.com, 21 August 2011, available at: http://cnn.com/2011/WORLD/meast/08/21/syria.unrest/index.html?hpt=hp_12

^(٢) المصدر السابق.

هذا التضييق، على الدليل المتبين إلى انتهاكات حقوق الإنسان الذي ربما يخبر شيئاً عن طبيعة العنف. وهي ليست المرة الأولى التي يعامل فيها نظام الأسد المفترشين الدوليين بهذه الطريقة، ولن تكون الأخيرة^(١).

خريف العام ٢٠١١، وفيما العنف يستمر بلا هوادة، أخذت فكرة إصدار قرار في مجلس الأمن موجه ضد النظام السوري تستجمع الزخم في الدوائر الغربية. وتمثلت المشكلة (كما هي الحال غالباً في مجلس الأمن) في جعل لغة القرار على ما يكفي من الشدة واضفاء بعض المحاذيب الحقيقة عليه، لكنه على ما يكفي من العموم لكسب مساندة البلدان الأقل ميلاً إلى تبني كل ما هو مناهض في شكل واضح للأسد. وفي الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، طرحت أخيراً على التصويت مسودة قرار غربية لمجلس الأمن تدين العنف في سوريا وتهدد بالمزيد من العقوبات الاستهدافية (لκتها لم تتضمن أي ذكر لانتقال السلطة)، إذا لم يوقف النظام أعماله العسكرية ضد المحتجين. وامتنعت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا عن التصويت على القرار واستخدمت روسيا والصين حق النقض (من شأن استخدام أي من الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن الفيتو أن يقضي تلقائياً على القرار). وأدّت موسكو وبكين على القول إن على أي قرار أن يكون أكثر إنصافاً في توجيه الملامة.

(١) سافر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى سوريا، عقب هجوم إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على ما يُشبه في أنه موقع مفاعل نووي ليتحققوا هل تحاول سوريا بالفعل بنا واحد أو لا. وحيث بعض أقرب المستشارين إلى الأسد، ومن بينهم خصوصاً نائب الرئيس فاروق الشرع، الرئيس السوري على عدم السماح للمفترشين بالمجيء إلى البلاد، على أساس أن ذلك يشكل انتهاكاً للسيادة السورية. إلا أن مستشارين آخرين – وعلى رأسهم وزير الخارجية وليد المعلم – حثوا الرئيس على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسامح للمفترشين بالمجيء. ورست في النتيجة التسوية على ما يلي: يُسمح للمفترشين بالمجيء على أن يتم التضييق على حرركتهم في سوريا. وبما أن الأمر لم يشكل في النهاية تعاوناً كاملاً لم تحصل سوريا على التقدير الذي أرادته في المقام الأول، بسماحها للفريق بدخول البلاد. وإذا أدى التضييق إلى شيء، فإلى أنه أعطى الانطباع بأن الحكومة تخفي أمراً ما. ومن ناحية أخرى، وما إن أصبح المفتشون في داخل البلاد حتى عثروا على ما يوحى بأمر مريب كافٍ للتوصية بالمزيد من الاستقصاء، ناهيك بإدانة الحكومة في شكل صريح. وسيحدث لاحقاً أمر مشابه مع مراقبي الجامعة العربية الذين أوفدوا إلى سوريا (راجع ما بعده).

ويجب أن يحمل المسؤولية في العنف للمعارضة وللنظام بالتساوي. وأهم من ذلك أن روسيا، بعد تعرضها للخداع في قرار مشابه من مجلس الأمن فتح الباب أمام تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري في ليبيا (وقد امتنع عن التصويت عليه – راجع الفصل السابع)، أصبحت أكثر حساسية حيال تأييد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى عمل عسكري يدعمه الغرب ضد دولة أخرى تابعة لروسيا (أو للاتحاد السوفياتي السابق)، وفي هذه الحال، واحدة لا تزال موسكو تتمتع معها بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متينة.

تبادل العواصم الغربية وموسكو (بل وحتى بكين) التراشق بالتهم بطريقة تذكر بحقبة الحرب الباردة بين القوى العظمى. واستمرت الدبلوماسية النشطة، لما تبقى من العام ٢٠١١، في اتجاه التوصل إلى قرار دولي من نوع ما. إلا أن واقع تولي روسيا في كانون الأول/ديسمبر دورها في رئاسة مجلس الأمن، أدى إلى تعقيد الأمور، إذ عمد الممثلون الروس (أقله بحسب نظائرهم الغربيين) إلى استغلال موقعهم لتأخير أي محاولة لجدولة قرار أو إجهاضها. وبات على أمر من هذا النوع أن يتنتظر حتى مطلع العام ٢٠١٢.

الجامعة العربية

حملت الجامعة العربية في شكل متكرر، اسم نادي الدكتاتورين. ولم يكن من المتوقع، والحال هذه، أن تتولى في الظروف العادلة دوراً قيادياً أو تتبني موقفاً من الحكومة السورية، لأنها أيدت، عادةً، الإبقاء على الوضع القائم. أضاف إلى ذلك أن سقوط دكتاتور واحد سيكون له تأثير الدومينو ويؤدي إلى سقوط الكثرين. وبدا أن رد الفعل الأول للجامعة العربية على الضغط المتزايد على الحكومة السورية، يؤكد مفهوم أنها ستعمد، أقله، إلى توفير الدعم الهادئ للنظام في دمشق. وقال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، متصف تموز/يوليو، إن الولايات المتحدة تجاوزت الحد بإيحائها أن بشار الأسد فقد الشرعية في الحكم. وأعلن العربي بعد

لقاءه الرئيس السوري أن الأسد أكد له أن «سوريا قد دخلت في حقبة جديدة وهي تسلك الآن طريق الإصلاح الحقيقي». وأضاف الأمين العام للجامعة العربية أن «هذه المسألة يقررها الشعب وحده لا غير». وأعلن مسؤول آخر في الجامعة العربية أن سوريا «عامل أساسي من عوامل التوازن والاستقرار في المنطقة»، وهي وجهة النظر التي وافق عليها العربي^(١). وتذمرت افتتاحية في نيويورك تايمز من أن «الجامعة العربية عازٌ»^(٢).

لكن سرعة الربع العربي وبعض حقائق الجغرافيا السياسية تغلبت على رغبة الجامعة العربية. وأخذ انقساماً في إجبار الجامعة العربية على كشف أوراقها (أو أقله في إجبار بعض الدول الأعضاء على ذلك)^(٣). فهناك أولًا الانقسام القائم بين السعودية وقطر وداعميهما الإقليميين والدوليين من جهة، وإيران من جهة أخرى: وقد وصف الكثيرون ذلك بأنه الانقسام السنّي - الشيعي في المنطقة. وبسبت الإشارة إلى أن كلّما أصبحت الأزمة السورية شأنًا من شأنه في الصراع السعودي - الإيراني على النفوذ في المنطقة، استخدمت السعودية وقطر (التي ترأست الجامعة معظم العام ٢٠١١ وحتى آذار/مارس ٢٠١٢)، الجامعة وسيلة لإطاحة الأسد، وبالتالي إلحاق خسارة فادحة بالنفوذ الإقليمي لطهران. واكتسب أيضًا أداء الدور الريادي في هذا المجال أهميته لجهة سبق تركيا في توجيه الضربة، بحيث لا تتمكن أنقرة من زيادة هيبيتها في العالم العربي (على حساب السعودية وقطر) بظهورها في مظهر القوة الإقليمية الوحيدة التي تمارس الضغط على الأسد.

^(١) 'Arab League to US: Stop interfering in Syria', Associated Press report in AzCentral.com, 13 July 2011, available at: www.azcentral.com/news/articles/2011/07/13/20110713syria-arab-league-backing-html

^(٢) 'Syria's struggle', New York Times, 18 July 2011, available at: www.nytimes.com/2011/07/19/opinion/19tue2.html

^(٣) لدراسة جيدة عن هذا الموضوع، راجع Sean Mann, 'How the Arab League turned against Syria', Open Democracy, 9 February 2012, available at: www.opendemocracy.net/print/64090

وُجد، ثانياً، (ويوجد) انقسام في العالم العربي بين الأنظمة الملكية والجمهوريات العلمانية. وكل الأنظمة العربية التي سقطت، حتى الآن، ضحية الربيع العربي هي علمانية في غلافها الخارجي ديكاتورية في أدائها السلطوي؛ فمع مطلع العام ٢٠١٢ كان زعماء تونس ومصر ولبيا واليمن قد سقطوا جميعاً (فيما لا يزال الرئيس السوري يعاند ولا يغادر السلطة). وعلى العكس من ذلك، حافظت الأنظمة الملكية في العالم العربي (باستثناء البحرين) على الهدوء النسبي. وتوجد أسباب مختلفة لهذا: لبعضها علاقة بقدرة الأنظمة الملكية النفطية على شراء الاستياء بالمال؛ ولبعضها الآخر علاقة بالشرعية التاريخية الكبرى لمعظم الأنظمة الملكية؛ ثم إن لبعضها علاقة بالرددود الأكثر تبصرًا المتعلقة بالمبادرات الإصلاحية، وبخاصة في الملكيتين غير النفتيتين في الأردن والمغرب^(١). ولكن ما إن تحول الربيع العربي عدوى منتشرة، حتى أصبحى من الحكمة أكثر للملوك العرب أن ينحازوا إلى المحتجين – ولو من دون سبب إلا ليبدوا أنهم يقفون في الجانب «الصحيح» من التاريخ وبالتالي ليخففوا من احتمالات احتجاجات مماثلة ضد أنظمتهم (التي هي، بطريق كثيرة، على القدر نفسه من التسلط الموجود في دمشق أو تونس أو القاهرة). وعلى الرغم من أن استخدام (أو استغلال) الأنظمة الملكية المواقع الإنسانية دعماً للمحتجين في سوريا، والتي قد تكون تمكنت، في الوقت الراهن، من تفادي الاستياء الداخلي، فإن شبح هذه المواقع قد يعود ويطاردهم بعدما أصبح خطاب الحرية وحقوق الإنسان هو المقياس. وهو ما قد يصبح في النهاية المظهر الأكثر استمراً للربيع العربي^(٢).

لم يستغرق الأمر الجامعة العربية كثيراً، لتبدأ بتبني موقف أكثر حزماً حيال سوريا، خصوصاً بعد منتصف آب/أغسطس ٢٠١١ عندما أخذت الولايات المتحدة

(١) تعزّز هذا النوع من التحالف باقتراح دول مجلس التعاون الخليجي انضمام الأردن والمغرب إلى هذا المجلس. ولا معنى لهذا أبداً من الناحية الجغرافية. غير أنه سيزيد في تمييز هذه المنظمة على أنها مؤلفة من ملكيات سنية عربية مؤيدة للغرب.

Sean Mann, 'How the Arab League turned against Syria', *Open Democracy*, 9 February 2012, available at: www.opendemocracy.net/print/64090

(٢) المصدر السابق.

والاتحاد الأوروبي وغيرهما في توجيه الدعوات الصريحة إلى الأسد للتنحي. وطالبت الجامعة العربية دمشق، نهاية آب/أغسطس، بمارسة ضبط النفس وإناء العنف. وأطلقت في أيلول/سبتمبر مبادرة (حملها نبيل العربي إلى الأسد في دمشق) تفصل فيها خطة لوقف العنف وتطبيق الإصلاحات. ودعت الخطة إلى وقف فوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وطرح إجراءات تقضي بتقديم تعويضات إلى من حوكموا أو أوقفتهم القوات الحكومية أو جرحتهم، وياإعلان العفو العام عن جميع السجناء السياسيين الذين أوقفوا في سياق الانتفاضة. ودعت المبادرة الأسد أيضاً إلى «إعلان مبادئ» يجسّد مختلف الإصلاحات السياسية التي أشار إليها في خطبه منذ بدء الاضطرابات. وقد تضمنت الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب وانتخابات رئاسية يتنافس فيه مرشحون كثر تُجرى مع انتهاء ولاية الأسد الراهنة ومدتها سبع سنوات. (ويمكن الأسد، وهذا مثير للاهتمام، أن يخوض الانتخابات لولاية ثالثة إذا تم ترشيحه). ووضعت مبادرة الجامعة العربية الخطوط العريضة لحوار وطني حقيقي بين الحكومة وقوى المعارضة، بما فيها لجان التنسيق المحلية والإسلاميون والناشطون الديمقراطيون وغيرهم، تحت عنوان «لا للعنف، لا للطائفية، ولا للتدخل الخارجي». ودعت المبادرة أخيراً إلى انتخابات نيابية جديدة ينتدّب فيها المجلس المنتخب وضع دستور جديد مناسب مع الديمقراطية البرلمانية – أولاً قبل أي شيء، من خلال إلغاء المادة الثامنة من الدستور القائم التي تعدّ حزب البعث «قائد الدولة والمجتمع»، والتي ضمنت طويلاً حكم الحزب الواحد^(١).

وافق معظم المعارضة السورية على الخطة بما في ذلك لجان التنسيق المحلية (التي كانت واضحة حتى الآن في هدفها المعلن والقاضي بالخلص من النظام). وأظهر ذلك، على الرغم من سفك الدماء كلّه، أن الوصول إلى حل بالتفاوض، كان لا يزال ممكناً، في آب/أغسطس ٢٠١١، لو رغب الأسد في ذلك، وحسب، وقدر

(١) لتحليل جيد للمبادرة العربية، راجع: *Mid-east Views*, 22 September 2011, available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=547

عليه. إلا أن النظام السوري رفض الخطة، وقد لاحظ أن وراءها أيدي السعودية وقطر والولايات المتحدة. وزعم مسؤولون سوريون أن المبادرة تشكل «انتهاكاً واضحاً» لميثاق الجامعة العربية لأنها «تتدخل في الشؤون السورية»^(١).

وردّت سوريا عندها، بما قد لا يفاجئ، بمبادرةها الخاصة التي كشفت عنها في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة. ودعت فيها كل الدول العربية إلى رفع قوانين الطوارئ وإلغاء كل محاكم أمن الدولة (وهو ما أعلنت سوريا أنها ستفعله منذ آذار/مارس - نيسان/أبريل). وطالبت أيضاً بأطر دستورية جديدة في مختلف أنحاء المنطقة بما يضمن التعددية السياسية والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان. وقصد بها إطلاق النار دفعة واحدة على بلدان مثل السعودية وقطر، وهي أنظمة ملوكية من الواضح أنها سترفض مثل هذه المفاهيم.

غير أن الجامعة العربية باتت الآن متورطة مباشرة في الأزمة السورية، وستصبح خطتها (أو ما تضمنته من تغييرات) أساس النقاش في سبيل «التغيير السلمي» عبر نوع من أنواع الحوار الوطني والمرحلة الانتقالية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات السياسية. أضاف إلى ذلك أن رفض سوريا الخطة أعاد الكرة إلى ملعب الجامعة العربية، وأصبحت بالتالي العلاقة بين قيادة الجامعة ودمشق أكثر عداء.

وسواصل المسؤولون في الجامعة العربية وفي سوريا اللقاء لمناقشة خطط إنهاء الأضطرابات. ونشأ عن ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نمط تقبل سوريا بموجبه، في صورة غير نهائية، وساطة الجامعة العربية ومبادراتها، لكنها ستجادل في مجموعة من الشروط التي تتطلب المزيد من المفاوضات. وكثيراً ما أجلت المواعيد النهائية للاستجابة. ودانت شخصيات المعارضة في ذلك الحين - وفي أحيان كثيرة أخرى - استعداد الحكومة السورية للحدث مع الجامعة العربية

(١) تحليل جيد للمبادرة العربية، راجع: *Mid-east Views*, 22 September 2011, available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=547

على أنه ليس أكثر من تكتيكات تضليلية تهدف إلى إعطاء الانطباع أنها مهتمة بالوصول إلى حل سلمي، فيما تواصل قمعها العنيف في البلاد. وأشاروا إلى استمرار التوفيقات الجماعية والتعذيب والاختفاءات والاغتيالات واستخدام القوة العسكرية الغاشمة، في وقت تأرجح فيه الجامعة العربية وسوريا.

وقدمت مقابلة تلفزيونية أجريت في تشرين الأول/أكتوبر مع الأسد رواية (أو تهديداً) مختلفة كلّياً. وأكد في المقابلة أن سورياً كخط النساء صفيحتي الزلزال، وأي محاولة لهز استقرار صفائح الزلزال ستؤدي إلى زلزال كبير يضر بكل المنطقة، ولمسافات بعيدة تصيب دولاً بعيدة. وإذا اهتز الشرق الأوسط فكل العالم سيهتز. أتريدون رؤية أفغانستان أخرى، أو عشرات الأفغانستانات؟ وإذا قبضت الخطة بتقسيم سورياً فسيعني ذلك تقسيم المنطقة بأسرها.

وشبه الاضطرابات بالانتفاضة الإسلامية في الثمانينيات، محاولاً مرة أخرى صبغ المعارضة بأنها أساساً تحت قيادة إسلاميين راديكاليين: «لدينا عدد قليل من الشرطة، والجيش هو وحده المدرب على مواجهة القاعدة... نحن الآن نحارب الإرهابيين وحسب»^(١).

قدّرت الأمم المتحدة، نهاية تشرين الأول/أكتوبر، مقتل ثلاثة آلاف سوري منذ بدء الانتفاضة. وارتفع العدد بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر إلى ثلاثة آلاف وخمسين ألفاً ليصل مع مطلع كانون الأول/ديسمبر إلى أربعة آلاف. وأعلنت وكالة الأنباء السورية الرسمية، نهاية كانون الأول/ديسمبر، عن مقتل ما يزيد على ألفين من عناصر البلاد الأمنيين منذ اندلاع الاحتجاجات.

واصلت الحكومة العمليات الأمنية على الرغم من قبولها، في النهاية، خطة

^(١) 'Arab League demands Syria end violence against citizens', CNN.com, 1 November 2011, available at: http://edition.cnn.com/2011/10/31/world/meast/syria-unrest/index.html?eref=rss_topstories&utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+rss%2Fcnn_topstories+28RSS%3A+Top+Stories%29

السلام العربية، فعقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة صوتت فيه ١٨ دولة من أصل ٢٢ التي تشكل منها الجامعة، على تجديد عضوية سوريا: صوت لبنان واليمن ضد الإجراء، وامتنع العراق فيما حرمت سوريا التصويت. ودعت الجامعة العربية أيضاً إلى فرض عقوبات غير محددة على نظام الأسد وحث الدول الأعضاء على سحب سفرائها. وتلا القرار رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وأكد المندوب السوري على عدم شرعية القرار وقال إنه «ينبغي العمل العربي المشترك، وهو إعلان فاضح أن إدارتها تخضع لأجنadas أميركية غربية»^(١). ويعودُ السوريون أنفسهم بالطبع قلب العروبة النابض، وشكلَ تجميد عضوية بلادهم في الجامعة العربية ما يشبه الضربة القوية بالفعل. إلا أن سورية، من جهة أخرى، لم تتردد في الماضي في اتخاذ خطوات معاكسة للإجماع العربي. وعلى أي حال، سيدفع اعتزاز السوريين (بل وحتى غطرستهم) بموقعهم المركزي في العالم العربي وتاريخهم، المسؤولين السوريين إلى التعبير عن ازدرائهم لقرار الجامعة العربية: فدمشق لا تزال الدولة العربية الوحيدة الأمينة على المسائل التي تمس جوهر العروبة.

توقع الكثيرون أن يؤدي تحرك الجامعة العربية ضد النظام السوري إلى تمهيد الطريق (كما حدث في ليبيا) أمام المزيد من الرد الدولي المشترك، وبالاخص صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي. وواصلت الجامعة الضغط واجتمع وزراء خارجيتها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وصوتت ١٩ دولة عضواً على فرض دفعة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على النظام السوري (امتنع العراق وعارض لبنان). وشملت حظر أي طيران خاص أو تجاري من دول الجامعة العربية إلى سوريا ومنها؛ وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري؛ تجميد أصول المسؤولين الحكوميين السوريين؛ منع

^(١) 'Regime backers express anger at other nations after Arab League suspends Syria', CNN.com, 12 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/12/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

المسؤولين السوريين الكبار من زيارة الدول العربية الأخرى. ووصف تلفزيون الدولة السورية الخطوة بأنها «تفتقر إلى الشرعية» وبأن «العقوبات الاقتصادية على حقوق الشعب السوري تؤشر إلى وقف العلاقات التجارية والاقتصادية... وتستهدف الشعب السوري»^(١).

وافق نظام الأسد، بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، وبعدما هددت الجامعة العربية برفع المسألة إلى مجلس الأمن الدولي، على اقتراح صيغ في الدوحة، يقضي بإرسال مراقبين من الجامعة العربية إلى سوريا، للإشراف على التزام النظام ما تعهد به سابقاً من إنهاء للعنف وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وتعرضت دمشق لضغط روسي كبير لقبول المهمة العربية: أراد الروس منع المسألة من الانتقال مباشرة إلى الأمم المتحدة، مما سيضع موسكو في موقع غير مرغوب فيه جداً.

وسيعمل المراقبون العرب على جمع المعلومات والواقع بهدف وضع تقرير نهائياً عن الوضع في سوريا. ونوقشت تفاصيل هذه المهمة ما يقارب سبعة أسابيع، تجادل فيها المسؤولون في الجامعة والسوريون في شأن مدى وصول المراقبين إلى موقع الاضطراب ومسؤولياتهم وحجم الفريق. ومن جديد، لم يؤد ذلك كلّه، عموماً، إلى التأثير الكبير في نفوس أركان المعارضة السورية والكثيرين في الغرب، على الرغم من أنهم أيدوا المبادرة العربية على حذر، بصفة كونها الفكرة الأقل سوءاً في ذلك الوقت. ورد رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون بالقول إن «النظام السوري يناور ويريد شراء الوقت. وقد أدهشنا سماح الجامعة العربية بحدوث هذا»^(٢). واستغل غليون، في الوقت نفسه، الظرف لدعوة المجتمع الدولي إلى إقامة منطقة عازلة في سورية لحماية المدنيين: «أثبت هذا النظام مراراً وتكراراً أنه نظام

^(١) 'Arab League votes to impose sanctions against Syria', CNN.com, 27 November 2011, available at: www.cnn.com/2011/11/27/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t2

^(٢) 'Syria signs Arab League plan, minister says', CNN.com, 19 December 2011, available at: www.cnn.com/2011/12/19/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

مبني على الكذب والقوة، ونحتاج إلى منطقة آمنة للحماية من جهود النظام ومنعه من تحويل الأزمة نزاعاً أهلياً»^(١).

أثيرت شكوك كثيرة حيال مهمة الجامعة العربية، أولها وأهمها تعين السوداني الفريق أول محمد الدابي رئيساً لبعثة الجامعة، وهو الذي تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس عمر البشير، عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف في حق الأخير لاتهامه بارتكاب أعمال الإبادة في منطقة دارفور السودانية. ويبدو أن الدابي نجا بالكاد من اللوم. وبالتالي انتاب المعارضة السورية الحذر الشديد لدى تعينه؛ وتأكدت شكوكها عندما أعلن الدابي بعد زيارته مدينة حمص التي مزقتها الحرب أنه لم ير « شيئاً مخيفاً». كذلك لم يطمئن النظام السوري هو أيضاً إلى الدابي لأنه تولى منصب سفير بلاده في قطر من العام ١٩٩٩ إلى العام ٢٠٠٤؛ واعتقد وبالتالي أن الحكومة القطرية هي التي انتقته - وتسيطر عليه - (وهي التي، كما سبق أن رأينا، اتخذت المبادرة في الجامعة العربية ضد سوريا)^(٢).

تمثلت المعضلة الثانية في أن الجامعة العربية لا تمتلك فعلاً أي خبرة في تنفيذ مهام من هذا النوع. وجاء الفريق بأكمله وهو غير مستعد - خصوصاً أنه يتعامل مع حكومة تتمتع بخبرة واسعة في ما يتعلق بالتحكم بالبعثات الزائرة والحد من وصولها إلا إلى الأمور التي أرادت للمراقبين رؤيتها (راجع ما سبق والهامش الرقم (١) ص ٢٤٣).

وكتب ريتشارد غوان، يومذاك، أن بعثة المراقبين في كوسوفو التي نُشرت، عام ١٩٩٨ تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحماية الألبان الكوسوفيين، توافرت لها موارد أكبر بكثير من تلك المتوافرة لبعثة الجامعة العربية، وامتلكت ما يزيد على ألف وأربعين مراقب، بالمقارنة مع مراقبى الجامعة العربية المئة أو ما شابه

^(١) 'Syria signs Arab League plan, minister says', CNN.com, 19 December 2011, available at: www.cnn.com/2011/12/19/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

^(٢) Sami Moubayed, 'Observers court controversy in Syria', gulfnews.com, 3 January 2012, available at: <http://gulfnews.com/opinions/columnists/observers-court-controversyin-syria-1.960231>

(على الأكثر) في سوريا^(١). أضاف إلى ذلك أن بعثة كوسوفو توافرت لها قوة انتشار تابعة لحلف شمال الأطلسي في مقدونيا المجاورة، على أية استعداد للتحرك عند أي إشعار بمواجهة المراقبين أي مشكلة. وقد امتنعوا، علاوة على ذلك، حرية في الحركة أكبر بكثير من حرية مراقبى الجامعة العربية. ومع ذلك، فشلت مهمة المراقبين في كوسوفو، على الرغم من كل ما توافر لها، في حصر العنف، مما استوجب سحبها عام ١٩٩٩، بعدما قرر حلف شمال الأطلسي استخدام القوة الجوية لحل النزاع. وأشار غوان إلى أن المراقبين العرب، على الرغم من إخفاقهم في تحقيق هدفهم (أي ضمان التزام سوريا مع طلب الجامعة أن يوقف النظام هجماته على المدنيين)، أدوا دوراً مهماً في تسلیط الضوء على ممارسات النظام ومعاناة المدنيين الأبرياء في سوريا، وبالتالي تكبير المسألة ليتمكن العالم كله من رؤيتها^(٢). وهذا الأمر قد يعزز، بدوره، احتمالات التحرك الدولي، أو هكذا اعتقاد حينذاك.

وقد يؤدي ما عدّ، أساساً، مهمة فاشلة للجامعة العربية، إلى أن ينظر إليه المؤرخون في المستقبل كمقدمة ضرورية لعمل عسكري محتمل في سوريا، تماماً كما أدت مهمة المراقبين في كوسوفو، في النهاية، إلى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي. وذكرت الأمم المتحدة أن مجموع القتلى في سوريا بلغ، منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، خمسة آلاف، مع أن مجموعات المعارضة ادعت أن أكثر من ستة آلاف سوري قتلوا منذ اندلاع الانتفاضة.

الأمم المتحدة والجامعة العربية

أعلنت الجامعة العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقب مهمة المراقبين في

Richard Gowan, 'Don't write off the Arab League in Syria... yet', *Foreign Policy*, 6 January (١) 2012, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/01/06/dont_write_off_the_arab_league_in_syriayet

(٢) المصدر السابق.

سورية، خطة جديدة تقضي بتنحي الأسد وتسليم السلطة إلى نائب الرئيس، بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية. ودعت الحكومة السورية إلى الشروع في حوار، في غضون أسبوعين، مع مجموعات المعارضة وإلى تشكيل حكومة جديدة في خلال شهرین^(۱). لكنها لم تدع إلى تدخل عسكري. وكشف وزير الخارجية القطرية محمد بن جاسم آل ثاني عن الخطة في مقر الجامعة العربية في القاهرة. وأعلن كذلك أن الجامعة سترفع الخطة إلى الأمم المتحدة لحشد الدعم الدولي لها. وشرعت الأمم المتحدة والجامعة العربية، عند هذا الحد، في العمل معًا على طرح قرار جديد في مجلس الأمن يحظى بثقل دبلوماسي أكبر، على أمل إقناع روسيا والصين بعدم استخدام حقهما في النقض.

وتحدثت مجلة تايم عن الخطة العربية كالتالي:

يبدو أن صفة «الضعف» هي التي ارتبطت دومًا بالجامعة العربية. إلا أن المنظمة كثُرت، الأحد، عن أثوابها في وجه سورية. وطرحت الجامعة، في غياب خارطة الطريق السياسية المفصلة للمعارضة السورية، خطتها الجريئة الخاصة^(۲).

شرعت المملكة العربية السعودية في الخروج من الكوايليس وفي تبني موقف أكثر شدة - وعلانية - ضد سورية. وقررت الرياض سحب دعمها لبعثة المراقبة - وحدّت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حذوها - مما أدى في الواقع إلى إنهاءها. وقال وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل بوجوب ممارسة «كل الضغوط الممكنة» على النظام السوري لوقف قمعه العسكري، مضيًّا: «ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، وهذا يشمل إخواننا في الدول الإسلامية وأصدقائنا في روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة»^(۳). وبلغ الأمر بوزير خارجية قطر إلى

Mohamed Fadel Fahmy, 'Arab League calls for unity government in Syria', CNN.com, 22 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/22/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

Rania Abouzeid, 'The Arab League to Syria's president: it's time for you to go', Time, 22 January 2012, available at: www.time.com/time/world/article/0,8599,2105066,00.html

(۱) المصدر السابق.

طلب إرسال قوة عربية لحفظ السلام في سوريا. وربط مثل هذه المهمة العسكرية بقوات الردع العربية التي أرسلتها الجامعة إلى لبنان في خلال الحرب الأهلية، منتصف السبعينيات. وهذه مقارنة ربما تمنى لو أنه لم يقم بها، لأن قوات الردع كانت تتألف في معظمها من الجنود السوريين الذين بقي معظمهم، طوال ثلاثة عاًماً في لبنان، أداةً للهيمنة السورية على الجار في الغرب.

ثم إن الشيخ حمد ربما تمنى أيضًا لو أنه لم يربط خارطة طريق التغيير السياسي في سوريا باليمن: فقد تطلب الأمر هناك أشهرًا من المفاوضات المتقطعة والاتفاقات المقترضة قبل أن يوافق الرئيس علي عبدالله صالح في النهاية على التناحي - وعندذاك استغرق الأمر أيضًا أشهرًا كثيرة للمغادرة فعلًا بعد نحو ستة على بدء الانتفاضة في اليمن.

ورفض لبنان، كما هو متوقع، خطة الجامعة العربية وامتنع الجزائر عن التصويت على رفعها إلى مجلس الأمن الدولي. ورفضت الحكومة السورية، بالطبع، المبادرة. وذكرت وكالة الأنباء «سانا» أن الخطة تشكل انتهاكاً للسيادة السورية «وتدخلًا فاضحاً في شؤونها الداخلية»^(١).

واحتاجت سوريا، بحسب وزير خارجيتها وليد المعلم، إلى «حل سوري تملئه المصالح السورية». وكرر إشارته إلى وجود مؤامرة دولية ضد بلاده، قائلاً إن ثمة دولاً عربية «تطبق مراحل المؤامرة على سوريا التي تم الاتفاق عليها في الخارج. ونحن ندرك تمام الإدراك أبعاد المؤامرة وستتعامل معها في حزم... من واجب الحكومة السورية التعامل مع العناصر المسلحة في جدية وحزم». وأشار أيضًا إلى أن روسيا «لن توافق على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، وهذا بالنسبة إليها خط أحمر. وشعرت خلال محادثاتي مع نائب وزير الخارجية الروسية

^(١) 'Syria rejects new Arab League plan to end crisis', CBC News, 23 January 2012, available at: www.cbc.ca/news/world/story/2012/01/23/syria.html

ميخائيل بوغدانوف أن الموقف الروسي ثابت وما من أحد يشكك في العلاقات الروسية - السورية لأنها علاقات راسخة»^(١).

استمرت سوريا في الاحتراق، فعادت الدрамا الدبلوماسية وانتقلت إلى الأمم المتحدة. وطرح المغرب، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، في مجلس الأمن، خطة الجامعة العربية للانتقال السياسي وحكومة الوحدة في سوريا. وأعقبت ذلك نقاشات حامية وموافق للمبعوثين في الأمم المتحدة. وقال المندوب الروسي فيتالي تشوركين، مظهراً استمرار الدعم للحكومة السورية:

تتضمن الخطوط الحمر أي مؤشر إلى عقوبات، وأي نوع من أنواع فرض الحظر على الأسلحة، لأننا نعرف أن حظرها يعني في الحقيقة أن تزودوا المجموعات غير الشرعية سلاحاً، ولكن عدم قدرتكم على تزويد الحكومة إياه. ولا يمكننا قبول ذلك. ومن سوء الحظ أن المسودة التي اطلعنا عليها اليوم لم تكتف بتجاهل خطوطنا الحمر بل أضافت أيضاً عناصر جديدة وجدنا أنها غير مقبولة من حيث البدأ.^(٢)

واشتمل ذلك، بالنسبة إلى المبعوث، على فكرة فرض حل سياسي. ورفض مثل سوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري القرار المقترن وتبني نبرة تحديّ:

بعض هؤلاء السفراء من ائتمنهم ما يسمى المجتمع الدولي على الحفاظ على السلام والأمن في العالم من خلال دورهم المهم في مجلس الأمن، قد اختاروا ضرب السلام والأمن في العالم - متبعين مصالحهم الاستراتيجية والجغرافية

^(١) 'Arab League's Syria mission extended by a month', CNN.com, 25 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/24/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1

^(٢) Mick Krever, 'Draft resolution calls for al-Assad to step down', CNN.com, 27 January 2012, available at: www.cnn.com/2012/01/27/world/meast/un-syria/index.html?hpt=hp_t1

السياسية الضيقة. وهم يتعاملون معنا كأننا مستعمرة سابقة وأن علينا أن تكون مطيعين لإرادتهم، وهم في هذا مخطئون وستصبحهم الخيبة. سورية لن تكون ليباً؛ سورية لن تكون العراق؛ سورية لن تكون الصومال؛ سورية لن تكون دولة فاشلة^(١).

وعلى بعد ذلك بأيام قليلة بالقول: «تلك المنظمة [الجامعة العربية] لم تعد الآن تتحدث باسم جميع العرب. فلا جامعة عربية من دون سورية»^(٢). وتدخل الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد وقال إن محاولات الحكومات الإقليمية التي لم تجرِ فقط أي انتخابات (أي السعودية وقطر) «لتقديم وصفات بالحرية والانتخابات»، ما هي إلا «أكثر فكاهات التاريخ سخرية»^(٣).

حاول المدافعون عن القرار جاهدين تسكين المخاوف الروسية، خصوصاً في ما يتعلق بأي إجراء يمكن عده مقدمة لتحرك عسكري. وأعلنت مسودة قرار أن المجلس «يعيد تأكيد التزامه القوي سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويؤكد الحاجة إلى حل سلمي للأزمة الراهنة في سورية، ويشدد على أن ليس في هذا القرار ما يلزم الدول اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة»^(٤). وعلى الرغم من ذلك، لم تكن روسيا في مزاج للتسوية أو قبول أي قرار يؤدي إلى رحيل الأسد. ودافع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف عن دور بلاده، بما في ذلك الاستمرار في شحن الأسلحة إلى سورية: «نحن نسلح حكومة دستورية لا نوافق على ما تقوم به من استخدام للقوة ضد المتظاهرين، لكننا لا نختار أي طرف بل

Mick Krever, 'Draft resolution calls for al-Assad to step down', CNN.com, 27 January 2012, (١) available at: www.cnn.com/2012/01/27/world/meast/un-syria/index.html?hpt=hp_t1

'UN Security Council talks Syria peace as deaths mount', CNN.com, 1 February 2012, available (٢) at: www.cnn.com/2012/02/01/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t3

Roshanak Taghavi, 'Regional pressure against Iran raises specter of civil war in Syria', *Urban Times*, 16 February 2012, available at: www.theurban.com/2012/02/civil-war-syria/ (٣)

Julian Borger, 'Draft resolution to UN calls for Syria's Assad to step down', *Guardian*, 31 January (٤) 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/jan/31/un-resolutionsyria-assad-step-down

نطبق موجبات عقودنا التجارية». وحذّر من أن في إمكان قرار [في مجلس الأمن] أن يؤدي إلى «لبيا أخرى»، وهذا، في رأيه، أمر كارثي^(١).

حاول دبلوماسيون روس التوسط في محادثات بين الحكومة السورية وعناصر من المعارضة، لكن المعارضة لم تقبل أي شيء من هذا القبيل: وذكرت باستمرار العنف الذي يرتكبه النظام، ولاحظت أن القمع استمر في خلال الجهود الكثيرة المبذولة للتفاوض على حل سلمي. وأعربت إدارة أوباما عن رأيها في أن على الدول أن تقبلحقيقة أن على الأسد الرحيل – وبعبارات أخرى الكف عن دعمه. وبحسب المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، «من المهم أن تأخذوا في الحسبان أن عليه الرحيل»^(٢).

غير أن معظمهم أملوا، وحسب، في أن التهديد بالخزي وبالعزلة الدولية في هذه المسألة كفيل بتحول موقف روسيا والصين. وعلق جيفري لورنتي المراقب الفطن لدبلوماسية الأمم المتحدة:

تفترض استراتيجية الغرب الساعية إلى الضغط على روسيا للموافقة على الإذعان لشروط أقوى من مجلس الأمن على دمشق، أن روسيا لا ترغب في أن تمارس وحدها الفيتو على التحرك، فيما حصيلة القتلى ترتفع في سوريا. لكن الولايات المتحدة لم تتردد في الوقوف وحدها واستخدام الفيتو على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمستوطنات أو بالقتال في غزة، في وقت اتخاذ الأعضاء الأربع عشر الآخرون موقفاً موحداً... وربما يعترف قادة المعارضة السورية، في صورة معبرة، بأنهم لا يتوقعون، بغض النظر عن ذلك، أن يصغي الأسد إلى طلب مجلس الأمن

Julian Borger, 'Draft resolution to UN calls for Syria's Assad to step down', *Guardian*, 31 January (١) 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/jan/31/un-resolutionsyria-assad-step-down

'Syria: Russia opposes UN resolution against Assad', *Democracy Now!*, 31 January 2012 ,avail- (٢) able at: www.democracynow.org/2012/1/31/headlines

التنحي. وهذا ما يعني ريبة المشككين في المجلس بأنه... يهدف إلى توفير الذريعة القانونية للتدخل للقيام بخطوات قسرية لتحقيق الامتثال^(١).

ومن غير المفاجئ عندذاك فشل تمرير القرار في مجلس الأمن في ٤ شباط/فبراير بسبب استخدام روسيا والصين حق الفيتو. وأيد الأعضاء الثلاثة عشر الآخرون الإجراء. وأمكن، عقب التصويت، وصف الخطاب المتبادل بين المسؤولين الروس والصينيين من جهة وممثلي البلدان التي أيدت القرار، بأنه ساخن - على أقل تقدير. وقالت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس أنها «أشمازت» من الفيتو الروسي والصيني. وأضافت، وهي تشير خصوصاً إلى روسيا: «هذا التصلب يصبح أكثر خزيًّا إذا عدتم أن واحداً من هذين العضوين يستمر في شحن الأسلحة إلى الأسد». وتابعت: «قتل، مُذْنقض هذان العضوان القرار المتعلق بسوريا، ما يقدّر بثلاثة آلاف مدني إضافي»^(٢). ووصفت هيلاري كلينتون الفيتو بـ«المسخرة»، وقالت إن مجلس الأمن بات الآن «خصيًّا»^(٣). وأعلن السفيران الفرنسي والبريطاني في الأمم المتحدة أن روسيا والصين انحازتا إلى نظام يذبح شعبه.

وقال السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين إن النص «لم يعكس وضع الأمور الفعلي في شكل صحيح وبعث بإشارة مختلطة». ولاحظ أن روسيا تواصل جهدها الدبلوماسي لحل الوضع بإيفاد وزير خارجيتها إلى دمشق. ودعا المندوب الصيني لي باودونغ جميع الأطراف في سوريا إلى وقف العنف وإعادة بسط النظام. وقال إن قرار مجلس الأمن كان سيؤدي وحسب إلى «تعقيد

(١) Jeffrey Laurenti, 'Navigating Arabs' Syria roadmap through the UN', *Huffington Post*, ١ February 2012, available at: www.huffingtonpost.com/jeffrey-laurenti/syria-unsecurity-council_b_1247461.html

(٢) 'Russia, China veto UN action on Syria; opposition group calls for strike', CNN.com, 4 February 2012, available at: http://articles.cnn.com/2012-02-04/middleeast/world_meast_syria-unrest_1-syrian-people-syrian-national-council-syrian-observatory/3?_s=PM:MIDDLEEAST

(٣) 'Rockets, mortars rain down on Syrian city, opposition says', CNN.com, 6 February 2012, available at: <http://edition.cnn.com/2012/02/05/world/meast/syria-unrest/index.html?iref=allsearch>

المسألة... ويشدد بشكل مفرط على الحكومة السورية... ويحكم مسبقاً على نتيجة الحوار»^(١).

شعر أولئك الذين يقاتلون النظام في سورية أنهم تم التخلّي عنهم: ووصف إحدى شخصيات المعارضة الانتفاضة بأنها «الثورة اليتيمة»^(٢). واشتكى شخصية أخرى من أن «الأمم المتحدة لا تفعل شيئاً حيال الأمر [العنف]. والجامعة العربية لا تفعل شيئاً حياله... وفيما هم يتابعون بعضاً من نقاشهم، يقع الناس هنا ويموتون»^(٣).

العواقب

أحدث الإخفاق في إصدار قرار في مجلس الأمن الدولي انعكاسات عميقة. واحتار معظم الأطراف في شأن ما ينبغي القيام به لاحقاً. وعلق عدد من مقالات الرأي والافتتاحيات بأن لم يعد هناك، عقب التصويت، حل جيد. حتى بات يتوجّب (بالنسبة إلى الكثيرين من الناس) النظر في بدائل الحائط المسدود – بقاء الأسد في السلطة – والا ستترافق سورية إلى حرب أهلية طويلة ودامية، قد ينتج منها سيناريو يوم القيمة الإقليمي المرريع^(٤). بدا، مع إخفاق دبلوماسية الأمم المتحدة والجامعة العربية، أن الرد الأشد قوّة على الأزمة في سورية قد اكتسب زخماً أكبر. ودعّا سياسيون كبار في العاصمة الغربية، من أمثال السيناتورين جون ماكين وجوزف ليبرمان في الولايات المتحدة، صراحةً إلى تقديم الدعم العسكري إلى المعارضة

^(١) 'Russia, China veto UN action on Syria; opposition group calls for strike', CNN.com'

^(٢) CNN television report by Ivan Qatson, 20 February 2012.

^(٣) 'UN Security Council fails to pass resolution on Syria', CNN.com

^(٤) راجع على سبيل المثال افتتاحية نيويورك تايمز وعنوانها 'In Syria, we need to bargain with the devil', بقلم نيكولاوس رو، عدد ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. ودعا فيه رو إلى نوع من الصفة الكبرى مع الأسد لا يُتحلى فيها من السلطة على الفور. ولاحظ رو أنها تمتلك حظوظاً ضئيلة في التطبيق. Julien Barnes-Dacey, 'Syrian rebels will have to deal with Assad', Financial Times, 15 March 2012, available at: www.ft.com/intl/cms/s/0/92c7187e-6d00-11e1-a7c7-00144feab49a.html#axzz1wXYnzfbN

السورية. وأخذت الصحف الغربية في نشر التسريبات الصحفية المتعلقة بالخطط الطارئة للعمليات العسكرية ضد النظام السوري، فيما بذل مسؤولو الحكومات الغربية أقصى جهدهم للنأي ببلدانهم عن التدخل العسكري. وحملت مقالة في مجلة تايم، مطلع آذار/مارس العنوان التالي: «من ينقذ سورية؟» وقد وضعت الحجة التي تؤيد التدخل العسكري في مواجهة أخرى تعارض العمل العسكري^(١).

حاول معارضو الأسد إعادة تجميع أنفسهم. وبعد ذلك بنحو أسبوع، رُفعت خطة العرب الانتقالية، بقيادة سعودية، إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة حيث جمعت ١٣٧ صوتاً لمصلحتها و٢٢ ضدها. غير أن هذا شكل مؤشراً إلى الفشل أكثر منه إلى النجاح، لأن قرارات الجمعية العمومية لا تحمل أي وزن يمكن أن يجاور ولو من بعيد وزن قرار صادر عن مجلس الأمن. ودعا أعضاء الجامعة العربية، من ثم، إلى قوة مشتركة مع الأمم المتحدة لحفظ السلام في سورية. واتضح، على الرغم من أنهم أملوا في مواصلة الضغط على الأسد، أنهم يفتقرون إلى القدرة على التحرك والاستعداد له. وقال النظام السوري، وقد شعر بثقة واضحة أكبر بوضعه، إن الاقتراح الجديد يعكس «حال الهستيريا التي تصيب بعض الحكومات العربية، وبخاصة قطر وال سعودية، بعد فشل قطر في تمرير القرار الدولي الذي يسمح بالتدخل الخارجي في سورية»^(٢).

بدا من الواضح جداً، في الساحة السورية، أن النظام اعتقاد أن فشل قرار مجلس الأمن (وبالتالي خطة الجامعة العربية) أعطاه الضوء الأخضر لتصعيد الضغط العسكري على المتمردين، وبخاصة في مدينة حمص حيث أقامت المعارضة، بدعم من الجيش الحر، منطقة ذات حكم ذاتي مفترض في حي بابا عمرو. وبعد حصار دام حوالي شهر، قُتل فيه المئات من سكان حمص والناشطين والمقاتلين المتمردين (وقتل فيه أيضاً بضعة صحافيين غربيين أو جرحوا)، سقط الحي في أول آذار/مارس

Shadi Hamid and Marc Lynch, 'Who will save Syria?' *Time*, 179: 10 (12 March 2012), pp. 34–7. (١)

'Arab League proposes peacekeeping force, support for Syrian rebels', CNN.com, 12 February 2012, available at: www.cnn.com/2012/02/12/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t1 (٢)

في أيدي القوات الحكومية وهربت وحدات الجيش الحر من المدينة فيما العالم يرقب مستهولاً. وعرض التلفزيون السوري الخراب وأفاد أن سكان حمص ارتحوا لإنقاذ بابا عمرو من «الإرهابيين» الذي احتلوا المدارس والمعارك الطبية «بقوة السلاح»^(١). وانتشرت القوات الحكومية، وقد عوّمها هذا النجاح، لتركيز انتباها على معاقل المتمردين الأخرى في البلاد.

فوض فشل مجلس الأمن الدولي أيضاً المسار الدبلوماسي الذي دافع عنه المجلس الوطني السوري. وأضحت، نتيجةً لذلك، التفسخات الموجودة داخل المجلس (وبينه وبين المجموعات السورية المعارضة الأخرى) أكثر ظهوراً. وأدى دوماً تنوع مجموعات المعارضة السورية وغياب البنية التراتبية الموحدة إلى منع النظام من تركيز جام غضبه على كيان وحيد؛ غير أن هذه الأفضلية الظاهرة انقلبت الآن في شكل كثيب على المعارضة مع تكشف الانشقاقات التي كانت مخفية في السابق. ونهاية شباط/فبراير، أعلن نحو عشرين عضواً بارزاً في المجلس الوطني، ومن فيهم عضو اللجنة التنفيذية هيثم المالح، عن انشقاقهم وتشكيل تنظيم معارض جديد أطلق عليه اسم «مجموعة العمل الوطني لتحرير سوريا». وهدفت المجموعة الجديدة إلى إقامة علاقات أوثق مع المتمردين في داخل سوريا دعماً لمقاربة أكثر تشبّهاً بالروح الحربية لإطاحة نظام الأسد. وعكس ولد البني، أحد قادة هذه المجموعة الجديدة، المخاوف الأساسية المتعلقة بتشكيل المجلس الوطني، وقال: «ليس بيننا عناصر من الإخوان المسلمين... ونعرض على مقاربة [رئيس المجلس الوطني] برهان غليون اللطيفة... التي أهمل فيها الإشارة إلى أهمية تسليح الجيش السوري الحر»^(٢). وهاجم رجل أعمال سوري – وهو من الداعمين الماليين للتنظيم – رئيس المجلس الوطني: «بات لدى الإخوان المسلمين دمية اسمها غليون يلعبون

^(١) 'Journalists' bodies returned', *New York Times* report in *San Antonio Express-News*, 4 March 2012, p. A13

^(٢) 'Syria promises referendum results as EU imposes new sanctions', CNN.com, 27 February 2012 (لم يعد التقرير الأساسي متوفراً على الإنترن特).

بها كييفما شاءوا»^(١). وأعلن كمال اللبناني، وهو عضو بارز آخر في مجموعة العمل الوطني، أن الهدف الرئيس هو الخروج من وضعية «الشلل»؛ وقال إن «الأعضاء العشرين سيبقون جزءاً من المجلس الوطني، لكنهم سيعملون وفق آلية مختلفة»^(٢). وشرحت مجموعة العمل الوطني موقفها في بيان جاء فيه:

لقد مضت أشهر طويلة وصعبة على سوريا منذ تشكيل المجلس الوطني السوري... من دون نتائج مرضية، ومن دون تمكّنه من تفعيل مكاتبته التنفيذية، أو تبني مطالب الثوار في الداخل، وقد بات واضحًا لنا أن طريقة العمل السابقة غير مجديّة، لذلك قررنا أن نشكل مجموعة عمل وطني، تهدف إلى تعزيز الجهد الوطني المتكامل الهدف إلى إسقاط النظام بكل الوسائل النضالية المتاحة، بما فيها دعم الجيش الحر^(٣).

عكس المجلس الوطني السوري تحوله إلى المقاربة الأكثر تشرّباً بالروح الحربية، في إعلانه في الأول من آذار/مارس، تشكيل مكتب عسكري استشاري سيعمل، بحسب بيان صحافي، على «متابعة شؤون قوى المقاومة المسلحة وتنظيم صفوفها وتوحيد قواها ضمن قيادة مركزية واحدة... تحت الإشراف السياسي للمجلس الوطني»^(٤). وقال عضو كبير في المجلس الوطني إن «المكتب الذي سيُنشأ على الأرض في داخل سوريا سينسق مسألة تزويد الجيش الحر الأسلحة، وهذه هي الآلة الوحيدة التي ستوجّد» لذلك^(٥). غير أن العقيد مالك الكردي، الشخصية الكبيرة في الجيش الحر، شكّك في ذلك. وقال لـ«سي.أن.أن.»: «ذهبنا لتشكيل المكتب

Lauren Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violent path', *Daily Star* (Lebanon), 15 March 2012, www.dailystar.com.lb/ArticlePrint.aspx?id=166579

'Homs under fire as Syria awaits referendum result; rift develops in opposition group', *Al-Arabiya*, 27 February 2012, available at: <http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197219.html>

(١) المصدر السابق. بدا بحلول أيار/مايو ٢٠١٢ أن مجموعة العمل الوطني انحّلت نتيجة الخلافات الداخلية.

Tim Lister, 'The elusive tipping point in Syria', CNN.com, 2 March 2012, available at:<http://security.blogs.cnn.com/2012/03/02/the-elusive-tipping-point-in-syria/?hpt=hpc1>

(٢) المصدر السابق.

ال العسكري الاستشاري من دون استشارتنا... كيف يمكن المجلس الوطني اتخاذ قرارٍ كهذا من دون إبلاغ العقيد رياض الأسعد قائد المقاومة العسكرية؟»^(١). ولا يزيد رياض الأسعد أبداً أي تدخل سياسي في نشاطات تنظيمه، وقال بنفسه لـ«بي.بي.سي.» إن الجيش الحر لن يتعاون مع المكتب العسكري الجديد للمجلس الوطني^(٢). ومن الواضح، على الرغم من الاتفاques السابقة، أن المجلس الوطني والجيش الحر لا يمتلكان التوجه نفسه.

بدا، في ظل الضغط الحاد الناتج عن أداء النظام العسكري، أن المجلس الوطني يتفكك: هل يجب تولي وضعية أكثر نضالاً أم لا. وانتهى الأمر باللبواني إلى الاستقالة من المجلس الوطني بسبب «الفوضى الكثيرة التي تسود المجموعة وغياب الوضوح في شأن ما يمكن تحقيقه على الفور. ولم يتحقق الكثير في ما يتعلق بتسليح الثوار»^(٣). وفي الجانب الآخر من المشهد، استقالت رشا يوسف أيضاً من المجلس الوطني، ولكن لأسباب مختلفة جداً. قالت إنها لم تعد قادرة على أن « تكون شريكاً في سفك الدم... فسياستهم تذهب بالبلاد إلى الحرب الأهلية... وهم يطالبون بالتدخل الدولي ويطالعون بتسليح المعارضة في غياب أي خطة أو تنظيم وهذا خطير جداً»^(٤).

وحن آخرن إلى الأيام الأولى للانتفاضة عندما ارتكزت على الاحتجاجات السلمية وتساءلوا هل يمكن الحركة العودة إلى هذا. وعلى ما علق أحد الناشطين «فلنعد، بدلاً من التفجع، إلى الإضرابات. ولتنظم حملات عدم تعاون، بدلاً من حمل السلاح». وأكد آخر: «لا يفوّت الوقت أبداً على المقاومة المدنية والتغيير السلمي. فالعسكرة في النهاية لن تضع حدًّا للعنف. فبمواجهتنا إياهم بالسلاح...»

Tim Lister, 'The elusive tipping point in Syria', CNN.com, 2 March 2012, available at:http://security.blogs.cnn.com/2012/03/02/the-elusive-tipping-point-in-syria/?hpt=hp_c1 (١)

Syria crisis: Opposition sets up military bureau', BBC News, 1 March 2012, available at: www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-17217284 (٢)

Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violent path'. (٣)

(٤) المصدر السابق.

إنما ندفعهم وحسب إلى استخدام غرائز البقاء». وترافق ذلك مع الاعتراف بصعوبة القيام بهذا: «بات من الصعب جداً، مع هذا المستوى من القمع، إقناع الشعب بالمشاركة في الشاطرات السلمية»^(١).

وكما قال المنشق حازم النهار، مطلع العام ٢٠١٢:

بتنا الآن في الوضع الذي خشيته بالذات: برج بابل من الأصوات المتناقضة والمتنافسة يؤدي بالجميع، من الموالين للنظام والمعارضين على السواء، إلى الشك في المعارضة السورية ورفضها... وبات الوضع كما يريده النظام تماماً: معارضة مفككة ومنقسمة على مسائل لا أساس لها في الواقع^(٢).

ويشير آرون لوند إلى أن هذا الشقاق يشكل عقبة رئيسة أمام أي حل للتزاع يتم التفاوض عليه للأسباب التالية:

- ١ - توجد حاجة إلى سياسيين مدنيين لملء الفراغ في السلطة في حال السقوط المفاجئ للحكومة.
- ٢ - توجد حاجة إلى معارضة مشروعة ومتماضكة للسيطرة على الفئات العسكرية وقادتها، لمنع نشوء ظاهرة «أسياد الحرب».
- ٣ - إذا سقط بشار بانقلاب داخلي وبقي النظام سالماً إلى حد كبير، فلن يريد إشراك عناصر من المعارضة في الحكومة إلا ليشكروا ورقة تين التعددية السياسية؛ ولكن إذا كانت المعارضة قوية وموحدة فستتمكن من استغلال هذه الفرصة للدفع في اتجاه المزيد من الإصلاح، أكثر مما يمكنها ذلك بطريقة مختلفة.
- ٤ - إذا قدم حل متفاوض عليه دولياً يبقى على بشار في السلطة، فسيضطر النظام،

(١) Williams, 'Syrian civil resistance activists try to steer revolution off its violent path'

(٢) Aron Lund, 'Divided they stand: an overview of Syria's political opposition factions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, May 2012, Uppsala, Sweden, p.2.

ربما، إلى استمالة عناصر من المعارضة في سبيل استعادة بعض من شرعية المفقودة، ويقدم بالتالي فرصة أخرى أمام المعارضة الحقيقة الموحدة للضغط من أجل الإصلاحات السياسية^(١).

وهذا كله، بالتأكيد، نظري (وربما غير محتمل)؛ ولكن ما لم تصبح المعارضة أكثر تماسًكاً وتنسيقاً في حفاظ النظام على تفوقه.

رشّت وزيرة الخارجية الأميركيّة هيلاري كلينتون الملح فوق جروح عناصر المعارضة الذين يطالعون، في صخب، بالمزيد من المساعدة العسكريّة، وردت على الضغط في اتجاه تسليم المزيد من المساعدة العسكريّة الأميركيّة الملموسة إلى المعارضة بالقول:

ما الذي سنسلّحهم به ضدّ ماذا؟ لن نجلب الدبابات عبر حدود تركيا ولبنان والأردن. نعلم أنّ [زعيم القاعدة أيمن] الظواهري يدعم المعارضة في سوريا. فهل ندعم نحن القاعدة في سوريا؟ وتدعم حماس الآن المعارضة. فهل ندعم حماس في سوريا؟ فلو أنّ المرء مخطط عسكريّ، أو لو أنه وزير للخارجية ويحاول أن يستوعب هل يمتلكون عناصر معارضة قابلة للحياة بالفعل، فإنه لن يرى هذا. بل يرى معاناة إنسانية ضخمة تقطع القلب^(٢).

وتابعت: «يتطلب، في بعض الأحيان، قلب نظام وحشى وقتاً وكلفة في الأرواح.

(١) كما نقل ذلك Aron Lund, 'Divided they stand: an overview of Syria's political opposition factions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, May 2012, Uppsala, Sweden, p.2.

(٢) Assad's wife to Jordanian queen: Our situation is excellent', Ynetnews.com, 28 February 2012, available at: www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4195876,00.html أبلغ رئيس الوزراء اسماعيل هنية، وهو من حماس، المصلين في جامع الأزهر الشهير في مصر «إتنا ثنتي على الشعب السوري الشجاع المتوجه صوب الديمقراطية والإصلاح»، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها مسؤول كبير في حماس الدعم العلني للمحتجين السوريين. 'Crackdown continues; nations meet', Associated Press-report in San Antonio Express-News, 25 February 2012, p. A11

وأتنى لو أنه ليس كذلك»^(١). وعلقت المتحدثة باسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند بالقول: «لا نعتقد أن من المنطقي الإسهام في المزيد من عسكرة سوريا. فنحن لا نريد رؤية دوامة العنف وقد تصاعدت»^(٢). وقال رئيس الأركان المشتركة الجنرال مارتن دمبسي إن على الولايات المتحدة أن تتحرس وتحصل على المزيد من المعلومات:

توجد مؤشرات إلى توسيط القاعدة وإلى اهتمامها بدعم المعارضة. يوجد عدد من اللاعبيين وجميعهم يحاولون تعزيز جانبهم الخاص في هذه المسألة. وأعتقد أن من السابق لأوانه الحديث عن تسليحهم... قبل أن تتضح الأمور لدينا في شأن من هم وما هم^(٣).

وفي غضون ذلك، أشار مدير الاستخبارات الوطنية جايمس كلابر، في شهادة أمام مجلس الشيوخ، إلى أن الجيش السوري الحر مؤلف من مجموعات متباينة من دون قيادة مركبة أو بنية تحكم؛ وأضاف أن «مجموعات المعارضة لا تعرف، في حالات كثيرة، بوجودهم [عناصر القاعدة] هناك»^(٤). وأخيراً رد الرئيس النافذ للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري صدى ما قاله كلبرتون، وأعلن أن المقارنة بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الانتقالي الليبي لا تصب في مصلحة المجلس السوري لأن هناك أساساً عنوان حقيقي للمعارضة السورية التي لا شكل لها وهي بالتالي منقسمة: «هذه ليست ليبيا حيث وُجدت قاعدة للعمليات في بنغازي وأناس يمثلون المعارضة بأكملها»^(٥).

(١) «حمص تحت النار فيما سوريا تنتظر الاستفتاء: انشقاق في مجموعة معارضة»، العربية.

(٢) 'US officials mull possibility of arming Syrian rebels', CNN.com, 22 February 2012, available at http://security.blogs.cnn.com/2012/02/22/u-s-officials-mull-possibilityof-arming-syrian-rebels/?hpt=hp_bn2

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) Lister, 'The elusive tipping point in Syria'

وُجد في واشنطن بالفعل، كما تُظهر ذلك مجموعة البيانات هذه، قلق حقيقي من أن في إمكان الإسلاميين الراديكاليين خطف الثورة السورية، ولاسيما منهم عناصر القاعدة الذين يعبرون من العراق. وقال سفير الولايات المتحدة في سوريا روبرت فورد (الذي سُحب عند هذا الحد من سوريا لأسباب أمنية)، للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «خذلنا المعارضة من أنها، إذا أعلنت نوعاً من أنواع الجهاد الكبير، تخيف الكثيرين من المتدينين الذين لا يزالون في أماكن مثل دمشق»^(١). ومن شأن هذا أن يغذى، في الجوهر، الخطاب الذي يعتمدته النظام السوري منذ بدء الانتفاضة. أما إذا كان ذلك خوفاً مشروعًا فموضع شك، لكن بضعة تفجيرات انتشارية تستهدف النظام في سوريا، حملت سمات القاعدة، ثم إن شبح ما حدث في العراق يخيم على الجو كثيراً.

سيتفق معظم الناس، مطلع العام ٢٠١٢، على أن المعارضة الميدانية ليست حركة سلفية، على ما اتّضح، على الرغم من أنها تتألف في صورة أساسية من السنة المحافظين؛ لكن ثمة خوفاً ملحوظاً في واشنطن، وفي غيرها، من أن يفتح تدهور الأوضاع الطريق، ربما، أمام القاعدة. وعبر فيديو نُشر على الإنترنت في ١١ شباط / فبراير إلى حد ما عن هذا الخوف. وفيه يصف زعيم القاعدة أبيمن الظواهري بشار الأسد بأنه «جزار ابن جزار» ويشيد بالشعب السوري على شنه jihad ضدّه^(٢).

يسود شعور عام أن مرحلة الدبلوماسية – عندما تمكنت من هندسة نوع من أنواع «التغيير السلمي» – قد مرّت. ونظمت الولايات المتحدة، نهاية شباط / فبراير، عقب إخفاق قراري الأمم المتحدة والجامعة العربية، اجتماعاً في تونس لما أطلقت عليه اسم «أصدقاء سوريا» – مجموعة من أكثر من ستين بلداً – في محاولة لتنظيم تحركات تنهي العنف وتصوغ حلّاً سياسياً وتقدم المساعدة (ولو أنها ليست

Lister, 'The elusive tipping point in Syria' (١)

Arab League proposes peacekeeping force, support for Syrian rebels', CNN.com' (٢)

من النوع العسكري) إلى المعارضة، وتنسيقها^(١). وبذا ذلك كأنه محاولة للعمل من خارج مجال الأمم المتحدة، ولكن صعب تظهير رد منسق. ودعا بعض بلدان الجامعة العربية إلى قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وحثت السعودية وقطر (والكويت) الدول على تسليح المتمردين. وذكر عدد من التقارير بالفعل أن الدوحة والرياض شرعاً في تحويل الأموال إلى المتمردين السوريين لشراء الأسلحة (هذا إذا لم ترسل السلاح نفسه). وأخذت السوق السوداء للأسلحة التي تدخل سوريا من العراق ولبنان في الازدهار هي أيضاً.

بدأت الحرب الإقليمية بالوكالة في سوريا بين السعودية وقطر وتركيا من جهة وإيران ولبنان (حزب الله) من جهة أخرى، تكتسب زخماً. وازدادت عسكرة المعارضة، واشتد معها الرد العسكري للنظام السوري. وعلى المستوى الدولي، أدى مساعد وزيرة الخارجية جيفري فلتمان بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جاء فيها «أن نهاية نظام الأسد حتمية»^(٢). وفي السادس من شباط/فبراير، قال الرئيس أوباما إن «المسألة ليست هل يسقط الأسد بل متى يسقط»^(٣). وتزامن ذلك مع قول رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في الطرف الآخر من المعادلة: «آمل جداً في لا تحاول الولايات المتحدة وغيرها من الدول... أن تحرك السيناريو العسكري في سوريا من دون موافقة مجلس الأمن الدولي»^(٤). وعلق المسؤول روسي آخر (عاد للتو من لقاء مع الرئيس السوري) بالقول: «لا يبدو الأسد

(١) عُقد، مع وضع هذا الكتاب، اجتماعاً آخران لأصدقاء سوريا: واحد في آذار/مارس والآخر في نيسان/أبريل.

(٢) Barbara Starr and Jamie Crawford, 'US sees no fracturing of Assad regime', CNN.com, 1 March 2012, available at: http://security.blogs.cnn.com/2012/03/01/u-ssees-no-fracturing-of-assad-regime/?hpt=hpt_11

(٣) Quoted in Marc Lynch, 'Pressure not war: a pragmatic and principled policy towards Syria', Center for a New American Century, Policy Brief, February 2012, p. 2.

(٤) «حمص تحت النار فيما سوريا تنتظر نتائج الاستفتاء: حدوث انشقاقات في إحدى المجموعات المعارضة»، العربية.

كشخص على استعداد للرحيل لأنه... ليس لديه سبب للقيام بذلك وهو يلقى الدعم من طبقة واسعة من السكان»^(١).

مضى النظام نفسه، في ٢٧ شباط/فبراير، إلى إجراء استفتاء على الدستور الموعود طويلاً: وذكرت السلطات السورية أنه حاز أصوات نحو ٩٠ المئة من الناخبين (غير أنهم اعترفوا بأن معدل المشاركة بلغ ٥٧/٤ في المئة وهو أقل من العادة بسبب الاضطرابات). وشكل الدستور محور برنامج الأسد الإصلاحي، كما أعلن ذلك بنفسه (بطريقة تدريجية) منذ بدء الانفراط قبل ذلك بنحو سنة. وانتاب الشك طبعاً العاصم الغربية والمعارضة السورية، وجاء رد معظمها سليماً. ووصفته وزارة الخارجية بأنه «تهكم مطلق»، وعلّه منتقدون آخرون «ضحلاً جدًا وبعد فوات الأوان»، و«بلا معنى»، و«تحريفاً للحقائق»، أو حتى مناورة أخرى لكسب الوقت^(٢). وأطرت موسكو، في غضون ذلك، على العملية في سوريا على أنها خطوة إلى الأمام^(٣).

والحقيقة تقال إن الأسد لو تمت بفطنة أكبر - أو بشجاعة أكثر - وطرح الدستور في المرحلة الأولى من الانفراط لتجنب بعضه من الريح عن أشرعة المعارضة. وأسقطت الوثيقة الجديدة التي صاغها الأعضاء التسعة والعشرون في لجنة وضع الدستور، المادة الثامنة المثيرة للجدل الكبير (والتي تضمن حكم حزب البعث). وألقيت أيضاً كل الإشارات إلى البعث من الاقتصاد والنظام التربوي والجيش والمجتمع (مثل التزام الرئيس الثالث الباعثي: «وحدة، حرية، اشتراكية»). وأنشأت نظرياً نظاماً متعدد الأحزاب يقضي بوجود أكثر من مرشح واحد إلى الرئاسة؛ على

(١) Associated Press, 'Crackdown continues; nations meet'. Of course, Syrian opponents in the country held up large banners saying, 'Iranian and Russian bullets are tearing apart our bodies'

راجع: المصدر (٤) صفحة ٢٦٩.

(٢) 'Syria constitution vote called "window dressing"', CNN.com, 15 February 2012, available at: www.cnn.com/2012/02/15/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_11

(٣) Patrick J. Mc Donnell, 'Syria says constitution approved; scores of deaths are reported', *Los Angeles Times*, 28 February 2012.

أن تجرى الانتخابات الرئاسية مرة كل سبع سنوات (مع ولايتين حداً أقصى)؛ ثم إن على من يرغبون في الترشح أن يحظوا بعشرين في المئة من المئة من أصوات البرلمانيين (أي ٥٠ صوتاً على الأقل من أصل ٢٥٠). وبخضوع تشكيل الأحزاب للموافقة الحكومية، ولا يمكن الحزب أن يرتكز فحسب على الدين والإثنية أو الجغرافيا. ويستمر الرئيس، بموجب النظام الجديد، في ممارسة سلطة هائلة، إذ يحتفظ منصبه بالحق في تعين رئيس الحكومة وإقالته، وفي تولي السلطات التشريعية، عندما لا يكون البرلمان في حال انعقاد. ويتمتع الرئيس بولاية من سبع سنوات – أطول من أي نظام رئاسي يرتكز على البرلمان في العالم – وبالحصانة أمام القضاء (إلا في حال ارتكابه خيانة الدولة).

ولكن وجدت مع ذلك بارقة أمل، كما كتب الأكاديمي المقيم في دمشق سامي مبيض:

لن يحل الدستور الجديد مشكلات البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية. ولن يضع، أيضاً، حداً للعمليات العسكرية، ويعؤمن المحروقات بسعر أبخس، ولن يمنع بالتأكيد النظام سترة نجاة. إلا أنه يؤسس لأرضية ديمقراطية يمكن استخدامها لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة وـ ربما – الانتخابات الرئاسية المبكرة التي قد تنجذب كل [الإصلاحات السياسية] بما في ذلك ربما صياغة دستور جديد بالكامل مما يجعل من الدستور المعتمد اليوم فصلاً مرحاً^(١).

وبما أنَّ على الانتخابات الرئاسية المقبلة أن تُجرى عام ٢٠١٤، مع انتهاء ولاية الأسد الراهنة، يمكن الرئيس السوري أن يستمر، من الناحية النظرية، رئيساً ست عشرة سنة. وأنا متأكد من أن هذه هي نيته، إذا نجا.

تلت الاستفتاء انتخابات برلمانية أجريت في السابع من أيار/مايو، جاءت

Sami Moubayed, 'Syria's new constitution: too little, too late', *Mideast Views*, 14 February 2012, (1) available at: www.mideastviews.com/print.php?art=560

بمثابة اختبار أول للتعديدية السياسية التي وعد بها النظام والدستور الجديد. وذكر أن ٧,٢٠٠ ترشحوا إلى الانتخابات (بمن فيهم ٧١٠ نساء) على ٢٥٠ مقعداً في البرلمان في ١٥ دائرة انتخابية^(١). وفيما أشاد بشار بالانتخابات على أنها معلم للإصلاح الموعود، رفضتها المعارضة في سوريا ومناؤها النظام في الخارج على أنها زائفه – وليس إلا محاولة فارغة من النظام لاعطاء الانطباع بالإصلاح السياسي، فيما العناصر المؤيدون للنظام في موقع يسمح لهم بالسيطرة على البرلمان الجديد. وقاطعت المعارضة الانتخابات، وذكر أن الاقبال على التصويت بلغ ٥١ في المئة من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم (على الرغم من أن المراقبين الحياديين في بعض مراكز الانتخاب تحدثوا عن أرقام أقل بكثير من ذلك). وما يشير الانتباه هو أن معدل المشاركة في الانتخابات كاد يبلغ، على ما يفترض، المعدل نفسه للانتخابات السابقة، عام ٢٠٠٧، والتي أجريت في ظروف أكثر استقراراً بكثير. ومن السذاجة الاعتقاد أن تعادل نسبة المشاركة عام ٢٠١٢ مثيلتها عام ٢٠٠٧. وعلق متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية واصفاً الانتخابات بأنها «تقرب السخيف. فمن غير المعقول حقاً إجراء انتخابات ذات صدقية في مناخ يُحرم فيه المواطنون أبسط قواعد حقوق الإنسان فيما تواصل الحكومة شن هجماتها اليومية على مواطنها»^(٢). وانْتَخَبَ، بحسب بعض التقارير، شخص واحد فقط يمكن عده مناؤاً للنظام. أما الباقون فجميعهم إما أعضاء في حزب البعث وإما من حلفائه^(٣).

أضحت الأزمة السورية، بعد أكثر من عام على بدء الانفلاحة، معركة وجود

Neil MacFarquhar, 'Syrians vote in election dismissed by foes as a farce', *New York Times*, 7 May (١) 2012, available at: www.nytimes.com/2012/05/08/world/middleeast/syrians-vote-in-parliamentary-elections.html

Associated Press, 'Syria tallies ballots from parliamentary election shunned by opposition, dismissed by US', 8 May 2012, available at: www.mail.com/news/world/1265264-syria-tallies-ballots-parliament-elections.html (٢)

'UN observers stayed with Syrian rebels after attack', BBC News, 16 May 2012, available at: (٣) www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18084824

على مستويات متعددة. وبذا أنها تتجه في شكل محظوظ إلى حرب أهلية طويلة ودامية بعد كل ما استمرت فيها أنساق من اللاعبين المحليين والخارجيين. وبالفعل شهد مسؤولون أميركيون، مطلع آذار/مارس، أنهم لم يسعهم رؤية أي «تصدع» في نظام الأسد، وأن عمليات الفرار من الجيش لم تتعذر الحد الأدنى. وقال مسؤول في الائتلاف إن «ثمة افتراضاً بأن الأسد سيستمر في المثابرة إلى أن يتعرض وغيره من زعماء النظام لما يكفي من الكبح. فهو يتمتع بالقدرة التكتيكية على البقاء. ويمكنه الانتظار. ويبدو أنه متحصن»^(١). وتحدث عن وجودأمل في أن يشعر الأسد «بالضغط الاستراتيجي وبالضغط من المنتقدين الخارجيين»^(٢). وعلق عضو في مجموعة سورية معارضة، عقب استعادة الحكومة بابا عمرو في حمص: «ووجد الناس أن الثورة لا تتحقق أهدافها، وبات هناك الآن الكثير من حكّ الرؤوس. وقد استخدم النظام هذا ليبعث برسالة إلى قطر والولايات المتحدة وغيرهما مفادها: لا يمكنكم إطاحتني، وبالتالي ستضطررون إلى التعامل معي. وهذه هي الخطة «ب» في ما يتعلق بالولايات المتحدة»^(٣).

وسيصبح الوضع البشع بالفعل أكثر بشاعة. وقدرت الأمم المتحدة أن ما بين تسعه آلاف سوري وعشرة آلاف قتلوا حتى حلول أيار/مايو ٢٠١٢، وأن ثلاثين ألف لاجئ هربوا إلى الدول المجاورة، وأن مئتي ألف شخص هُجروا في الداخل. أما تقدير لجان التنسيق المحلية فهو أن ما يزيد على أحد عشر ألفاً قد قتلوا (وعلى ستين ألفاً سجنوا وعلى عشرين ألفاً فقدوا). وقدرت الحكومة السورية عدد القتلى المدنيين بحدود ألفين وخمسمئة.

ستواجه الولايات المتحدة المزيد والمزيد من الضغط من جوانب كثيرة للقيام بمستوى ما من مستويات التدخل العسكري. ويمكنها القيادة من الخلف، على غرار

Starr and Crawford, 'US sees no fracturing of Assad regime'. (١)

(٢) المصدر السابق.

. Lund, 'Divided they stand', p. 34 (٣)

ما فعلت في ليبيا، في وقت كان الأعضاء الأوروبيون والجامعة العربية في المقدمة. كذلك يمكنها أن تطأ الأرض بأحديتها: من خلال التدخل العسكري المباشر إلى جانب القوات الحليفة لإقامة ملاجئ آمنة وممرات محمية يمكن عناصر المعارضة من خلالها الاشتباك، في فاعلية أكبر، مع القوات الحكومية، وحيث يمكن المدنيين طلب اللجوء. أو يمكنها أن تعمد، في شكل فاعل، إلى تسليح المعارضة السورية. ولكن، وكما حذر محلل الشؤون السورية مارك لينش، «يجب ألا تُخدع بالتفكير أن هذا هو الترائق: فالأرجح أن ينبع عن تسليح الطرف الضعيف في حرب أهلية كاملة ومدورة مأزق مؤلم أكثر مما يؤدي إلى نتيجة سريعة وحاسمة»^(١). أو كما كتب باتريك سيل أن «تسليح المعارضة لم يؤدّ، على ما يبدو، إلى ترقية قضية المعارضة، بل قدّم إلى النظام المبرر لسحقها»^(٢).

Ian Black and Julian Borger, 'Search for a Syria strategy focuses on stiffening fragmented opposition', *Guardian*, 7 February 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/feb/07/syria-strategy-opposition-arab-west (١)

Patrick Seale, 'Assad family values', *Foreign Affairs*, 20 March 2012, available at: www.foreignaffairs.com/print/134595 (٢)

الفصل التاسع

سورية إلى أين؟

توقفت الخدمات الأساسية فامتلأت الشوارع بأكوام النفايات العفنة. وانقطعت كذلك المياه والكهرباء – عن قصد، وكشكل من أشكال العقاب الجماعي، أو نتيجة الأعطال – أو أنها بخلاف ذلك لا تتوافر إلا في شكل متقطع. وأغلقت وجهات المتاجر وقصفت وتحطمت. وفرغت المتاجر نفسها من الناس والبضائع، إما لأن الباعة عمدوا إلى سحب بضائعهم وخزنها في انتظار أيام أسلم، وإما لأن المخربين من طرفى التزاع هذا أو ذاك، عمدوا إلى نهبها – وهذا هو الأرجح. نخرت القذائف والرصاص جدران الأبنية. وباتت الشوارع مهجورة، في معظمها، وقد امتلأت بالركام وحملت آثاراً متفرقة لبقع الدم. انتشرت الحواجز الأمنية في كل مكان، فراح عناصر الأمن يدققون على الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدن أو الخارجة منها وعلى طول الشرايين الحيوية، في الهويات ويفتشون الآليات، فيما يصلى من أوقفوا إلا ترد أسماؤهم في لوائح التوفيقات الحكومية. وأخذت شاحنات ملأى بالجنود وبعناصر الأمن تتوجه إلى المناطق الساخنة؛ بل إن الطرق تفرغ أحياناً إلا من آلياتهم. ومع ازدياد العنف، أخذ قطاع الطرق والمجرمون، من الطرفين، في الظهور وفي ابتزاز

المال وفي إرهاب المدنيين الأبرياء بطريقة جديدة كلياً تختلف عن بشاعة الانتفاضة نفسها^(١).

وحضرت حتى نخب حلب ودمشق مغادرة مناطقها الآمنة. وانسحب الناس في المدن التي تعرضت للضربيات الأشد إلى الأحياء الطائفية، وهجرت البيوت مع هرب العائلات. أرادت عائلات أخرى الهرب لكنها لم تستطع خوفاً على منازلها من النهب. ويفكر من يمتلكون الوسائل لذلك في مغادرة البلاد، لكنهم يعجزون عن الحصول على التأشيرات (بخاصة أن الكثير من السفاريات أغلق أبوابها)، ثم إن المخاطر تحيق بمحاولة مغادرة البلاد خلسة. ويقاد مطار دمشق الدولي يخلو من الناس والطائرات. وتوقفت السياحة عملياً. ولم يعد ممكناً استخدام بطاقات الائتمان. وترجعت حركة التبادل والتجارة تراجعاً حاداً. أغلقت المعامل، أما التي لا تزال تعمل فتنتج بقدرة أقل بكثير من طاقتها. وبدأت في شكل روتيني في تسريح العمال، فتضاعف بذلك معدل البطالة المرتفع أصلاً (قبل الانتفاضة). وتدهور سعر صرف الليرة السورية في مقابل الدولار (من ٤٧ ليرة للدولار الواحد قبل الانتفاضة إلى ما يصل إلى ١٠٠ ليرة للدولار بعد ذلك بستة). خفضت معاشات القطاع العام إلى النصف بهدف خفض الإنفاق الحكومي (وإعادة توجيهه صوب الأمن). وارتتفعت أسعار المواد الغذائية والمحروقات ارتفاعاً كبيراً. واختل القطاع الزراعي اختلالاً حاداً، فيما شحت بالفعل المواد الغذائية الأساسية. وأغلقت المدارس.

بلغ الأمر حدّاً يقتل معه أحياناً بعض الناس من دون أن يعرف أحد من الفاعل.

(١) تكررت تقطيع الفيلمارات التي ارتتكبها القوات الحكومية السورية. ولكن مع احتدام الانتفاضة تزايد عدد التقارير عن قيام قوات المعارضة بانتهاك حقوق الإنسان وبنشاطات جنائية. راجع بالنسبة إلى هذه الأخيرة آن برنارد، «اتهام المتمردين السوريين بانتهاك حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. متوافر على www.nytimes.com/2012/03/21/world/middleeast/syrian-insurgents.html?_r=1&pagewanted=all Gert vanLangendonck and accused-of-rights-abuses.html?_r=1&pagewanted=all Sarah Lynch, 'Syrian activists to rebels: Give us our revolution back', *Christian Science Monitor*, www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0416/Syrian-activists-to-rebels-Give-us-our-revolution-back 16 April 2012

وعلى سبيل المثال، اغتيل في ١٩ شباط/فبراير مدعّ عام سوري في مدينة إدلب، وهي إحدى بؤر الانتفاضة. تحسرت الحكومة بالطبع على هذه الخسارة واتهمت المتمردين بقتلته (إذ عمد عناصر المعارضة بشكل متزايد إلى اغتيال المسؤولين المدنيين والعسكريين). لكن المعارضة في إدلب وصفته بأنه متعاطف معها وبأنه بقي في منصبه يعمل مخبراً لها. وأدعوا بالتالي أن قوى الأمن السورية مسؤولة عن قتلها. وأضفى واقع مشاركة عدد من عناصر المعارضة في مأتمه بعضًا من الصدقية على هذا التأكيد (على افتراض صحة الأخبار).

هذا ما أصبحت عليه الحياة في سورية، وبالخصوص في عدد من المدن التي عانت في شكل مباشر، الانتفاضة ومحاولات الحكومة قمعها^(١). وأخذ السوريون المقيمين في قلب دمشق وحلب، اللتين لم تتأثرا نسبياً لوقت طويل بالانتفاضة، يشعرون أكثر فأكثر بالألم مع انقضاء قسم كبير من العام ٢٠١٢، إذ أخذ العنف يتمتد من الضواحي إلى مناطق وسط المدينتين.

إنها صورة محزنة في شكل موجع. ويكاد كل سوري يعرف شخصاً قُتل (على يد هذا الطرف أو ذاك) أو أوقف أو عذب أو عول في خشونة في خلال الانتفاضة. وقد سافرتُ منذ العام ١٩٨٩ أكثر من عشرين مرة إلى سورية وامتد بعض من زياراتي أشهرًا. وأصبح لي عدد من الأصدقاء السوريين يقفون الآن بعضهم في مواجهة بعض. ومن بين المراسلين الأجانب والمصورين، الذين قتلوا وهم يغطون الانتفاضة في سورية، اثنان من أصدقائي. وهكذا تأثرنا حتى نحن المراقبين الحرماء على سورية ولكن البعدين جدًا عن الفظاعات التي تحدث على الأرض. وسورية بلد ذو إمكانات هائلة إذا توفرت الظروف الملائمة. فهي تقع على تقاطع طرق التاريخ ويمكنها أن تفخر بموقع تاريخية وأثرية لا مثيل لها. وشعبها شبيه بشعوب البلدان

(١) راجع مقابلة التي أجريت مع المراسل الصحفي نير روzen لنظرية عما يحدث على الأرض في سورية. Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on daily life in Syria', Al-Jazeera, 20 February 2012, available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/2012220164924305314.html

الأخرى، يحب عائلاته ويتوق إلى حياة أفضل وفرص أكبر وجود سلمي. ويشعر المرء بالعجز الشديد وهو يشاهد هذه البلاد تنها.

فكيف وصل بها الأمر إلى ذلك؟

الفجوة في المفاهيم

أصدر بشار في بداية رئاسته قراراً ألغى بموجبه ضرورة أن يرتدي تلامذة الصفوف الابتدائية والثانوية الزي الرسمي ذا الطراز العسكري. يومذاك رفض الإعلام والمسؤولون والمحليون في الغرب هذا التغيير وسخروا منه لأنّه عديم القيمة. وقالوا إنه يرمي إلى القليل الذي يمكن الأسد القيام به فعلاً لإصلاح بلاده. وزاد ذلك في خيبة الأمل من يفترض به أن يكون نوعاً مختلفاً من الحكم السوريين. بيد أن هذا القرار حمل في طياته، لدى معاييره عن كثب، أكثر مما تراه العين. فقد حاول الأسد كلما وجد ذلك ممكناً - مع الأخذ في الحسبان أن النظام يكاد يعصي على التغيير وأن سلطة الأسد يومذاك كانت أقل مما مستصبح عليه - أن يعيد توجيه الفلسفة العمليّة السورية بعيداً من رموز التقليد العسكري وزخارفه، وصياغة بيته تعليمية أكثر تركز على تنمية مجموعة المهارات المفيدة. ومن سخرية الأمور أن هذا أسهم ربما في جيل جديد من الشباب لم يفكّر في المعارك ضد أعداء حقيقين (أو وهميين)، بل في ضمان محيط اجتماعي سياسي أكثر إسهاماً في الوصول إلى حياة أفضل. إلا أن الفجوة في المفاهيم بين الغرب وسوريا حال فائدة هذا القرار وفاعليته بقيت كبيرة جداً.

احتاج الأسد في إحدى المرات على انتقاد الغرب له بالنسبة إلى ما يرى فيه بطاً في إقامة المصادر الخاصة في سوريا - وهو الإجراء الذي أعلنَه بعيد وصوله إلى السلطة (راجع الفصل الأول): فقد عُدَّ الأمر إنجازاً ضئيلاً عندما لم يفتح سوى أربعة مصارف خاصة عام ٢٠٠٤. غير أن الأسد رأى في الأمر لحظة تحول تبشر بأمور ستحدث في ما يتعلق بتحرير الاقتصاد.

وأعرب لي، في اجتماع آخر عقد بعيد انسحاب الجنود السوريين من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (راجع الفصل الثاني)، عن استيائه من عدم تقدير الغرب - وبخاصة الولايات المتحدة - لهذا التنازل «الضخم» الذي تمثل في موافقته على الانسحاب. وأراد بذلك الإيحاء بالفعل أنه يمكنه لو شاء ذلك التسبب بالكثير من المشكلات أو جعل القوات السورية تتعرض في لبنان. وشعر أنه لم يحصل على أي تقدير على شهامته المفترضة.

توجد أمثلة كثيرة عن «الفجوة في المفاهيم» بين سورية والغرب عموماً. فعندما تحدث الأسد في خطابه الأول إلى الأمة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ ردّاً على الاحتجاجات المتتصاعدة في بلاده، قال إن الإرهابيين والمتأمرين والعصابات المسلحة من بين الأسباب الرئيسية للاضطرابات (وهو لا يزال حتى تاريخ وضع هذا الكتاب يؤكد ذلك). رأى معظم الموجودين في خارج سورية أنه يعمد، إلى صرف الانتباه عن المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الحقيقة التي جاءت بالربيع العربي إلى سورية. إلا أن الكثيرين من السوريين - وربما الأسد نفسه حتى - مالوا إلى تصديق هذه الرواية عن طيب خاطر. فنظرتهم إلى طبيعة التهديد تختلف في شكل كبير عن رؤيتنا نحن الذين خارج سورية. وربما أنجح المرء باللائمة على عقدة الاضطهاد التي يعانيها السوريون، وقد ولدتها مؤامرات الماضي الأميركي، والتزاع العربي الإسرائيلي أو خلقت مناخاتٍ لتبرير وجود الدولة الأمنية؛ غير أن ذلك يعود، في شكل كبير، إلى واقع الحياة في محيط خطر تربص به التهديدات الحقيقة عند كل زاوية.

تقع الفجوة في المفاهيم والرؤية في أساس الطريق المسدود بين ما تطلبه الولايات المتحدة ومعظم المجتمع الدولي من النظام السوري، وما يقوم به الأسد فعلاً (أو يشعر أن عليه أن يفعله) لإنها العنف ضد المحتجين وتطبيق الإصلاح البعيد المدى. وأمكنت رؤية هذا في مقابلة التلفزيونية (الشهيرة الآن) التي أجرتها في دمشق مراسلة «إي.بي.سي.» باربرا والترز وأذيعت مطلع كانون الأول/ديسمبر

٢٠١١. وتوقفت الصحافة الغربية، بعد المقابلة، عند تفوه الأسد ببعض الأمور الغربية بالأخرى. واستنتج مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية أن الرئيس السوري بدا كأنه «فقد الاتصال تماماً بواقع ما يحدث في بلاده». وعلق أحد المحللين على جواب الأسد عن واحد من أسئلة والترز ذكر فيه أنه سيكون «مجنوناً» لو أمر قواته بقتل شعبه، وقال ساخراً «من الواضح أن الأسد يعيش بحسب تحديده الخاص للجنة^(١). ولما سأله والترز: «هل تعتقد أن قواتك مارست القمع بقوة أكبر من اللازم؟» أجاب الأسد: «هذه ليست قواتي؛ إنها قوات عسكرية تخضع [كذا] الحكومة... وأنا لا أملكها. أنا الرئيس لكنني لا أملك البلاد، وبالتالي فهي ليست قواتي»^(٢).

وبالطبع، بدا الأسد بالنسبة للغرب «غافلاً» تماماً أو (وهذا ربما أشد سوءاً) فاقداً السيطرة. ولا أعتقد مطلقاً أن الأمر على هذا النحو. فقد سبق لي أن سمعت الأسد يتلفظ بأمر مشابه في مناسبات كثيرة. ويجب أن نبقي في الذهن أنه على الرغم من تمكنه المثير للإعجاب من اللغة الإنكليزية، ليس مع ذلك تمكناً مثالياً؛ فهو يجد صعوبة في إيصال الفوارق الدقيقة لما يعنيه، مستخدماً وسيلة هي في الواقع لغته الثالثة^(٣). وما عناء ربما هو أنه ليس كلّي القدرة في سورية – وهو محقّ في هذا، إذ عليه أن يدبر، في استمرار، المصالح المتناقضة ويستمع إلى أصوات قوية في مسائل مختلفة. وعلى الرغم من أنه يمتلك الكثير من السلطة – أكثر بكثير من أي كان في سورية – فهو في الغالب لا يستطيع التصرف بطريقة اعتباطية. وأعلن على مر السنين، المرة تلو المرة، أن في سورية مؤسسات قابلة للحياة يعمل على إعادة

Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, ‘Assessing Assad’, *Foreign Policy*, 20 December 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/20/is_assad_crazy_or_just_ruthless?page=full

(١) المصدر السابق.

(٢) لغته الأولى هي العربية، أما لغته الثانية فالفرنسية كما هي حال الكثيرين من المتعلمين السوريين (وفي هذا نوع من الرواسب الثقافية المتبقية من حقبة الانتداب الفرنسي).

تنظيمها وانعاشرها. ولم يحب الأسد أبداً تصوير نفسه يعمل من خارج إطار هذه المؤسسات، على الرغم من أنه قام بذلك في شكل متكرر جداً؛ واعترف في إحدى المرات بالفعل بازتعاجه من واقع عدم تطبيق إلا عدد قليل من آلاف القرارات التي أصدرها، مما اضطره إلى الخروج على نطاق وزارات الحكومة لتصريف الأمور. ومن المهم بالنسبة إليه، بغض النظر عن السبب، ألا يجد وكل مظاهر من مظاهر سوريا كأنه تحت مرمى عينه المراقبة. ولا أعتقد أنه يحاول بذلك تفادي المسؤولية: بل يتعلق الأمر بالنسبة إليه بتصویر بلاده كدولة عصرية تعمل مثل الدول الأخرى. ولم يُرِدْ أن يظهر في مظاهر الملك الذي ورث العرش.

وأنا متأكد كذلك من أن الأسد كان ليشير في خلال الانتفاضة إلى أنه قدّم تنازلات واسعة وسنّ إصلاحات بارزة. ولاشكى أيضاً من أنه لم يحصل على أي تقدير أو فضل في ذلك؛ ولاستنتاج، على غرار ما فعل في الماضي، أن الولايات المتحدة والغرب «يناصبانه العداء» - فمهما فعل لن يكفي. وأظنّ أنه يعتقد ذلك عن حق.

والأسد نتاج نظام هو رمز للركود والسيطرة. لم يجهز النظام السوري لتلبية مطالب الناس: بل إنه يسيطر على مطالب الناس. ثم إنه ليس مجهاً لتطبيق إصلاحات كبيرة: بل صمم للحفاظ على الوضع القائم والبقاء. وأمكن، في أي وقت آخر، عد الإصلاحات المعلنة جوهيرية، من مثل رفع قانون الطوارئ، إعطاء الجنسية للأكراد، إنشاء الأحزاب السياسية، الدستور الجديد. ولكن بات يُنظر إليها اليوم أنها خدمة لمصالح ذاتية، وقد فات أولانها وغير ملائمة. وعلى أي حال، فإن الإصلاح الأكثر عمقاً وسرعة يشكّل بدعة بالنسبة إلى النظام السوري ليس إلا، لأنّه يعني نهاية النظام نفسه. فالإصلاح السريع يعمل ضد الغرائز الأساسية للنظام المتسلط الأبوي الجديد.

توصلت إلى حد ما إلى معرفة بشار الأسد. ولا أجد فيه شخصاً غريباً للأطوار أو قاتلاً متعطشاً إلى الدماء على غرار معمر القذافي أو صدام حسين. ويوافق من أعرفهم من التقوا الثلاثة، على هذا التقويم من دون تردد. ولكن يوجد أيضاً من يختلفون

معنا (في شدة أحياناً) ويرون في بشار حاكماً متسلطاً منذ البداية، والكثيرون منهم لم يطأ أرجلهم حتى أرض سوريا. ولدى الكثيرين منهم روزنامة دعمها هذا التوصيف (أو لا يزال). ويكان لم يلتقي أي منهم الأسد قط، أو أي مسؤول سوري كبير آخر. وكثيراً ما يرتكزون في مواقفهم على بيئة استمرار القمع والإصلاح الذي يتأنجَل تكراراً. وهذا ما يمكن تفهمه. وسأوافق معهم عن طيب خاطر لو أنهم قالوا إن النظام السوري فاسد وقمعي منذ بداية حكم الأسد^(١). وسيكونون على حق إذا قالوا إنه اتجه منذ البداية إلى الخضوع لهذا النظام، ولو أنه كان إيثارياً في البداية. لكن بشار يختلف عن الدكتاتور الشرق الأوسطي النموذجي، وهو ما دفع الكثيرين من الناس (وأنا منهم) إلى الأمل في الأفضل – وربما في ذلك أيضاً بعض من التفكير الغربي. فإن يعُد معظم الذين التقوا بشار أنه شخص عادي نسبياً، وأن هذا الشخص العادي وافق بعد ذلك على القمع الوحشي للانتفاضة، في ما بدا بالضبط أنه أسلوب الأمر الواقع، يخبر شيئاً عن السلوك الإنساني وكيف يمكن أناساً طبيعيين جداً أن يصبحوا فاسدين بضغط من السلطة والوهم^(٢). لقد تعلم سريعاً أن على المرء أن يتكيّف مع النظام السوري لينجح.

(١) قمت في مناسبتين منفصلتين، عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، في فصول عن سوريا في مجلد «بيت الحرية» Freedom House الذي يقوم البلدان بالنسبة إلى مؤشرات مثل الفساد والشفافية والحرية السياسية الخ. يمنح سوريا الدرجات الأقل في المجلد. وتعدّ الناس سؤالاً كيف يمكنني أن أعطي سوريا مثل هذه الدرجات المتدنية وأحتفظ بذلك بقدرتي على الوصول إلى رئيسها (الذي، اعتقادوا في شكل طبيعي، أنه سيقطعني بسبب انتقاداتي). وأبلغت مولاء الناس – وهذه هي الحقيقة – أنتي أرسلت نسخاً عن المجلدات إلى الرئيس الأسد وإلى السفير السوري في الولايات المتحدة عاد مصطفى.

(٢) يقال إن التأكيد على أن بشار الأسد (وزوجه أسماء) «غافلان» مما يحدث أو يعيشان في عالمهما الصغير الخاص منفصلين عن عفن الانتفاضة، قد دعمته جهود عناصر المعارضة، إضافة إلى عملية اختراق بريد كل من بشار وأسماء الأسد الإلكتروني، ومعهما بعض المسؤولين السوريين البارزين الآخرين. وأشار المتقددون إلى أن أسماء الأسد أنفقت، فيما السوريون يموتون، آلاف الدولارات لتشتري السلع الفاخرة عبر الإنترنت، فيما أخذ بشار يشتري الموسيقى والتطبيقات من «آي تيونز» iTunes التابعة لشركة «أبل». غير أن آخرين ردوا أن البريد الإلكتروني، وبعضه تبادل خصوصي لمنع المودة بينهما، لم يؤد إلا إلى أنسنتهما في الوقت الذي تمت فيه أبلستهما. وبلغت صرخات الاستنكار حال عمليات الشراء عبر الإنترنت حدّاً دفع بالاتحاد الأوروبي، بعيد ذلك، إلى إnatal عقوبات باسم الأسد بالتحديد (وكذلك بوالده بشار).

غير أن الأسد ضلَّ في مكان ما، طريقه – أمام الغطرسة والتسلط. فإذا أنه أقنع نفسه، وإنما أن المتملقين أقنعواه بأن حسن حاله مرادف لحسن حال البلاد، وأن ما يفعله – إخماد الاحتتجاجات في عنف وعدم تلبية المطالب بالتغيير – ضروري ويشكُّل الرد الصحيح في آن. وأقيم من حوله واقع بديل فيه تعزيز للذات، في غياب أي طريقة لاختباره في مواجهة ما هو حقيقي^(١). ويشكُّل صديقي أيمن عبد النور صوتاً بارزاً في الأمور المتعلقة بسوريا. فهو رفيق بشار في المعهد ويعرفه تمام المعرفة كصديق. وأجبر أيمن، منذ بعض سنوات، على سلوك طريق المنفى بسبب ما ورد في مدونته الإلكترونية «All4Syria» من انتقاد للنظام. وقال عن الأسد ما يلي: «ما إن أصبح رئيساً وغمره الناس بالإطراءات ونفحوا فيه الأنما حتى تغيير كلّياً – كما لو أن الله اختاره لقيادة سوريا. تصور أنه نبي وشرع في بناء عالمه الخاص»^(٢). وهذه هي طبيعة الإنسان في كل مشارب الحياة من الملوك والرؤساء إلى رؤساء مجالس إدارة الشركات.

يعتقد باقي العالم أن الأسد بات واهماً (أو يحاول في أفضل الحالات صرف الأنظار عن الأسباب الحقيقة للانتفاضة) منذ خطابه في ٣٠ آذار/مارس، الذي ألقى فيه باللوم في الاضطرابات في سوريا على المؤامرات الخارجية، إلا أنني أحاجج أنه وأفراد الحلقة الداخلية المحيطة به اعتقدوا فعلًا – أكثر مما يمكن معظم الناس أن يتخيلوا – أن هناك بالفعل، ومنذ البداية بالذات، مؤامرات خارجية. وهذه، في بساطة، الطريقة المختلفة كلّياً التي تدرك فيها القيادة السورية طبيعة التهديد، استناداً إلى تجاربها التاريخية الخاصة. فللزعامنة السورية نموذج مفهومي مختلف وحسب،

(١) أتوجه بالشكر إلى روجر أوين لاقتراحه علي هذا الأسلوب في التعبير في محاضرة في جامعة لوس أنجلوس في أيار/مايو ٢٠١٢. وينكب الآن مع سامي زبيدة على دراسة في علم الاجتماع السياسي تتعلق بكيف يتخيل الزعماء شعوبهم بطريقة هي في الغالب مشوهة.

(٢) Massoud A. Derhally, Flavia Jackson and Caroline Alexander, 'Assad detachment from Syria killings reveals life in cocoon', Bloomberg News, 14 December 2011, available at:www.bloomberg.com/news/2011-12-13/assad-s-detachment-reveals-life-in-cocoon.html

يشكل إطاراً لطبيعة التهديد الداخلي والخارجي للبلاد. وهو ما يبدو، من وجهة النظر الغربية، بمثابة جنون الاضطهاد التام؛ لكنه من وجهة نظر دمشق حذر ويرتكز على الظروف التاريخية. ثم إن العنف الذي أطلقه الأسد أسلهم في خلق سياق في سوريا أخذت القوى الخارجية بموجبه بالفعل، في إفحام نفسها في الانتفاضة بطريقة أكثر جزئاً؛ وأصبح الأمر عندذاك، وإلى حد ما، بمثابة نبوءة تحقق ذاتها.

يشكل القمع الذي تمارسه الحكومة السورية ردّ فعل متشنجاً على التهديد الداخلي أشبه بكبسة زر. وليس المسألة في أن الأسد لا يسيطر على القوى الأمنية، بل في أن هذه هي الطريقة التي عملت فيها سوريا في ظل آل الأسد، إذ يمدون أيديهم إلى جيدهم التاريخي ويسبحون منه ما نجح معهم في الماضي؛ ووجودوا، هذه المرة، ما هو أقرب إلى حماه عام ١٩٨٢ من أي شيء آخر^(١). ولم يشأ بشار، حتى تاريخه، الحد من المساحة الهائلة التي منحها للقوى الأمنية للتعامل مع التهديدات الداخلية منها والخارجية (وكثيراً ما تُعدُّ الأخيرة السبب في الأولى). وأدى هذا، في رأيي، إلى تمكين القوى الأمنية الأشبة بقطاع الطرق والتي لا تعرف إلا طريقة واحدة للتعامل مع التهديدات. وهو يعتقد أن هذه ضرورة مؤسفة في جوار خطر. وكما سبق أن أشرت إلى ذلك في الفصل الرابع، فإن بشار تابع، فحسب، العمل كالمعتاد بدلاً من أن يفهم كما يجب، الظروف الجديدة للربع العربي. أضف إلى ذلك أن نظامي حافظ وبشار الأسد رفضا دوماً تقديم التنازلات مما يعدها أنه موقع ضعف: ولن يفعل ذلك إلا إذا أحسا أنهما في موقع قوة. فالشدة في قمع المتظاهرين في الوقت الذي تُعرض فيه الإصلاحات السياسية، ليس إلا وجهين لعملة واحدة. هذه هي الطريقة السورية - في ظل آل الأسد.

وهكذا لم يكن في وسع إدارة أوباما القيام بالكثير. حاولت الولايات المتحدة

(١) من سخرية الأمور أن التهديد الإسلامي وما أعقبه من مجازر في حماه عام ١٩٨٢ قد وقع بعد ١٢ عاماً على تولي حافظ الأسد الرئاسة. وهي تقريباً المدة نفسها التي انقضت قبل أن تهدد الأزمة الراهنة قبة ابنه على السلطة.

استخراج الدم من الحجر: دفعت في اتجاه إصلاح سياسي مؤثر يقوم به نظام لم ينشأ وحسب للقيام به سواء من الناحية الآلية أو المؤسستية أو الذهنية. وبدا أن النظام يمتلك الإرادة والحافز ووسائل البقاء، لمدة. وما لم يشرع الأسد في النهاية في التفكير بطريقة إبداعية (وهذا غير محتمل نظراً إلى ما قلته للتو) ويوافق على مرحلة انتقالية من الإصلاح تنتهي بتنحيه طوعاً، فستتشوه شرعية النظام إلى حد يؤدي في مآل الأمر إلى تنفيذ ما تبقى من قواعد الدعم السياسي التي تبقيه في السلطة - أو أقله هذا ما تأمل فيه المعارضة ومعظم المجتمع الدولي. وإطاحة الأسد هي ربما مسألة وقت (ولو أنها قد تتطلب من الوقت أكثر مما يرغب فيه الكثيرون). ومن سوء الحظ أن من المستبعد أن يكون المشهد جميلاً. ويوجد، كما كتبت آن أبيلوبوم في مقالة عن الثورة والزعيم السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشيف، عاملان حاسمان للانتقال المنتظم من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: «نخبة على استعداد لتسليم السلطة ونخبة بديلة على ما يكفي من التنظيم لقبولها»^(١). ولا يوجد أي منها في سوريا. وهل يمكن وجودهما عند حدّ ما؟ ربما لا. وقد أدرك الكثيرون في المعارضة أن من غير الممكن تغيير النظام إلا عبر الثورة، وأن لا خيار آخر.

يعتقد الأسد ومؤيدوه، على الرغم من الدعم الذي يحظون به من دول مثل روسيا وإيران، أنهم وحدهم في الأساس ويجب أن يقوموا بالأمور على طريقتهم إذ يشعرون في النهاية أنهم يمتلكون إدراكاً أفضل لما يحدث، ولما يتطلبه الأمر للنجاح (أي البقاء في السلطة). وأظن أنهم يعتقدون فعلاً أنهم سيعبرون الأزمة. فالقيادة السورية تنظر إلى الأمور على المدى الطويل، لا القصير. وهي على ثقة بأنها إذا تمكنت من الثابتة ومن خلق مآذق مؤات لها، فستتفوق المحتجين قدرة على الاستمرار وتodium بأكثر من قدرة العامل على الاستمرار في الانتباه. وتعتقد أنها ستتمكن في

Anne Applebaum, 'The long, lame afterlife of Mikhail Gorbachev', *Foreign Policy*, July/August 2011, available at: www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_long_lame_afterlife_of_mikhail_gorbachev?page=full (١)

مال الأمر، بعد عشر سنوات أو ما شابه، من استعادة عطف المجتمع الدولي. وتعني تقلبات الشرق الأوسط أن فرص رد الاعتبار متوافرة عادةً: (تعتقد) القيادة السورية أنها سبق لها أن اختبرت ذلك كله مرة، ونجت عقب الضغط الدولي الحاد بعد اغتيال الحريري. وقد لا تقدر الفوارق بين الانتفاضة التي بدأت عام ٢٠١١ وبيئة ما بعد الحريري حق قدرها، لكن الأخيرة أدت إلى تعزيز الثقة القومية – ناهيك بالفوقيـة – الموجودة أصلـاً وغريـزة البقاء. ربما اعتـقد الأسد أن المعارضة في الداخل وفي الخارج واهـية إلى حدـ كبير لجهـة تمـاسـكـها (وهو ليس مـخطـطاً تماماً في هذا الشـأن)، وبالتالي فإن قدرتها على المبـادـرة بـمحـارـبةـ النـظـامـ علىـ المـدىـ الطـوـيلـ تـبلغـ (فيـ رـأـيـهـ) حدـهاـ الأـدـنىـ.

يأتي معـظمـناـ، نـحنـ المـراـقبـينـ منـ الـخـارـجـ، الـذـينـ يـتـخـذـونـ القرـاراتـ السـيـاسـيـةـ فيـ واـشـنـطـنـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ أوـ فـيـ الـعـاصـمـ الـأـورـوبـيـةـ، مـنـ عـالـمـ مـخـلـفـ بـالـأـكـيدـ وـنـمـلـكـ نـمـوذـجـاـ مـفـهـومـيـاـ يـتـفـاوـتـ فـيـ صـورـةـ وـاضـحةـ مـعـ مـفـهـومـ الـقـيـادـةـ السـوـرـيـةـ. وـالـاعـقـادـ أـنـاـ فـيـ وـسـعـنـاـ جـمـيـعـاـ الـوـصـولـ إـلـىـ تـفـاهـمـ مـشـترـكـ وـالـعـثـورـ مـعـاـ عـلـىـ طـرـيـقـ سـلـمـيـةـ لـلـخـرـوجـ مـنـ الـورـطةـ هـوـ، فـيـ نـظـرـةـ إـلـىـ الـورـاءـ، وـهـمـ أـكـثـرـ مـاـ هـوـ حـقـيقـةـ. فـالـمـنـاظـيرـ التـيـ تـنـمـيـنـ خـلـالـهـ رـؤـيـةـ الـعـالـمـ [استـخدـمـ المؤـلـفـ التـعبـيرـ الـأـلـمـانـيـ *weltanschauung*] مـتـجـذـرـةـ مـنـ خـلـالـ تـجـارـبـ مـخـلـفـةـ فـيـ شـكـلـ كـبـيرـ فـيـ الـمـفـاهـيمـ الـمـسـبـقـةـ وـالـتـارـيخـ وـالـأـيـديـوـلـوـجـيـاتـ، وـتـوـاجـهـ صـعـوبـةـ فـائـقـةـ فـيـ التـكـيفـ بـعـضـهاـ مـعـ بـعـضـ.

سيناريوات

تـوـجـدـ ثـلـاثـ طـرـائقـ رـئـيـسـةـ تـمـكـنـ الـأـنـفـاضـةـ السـوـرـيـةـ مـنـ أـنـ تـنـجـعـ: ١) إـمـكـانـ خـرـوجـ بـشـارـ الأـسـدـ مـنـ السـلـطـةـ؛ ٢) إـمـكـانـ بـقـاءـ بـشـارـ الأـسـدـ فـيـ السـلـطـةـ؛ ٣) إـمـكـانـ أـنـ تـتـحـولـ الـأـزـمـةـ مـأـزـقاـ طـوـيـلـاـ أوـ حـرـبـاـ أـهـلـيةـ.

هذا، ولا شك، الخيار المفضل للمعارضة السورية وللمعجم المجتمع الدولي. وكلما عجل الأسد في السقوط، كان ذلك أفضل. وتوجد طرائق مختلفة كثيرة لتحقيق ذلك. ويمكن المعارضة أن تسقط الأسد ونظامه بالقوة (مثلاً أطاح المتمردون الليبيون نظام القذافي). غير أن ذلك غير مرجح من دون مساعدة خارجية نظراً إلى التفاوت في القوة بين القوات الحكومية والمعارضة (بتركيتها الراهنة). أضف إلى ذلك، كما تمت الإشارة إليه قبلًا، أن جوهر النظام السياسي والتجاري والعسكري بقي إلى حد كبير ولم يُمس، مع عمليات ارتداد قليلة جدًا نسبياً. وبالفعل، شهدت مصادر الاستخبارات الأميركية في آذار/مارس ٢٠١٢ أنها لا تستطيع رؤية مؤشرات إلى تدهور في الدعم الذي يحظى به الأسد^(١). وكما أعلن أحد المسؤولين في عالم الاستخبارات فإن «هذه القيادة ستقاتل بقوة شديدة... ولا يزال الأسد يتولى طريقة تعاطي سورية مع ذلك»^(٢).

ولا يزال ممكناً حدوث عمليات ارتداد شاملة – وذات معنى – (خصوصاً إذا قفز بعض الشخصيات البارزة في النظام من السفينة وتسبباً بالتالي بسقوط القصر المصنوع من الورق بكامله)، إلا أنها غير واردة في هذه المرحلة. فلا يزال «الجوهر» يرى نفسه على السفينة نفسها ومن دون أي سترة نجاة؛ فإما تبقى السفينة عائمة وإما تغرق بمن فيها. ويجب، بكل الأثمان، الاحتفاظ بتركيبة السلطة القائمة وإلا سيُقضى على القادة بأسرهم. أضف إلى ذلك أن إعادة الجيش السوري السيطرة على حي بابا عمرو في حمص (وما أعقب ذلك من انتشار في آذار/مارس ٢٠١٢ لإخماد معاقل التمرد الأخرى) خلقت انطباعاً لدى الموالين – وربما لدى الغالية الصامدة – أن

Barbara Starr, 'Sources: Syria's president holding firm', CNN.com, 9 March 2012, available at: http://security.blogs.cnn.com/2012/03/09/u-s-intel-sources-syriaspresident-holding-firm/?hpt=hp_t1 (١)

(٢) المصدر السابق.

الواقع هو في أن السفينة لا تغرق. ونتيجةً لذلك، تمنع المتشددون في النظام – الذين طالبوا في إصرار بحل أمني للانفراقة – بمزيد من القوة. ولا يتواافق بالتالي للمعارضة السورية الضعيفة والمنقسمة الكثير من الحظ في المستقبل المنظور في التغلب على قوات الحكومة السورية.

إلا أن هذه الحسابات قد تتغير في حال التزايد الملحوظ في الدعم الخارجي للمعارضة (في ما قد يقارب في الواقع ما سبق أن حدث في ليبيا). وعلى الرغم من أن العواصم الغربية عكفت مطلع العام ٢٠١٢ على رسم خطط طارئة لنوع من التدخل في سوريا، فيما شرع المزيد من المسؤولين في هذه العواصم يطالبون بجهد دولي أقوى لمساندة المعارضة، يبدو أن الغرب لا يتمتع بشهوة كبرى (أو العالم العربي بالقدرة) للقيام في الواقع بأي شيء. وكما أعلن الرئيس أوباما في ٧ آذار/مارس: «أعتقد أن من الخطأ أن نقوم بعمل عسكري أحادي الجانب كما يقترح البعض، أو التفكير في وجود حل بسيط ما»^(١).

لا يريد أوباما، كما في الوضع المحيط بإيران، أن تعلق الولايات المتحدة كثيراً في نوبة من الاستفاظاع الأخلاقي في شأن سوريا ينتج عنها تدخل عسكري متسرع متشنج أكثر مما هو ناتج عن الكثير من التمحص. وهناك قلة في الغرب – وبالتأكيد في الولايات المتحدة – تزيد الانحراف في أعمال يمكن أن تصاعد لتصل إلى عملية عسكرية أخرى في الشرق الأوسط تزامن تماماً مع انسحاب الجنود الأميركيين

David S. Cloud, 'Obama rules out unilateral US military action on Syria', *Los Angeles Times*, 7 March 2012. متواافق على <http://articles.latimes.com/2012/mar/07/world/la-fg-syria-20120307> كتب وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر افتتاحية مهمة يجاج فيها ضد التدخل العسكري في سوريا على أساس قلب ميزان القوى الإقليمي والدولي، وخاصة إذا ارتكز على دفاع إنسانية بدلاً من الدوافع الاستراتيجية. وأعلن أن « علينا أن نحرص في الرد على مأساة إنسانية ما، على الأدنى حدوث مأساة أخرى ». Syrian intervention risks upsetting global order', *Washington Post*, 1 June 2012, available at: www.washingtonpost.com/opinions/syrian-intervention-risks-upsetting-globalorder/2012/06/01/gQ9fGr7U_print.html

من العراق، وتقليل وجودهم في أفغانستان. ولا يحتاج الاقتصاد الأميركي الذي أخذ في التعافي البطيء إلى صدمة أخرى من الإنفاق على الحرب. ثم إن سنة ٢٠١٢ هي سنة انتخابات رئاسية ولا تزيد أي إدارة جالسة الشروع في تدخل عسكري ما لم تُضطر إلى ذلك، (بخاصة مع طبول الحرب التي يبدو أنها تقرع في شكل أكثر ص奸اً حال هل يتم دعم هجوم إسرائيلي على إيران لضرب قدرتها المزعومة على إنتاج الأسلحة الذرية، أم لا).

وعلى الغرب أن يفكّر، في النهاية، في عواقب أي تدخل عسكري لقلب النظام السوري. وهذه ليس بالفكرة السعيدة. فالولايات المتحدة (والغرب عموماً) لا تريد أن تُتحمل مسؤولية إعادة بناء سوريا المحطمة مع ما يتربّ على ذلك من تكاليف باهظة. ويمتلك هذا البلد مصادر أقل من جاره العراق تُمكّن من الشروع في إعادة البناء هذه – ونعرف جميعاً كيف حدث الالتزام الأميركي المكلف والطويل عقب إطاحة صدام حسين عام ٢٠٠٣. وستكون كلفة مساعدة سوريا على الانتعاش ضخمة، إذا لم نتحدث عن مساعدتها على الإزدهار (بل إنها، بحسب كل الاحتمالات، أكبر من التكاليف التي تم تكبدها في العراق). ولا يزال على الديمقراطيات المفترضة في العراق أن تظهر. ثم إن الانتقال الديمقراطي في سوريا يفتقر بالقدر نفسه، على الأقل، إلى المتطلبات الأساسية، وهي: وجود المجتمع المدني ومتوسط سن أكبر للسكان ومؤسسات رسمية عاملة واحتمالات النمو الاقتصادي. وتتويجاً لذلك كلّه، بالكاد يمكن عُدّ ليبيا قصة نجاح للتدخل العسكري – والطريق إلى ذلك لا تزال طويلة. ويعتقد الكثيرون في النهاية أن من المفضل وجود حلّ سوري للأزمة، ولو تضمن نشوب الحرب الأهلية، ما دام ينبع عن ذلك وحسب، رابحون وخاسرون في شكل واضح بدلاً من خليط مشوش من الميليشيات المتنافسة والجيوش التي يدعمها اللاعون الخارجيون.

بيد أن الحجة الأساسية ضد التدخل العسكري هي أن سوريا ليست ليبيا. وعدَ

الدعم العسكري الذي قدمه حلف شمال الأطلسي والجامعة العربية إلى المتمردين الليبيين ناجحاً، لكن أي محاولة لتطبيق المنهج نفسه على الوضع السوري ستنتهي على مشكلات. فأولاً وقبل أي شيء، توحد المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وقد شكل بالكاد نموذجاً للوحدة (كما برهنت ذلك حكومة ما بعد القذافي في ليبيا)، أقله على الهدف. وامتلك المجلس الانتقالي الليبي، كما شدد المسؤولون الأميركيون على ذلك تكراراً لدى مقارنتهم إياه بالوضع في سوريا، عنواناً ومقرراً على الأقل. ولا يمتلك المجلس الوطني أو الجيش الحر أو المجموعات السورية الكثيرة المعارضة حتى ذلك. ثم إن المجلس الانتقالي سيطر على بنغازي، أي على مساحة من الأرض (بل في الواقع على مدينة رئيسة ذات مرفاً) فتمكن المتمردون الليبيون من إعادة التموين في سهولة أكبر. ووُجد في ليبيا ما يشبه جبهات القتال، مما سهل إعادة التموين والاستهداف؛ أما في سوريا، وعلى العكس من ذلك، فينتشر التمرد في كل البلاد وتدور المعارك في المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة حيث يكاد يستحيل تحديد هوية اللاعبيين. ويجب أيضاً لا ننسى أن الأمر تطلب ما يزيد على سبعة أشهر لهزيمة قوات القذافي حتى مع الدعم العسكري من حلف شمال الأطلسي والجامعة العربية.

واستُخدمت بنغازي (وطريق) كذلك ملأاً آمناً للهاربين من قوات القذافي، ووفرت للمجلس الانتقالي غطاء تنظيمياً لتشكيل حكومة معارضة حقيقة يمكنها تولي الأمور ما إن يُطاح النظام، أو أقله لإعطاء الانطباع الظاهري بذلك. وسهل ذلك كلّه كثيراً توفير الدعم المحلي والدولي للتمرد الليبي؛ وبذا أن هناك فرصة معقولة متاحة لإقامة نظام سياسي مستقر في مرحلة ما بعد القذافي، بما أن ذلك أمكن تمييزه فعلاً، في شكله البدائي. وهذه، حتى كتابة هذه السطور، ليست الحال في سوريا. فقد تطرق الأحاديث إلى إقامة منطقة آمنة أو نوع من الطوق الصحي، إلا أن أيّاً من هذا لم يتحقق بسبب الصعوبات اللوجستية وفقدان الدعم الدبلوماسي. وبالفعل فإن المدينتين السوريتين - حمص وحماء - اللتين رشحتهما الأحاديث أكثر

ما يكون لتصبحا بمثابة بنغازي، محاطتان من كل الجهات ووجودتان على امتداد المحور الشمالي - الجنوبي للبلاد.

على أي حال، كما يشير إلى ذلك، في سهولة، معظم المخططين العسكريين، فإن على إقامة مثل هذا الملاذ أن يتراافق مع منطقة حظر طيران، من مثل تلك التي فرضها حلف شمال الأطلسي في ليبيا. إلا أن الدفّاعات الجوية السورية أفضل بكثير من تلك التي امتلكتها ليبيا. ووصف مسؤولو الاستخبارات الأميركيّة الدفّاعات الجوية السورية بأنّها «هائلة» و«كثيفة جدًا». وتتضمن آلاف الصواريخ أرض - جو المتطورة التي زودتها إليها روسيا، ومدفعية مضادة للطيران ورادارات متقدمة مع معدات رقمية، مما يزيد في صعوبة تشویش الطائرات الأميركيّة عليها^(١). وسيكون القضاء على القدرات الدفّاعية الجوية السورية صعباً جدًا وخطيراً وقد تنتج عنه «أضرار جانبية» كبيرة بما أن الكثير من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات موجود في المدن الكثيفة السكان، ومن حولها. ولا يمكن الدبلوماسية المتعلقة بذلك، وبالتالي، أن تتعقد، فقد حرصت سوريا على عدم استخدام سلاحها الجوي لمقاتلة المتمردين، فيما أعلن الرئيس الليبي القذافي، في وضوح، أنه سيقف متّمردي بلاده من دون تمييز إلى أن يجرّهم على الخضوع. والواقع، في المجمل، أن الجيش السوري هو، في بساطة، أكثر شجاعة وعدداً من القوات الليبية، وسيطّل الأمر في شكل عام، جهذاً أكبر بكثير لهزمه. ومن شأن القيام بذلك أن يؤدي أيضاً إلى عواقب غير متوقعة: إذ يمكن أن يتضمن العمل الأخير للنظام الذي لا يمكن توقيع أفعاله شن هجوم (مستخدماً

David S. Cloud, 'Obama rules out unilateral US military action on Syria', *Los Angeles-Times*, 7 March 2012 <http://articles.latimes.com/2012/mar/07/world/la-fg-syria-20120307>

كتب وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر افتتاحية مهمّة يحاجج فيها ضد التدخل العسكري في سوريا على أساس قلب ميزان القوى الإقليمي والدولي، وخاصة إذا ارتكز على دوافع إنسانية بدلاً من الدوافع الاستراتيجية. وأعلن أن « علينا أن نعرّض في الرد على مأساة إنسانية ما، على الأنا نسهل حدوث مأساة أخرى ». *Washington Post*, 1 June 2012, available at: www.washingtonpost.com/opinions/syrian-intervention-risks-upsetting-globalorder/2012/06/01/gQ9fGr7U_print.html

الأسلحة التقليدية أو الكيميائية) على جيرانه، بما في ذلك إسرائيل، وهو ما من شأنه، أغلب الظن، أن يشعل حرباً إقليمياً هائلاً.

تختلف طوبوغرافية سوريا وجغرافيتها عن ليبيا (وهي من منظور التخطيط العسكري أكثر تعقيداً بكثير). ففي ليبيا نشب معظم القتال على مقربة من الساحل حيث لا يوجد جبال ووديان وتلال وأنهر تحيط بالمراکز السكنية وتسمح للقوات الحكومية بالاختباء والتخلص من القصف الجوي. ويقع معظم المناطق التي استهدفها حلف شمال الأطلسي في المتناول السهل لقواعد الجو في إيطاليا، لكنه تطلب مع ذلك ما يصل إلى ٢١ ألف طلعة، طوال أكثر من ستة أشهر لإقامة منطقة حظر الطيران وفرضها وللقضاء على الدفعات الجوية الليبية الأقل إرهاباً بكثير ولتدمير مراكز القيادة والسيطرة.

ومع تقدّم الانتفاضة، كما نقش ذلك في الفصل السابع، انقسم جيران سوريا معاكسين: الأصدقاء، ومن ليسوا على هذا القدر من الصداقة. يوفر الجاران الودودان (العراق ولبنان) لسوريا بعض العمق الاستراتيجي ومناطق تموضع فيها مسبقاً العتاد والجنود بعيداً من طريق القوة الجوية المعادية. أما اللذان لا يكنان لها هذا القدر من الصداقة (تركيا والأردن) فيمكن من الناحية النظرية استخدامهما قواعد متقدمة لإقامة الملاذات الآمنة. غير أن هذا سيتسبب لكلا تركيا والأردن بمشكلات عملية وسياسية: قد يغرق البلدان في فيض من اللاجئين السوريين. أضف إلى ذلك أن ظهور القوات الأجنبية على الأرض التركية أو الأردنية قد يتسبب بمشكلات لأنقرة وعمان في التعامل مع ردود الفعلية المحلية العنيفة الممكنة. ثم إن المشكلة الكردية تشكّل عامل تعقيد إضافياً لتركيا. ولن يعمد أي من الدولتين حتى إلى التفكير في مثل هذا الأمر، من دون الشرطين المسبقين القاضيين بوجود إجماع دولي قوي وبضمان للنجاح. وقد انتفى وجود أي من هذين الشرطين حتى تاريخ وضع هذه السطور.

وكان من المهم أيضًا اعتقاد المجتمع الدولي عمومًا أن معمر القذافي غريب الأطوار في أقل تعديل (وذهب معظمهم إلى ما هو أبعد بكثير ووصفوه بالمختل عقليًا). وفي المقابل، لا يُنظر عمومًا إلى بشار على هذا النحو، وهو لا يشير الاشتراك نفسه الذي أثاره القذافي. وعلى الرغم من أن الزعيم الليبي حسن علاقاته مع واشنطن في خلال سنوات بوش، فإن التفور منه ربما سهل قرار توفير الدعم الفاعل لإطاحته.

وهناك أيضًا مسألة ماذا سيعنيه سقوط النظام السوري بالنسبة إلى سورية بالذات. فهل تنهار، خصوصًا أنها تفتقر إلى المجتمع المدني والمؤسسات التي يمكنها جمع الفتايات؟ ستحدث انتقامات وعداوات صريحة وربما حرب طائفية شاملة، كما حدث في العراق وأفغانستان. وهل يؤدي انهيار سورية في الواقع إلى سيناريو يوم الدينونة المتمثل بعدم الاستقرار الإقليمي وال الحرب؟^(١). وهل يتعهد المجتمع الدولي إعادة بناء البلد في حال أسلهم جبروته العسكري جزئياً في تدميرها؟ ولماذا تشارك الولايات المتحدة وأوروبا، وهما ليستا في مزاج سياسي أو دبلوماسي أو اقتصادي بذلك، في عمل قد يسرع ما تسعian جاهدين إلى تفاديه؟

عندذاك، ربما تدفع السعودية وقطر حصة الأسد في إعادة بناء البلد. لكن الحذر (كما أُشير إلى ذلك سابقًا)، يتناب الحكومات الغربية حيال نوع الحكومة

(١) نُشرت حتى وقت متقدم من العام ٢٠١٢ تقارير متزايدة عن اشتباكات قاتلة بين مجموعة مناولة للأسد وأخرى مؤيدة له في لبنان. راجع، على سبيل المثال، موضوعًا في واشنطن بوست عن معارك بين هاتين المجموعتين في بيروت نفسها. وكان الطرفان، في هذه الحال، من المسلمين السنة: وكانت الفتنة المؤيدة للأسد هي حزب التيار العربي ومقره في حي ذي غالبية سنية مسلمة في جنوب بيروت (حيث يوجد أيضًا انتشار لحزب الله المؤيد للأسد)، على الرغم من أن معظم السنة في لبنان يحتشدون ضد الأسد. وتحدث تقارير أيضًا عن اشتباكات من هذا النوع في طرابلس، ثاني أكبر مدن لبنان، إضافة إلى تقارير عن قتال الأقلية العلوية (من طائفة الأسد نفسها) ضد المسلمين السنة العتبيين في لبنان (أو الذين انتقلوا إليه منذ الانفلاحة). وقد ورد تحت عنوان «النزاع السوري ينساب إلى لبنان»، في سان أنطونيو إكسبرس- نيوز، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢. متواافق على /www.mysanantonio.com/news/article/Syrian-Conflict-Spills-Into-Lebanon-3575121.php

التي ستؤيدها الرياض والدوحة – والتي قد تكون إسلامية في نهاية المطاف. وقد أثيرت المخاوف بالفعل في ما يتعلق بدور هذين البلدين في تشجيع الإسلاميين في ليبيا وتونس ومصر وغيرها، عقب الربع العربي. ومن جهة أخرى، فيما دخلت الانتفاضة عامها الثاني وأقامت المعارضة لنفسها مناطق صغيرة (هي عادةً أحياء في المدن) تحت سيطرتها، ظهرت المجالس البلدية التي أنشأتها لجان التنسيق المحلية لتوفير الخدمات الضرورية والقيادة التي وفرتها الحكومة قبل طردها. وأقام مجلس الثورة في حمص، على سبيل المثال، شبكة سرية من المستشفيات النقالة، وأنشأ تركيبة منتخبة من اللجان لتولي الأمن والعمليات المسلحة والعلاقات مع الإعلام والتخطيط للاحتجاجات وتنظيمها وال حاجات الإنسانية والقانونية^(١). وإذا تكرر هذا النمط، عندذاك ربما لن تفكك سوريا لدى انهيار النظام أو تسقط في الفوضى إلى الحد الذي يتوقعه الكثيرون.

والأكثر أهمية ربما هو أن التمرد في سوريا بدأ وتصاعد، بعد ما حدث في ليبيا – وقد استجلب التدخل العسكري الخارجي. ولو أن الانتفاضة السورية وما رافقها من قمع حكومي وقعت قبل الثورة الليبية، لأمكن المجتمع الدولي إثبات وجوده دعماً للمعارضة السورية، بدرجة أقل من التعقيدات الدبلوماسية. ولما شعر الروس والصينيون، لولا التصويت السابق في مجلس الأمن الدولي في شأن ليبيا، أنهم خُدعوا، ولما لجأوا تكتاراً ربما إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن لاعتراض الإجراءات ضد سوريا. أضف إلى ذلك أن الانتفاضة السورية دامت ما يكفي من الوقت لظهور بعض من مشكلات ما بعد القذافي الخطيرة في ليبيا: الميليشيات غير الراغبة في تسليم أسلحتها، الخلافات القبلية الداخلية الحادة التي تنصف قدرة

(١) Nir Rosen, 'Q&A: Nir Rosen on Syria's protest movement', Al-Jazeera, 16 February 2012, avail able at: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/02/20122157654659323.html. راجع أيضاً

Nicholas A. Heras and Christos Kyrou, 'Lessons from incipient civic movements in the broader Middle East', International Affairs Forum, 29 February 2012, available at: www.ia-forum.org/Files/VYKNGW.pdf

الحكومة الانتقالية على الحكم، الفظاعات الإنسانية، غياب الخدمات الأساسية، الخ. أو كما لاحظ أحد الخبراء في الشؤون الليبية، فقد «خرج الجندي من القمقم مما يعني أن المجموعات المسلحة هي اللاعب السياسي المسيطر. فالذين يحملون السلاح هم الذين يتخذون القرارات»^(١). وقد علمنا التاريخ مراراً وتكراراً، أن تسليح المعارضة يحسن حظوظها على المدى القصير، لكنه أيضاً يُعسّر المجتمع ويقسمه بطريقة تُضرّ بتعافيه. وسيصبح من شبه المستحيل، في حال سقوط الأسد بالوسائل العسكرية، استعادة البنادق بعد ذلك.

دامت الانتفاضة السورية أيضاً ما يكفي من الوقت لتشهد على صعود المجموعات الإسلامية والأحزاب، عقب الثورات التي اندلعت في تونس ومصر ولibia واليمن. وهو ما دفع بالكثيرين في الغرب إلى التفكير ملياً في ما يمكن أن يحدث في سورية إذا سقط النظام. وبقي، حتى مرور وقت طويل من العام ٢٠١٢، من يفكّر في العاصمة الغربية، بعبارات ميكافيلية، في طريقة لم يتجرأوا على التفكير فيها في بدايات الربيع العربي. وربما أنهم يأملون سراً في أن يقع الأسد بالفعل التمرد السوري – عن طريق «آلاف الأمور الصغيرة السيئة»، بدلاً من تكرار أحداث حماة عام ١٩٨٢: فتنتهي الضروفات الأخلاقية التي تفرض على المجتمع الدولي التحرك. وبهذا تصبح لدى الإسلاميين فرصة واحدة أقل في الوصول إلى السلطة، في هذا الجزء الاستراتيجي من الشرق الأوسط، وسيصبح بالتالي من الأسهل، بفضل العقوبات الواسعة المفروضة أصلاً على سورية، الاستمرار في عزلها واحتواها في غياب الضغط الدبلوماسي أو الشعبي للانخراط في العمل العسكري. وستختفي سورية عندذاك من الصفحات الأولى للصحف. غير أن المجازر التي ترتكبها القوات الحكومية تشكل تماماً نوع الأمر الذي قد يُنبع استفطاً أخلاقياً يغذي المزيد من الرد الدولي القوي. وذكر وقوع حادث من هذا النوع، نهاية أيار/مايو ٢٠١٢ في بلدة الحولة، خارج حمص

Moni Basu, 'Libyans face tough challenges in building a new nation', CNN.com, 26 January 2012, (١) available at: www.cnn.com/2012/01/26/world/africa/libya-challenges/index.html?hpt=hp_bn2

قتل فيه ما يزيد على مئة شخص، بمن فيهم ثلاثون طفلاً، في عمليات قتل بأسلوب الإعدام^(١).

الطريقة الثانية التي يمكن بها إزاحة الأسد هي انقلاب عسكري داخلي. وما من شك في أن إحدى غaiات العقوبات الهدافـة، وغير ذلك من أشكال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على النظام السوري، تتمثل في توليد ما يكفي من الاستياء بين العناصر الأساسية للحكومة، فـيـشـرـعـونـ فيـ عـدـ الرـئـيـسـ السـوـرـيـ عـبـاـ - علىـ البـلـادـ وأـهـمـ منـ ذـلـكـ عـلـىـ مـسـتـقـبـلـهـمـ الشـخـصـيـ.ـ وـعـنـذـاكـ يـدـخـلـ ضـبـاطـ فـيـ الجـهاـزـ

Neil MacFarquhar and Hwaida Saad, 'Dozens of children die in brutal attack on Syrian town', (١) www.nytimes.com/2012/05/27/world/middleeast/syr-. New York Times, 26 May 2012
 www.nytimes.com/2012/05/27/world/middleeast/syr-. متـأـفـرـ عـلـىـ ian-activists-claim-death-toll-in-village-soars.html?ref=world
 فيـ القـتـلـ عـلـىـ «ـالـإـرـاهـابـيـنـ»ـ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الفـيـديـوـاتـ التـيـ صـورـهـاـ الـهـوـةـ وـتـقـارـيرـهـمـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـقـارـيرـ مـنـ تـقـيـيـمـ مـرـاقـبـيـ الأـمـمـ الـمـعـتـدـلةـ،ـ تـجـهـيـزـ إـلـىـ الـإـيـاهـ أـنـ الـفـوـرـاتـ الـموـالـيـةـ لـلـحـكـوـمـةـ هـيـ التيـ اـرـتـكـبـتـ الـمـجـازـرـ.ـ وـإـذـ ثـبـتـ بـالـفـعـلـ أـنـ الشـيـخـةـ هـمـ الـذـيـ نـفـذـواـ ذـلـكـ فـيـ الـأـسـاسـ،ـ فـإـنـ يـضـفـيـ المـزـدـيـ مـنـ الـإـثـبـاتـ عـلـىـ تـجـاـزوـاتـ الـمـلـيشـيـاتـ التـيـ لـمـ يـعـدـ رـبـماـ فـيـ وـسـعـ الـحـكـوـمـ ضـبـطـهـ.ـ وـرـدـ الـأـسـدـ عـلـىـ الـفـضـيـةـ الـعـالـمـيـةـ فـيـ شـانـ الـحـوـلـةـ فـيـ ٣ـ حـزـيرـانـ/ـيـوـنـيوـ بـخـاطـبـهـ الـعـلـيـ الـأـوـلـ مـنـ كـانـونـ الثـانـيـ/ـيـانـ.ـ وـنـفـيـ فـيـ مـسـؤـلـيـةـ الـحـكـوـمـ مـلـقاـيـاـ بـالـلـوـمـ فـيـ عـمـلـيـاتـ الـقـتـلـ عـلـىـ الـعـصـابـاتـ الـمـلـحـةـ وـالـإـرـاهـابـيـنـ،ـ وـاعـدـاـ بـفـحـصـ تـحـقـيقـ فـيـ الـحـادـثـ:ـ «ـفـيـ الـحـقـيـقـةـ،ـ حـتـىـ الـوـحـوشـ لـاـ تـقـومـ بـمـاـ رـأـيـاـنـ،ـ خـصـوصـاـ فـيـ مـجـزـرـ الـحـوـلـةـ.ـ إـنـ الـمـجـرـمـينـ الـذـيـنـ اـرـتـكـبـواـ هـذـهـ الـجـرـيـمةـ وـغـيرـهـاـ هـمـ لـيـسـاـ مـجـرـمـينـ لـسـاعـةـ وـلـيـسـاـ مـجـرـمـينـ لـيـومـ.ـ هـمـ مـجـرـمـونـ فـيـ شـكـلـ مـسـتـمـرـ.ـ هـمـ يـخـطـطـونـ بـكـلـ تـأـكـيدـ لـجـرـانـ أـخـرـيـ عـنـدـمـ تـسـحـجـ لـهـمـ الـفـرـصـةـ.ـ نـوـاجـهـ الـآنـ حـرـيـاـ حـقـيـقـيـةـ مـعـ الـخـارـجـ يـخـتـلـفـ الـتـعـامـلـ مـعـهـاـ عـنـ الـتـعـامـلـ مـعـ الـشـعـبـ فـيـ الدـاخـلـ».ـ Syrian presi-.
 http://dent condemns Houla massacre, rejects accusations',CNN.com, 3 June 2012
 http://cnn.com/2012/06/03/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_t2
 حدـاثـ دـولـيـ تـشارـكـ فـيـ سـوـرـيـةـ أـنـ يـغـيـرـ الـمـعـادـلـةـ سـدـ النـظـامـ السـوـرـيـ.ـ فـمـثـلـاـ أـسـقطـتـ الـمـدـفـعـيـةـ السـوـرـيـةـ الـمـضـادـةـ لـلـطـلـاـرـاتـ فـيـ ٢٢ـ حـزـيرـانـ/ـيـوـنـيوـ ٢٠١٢ـ طـائـرـةـ تـابـعـةـ لـسـلاحـ الجوـ التـرـكـيـ بـعـدـمـ دـخـلـ الـمـجـالـ الـجـوـيـ السـوـرـيـ قـبـالـ الشـاطـئـ عـنـدـ الـمـحـدـودـ مـعـ تـرـكـياـ.ـ وـاعـرـفـ الـمـسـؤـلـوـنـ الـأـتـرـاكـ بـأنـ الطـائـرـةـ رـبـماـ عـرـبـتـ إـلـىـ الـمـجـالـ الـجـوـيـ السـوـرـيـ،ـ وـعـمـلـتـ فـرـقـ الإنـقـاذـ السـوـرـيـ وـالـتـرـكـيـ مـمـاـ فـيـ مـحاـوـلـةـ تـحـدـيدـ مـكـانـ سـقـوطـ الـطـائـرـةـ.ـ وـلـاـ يـدـوـ أـنـ الـحـادـثـ سـيـفـضـيـ إـلـىـ نـزـاعـ سـوـرـيـ -ـ تـرـكـيـ مـباـشـرـ،ـ سـوىـ أـنـ الـعـلـاقـةـ الـمـتـوـتـةـ أـصـلـاـ تـلـقـتـ حـقـةـ إـضـافـيـةـ مـنـ التـوـرـتـ معـ قـيـامـ الـبـلـدـيـنـ بـاتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ لـتـعـزـيزـ دـفـاعـهـمـ الـحـدـودـيـةـ فـيـ مـواجهـةـ بـعـضـهـمـ بـعـضـاـ.ـ وـهـذـاـ بـالـفـضـيـلـ نوعـ الـأـمـورـ التـيـ قـدـ تـخـرـجـ فـيـ شـكـلـ سـهـلـ عـنـ الـسـيـطـرـةـ،ـ وـيـسـرـ دـفـلـ دـوـلـةـ أـكـثـرـ قـوـةـ وـيـفـرـضـ الـمـزـدـيـ مـنـ الضـغـطـ عـلـىـ روـسـياـ لـلـانـقـلـابـ عـلـىـ الـأـسـدـ وـهـوـ مـاـ يـحـرـصـ الـنـظـامـ السـوـرـيـ عـلـىـ تـفـاديـهـ مـاـ أـمـكـنـ.

ال العسكري - الأمني في مفاوضات مع المعارضة ترعاها، ربما، الأمم المتحدة أو الجامعة العربية، أملاً منهم في الاحتفاظ بمراكيزهم ووضعهم وثروتهم – أو على الأقل في حمايتها – إضافة إلى الأمل في ضمان حصانتهم من الملاحقة القضائية. وسيتابه هذا ما سبق أن حدث مع حسني مبارك في مصر، في ما شكل انقلاباً عسكرياً بكل المقاصد والأغراض. فهناك تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو تكتل من الجزرالات، السلطة بعد إزاحة مبارك وعمل على انتقال مصر إلى ديمقراطية عاملة، ما أدى إلى نتائج مختلطة.

حاول الكثيرون من المحللين والمعلقين القراءة بين السطور والتقاط أي إشارة في بيانات المسؤولين الروس (وبخاصة الرئيس فلاديمير بوتين) إلى استعداد محتمل لموسكو لسلوك هذه الطريقة فتحمي بذلك مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الطويلة الأمد مع التخلص من الشخص الذي وضع الكرملين في مثل هذا الموقع الدبلوماسي الصعب. وذكر، مطلع آذار/مارس ٢٠١٢، أن بوتين «دافع في قوته» عن موقف روسيا من سورية، لكنه «نأى بنفسه» نوعاً ما عن الأسد «رافضاً الإجابة» عن سؤال طُرُح عليه هل ينجو الرئيس السوري أم لا^(١).

وفي ذلك الشهر نفسه، وضع المعلم السوري سامي مبيض العنوان التالي لإحدى مقالاته: «هل يقوم الكرملين باستدارة في موضوع سورية؟» ورأى في بوتين الشخص الذي يموضع نفسه بصفة كونه الرجل الذي يقصد دولياً في ما يتعلق بإيجاد حل للوضع في سورية، معزواً بذلك صورة بلاده «وموقعاًها ك وسيط قوي ونافذ في الشرق الأوسط»^(٢). وتتابع مبيض: «ربما أحبت موسكو النظام السوري، لكنها بالتأكيد تحب المصالح الروسية في الشرق الأوسط أكثر بكثير»^(٣). ولاحظ أيضاً

^(١) 'Putin looking ahead to 2018', a *New York Times* report carried in *San Antonio Express-News*, 3 March 2012, p. A13.

^(٢) Sami Moubayed, 'Will there be a Kremlin U-turn on Syria?', *Mideast Views*, 6 March 2012 available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=565

^(٣) المصدر السابق.

أن تصريحات كثيرة أدلى بها مسؤولون روس تشير، على ما يبدو، إلى ما هو أقل من دعم غير مشروط وغير محدود للأسد. وكما لاحظ مبيض فإن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فلتمان تميز بالنعومة حيال روسيا في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ – في تناقض مع الأوصاف البشعة التي رمى بها المسؤولون الأميركيون روسيا عقب فيتو موسكو في ٤ شباط/فبراير في مجلس الأمن. بل إن فلتمان اعترف بأهمية موسكو في حل المسألة، قائلاً إن «روسيا عنصر أساسي في طريقة تطور الأمور»، ويجب أن تكون «جزءاً من الحل في سوريا»^(١). ولاحظ مبيض، في النهاية، أن معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة عام ١٩٨٠ بين سوريا والاتحاد السوفيافي (يومذاك) لا تتضمن بندًا يحكم الدفاع المشترك، وبالتالي فإن موسكو ليست ملزمة الدفاع عن سوريا ضد العدوان الخارجي^(٢). ويمكن التغيير في الوجهة الأمريكية والأوروبية حيال روسيا (وربما أيضاً الصين) – وجهة تعدد موسكو جزءاً من الحل بدلاً من كونها جزءاً من المشكلة، وتفتح الطريق للعمل مع الكرملين بدلاً من مواجهته – أن تقبل المعادلة الدبلوماسية بطريقة تضاعف، في شكل مؤثر، الضغط على دمشق.

يبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها في أوروبا يقومون بهذا الأمر بالتحديد: شنت حملة دبلوماسية، نهاية أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو، فأغرق الدبلوماسيون الأميركيون والأوروبيون موسكو، محاولين اقناع بوتين بتبني ما يسمى «ال الخيار اليمني » (سيئاش لاحقاً)، الذي يبعد الأسد وأقاربه، لكنه لا يمس إلى حد كبير البنية الحاكمة. وتوجه مسؤول كبير في إدارة أوباما، مطلع حزيران/يونيو إلى موسكو للقاء بوتين، مما دفع دبلوماسيًا غريباً بارزاً رفيع المستوى إلى القول: «تحاول فعل الأسد عن روسيا واقناع الروس بأن الأسد حسان خاسر للأسباب الجيوسياسية

Sami Moubayed, 'Will there be a Kremlin U-turn on Syria?', *Mideast Views*, 6 March 2012 available at: www.mideastviews.com/articleview.php?art=565

(١) المصدر السابق.

الباردة... وبأن الأسد يشكل عبئاً على التحالف الاستراتيجي الروسي - السوري»^(١). ولكن، من جهة أخرى، وكما حذر وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر في افتتاحية نشرت في الأول من حزيران/يونيو في واشنطن بوست: «إذا انحصر الهدف بخلع حاكم محدد، فيمكن أن تعقب ذلك حرب أهلية جديدة بسبب الفراغ الواقع، إذ ستنافس المجموعات المسلحة على الخلافة وتبدل الدول الخارجية الأطراف الذين يقفون معها»^(٢).

هذا هو السؤال الذي يطرح دوماً في مثل هذه العلاقات بين الراعي والتابع: متى تحل الروابط مع زعيم فقد سمعته إلى حد بعيد؟ واجهت الولايات المتحدة هذه المعضلة، نهاية السبعينيات، مع شاه إيران. ووقفت واشنطن، لأسباب مختلفة، طوبيلاً جدأً مع الشاه، فلقت بالتالي في صحوة ثورة العام ١٩٧٩ الإيرانية المناهضة للشاه، مما منعها من تطوير أي نوع من العلاقة الإيجابية مع الجمهورية الإسلامية في إيران التي جاءت بعده (ولا يعني هذا أن إقامة علاقات جيدة مع آيات الله كان أمراً محتملاً)^(٣).

ولا شك في أن الكرملين يشهد جدلات مشابهة ونقاشات تتعلق بمصير بشار الأسد. وهذه ليست بسابقة في موسكو: وما على المرء إلا أن يتطلع إلى

(١) Barbara Slavin, 'Pressure mounts on Russia to switch horses in Syria', *Al-Monitor*, 5 June 2012
www.al-monitor.com/pulse/originals/2012/al-monitor/pressure-mounts-on-russia-to-switzerland.html
وقالت وزيرة الخارجية كليستون في ٣ حزيران/يونيو من السويد معلقة: «يجب أن يشكل رحيل الأسد شرطاً مسبقاً بل نتيجة بحيث يحظى الشعب في سوريا بفرصة التعبير عن نفسه. وفي محادثاتي مع وزير الخارجية [الروسية] لافروف أشار بنفسه إلى المثل البيني. وهو الذي تطلب الكثير من الوقت والجهد مع عدد من البلدان المعنية بالمقابلات لتحقيق الانتقال السياسي. ونود رؤية الأمر نفسه يحدث في سورية». (المصدر السابق).

(٢) Henry Kissinger, 'Syrian intervention risks upsetting global order', *Washington Post*, 1 June 2012, available at: www.washingtonpost.com/opinions/syrian-interventionisks-upsetting-global-order/2012/06/01/gJQA9fGr7U_story.html

(٣) لأفضل تحليل عن الولايات المتحدة وثورة العام ١٩٧٩ في إيران راجع: Gary Sick, *All Fall Down: America's tragic encounter with Iran*, iUniverse, New York, 2001.

أفغانستان في السبعينيات، وبخاصة في السنة التي سبقت الغزو السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ۱۹۷۹، أو أكثر، ليدرك أن روسيا (أو الاتحاد السوفياتي) لا تُحجم عن إزاحة زعماء يمارسون سياسة معادية لمصالحها. ثم إن الإخفاق النهائي لمثل هذا العمل في أفغانستان - الغزو وعقد من الغرق في الوجود سرع في نهاية الاتحاد السوفياتي - قد يجعل الكرملين أكثر ترددًا في محاولة أمر جديد من هذا النوع. بيد أن موسكو تبدو (حتى وضع هذه السطور) ملتزمة، في قوة، نظام الأسد. وليس من المتوقع أن يتغير الأمر في المدى القريب بعدما استعاد فلاديمير بوتين (الذي اتخذ موقفًا أكثر تشدداً من سلفه بالنسبة إلى سورية) الرئاسة الروسية. إلا إذا شرع النظام السوري في فقدان قبضته على السلطة، خصوصاً مع ظهور مؤشرات في تموز/يوليو إلى أن المعارضة حفقت بعض المكاسب، وإلى أن النظام بات بالتالي في موقف دفاعي أكثر. وما استعداد روسيا، بالفعل، للدعوة بقوة أكبر إلى حل يتم التفاوض عليه يؤدي إلى تنازل الأسد، إلا أحد المؤشرات الأولى إلى أن النظام السوري يواجه مشكلة جدية. وعلى ما لاحظه الخبير في الشؤون الروسية مارك كاتر فإن الروس «لن يبدوا موقفهم إلا عندما يصبح الأسد في موقع سيء»^(۱).

أضف إلى ذلك أن بوتين، وهو يلعب الورقة القومية، أتحى باللائمة مباشرة على الولايات المتحدة في التظاهرات ضده في خلال حملة الانتخابات الرئاسية في روسيا (ما يذكر بالربيع العربي)، مساوياً بين الدعم الأميركي للمعارضة السورية، ومساندتها الضمنية للمحتجين الروس^(۲). وهو يُظهر أنه يتصدى للولايات المتحدة في سوريا - على عكس سلفه بالنسبة إلى ليبيا - كجزء من النهوض الروسي ضد السيطرة الأميركية.

Slavin, 'Pressure mounts on Russia to switch horses in Syria'. (۱)

Robert O. Freedman, 'Russia and the Arab Spring: A Preliminary appraisal', in Mark L. Haas and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*. Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012). (۲)

ويتعري القيادة في موسكو القلق أيضاً من طريقة تأثير الإسلاميين الذين وصلوا إلى السلطة في عدد من الدول العربية، عقب الربع العربي، في الشعوب الإسلامية (المضطربة) والتي تشكل الغالبية في شمال القوقاز الروسي وداغستان والشيشان وأوستيا الشمالية وإيغوشيتيا^(١). وهي لا تزيد حدوث أمر مماثل في سورية في حال سقوط نظام الأسد.

ومن شأن روسيا، وقد وضعت هذا كله في ذهنها، مواصلة دعمها الوضع القائم في سورية، خصوصاً أنها تشعر، في وضوح، أن الغرب قوي في خطاباته المتعلقة بالأزمة السورية، لكنه لا يشدد على العمل العسكري. غير أن ذلك قد يتغير مع استمرار تصعيد الضغط الدولي على روسيا - خصوصاً إذا أعقب فظائع مثل تلك التي ارتكبت في الحولة (وقد نوقشت سابقاً). ويظهر أن الرئيس أوباما ضغط على رئيس الوزراء ميدفيديف في هذا الشأن، في خلال اجتماع مجموعة الثمانية في أيار/مايو ٢٠١٢ في كامب ديفيد، ميريلاند، داعياً إلى «ال الخيار اليمني ». وذكرت التقارير أن ميدفيديف تقبل الفكرة بعض الشيء. غير أن الرئيس بوتين، والقول هذا، هو الذي يملك، كما نعرف، سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن، وهو أقل ميلاً بكثير إلى سلوك هذه الطريقة.^(٢)

ولكن يبقى سؤال واحد: هل يمكن روسيا أن تشارك، في حال وجود فرصة واقعية لانقلاب عسكري على الأسد، من صميم الحلقة الحاكمة؟ توافق لبشار ما

Robert O. Freedman, 'Russia and the Arab Spring: A Preliminary appraisal', in Mark L. Haas (١) and David W. Lesch (eds), *The Arab Spring: Change and resistance in the Middle East*, Westview Press, Boulder, CO, forthcoming (November 2012).

Helene Cooper and Mark Landler, 'US hopes Assad can be eased out with Russia's aid', *New York Times*, 26 May 2012, available at: www.nytimes.com/2012/05/27/world/middleeast/us-seeks-russias-help-in-removing-assad-in-syria.html?pagewanted=all تشير هذه المقالة إلى أن واحدة من المشكلات الرئيسية لهذا النزوح هي أن بوتين قد يعمد، من خلال تعطه المتطرف في القوية، إلى رفض الخيار اليمني ليس إلا، لأن الولايات المتحدة تسانده. وبكلمن الحل، بحسب ما أشار إليه هذا الكتاب وعدد من المعلقين والمسؤولين، بالسماح بطريقة ما لموسكو (إذا رغبت) بأن تصبح هي =

يزيد على عقد من الزمن لإدخال الموالين له - الكثيرون منهم من العائلة ومن المؤيدين القдامي للأسد - إلى موقع السلطة الحاسمة في الحكومة وفي الجهاز العسكري - الأمني. ويبدو أنه قام بعمل جيد. ولم يرتد، حتى أيار/مايو ٢٠١٢، أي من كبار مسؤولي النظام، ثم إن الوحدات الرئيسة في الجيش والقوى الأمنية، وهي في معظمها من العلوبيين، حافظت على ولائها^(١). ومن الممكن أن يحلم أحدهم بوقوع انقلاب داخلي (أو حتى في محاولة تحريك واحد من الخارج). لكن المرء لا يعرف أبداً إذا شعر عضو ساخط من الحلقة الداخلية (أو متى شعر) بما يدفعه إلى وضع رصاصة في رأس الأسد لسبب من الأسباب. بل هل يمكن قاتلاً منفرداً أو مفجراً انتشارياً الوصول إلى الرئيس السوري؟ يمتلك الحكماء المتثبتون بالسلطة

= صاحبة هذا الخيار لحل الأزمة. وذكر أن بوتين وأوباما عقداً لقاء عن سوريا شاهد التوتر في قمة مجموعة الدول العشرين في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢ في المكسيك. بدا أنه يؤكد أن الرئيس الروسي يستمتع بالخط المتشدد في ما يتعلق بمواصلة دعم الأسد. وكتب فرد وير، معلقاً على مشاعر الروس، أنهن «يدعون أن الغرب تفلت من الحدود القانونية وهو يسعى وراء مصالحة الجغرافية السياسية الخاصة وهو شبه متကرّ بباس «مسؤولية الحماية» الإنسانية بطريقة متهورة ومتافقة و - ربما في هذا ازدراه غير لطيف - غير كافية». وأعلن الباحث الروسي يغبني ساتانوف斯基 في إشارة واضحة إلى السياسات الأميركيّة في أفغانستان وفي العراق: «يتحدث الغرب بعبارات الأهداف السامية، لكن أعماله تتجه إلى ضرب أي استقرار وتهدم حياة الملايين وتترك الشعوب في حال أسوأ من ذي قبل... أما الهدف الروسي فيتمثل في محاولة التقليل من النتائج السلبية». Fred Weir, 'Russia's rational and moral stance on Syria', CNN.com, 21 June 2012, available at: http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2012/06/21/russia-s-rational-and-moral-stance-on-syria/?hpt=hp_bn2

(١) الوزير الأعلى رتبة تاريخه هو نائب وزير النفط الذي أعلن انشقاقه مطلع آذار/مارس. وعلى الرغم من وجوب عدم التقليل من أهميته، إلا أنه ليس عضواً كبيراً في الجيش أو الأمن أو الحكومة - وهو ليس بالتأكيد من الحلقة الداخلية. وفَرَ في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ عقيداً في سلاح الجو السوري وطار (ربما مع شخص آخر) بطائرته المبلغ إلى الأردن. وهذا واحد من الارتدادات العسكرية البارزة وقد اشتغل أيضاً على المبع، إضافة إلى أن سلاح الجو، الذي خرج منه حافظ الأسد ليصبح رئيساً، عُدّ دوماً مواليًا في قوة للنظام. وذكر، إضافة إلى ذلك، أن الولايات المتحدة ومجموعات المعارضة السورية وحلفاءهما ضاعفوا منذ حزيران/يونيو ٢٠١٢ جهودهم للتشجيع على عمليات الفرار من الجيش السوري، حتى إنهم عرضوا دفع تعويضات مالية. راجع: 'Leading Syrians prepare to defect', Daily Telegraph, 21 June 2012, available at: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9347971/Leading-Syrians-prepare-to-defect.html>

(بما هو من شبه المُعْرَف) جهازاً أممياً أثقنا شحذه لمنع الانقلابات، وقد بني آل الأسد قالباً أممياً متشابكاً ضخماً يصعب كثيراً اختراقه. وأملت الولايات المتحدة، سينًّا بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، في أن يتحرك شخص من الدائرة الصغرى المحيطة بصدام حسين ضد الرئيس العراقي ويطيحه من السلطة وينهي بذلك العمل الذي بدأ مع تحرير الكويت. لكنه، وكما نعرف جميعنا، بقي في السلطة إلى أن أزاحه الغزو المسلح الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بالقوة.

استمال نظام الرعاية الواسع الذي بناه آل الأسد أيضاً أجزاء كثيرة مختلفة من المجتمع السوري إلى كتف النظام. والأمر لا يتعلق بالخوف وحده بل بمسألة الاستمتاله من خلال منظومة من المكافآت أبقت النخبة السياسية والت التجارية راسخة في قلب النظام الذي أثراها. وهي لا تزيد إعادة التفاوض على وضعها المميز مع زعامة جديدة وأو من ضمن نظام جديد. وهذه الرغبة في الاستمرار بعد وفاة حافظ الأسد هي التي ساعدت ابنه في المقام الأول في بلوغ السلطة. واحتفظ بشار، على الرغم من كل ما حدث حتى تاريخه، بمستوى كبير من الدعم - ناهيك بالشعبية - بحسب الملاحظات غير الرسمية في سوريا وبعض الاستطلاعات التي أجريت في البلاد. وفي حين يعود قسم كبير من هذا الدعم إلى الواقع أن الناس يرون في استمرار النظام في السلطة أهون الشرئين، إلا أن هذا لا ينبع من أهميته. ووضع المراقبون على الأرض الدعم الذي يحصل عليه بشار بين ٣٠ و٤٠ في المئة من سكان سوريا - وهو رقم تم التوصل إليه بجمع نسبة الطائفتين العلوية والمسيحية في البلاد (إضافة إلى بعض المجموعات الأخرى التي تعد تقليدياً من المؤيدين).

غير أن الأكثر إثارة للاهتمام، للوهلة الأولى، هو استطلاع الرأي الذي أجرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ «يوجوفسراج» (YouGovSiraj)، وهي فرع في الدوحة من شركة استطلاع بريطانية يرعاها برنامج «مناظرات الدوحة» The Doha Debate التلفزيوني. وحصل هذا الاستطلاع على صدقية أكبر من الواقع أن المجموعة التي قامت به، مقرها بلد تصدر العالم العربي ضد الأسد. وجد الاستطلاع أن ٥٥ في

المئة من السوريين ي يريدونبقاء الأسد في السلطة. ونقل الإعلام الغربي النتائج على نطاق واسع، على أنها مؤشر إلى تحريف المشاعر السورية العامة، ربما^(١). ووجد كذلك أن من يريدون منه البقاء في السلطة يعتقدون أيضًا أن عليه أن يجري انتخابات حرة في المستقبل القريب. وهناك بالتأكيد درجة كبيرة من التشكيك محبيطة بالاستطلاع، خصوصاً ما يتعلق بحجم العينة: ووجد أحد التقارير أن من شملهم الاستطلاع ٩٨ سورياً فقط (بدلاً من ألف هو حجم العينة الضروري المطلوب لمثل هذه الاستطلاعات لاعتبارها تمثيلية)، وقد تم الاتصال بهم عبر الإنترن特، الأمر الذي قد يكون أدى أيضًا إلى تحريف النتائج^(٢). ويوضح مع ذلك أن ما يكفي من السكان السوريين يدعمونبقاء رئيسهم في السلطة، مما يشجعه والدائرة الداخلية والغالبية الصامدة على الاعتقاد بالفعل أن عليه البقاء في منصبه. ولكن يمكن وجهات النظر هذه أن تتغير في سرعة، إذا واجه النظام مشكلات عسكرية وأو اقتصادية.

أما الطريقة الثالثة التي تمكن بها إزاحة الأسد من السلطة، فهي من خلال حل ما يتم التفاوض عليه، وربما أيضًا مع موسكو، وتؤدي فيه الأمم المتحدة وأو الجامعية العربية أدوارًا أساسية. ويفترض بذلك أن يشكل نسخة عما حدث في اليمن ولكن، نظرًا إلى مستوى العنف في سوريا، يجب على الإطار الزمني الذي على الرئيس أن يقبل فيه حقيقة الرحيل والخروج من البلاد، أن يكون أقصر بكثير من الإطار الزمني في اليمن (حيث استغرق الرئيس نحو سنة ليرحل في النهاية). وفي خلال نهاية العام ٢٠١١، وبعدما بدا أن الضغط العسكري للمعارضة يتعزز، وأخذت عزلة دمشق

Jonathan Steele, 'Most Syrians back President Assad, but you'd never know from western media', *Guardian*, 17 January 2012, available at: www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/jan/17/syrians-support-assad-western-propaganda (١)

Charlotte McDonald, 'Do 55% of Syrians really want President Assad to stay?', BBCNews, 24 February 2012, available at: www.bbc.co.uk/news/magazine-17155349 (٢)

الدبلوماسية في الأزدياد، وبدا أن مجموعات المعارضة السورية شرعت في العمل معاً، سرت إشاعات تفيد أن الأسد بعث برسائل عبر طرف ثالث إلى العاصمة الغربية، مستكشفاً مثل هذا التغيير السلمي. وسيعتمد الأسد في هذه الحال - ومن يمضي معه - إلى طلب الحصانة من الملاحقة القضائية في داخل سوريا وفي خارجها، ليوافق بعد ذلك على الذهاب إلى منفى ما - ربما روسيا، خصوصاً في حال أدت موسكو دوراً أساسياً في حمل الرئيس على التناحي. وسيعتمد الأسد، بموجب هذا السيناريو، إلى تسليم السلطة إلى نوع من الحكومة الانتقالية تتضمن عناصر من النظام الحالي أقل شبهة، إضافة إلى عناصر يمثلون المعارضة (إذا وُجدت معارضة ذات صفة تمثيلية يتم التفاوض معها كما أشير إلى ذلك سابقاً). وهذا هو أساس خطة الجامعة العربية التي رفعت إلى مجلس الأمن مطلع شباط/فبراير وأخفق في تمريرها.

يمكن إعادة إحياء هذا الخيار طبقاً للظروف على الأرض ومزاج المجتمع الدولي. والواقع ربما أنه سيقى مطروحاً في شكل أو آخر. ومن سوء الحظ أن ما يحدث، عادةً، هو أن الحكم الأبدى، عندما يواافق في النهاية على التغيير السلمي، يكون وضعه قد تدهور في شكل سيء بحيث لا يعود العرض متواافقاً. وأنا، في أي حال، لا أرى بشار الأسد يتخلّى في ظل الظروف الراهنة، عن منصبه بإرادته في أي وقت قريب. فهو لا يزال حتى الآن، في موقف التحدى الثامن. وأصر في شكل دائم على أن العنف سبب العصابات المسلحة والإرهابيون الذين يساندتهم أعداء سوريا في الخارج، وبالتالي حلّ نفسه من أي مسؤولية. وكرر ذلك مرة أخرى، في اجتماع مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أناan في آذار/مارس ٢٠١٢ في دمشق، بصفته الجديدة مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة للعمل على حل دبلوماسي للأزمة يجمع الطرفين معاً في نوع من أنواع الحوار يُجرى، بعد الموافقة المشتركة على وقف النار. ونقلت «سانا» عن الأسد إعلانه أن «الشعب السوري الذي تمكّن في الماضي من سحق المؤامرات الخارجية... أثبت مرة أخرى قدرته على الدفاع عن الأمة

وبناء سوريا الجديدة من خلال تصميمه على متابعة الإصلاحات إلى جانب محاربة الإرهاب المدعوم من الخارج»^(١).

استجتمع أنان الدعم لخطته (التي باتت تُعرف وحسب بـ«خطة أنان») من الأمم المتحدة ومن الجامعة العربية وبنوع أهم من روسيا التي يمكنها أن تمارس الضغط على النظام السوري بطريقة أفعى^(٢). ولا شك في أن ما بدا من إنصاف في الخطة بالنسبة إلى من يتوقع منه وقف النار (وواقع أنها تسمح ببقاء الأسد في السلطة) أدى دوراً مهماً في كسب موافقة موسكو. وفي تعاون غير معهود بالنسبة إلى الأزمة في سورية، دعم مجلس الأمن الدولي بالإجماع الخطة في بيان رئاسي صدر في ٢١ آذار/مارس^(٣). ووافق مجلس الأمن الدولي في ١٤ نيسان/أبريل، إثر موافقة دمشق على الخطة، على القرار الرقم ٢٠٤٢ الذي يسمح بإيفاد مراقبين دوليين إلى سورية للإشراف على وقف النار المفترض (في ذلك الحين) وتزامن ذلك مع عشرات التقارير عن مواصلة القوات الحكومية عملياتها العسكرية. وبحلول منتصف حزيران/يونيو سُحب معظم المراقبين بسبب استمرار العنف والظروف الخطيرة.

بيد أن الشك في الخطة ساور منذ البداية معظم المسؤولين في المعارضة

^(١) Syria: Bashar al Assad vows to crush terrorism in new campaign of fear', *Daily Telegraph*, 6 March 2012. available at: www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9125504/Syria-Bashar-al-Assad-vows-to-crush-terrorism-in-newcampaign-of-fear.html

^(٢) احتوت خطة أنان ست نقاط تدعو إلى ١) عملية سياسية تشمل كل الأطراف السوريين لتلبية المطالب وتهيئة المخاوف؛ ٢) التزام القوات الحكومية ومجموعات المعارضة وقف القتال مع وجود آلية إشراف للأمم المتحدة، ربما عبر مراقبين دوليين؛ ٣) ضمان المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم؛ ٤) تكشف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين «تعسفاً» بين فيهم الذين شاركوا في «نشاطات سياسية سلمية»، وحجمه. ٥) ضمان «حرية حرفة» الصحافيين؛ و٦) احترام حرية التجمع وحق التظاهر السلمي.

^(٣) بما أن البيانات الرئاسية غير ملزمة، فإن ما تلقاه من دعم موسكو لا يعدو كونه عملاً دعائياً مثيراً في محاولة لدعم العلاقات الروسية مع الدول العربية السنة بعدما أدى الدعم الروسي المستمر للأسد إلى تدهور في العلاقات.

السورية نظراً إلى السجل السابق للنظام السوري: فالنظام وافق، كما سبق أن رأينا، على أشكال متنوعة من مثل هذه الخطة في سياق السنة السابقة، ليعود ويتكلّم حال بنودها ولا يطبقها إلا في شكل مجتزأ، مما يؤدي، في مآل الأمر، إلى إخفاق الخطة جميعاً. وأتهمت الحكومة السورية في هذه الحال، بأنها وافقت على الخطة كسباً للوقت وإرضاء للروس، وبأنها لم تطبق إلا بعض جوانبها، مستخدمة كل الذرائع لإحباطها. وظهرت في شكل شبه فوري الحظوظ المحدودة لنجاح الخطة، بعدها طالبت الحكومة السورية بأن يلقي المتمردون السلاح قبل التطبيق – وقالت المعارضة إن هذا أشبه بالاتتحار. وكرر المسؤولون السوريون القول أيضاً إنهم سيستمرون في الدفاع عن المواطنين السوريين ضد العصابات المسلحة وعنف الإرهابيين. وافتراض، في غضون ذلك، أن النظام سيواصل تصديه عسكرياً أينما وكلما استطاع. وهو ما حدث بالضبط.

تبادلت الحكومة والمعارضة اللوم في انتهاكات وقف النار. وانخرطت روسيا والغرب في ممارسة لعبة تبادل الاتهامات القديمة نفسها، فيما عادت موسكو إلى موقفها الأصلي في الدفاع عن النظام السوري. وأعلن سفير روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، دفاعاً عن موقف بلاده:

نعتقد، من حيث المبدأ، أن دور مجلس الأمن ليس تغيير الأنظمة. وعندما رأينا بعضَ من القرارات التي تضمنت العقوبات، عرفنا أنها قرارات تسير في اتجاه تغيير النظام بالقوة وهو ما سيؤدي بدوره إلى المزيد من سفك الدم في سورية^(١).

لخص مراسل «بي.بي.سي.» جيم ميوير المهمة شبه المستحيلة لقوة المراقبين الدوليين، والتي سميت رسميّاً «بعثة الإشراف التابعة للأمم المتحدة في سورية»:

^(١) Attacks pick up in Syrian cities after UN monitors leave, opposition says, CNN.com, 24 April 2012, available at: www.cnn.com/2012/04/24/world/meast/syria-unrest/index.html?hpt=hp_13

«إنها تتعلق عادةً بمراقبة احترام هدنة رسمية بين دول، ولا تقتضي بمراقبة احترام خطة سلام في طور التنفيذ في وضع يشبه في أحيان كثيرة الحرب الأهلية. وافتراض، بعبارات أخرى، بالمراقبين الإسهام في توفير السلام الذي يفترض بهم أن يراقبوه»^(١).

من المهم أيضًا فهم أن الرعامة السورية ترتاب إلى حد كبير بأي اتفاق تتوسط فيه الأمم المتحدة أو الغرب أو الجامعة العربية. وفيما ترى المعارضة السورية وداعموها العرب والغرب في الأسد، شخصًا غير موثوق به ومرأوغًا، ترى الرعامة السورية سنوات مما تُعدُّ التغطية غير الدقيقة والمتحاملة في الإعلام الغربي وفي الواقع الأكاديمية ولدى الحكومات. وهي لا تثق بالغرب وبتحالفاته الإقليميين. وتنتظر دمشق إلى الجهود التي تبذلها هذه المنظمات نفسها والدول على أنها محاولات خبيثة تستخدم الدبلوماسية لشراء الوقت للمعارضة السورية، لتعيد تنظيم نفسها والتسلح. ويعتقد المسؤولون السوريون أن هذه الجهود الدبلوماسية بمثابة مكمن، وتُبذل انطلاقاً من المعرفة الأكيدة والواضحة بأن الحكومة السورية ستضطر في النهاية إلى رفض الاتفاques، وهو ما سيفتح الباب أمام عمل أكثر قساوة إذ سيتمكن الغرب عند ذلك القول إنه استنفذ كل الجهود الدبلوماسية. وربما هذا هو السبب الذي يدفع النظام إلى مسايرة مثل هذه الاتفاques، بعض الوقت، قبل أن يتوجه لها في النهاية. وما من شك في أن الأسد وأفراد حلقته الداخلية يشعرون أنهن إذا لم يواصلوا الضغط المتواصل على المتمردين فسيتوافر لهؤلاء الوقت لتعزيز مواقعهم، وربما لإقامة مناطق آمنة يمكن الخارج أن يدعمهم انطلاقاً منها. وشكل، في رأيي، اجتماع لأصدقاء سوريا عقد في تركيا فيما أنان يباشر دبلوماسيته، عملاً طائشاً وسوء تخطيط: فقد أثار بالتأكيد الشكوك في سوريا، في شرعية خطة أنان، تماماً في الوقت نفسه الذي

Jim Muir, 'Syria crisis: Can UN mission succeed?', BBC News, 24 April 2012, available at: www. (١)
bbc.co.uk/news/world-middle-east-17829440

تفق في الولايات المتحدة وحليفاتها والمعارضة السورية على إجراءات لتشديد المقاومة^(١).

وعدت دول الخليج العربية بقيادة السعودية وقطر وبمساندة من الولايات المتحدة، في مؤتمر أصدقاء سوريا هذا، بمساعدة مالية ملموسة دعماً لخط أكثر نضالاً. وبما أن المجلس الوطني والجيش الحر هما اللذان يحصلان على معظم المساعدة، قد تعمد الميليشيات المستقلة الأخرى والمجموعات المعارضة إلى «تبني المال» والانصياع إلى قيادة المجلس الوطني الذي اتبع خط الجيش الحر الأكثر تشديداً، ويمكن أن يصبح بالتالي أكثر صلة بالنسبة إلى متظاهري الشوارع الذين يخوضون معظم القتال ويسقط منهم العدد الأكبر من القتلى^(٢).

(١) وكما أعلن سفير سورية في الأمم المتحدة بشار الجعفري عندما سئل عن مؤتمر أصدقاء سوريا، «إن المؤتمر المزعوم لأعداء سوريا ينتهك في ذاته مهمة كوفي أنان ويتناقض معها. هذا مسار موازٌ أقامه أعداء سورية للتنافس مع مهمة أنان، وربما لتقويضها». Red Neil MacFarquhar and Rick Gladstone, 'Cross proposes daily cease-fires in Syria', *New York Times*, 3 April 2012, p. A7 Karen DeYoung and Liz Sly, 'Syrian rebels get influx of arms with gulf neighbors' money, US coordination', *Washington Post*, 15 May 2012, available at: [www.washingtonpost.com/world/national-security/syrian-rebelsget-influx-of-arms-with-gulf-neighbors-money-us-coordination/2012/05/15/gIQAds2TSU_story.html](http://www.washingtonpost.com/world/national-security/syrian-rebels-get-influx-of-arms-with-gulf-neighbors-money-us-coordination/2012/05/15/gIQAds2TSU_story.html)

(٢) Aron Lund, 'Divided they stand: An overview of Syria's political opposition factions', Olof Palme International Center, Foundation for European Progressive Studies, Uppsala, Sweden, May 2012, pp. 33–44. ذكرت نيويورك تايمز في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ أن الـ«سي.آي.إيه.» تعمل سرّاً في جنوب تركيا (التي استضافت حتى كتابة هذه السطور نحو ثلاثين ألف لاجئ سوري)، وتساعد الحلفاء في معاية المجموعات المعارضة التي يجب أن تحصل على أسلحة تدخلها شبكات سرية إلى سورية عبر الحدود التركية، واختبار تلك المجموعات. وهي أسلحة دفع ثمنها في الأساس كل من تركيا وال Saudia وقطر. أرادت «سي.آي.إيه.» التأكد من عدم وصول الأسلحة، وهي مؤلفة في معظمها من البنادق الآلية وقاذفات الصواريخ ومضادات الدروع والذخيرة، إلى أيدي المجموعات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة أو أي من غير المرغوب فيهم. وتأمل مسؤولو «سي.آي.إيه.» كذلك في معرفة المزيد عن مختلف مجموعات المعارضة السورية وإقامة روابط أكثر وثوقاً معها. Eric Schmitt, 'C.I.A. said to aid in steering arms to Syrianrebels', *New York Times*, 21 June 2012, p. A1 مضاعفة المساعدة السعودية للجيش الحر لشراء المزيد من الاسلحة والذخائر ولتشجيع عمليات الفرار من الجيش السوري، وذلك كله بدعم من الولايات المتحدة. Martin Chulov and Ewen MacAskill =

وأوضح، مع غياب هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي عن اجتماع أصدقاء سورية، أن المعارضة السورية لا تزال عرضة للانشقاقات الكبيرة. واتضح ذلك أكثر عندما أعلن رئيس المجلس الوطني برهان غليون في ١٧ أيار/مايو فجأة استقالته. وفعل ذلك ردًا على الاستياء الذي أثاره التجديد له ثلاثة أشهر أخرى (يفترض بالمنصب أن ينتقل مداورة، ولكن جدد له تكراراً). وهددت لجان التنسيق المحلية بالانسحاب من المجلس قائلة إن «الوضع المتدهور في المجلس الوطني يشكل حافزاً لنا لتحرك قد يبدأ بتجميد [العضوية في المجلس]» وينتهي بالانسحاب إذا لم تُصحح الأخطاء ولم تلب المطالبة بالإصلاح». ومضى بيان اللجان إلى القول إن «الأخطاء» تمثل في «الغياب التام للاتفاق في الرأي بين رؤية المجلس ورؤية الثوار [أي أعضاء اللجان]، وفي تهميش معظم ممثلي لجان التنسيق المحلية واحتكار الأعضاء النافذين في اللجنة التنفيذية للقرار»^(١). ولا شك في أن استقالة غليون في مواجهة هذا التهديد تظهر قوة لجان التنسيق المحلية (أي المعارضة الموجودة على الأرض في سوريا). وأشارت أيضاً إلى أن مختلف عناصر المعارضة ليسوا جميعهم على اتفاق في الرأي.

ويعرف الأسد أيضاً أن رؤوساً ستدرج حتى في حال التغيير السلمي؛ وهي، حتى لو أن رأسه ليس بينها، ستطاول رؤوس القريبين منه – بل وربما طاول أفراداً من عائلته مثل شقيقه ماهر الأسد – وعدداً من رؤوس آل مخلوف. وإذا رفض بشار تنحية شقيقه حتى تحت ضغط تركيا الشديد (كما نوقش ذلك في الفصل السابع) – وخاطر برفضه هذا بخسارة واحد من أهم حلفاء سوريا الدوليين – فليس من المحتمل أن يلقيه طعاماً للذئاب. وتعني الروابط العائلية والقبلية أن من غير المرجح أن يقبل هذا النوع من الحل لا لسب إلا لأنه، بقيامه بذلك من دون ضمان الحماية

^(١) 'Saudi Arabia plans to fund Syria rebel army', *Guardian*, 22 June 2012, available at: <http://www.guardian.co.uk/world/2012/jun/22/saudi-arabia-syria-rebel-army/print>

^(٢) 'Activists threaten to desert Syrian National Council', *Now Lebanon*, 17 May 2012, available at: www.nowlebanon.com/NewsArchiveDetails.aspx?ID=397397

لأعضاء الحلقة الداخلية الذين تلطخت أيديهم بالدم، قد يجد أن مسدساً قد صوب، بالحرف الواحد، إلى رأسه. ولكن يصعب عند هذا الحد منح هؤلاء الناس أي نوع من الحصانة، وقد تلطخت أيديهم بالكثير من الدم (إلا إن ذلك قد يحدث إذا كان البديل مزيداً من الدم ومن عدم الاستقرار).

إذا صحت قراءتي لشار - أنه طور عبر السنين شعوراً قوياً جداً بأهميته ويؤمن بالأوهام التي غذتها السلطوية السورية - فإبني أشك عندذاك كثيراً حتى في إنه يفكّر في أي مسار عمل سوى البقاء في السلطة ومتابعة عمله حتى النهاية. وتساءل الكثيرون من الناس، إبان الربيع العربي، عن سبب عدم تخلي بن علي وبارك والقذافي عن السلطة وحسب، ما دام قد أمكنهم ذلك، والذهاب إلى المنفى وعيش حياة ترف بالملايين التي كدسواها في المصارف الأجنبية. لكن هؤلاء الدكتاتوريين لا يرون الأمر أو يستوعبونه: بل يعيشون في عوالمهم الخاصة، وهي عوالم صاغها وأحاطت بها المدائح الأبدية التي يكيلها الشعب الذي أرعب أو تعرض لغسل الدماغ ودعاهية المتعلمين. وقد صدقوا العبادة التي خلقوها بأنفسهم. وتناولوا الشراب المنشط وحقنوا أنفسهم بأفيون السلطة. وأثبتت المثل القديم القائل إن «السلطة المطلقة تُفسد بشكل مطلق»، صحته المرة تلو المرة. يوجد احتمال كبير أن يتخلّى بشار عن السلطة - وربما فعل ذلك مع طبع هذا الكتاب - لكنه لن يرحل بإرادته إلا إذا انفخ في شكل مطلق ووضعي وجود أي خيار آخر.

البقاء في السلطة

من الواضح أن البقاء في السلطة هو الخيار المفضل لدى بشار ومؤيديه. ولا يعني بهذا البقاء في السلطة على المدى القصير ومن ثم السقوط (أو الإسقاط) من خلال واحدة من الوسائل المشروحة آنفاً. بل يعني البقاء في السلطة على المدى الطويل، بأبعد كثيراً من تقديرات معظم المتكهنين في خلال الانتفاضة. وقد أثارت مرونة هذا النظام بالفعل إعجاب أولئك الذين اعتقادوا، في مناسبات كثيرة، أنه على

شفير الانهيار (وأربكتهم في الوقت نفسه). واعتقد كل محلل تقريباً (وأنا منهم) أن أيام الأسد معدودة، وبخاصة بعدما شهدنا السرعة التي سقط فيها زعماء آخرون في العالم العربي وشهدنا على صلابة التمرد. إلا أنني أشرت دوماً إلى أن سوريا جوزة أكثر صعوبة على الكسر من بلدان الربيع العربي الأخرى وأن في وسع النظام البقاء في السلطة أشهرًا إن لم يكن سنوات.

اعتقد الكثيرون من بيننا أيضاً أن سوريا ستكون آخر دولة يطاولها الربيع العربي – أو ربما يفوتها الربيع كلياً. والعوامل التي دفعتنا بالذات إلى قول هذا هي نفسها التي أسهمت في صلابة النظام: تماست الجهاز العسكري – الأمني، الخوف السوري العام من الفوضى وعدم الاستقرار، شعبية بشار النسبية، المعارضة المفككة، غرائز البقاء لدى النظام (بما في ذلك استعداده لقمع أي معارضة في وحشية) وقدرته على تحمل المحاولات السابقة لعزله دولياً. أو كما عنون روبرت فيسك واحدة من مقالاته المنورة مطلع العام ٢٠١٢ أن «سوريا تعودت حجارة الأصدقاء والأعداء وسهامهم»^(١).

لم يعد، وأنا أخط هذه السطور، مفهوم بقاء الأسد في السلطة على المدى البعيد أمراً بعيد المنال كما كان صيف العام ٢٠١٢ وخريفه، عندما أعلن معظم المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، أن على بشار التنسحب. بدا في تلك الأيام الجامحة – عندما قُتل القذافي في تشرين الأول/أكتوبر بأيدي شعبه، وبرز بعد ذلك موقف من الجامعة أشد صلابة ضد الأسد، وعندما اشتدت المعارضة السورية في الظاهر مع تشكيل المجلس الوطني – أن إطاحة الأسد أو قتيله لن يتاخر كثيراً.

Robert Fisk, 'Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies', *Independent*, 1 Feb- (١) ٢٠١٢. متوافر على www.independent.co.uk/opinion/commentators/fisk/robert-fisk-syria-is-fuary-2012-and-used-to-the-slings-and-arrows-of-friends-and-enemies-6297648.html وكتب في المقالة أن نظام البُعث «كان صلب، وحكامه من بين الأكثر طاقة على الاحتمال في الشرق الأوسط وقد تعودوا حجارة أصدقائهم وأعدائهم وسهامهم على السواء».

بيد أن الناس شرعوا، بعد عام على الانتفاضة، في التساؤل هل يسقط الأسد في المستقبل المنظور. ويمكن الوضع الاستراتيجي للنظام أن ينقلب في أي لحظة، غير أن الاستخبارات أخذت، بعدها أخرجت قوات النظام الجيش الحر من حمص وإدلب في آذار/مارس، في إعادة تقويم صلابة النظام السورية. وبموجب هذا السيناريو فإن النظام سيدوم أكثر من المعارضة بعد أن يستترفها طوال أشهر أو حتى سنين. وسبق أن قُلت إن الرعامة السورية تفكّر على المدى الطويل في ما يتعلق ببقائها. وعلى الرغم من أن القوات الموالية للنظام تُقْزَم قوات المعارضة من ناحية الحجم والقدرات، إلا أنها ليست كبيرة كافية للتغلب على المتمردين في عملية انقضاض واحدة. وقد اعتمدت القوات الحكومية، منذ بداية الانتفاضة، مقاربة تؤدي دوماً إلى عودة قوات المعارضة إلى الظهور، وستستمر، بلا شك، في ذلك إلى حين الوصول إلى ضرب حشد كبير، فتحجّم عندذاك المعارضة إلى نزاع ثانوي بجرعات صغيرة. ويمكن النظام التعايش مع ذلك؛ ويشعر أنه لا يمتلك خياراً آخر. ويرى النظام، من وجهة نظره طبعاً، أن فرصة أفضل توافر لحدوث ذلك في غياب أي تدخل عسكري خارجي شبيه بما حدث في ليبيا؛ ولا بد من أنه استوعب وبالتالي أنه لا يستطيع الدخول في مجراة تامة شبيهة بالتي وقعت في حماه عام ١٩٨٢ أو استخدام الأسلحة الكيميائية لأن أيهما قد يدفع المجتمع الدولي إلى التدخل عسكرياً على أساس إنساني وأخلاقي.

وما دام الجيش والقوى الأمنية تحافظ على معنوياتها، سيؤدي الضغط المستمر على المعارضة والتقدم الذي تحقق، إلى استمرار الاحتفاظ باليد الطولى وتبقى وبالتالي الغالبية الصامتة المزعومة صامتة. وستستمر الدوائر الانتخابية الأساسية في البلاد التي أبقيت في السلطة حتى الآن فيأخذ جانبه. كذلك ستستمر روسيا والصين وإيران وغيرها في الوقوف، في قوة، إلى جانب دمشق مؤيدة المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تحتاج إليها في شدة – والدعم السياسي في المحافل الدولية. وإذا

اقترن هذا مع التطبيق الفعلي للإصلاحات التي وعد بها الأسد (بما في ذلك الدستور الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء شباط/فبراير ٢٠١٢ والانتخابات النيابية التي أجريت في أيار/مايو) فسيتمكن شيئاً فشيئاً تقليل ما يكفي من الجمهور منهك بما يسمح للنظام بالتقدم على الرغم من الأخطاء.

وقد يكفي حتى وهم المزيد من الحرية والديمقراطية لاجتذاب الجميع، ما عدا المتمردين العنيدين، إلى قبول صفة «فوستيّة» أخرى مع النظام. وكان توماس هوبيس هو الذي جادل بأن السياسة تتولد من المقايسة: فالنخبة والمواطرون العاديون يبادلون، وهم تحت التهديد، حرياتهم السياسية والمدنية بضمانته بالاستقرار^(١). وعلى ما يشير إلى ذلك إد حسين فإن «اللاجئين العراقيين موجودون في كل مكان في سوريا ويخبرون كيف ساءت أمور العراق ما بعد صدام في شكل فظيع»^(٢). أو بحسب تعليق شرمين نرواني: «إذا أعطى الأسد دستوراً جديداً وأجرى انتخابات عامة في الصيف [٢٠١٢]، فسيوفر له ذلك كل المجال الذي يحتاج إليه لإرباك متقديه... قد لا ييقن الناس كثيراً إلى الخبر قبل إلى القدرة على السير إلى السوق لشرائه»^(٣). وفي الجوهر، فإن ما يكفي من السوريين المعارضين الآن للأسد – خصوصاً أولئك الذين

Richard Cincotta, 'Life begins after 25: Demography and the societal timing of the Arab (١) Spring', Foreign Policy Research Institute, 23 January 2012, available at: www.fpri.org/enotes/2012/201201.cincotta.demography_arabspring.html

Ed Husain, 'Life after Assad could be worse', *New York Times*, 6 February 2012, available at: (٢) www.nytimes.com/roomfordebate/2012/02/06/is-assads-time-running-out/syria-after-assad-could-be-even-worse

Sharmin Narwani, 'Syria is not Tunisia or Libya', *New York Times*, 6 February 2012, available (٣) at: www.nytimes.com/roomfordebate/2012/02/06/is-assads-time-runningout/syria-is-not-tunisia

Camille Otrakji, 'Ten reasons why many Syrians are not interested yet'. The or-libya Syria Page, 14 January 2012, available at: <http://creativesyria.com/syriapage/?p=79> وبعد المؤلف في هذا المقال ما هي، في رأيه، الأسباب التي تدفع السوريين إلى عدم دعم الانتفاضة في شكل واسع، لأنهم يعرفون أولاً وآخرًا أن ما قد يبرز بعد سقوط الأسد سيكون أكثر سوءاً. وهذا خطاب وسطي بدا الآن (عند وضع هذه السطور) أنه يكتسب قوة جذب.

سعوا في أول الانفاضة إلى الإصلاحات السياسية وليس إلى إطاحة الرئيس السوري – قد يعودون إلى مساندة النظام لأنهم أكثر خشية من نشوب حرب أهلية شاملة يمكن أن تدمّر البلاد وتؤدي، بسبب تركيبة سورية الطائفية، إلى حمام دم. وسيكون النظام قد جلب بذلك إلى أرض الواقع، المناخ نفسه الذي أبقاءه في الحكم. والذي يأمل يأمل به أن يقنع معظم السوريين ببقاءه في السلطة؛ ولكن يمكنه أيضاً أن يطلق العنان لقوى تدور خارج نطاق سيطرة النظام وتؤدي إلى سقوطه.

ويمكن الأسد أيضاً أن يوافق فجأة على حل تفاوضي على أساس الاقتراح العربي الأصلي (ذلك الذي يمكن أن يبيّنه في السلطة ست عشرة سنة أخرى) أو أي توسيع في خطة أنان. إلا أنه ربما لن يفعل ذلك إلا إذا اقتنع بأنه لن يتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات التمرد. وهذا هو ربما السبب في إبقاءه خطوط الاتصال مفتوحة – لغاية صدور هذه السطور – مع الجامعة العربية والأمم المتحدة ومع المبعوثين الآخرين – من باب التحسب ليس إلا. وربما يأمل النظام في أن يتوصل من خلال الاتفاق إلى شق المعارضة بحيث لا يقر إلا المتمردون العنيدون مواصلة القتال. وسيستمر التزاع، بلا شك في سورية، لكنه نزاع يمكن النظام التعامل معه – خصوصاً عندما يمكن البديل في عدم قبول الحل التفاوضي والخروج من السلطة. وقد يعتقد النظام أنه يستطيع، بإضعافه المعارضة، القضاء مع الوقت على ما تبقى من جيوب المقاومة – وستخرج سورية أيضاً عن شاشة رادار المجتمع الدولي.

إذا بقي النظام في السلطة في غياب الحل التفاوضي فسيواجه وضعياً اقتصادياً قاسياً، خصوصاً أن العقوبات المفروضة عليه ستبقى سارية المفعول. وقد استنزف احتياطيه من العملات الأجنبية وانخفض إنتاجه النفطي في شكل كبير. بل ظهرت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تقارير تتحدث عن محاولة دمشق بيع احتياطيها من الذهب لجمع المداخيل^(١). لكن اقتصادها مت buc على العقوبات ووجدت على مر السنين

^(١) EU agrees on new sanctions on Syria, targets Assads' luxury lifestyle', Al-Arabiya, 23 April 2012, http://english.alarabiya.net/save_print.php?print=1&cont_id=209638

طرائق للنجاة، بل وأحياناً للازدهار. والمهم (كما أشير إلى ذلك في فصول سابقة) أن الاحتفاظ بالوصول التجاري إلى جيرانها في العراق وفي لبنان (إضافة إلى أماكن أبعد من مثل روسيا وإيران والهند والصين وجنوب أفريقيا والبرازيل وفنزويلا وكوبا والخ...) ستسمح للبلاد بمواصلة السير ولو في شكل أعرض. وإذا تمكن من إيجاد أسواق بديلة لنفطها الخام - إضافة إلى العثور على شركات نفط وغاز مستعدة وقدرة تكنولوجياً على الانخراط في التنقيب عن المزيد من النفط والغاز - فسينتهي بها الأمر حتى بناء محلي إجمالي مؤثر. وإذا تمكن النظام من البقاء في السلطة مع القليل من الاضطراب الداخلي أو من دون اضطراب، فسيعمد معظم دول الجامعة العربية التي عارضت دمشق إلى معانقتها والتصالح معها، مما سيعطي سوريا فرصة استئناف العلاقات السياسية والاقتصادية المهمة.

ومن المرجح أن تقع أحداث في الشرق الأوسط (وبخاصة على الساحة العربية - الإسرائيلي) ستمنح دمشق الفرصة مرة أخرى لاستعادة حظوظها لدى المجتمع العربي. فمثلاً سمحت حرب إيران - العراق في الثمانينيات، لمصر بإعادة الاندماج في العالم العربي بعدما عزلت في شكل شبه كلي - بل في الواقع طُردت من الجامعة العربية كما جمدت عضوية سوريا خريف العام ٢٠١١ - بسبب توقيعها عام ١٩٧٩ معاهادة سلام مع إسرائيل. فكلما طال أمد الحرب، بات العراق عرضة للتهديد، وزاد استدراجه مصر للعودة إلى حضن العرب لتشكيل حاجز يقى الجانب العربي وإيران الفارسية. ثم إن نهاية الحرب الباردة، آخر الثمانينيات، تسببت بتحولات ضخمة في الشرق الأوسط وغيّرت في شكل مؤثر في ميزان القوى وفرضت على دول عربية كثيرة، بينها سوريا، تبني سياسيات شكلت في حالات كثيرة النقيض التام لتلك التي اعتنقت في السابق.

ويدرك بشار الأسد وصحبه هذا التاريخ تمام الإدراك؛ ويعرفون أنهم إذا تمكنوا من الثبات ما يكفي من الوقت، فهناك حظوظ في حدوث ما من شأنه أن يسمح بعودتهم مرة أخرى إلى القطبيع. وإذا اقتضى ذلك أن يصبحوا كوريا الشمالية

في الشرق الأوسط لعقد أو ما شابه، فليكن. غير أن ندوب البلاد ستكون كبيرة. ولن تعود أبداً إلى الوضع القائم السابق: فقد وقع الكثير جداً من العنف والانتهاك وسفك الدم. وأصبح المجتمع كثير الراديكالية. وبالنسبة إلى الكثيرين سقط بيت الأسد بالفعل بغض النظر عن بقاء النظام أو عدمه. فالأمل الذي عقده الناس في السابق على بشار قد بدأ يختفت، وأعتقد أن هذه هي الحال أيضاً بالنسبة إلى الكثيرين من مؤيديه الذين لم يساندوا النظام إلا لأن البديل سيكون أكثر سوءاً. وسيعزل ويُخزى ويُعرج في اتجاه مستقبل غامض. هذا إذا تمكّن من الصمود.

ما زق طويل أو حرب أهلية

هذا احتمال حقيقي، خصوصاً أن الركائز والمزايا لكل مجموعة تستمر في تعديل بعضها بعضاً، أي في غياب أي أفضلية كبيرة بما يكفي للسامح لأي من الطرفين بالربح (أو بالخسارة) في المستقبل القريب. وكما سبق ذكره، على الرغم من أن الحكومة السورية مسيطرة عسكرياً، يبدو أنها غير قادرة على توجيه الضربة القاضية إلى المعارضة. وستستمر الحال على هذا النحو، وخاصة إذا تبنت قوات التمرد المزيد من تكتيكات حرب العصابات، بدلاً من القيام بالكثير وبأبكر مما يجب، بمحاولتها الصمود في المدن، في مواجهة القوات الحكومية المتفوقة (كما حدث في حمص وإدلب). وعلى الرغم من أن حظوظ جيش النظام ضد الجيش الحر أخذت تصاعد في آذار/مارس ونيسان/أبريل، لا يزال يفتقر إلى المتابعة. إلا أن نهج الطحن هذا سيعطي قوى المعارضة الفرصة والوقت لإعادة تجميع صفوفها والهرب عبر الحدود، طلباً للسلامة في البلدان المجاورة (تركيا والأردن ولبنان وال العراق). وإذا بدأت المعارضة تحصل على الدعم العسكري الجوهرى أكثر مما تحصل عليه حتى الآن، فستتساوى عندذاك مع الأفضلية العسكرية الواضحة التي يتمتع بها النظام الآن. وواقع أن الجيش السوري يركز بهذا القدر على قمع المعارضة، يمنعه من ضبط الحدود (وهي ليست قط بالمهمة السهلة حتى في أفضل الظروف). وحتى

لو لم ترتفع المذبحة في سورية إلى مستوى يؤدي إلى المزيد من التدخل العسكري المباشر من حلف شمال الأطلسي أو ما شابه، فستبقى هناك بلدان ومجموعات وأشخاص يواصلون دعم المعارضة المسلحة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بالمال (على أقل تعديل) لشراء الأسلحة والذخائر والإمدادات والأدوية الخ... أضف إلى ذلك المقاربة الإنكارية التي تتخذها مجموعات كبرى من طرف المعادلة ضد «الآخر» لضمان استمرار مستوى ما من مستويات العنف في المستقبل.

تحدثنا عن مرونة النظام؛ ولكن علينا أيضًا الاعتراف بمروره المعارضة في مواجهة القمع الطويل والمدمّر الذي تمارسه القوات الحكومية. وتضم المعارضة، في معظمها، سوريين عاديين قرروا، وقد استلهموا الربيع العربي، أن ينفضوا عن كاهليهم نير عقود من القمع ويعارِبوا في سبيل مجتمع عادل وحر. ويفتقرون في الغالب إلى الخدمات الأساسية والغذاء والماء والدواء، ومع ذلك يتّحملون ويستمرون في القتال ضد الاحتمالات المعاكسة. الواقع هو أنهم لا يزالون، وأنا أكتب، يخرجون كل يوم للاحتجاج ومواجهة الحكومة في ما يُظهر وأكثر أن الكثيرين منهم سيستمرون في ذلك على المدى الطويل. وقد تورط الكثيرون منهم جدًا الآن إلى حد باتوا معه لا يقبلون أبدًا أن يتمكن نظام الأسد من البقاء في السلطة. ولن يمكنهم أبدًا العيش من دون خوف من انتقام حكومة مستقوية في حال خرجت ظافرة. وعلى ما اشتكي منه أحد الناشطين السوريين: «لو عرفنا أن الأمور ستبلغ هذا الحد لما تجرأنا ربما على معارضته النظام. لكننا فعلنا، ولا يمكننا التوقف الآن لأنهم سيقتلوننا لو فعلنا». (١)

وفي حال واجهت البلاد مأزقًا أو دخلت في حرب أهلية فستتعرض للموت البطيء مع مناطق تحت سيطرة الحكومة وأخرى يسيطر عليها المتمردون. وسيصبح

Liz Sly, 'A year into uprising, Syrian protesters say they won't give up', *Washington Post*, 14 March 2012, available at: www.washingtonpost.com/world/as-violence-in-syria-escalates-a-year-into-uprising-protesters-say-they-wont-give-up/2012/03/14/gIQAGeA2BS_story.html (١)

أي نوع من النمو الاقتصادي المستدام أو التنمية شبه مستحيل. وسيحدث على الأرجح نزوح سوري جماعي، انعكاساً لموجة اللاجئين العراقيين إلى سوريا في ذروة عدم الاستقرار التي أعقبت الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣؛ غير أن اللاجئين سيدهبون في هذه الحال إلى تركيا ولبنان والأردن، ويجهدون قدرات تلك الحكومات على التعامل معهم وربما يفاقمون (خصوصاً في لبنان) السياسات الداخلية المتورطة أصلاً، بطريقة تؤدي وحسب إلى نقل الاضطراب السوري إلى مكان آخر. وسيتطلب الأمر جيلاً على الأقل للتعويض عن تزيف الأدمعة السورية والمواهب.

وكلما طال أمد النزاع، عمدت القوى الخارجية، وبخاصة الإقليمية منها، إلى دعم فئات معينة من المعارضة، وأحياناً حتى بعضها ضد بعض. وستصبح سوريا أكثر فأكثر ساحة حرب بالواسطة بين القوى الإقليمية على غرار الحرب الأهلية الطائفية في لبنان في السبعينيات والثمانينيات. وكلما طال أمد النزاع، أصبح أكثر راديكالية إسلامياً، إذ إن السلفيين ماهرون إلى حد كبير في الاستفادة من الفوضى وعدم الاستقرار. ويعتقد معظم المراقبين أن موضوع خطر سيطرة تنظيم، من طراز القاعدة على التمرد قد أعطي حجماً أكبر من حجمه، وبخاصة في الدوائر الغربية التي ربما تستخدمنه كمبرر منطقي مناسب لعدم تسلیح المعارضة. ومن المثير للاهتمام أن احتمال وجود متطرفين مسلمين راديكاليين في المعارضة السورية يمكن أن يشكل ستاراً من الدخان لإضفاء سند منطقي على عدم التصديق على العمل العسكري، فيما استُخدم في سنوات بوش، وعقب ٩/١١، ستار دخان للتدخل العسكري. والمتمردون هم بالفعل من المسلمين السنة المحافظين؛ لكن ذلك لا يجعل منهم سلفيين. وهذا، كما تم شرحه في الفصل الثامن، يعكس فحسب الاتجاهات السائدة في الشرق الأوسط على امتداد العقد الماضي. ويتلقي جزء من المتمردين الدعم من الإخوان المسلمين السوريين ومن جماعات مشابهة في دول الخليج العربية، لكنهم ليسوا (بعد) العنصر المسيطر في قلب المعارضة. ويمتلك الإخوان المسلمين العدد الأكبر بين كل المجموعات السورية المعارضة، غير أن سنوات من القمع أدت إلى إقامة

معظم عناصرهم في المنفى وبالتالي فإنهم لا يمتلكون إلا وجوداً قليلاً على الأرض في سوريا. أضف إلى ذلك أنهم بدلاً من تحالفاتهم على مر السنين وأن لديهم تنوعاً من الشركاء يشمل كل الأطراف السياسيين. والنتيجة هي أن عدداً من السوريين لا يثقون بهم وحسب^(١).

وفي أي حال، فإن عدداً من المتمردين لا يقاتلون من أجل فرض جمهورية إسلامية؛ بل إن معظمهم يريدون كياناً أكثر ديمقراطية على أن يبقى علمانياً – أو إذا اقتضى الأمر على النمط التركي أكثر مما هو على النمط الإيراني. أو كما أشار إلى الأمر نير روزن من خلال مناقشاته مع شريحة واسعة من المتمردين السوريين، بقوله إنهم يصبحون أكثر تديناً عندما يواجهون احتمال الموت (لκنه لا يصبحون بالضرورة أكثر راديكالية)^(٢). بيد أن التفجيرات الانتحارية في دمشق واستخدام العبوات اليدوية الصنع في أماكن أخرى من البلاد سلطت الضوء على الإسلاميين المتطرفين والبعض منهم ربما من المقاتلين الذين اكتسبوا الخبرة في العراق أو في أفغانستان^(٣). وعلى الرغم من أن هذا يتاسب في شكل مريح مع سرد النظام، يمكن هذا السرد أن يتحول نبوءة تحقق نفسها بنفسها، وخاصة في حال شرع السعوديون

(١) Lund, 'Divided they stand'.

(٢) Nir Rosen, 'Islamism and the Syrian Uprising', *Foreign Policy*, 8 March 2012, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/03/08/islamism_and_the_syrian_uprising

(٣) كان آخر الانفجارات التي وقعت، حتى كتابة هذه السطور، اثنين انتحاريين على الأقل في ١٠ أيار/مايو في دمشق أديا إلى مقتل خمسة وخمسين شخصاً وإلى سقوط عدد أكبر من الجرحى. ووقع الانفجار السابق في ٢٧ نيسان/أبريل عندما فجر انتحاري حزاماً ناسفاً على مقربة من عناصر قوات الأمن وقتل تسعة منهم. وضرب انتحاريان في دمشق في ١٧ آذار/مارس في هجومين شبه متزامنين على مجتمعين شديدي الحرارة للاستخبارات السورية وقطعاً ما لا يقل عن سبعة وعشرين شخصاً. ووقع ما يُشتبه في أنه هجوم انتحاري في ٧ كانون الثاني/يناير على تقاطع طريق في دمشق (قتل ستة وعشرون) ووقع هجوم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ استهدف هذه المرة أيضاً مبنياً للاستخبارات السورية (ما يزيد على أربعة وأربعين قتيلاً). وادعت مجموعة مجهولة تُسَمَّى جهة الصرفة مسؤoliتها عن بعض هذه الهجمات (على الرغم من أنها نفت مسؤوليتها عن تفجيري ١٠ أيار/مايو). ويعتقد معظم محللي الاستخبارات الغربية أن هذه المجموعة شبيهة بالقاعدة ومولفة من إسلاميين متطرفين سلفيين – أو تجمع فضفاض مشابه.

والقطريون من جهة، وايران وحزب الله من جهة أخرى، في دعم مختلف المجموعات في سوريا على أساس الانتفاء الديني. فالسلفيون يكرهون العلوبيين وقد رغبوا طويلاً في توافر الفرصة للتخلص منهم. ويعلق روزن قائلاً إن الكثيرين منهم

زمر متمرسة تساند التفجيرات الانتحارية ضد القوى الأمنية العاملة لنظام يصورونه كافراً... ومع اشتداد القمع وازدياد شعور المعارضات الداخلية بتبخلي العالم الخارجي عنهم، تصبح كل الأصوات الداعية إلى الجهاد أكثر ارتفاعاً ومن المرجح تصاعد الراديكالية^(١).

وبعبارات أخرى، يتحمل كثيراً أن تصبح سوريا دولة فاشلة عالقة في حربأهلية طويلة ودامية على حدود إسرائيل وفي بؤرة خطوط تصدعات كثيرة في الشرق الأوسط. وهذه ليست بالصورة الجميلة.

أفكارأخيرة

كتبتُ قرابة خاتمة أسد سوريا الجديد: بشار الأسد وسوريا الحديثة (٢٠٠٥)؛ «لا يمكن بشار أن يصبح التجسيد المعاصر لوالده. ولو فعل لأصبح بالفعل أسد سوريا الجديد، وهذا بالتحديد ما لا تحتاج إليه سوريا». وطرحت أيضاً السؤال التالي: «هل تحول القوقة التي صبها والده، أي مؤسسات الدولة القامعة والمسطورة، بشار دكتاتوراً على الرغم منه؟ أو هل يلغى بشار، رئيس سوريا، الأسس المؤسساتية للدكتatorية السورية...؟»^(٢).

خرجت من لقاءاتي مع الأسد وغيره من المسؤولين السوريين في سياق الأبحاث

(١) المرجع (٣) في الصفحة المقابلة.

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and modern Syria*, Yale University Press, London, 2005, pp. 240-1. (٢)

التي قمت بها للكتاب بشعور من الأمل في أنه قد يتمكن من الشروع في حقبة من الإصلاح الحقيقي في سوريا. ولم أكن بالطبع وحيداً في هذا. فقد عمل الرئيس الجديد على دبّ الحيوية الإيجابية لدى الكثيرين في داخل سوريا وفي خارجها. ولا أعتقد بالضرورة، في نظرة إلى الوراء، أن الشعور بالأمل جاء في غير مكانه أو أنها تعرضنا في شكل من الأشكال للتضليل. فأنا أعتقد بالفعل أن بشار اهتم حقاً بالإصلاح الجدي في البداية. غير أنه أدرك سريعاً ما الذي يستطيع فعله أو لا يستطيع – وهو في هذا لا يختلف عن الرؤساء الأميركيين الذي ما إن سلّموا السلطة حتى اكتشفوا أنهم لا يستطيعون تطبيق الإصلاحات الكاسحة التي يعدون بها في شكل نموذجي إبان حملاتهم. فهناك مصالح قائمة وطرائق للقيام بالأمور تخنق محاولات التغيير. والسياسة في سوريا تشبه أكثر لعبة الحياة والموت. وسرعان ما اكتشف بشار أن جلّ ما يمكنه فعله في البداية هو بعض التغييرات التجميلية في مجالات، مثل التربية، لا تهدد موقع المؤسسة القائمة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية المريحة.

أنجز حافظ الأسد عمله في شكل جيد. وشيد نسقاً من علاقات الرعاية العائلية والقبلية والطائفية المحكمة ولكن غير الحيوية أنتجت الولاء والاستقرار، لكنها لم تنتج أكثر من ذلك. وعلى ما كتبه بيتر هارلينغ:

يرى النظام ومؤيديه وحلفاؤه أن سوريا غير ناضجة، ناهيك بأنها مجتمع يعاني المرض. ويطرحون – بالدليل الحقيقي والمُخترع، وفي الغالب بأكبر من الحجم الحقيقي – أن المجتمع السوري يظهر ميلاً طائفية وأصولية وعنفية وعصيانية لا يمكن احتواوها إلا ببنية السلطة التي لا ترحم^(١).

Peter Harling, ‘Beyond the fall of the Syrian regime’, International Crisis Group Report, 24 Feb- (١) February 2012, available at: www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-northafrica/egypt-syria-lebanon/syria/op-eds/harling-beyond-the-fall-of-the-syrianregime.aspx

لم يمكن بشار ومجموعاته في النهاية الوثوق بأي أحد آخر في سورية. ولم يؤمن كثيراً بوجود أي شيء آخر غير رئاسته، يمكنه من قيادة الأمور إلى الأمام. فنظاماً آل الأسد ليسا مجهزين وحسب لتطبيق الإصلاح في كل ما يقارب الطريقة الملائمة أو المثيرة، وهو بالضبط ما دعت الحاجة إليه في بداية الانتفاضة. واستهلّك النموذج السوري للبقاء السياسي رؤية بشار الاستراتيجية الأساسية لسورية مندمجة في المجتمع الدولي محترمة. وكان إما غير راغب وإما عاجزاً عن وقف رد الفعل الانعكاسي السوري لما يشعر أنه يشكل تهديداً. فتراجع وانسحب إلى الأسلوب النموذجي السلطوي السوري في البقاء، إلى القلعة العلوية لحماية قبضة الطائفة على خناق السلطة. وفي النهاية، وعندما بلغ الضغط الذروة، لم يعد بشار طيب العيون المستور بالثقافة الغربية، بل عاد، كما ذُكر في الفصل الأول، إلى جذوره كابن التزاع العربي - الإسرائيلي وال الحرب الباردة بين القوى العظمى وحافظ الأسد: تلك هي التأثيرات التي يبدو أنها صاغت أكثر من أي شيء آخر طبيعة رده. وأوضح بشار الأسد موقفه في إحدى المقابلات النادرة التي سمع بها في خلال الانتفاضة - تلك التي أجرتها في أيار/مايو ٢٠١٢ مع التلفزيون الرسمي الروسي. وقال في صفعة (إذا لم يكن تهديداً) موجهة إلى السعودية وقطر «اتضح لزعماء هذه الدول أنه ليس 'ربينا' بل فوضى. وإذا زرعتم الفوضى في سورية فستصيّكم عدوها، وأنتم تدركون ذلك تمام الإدراك»^(١). وأعلن أيضاً في إشارة إلى الموافقة على الدستور الجديد والانتخابات النيابية، أن «المسار السياسي لن يحررنا من الإرهاب». وبعبارات أخرى، وحده القمع والقوة العسكرية سيفعلان - وبالتالي سيستمر العنف.

Ian Black, 'Syria's Bashar al-Assad vows to display captured foreign mercenaries', *Guardian*, (1) 16 May 2012, available at: www.guardian.co.uk/world/2012/may/16/syria-bashar-assad-vows-display-mercenaries

ألقى الرئيس الأميركي رونالد ريغان قبل خمسة وعشرين عاماً خطاباً مثيراً في برلين في قمة نهاية الحرب الباردة. وقف ريغان عند بوابة براندنبورغ على مقربة من جدار برلين الذي شكل طويلاً رمز الستار الحديدي الذي أحاطت به الشيوعية أوروبا، واستحلف زعيم الاتحاد السوفيافي ميخائيل غورباتشيف أن «اهدم هذا الجدار». ولم يحتاج غورباتشيف إلى أي حثٍ، وهو الذي أدرك حتمية انهيار النظام السوفيافي. إلا أنه انخرط، بتشجيع دولي ودعم ملموس، في عملية غلاسنوست وبيرسترويكا تمثلان في افتتاح الاتحاد السوفيافي وإعادة هيكلته. وهو واحد من أولئك القادة الاستثنائيين وقد أدرك الوضع أولاً واستغل اللحظة وضمن بذلك سلامة إرثه وأمنه في كتب التاريخ، بإحداثه التغيير التحويلي، ولو أن التغيير الذي أحدثه أدى في النهاية إلى سقوطه من السلطة حيث أطاحته العملية الديمقراطية التي أطلقها^(١).

احتاج الأسد، بما لا يختلف عن غورباتشيف، إلى الخروج من صندوق «السياسة» السوري الخاتق الذي عُفَّ عليه الزمن واعتنق دور تحويلي في بلاده. ولا ينكر أحد صعوبة الأمر، وبخاصة نظراً إلى المقاومة القوية لأي تغيير ذي معنى للوضع القائم الذي يواجهه. لكنه لم يكن على قدر المهمة، بل تميز بقصر النظر وتحول واهماً. أخفق بشكل مزِّر. وبقيت قدرة النظام السوري على تلبية مطالب المحتجين والمجتمع الدولي ضئيلة طوال الوقت. وعلى افتراض أن الاحتجاجات توقفت اليوم بمعجزة، فمن المرجح أن الإصلاحات المعلنة حتى الآن ستُسمَّى حتى التفاهة أو تلغى بكليتها في غياب الضغط الداخلي والخارجي الذي أدى إليها في المقام الأول. فالأسد، في النهاية، لم يوح الثقة في ما يتعلّق بقدرته على التطبيق الفعلي للإصلاح بما هو أبعد من مجرد إصداره (أو حتى برغبته في ذلك). وبعض

David W. Lesch, ‘Tear down this wall, President Assad’, *Foreign Policy*, 23 May 2011, available at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/05/23/tear_down_this_wall_president_assad. (١)

من هذا خطأٌ والبعض الآخر خطأً النظام السوري الجامد. ويبدو، في ما حدث، أن النظام هو الذي غيره.

لم يفترض بالأمر أن يتم بهذه الطريقة. أو أن حدوثه ربما كان محتوماً.